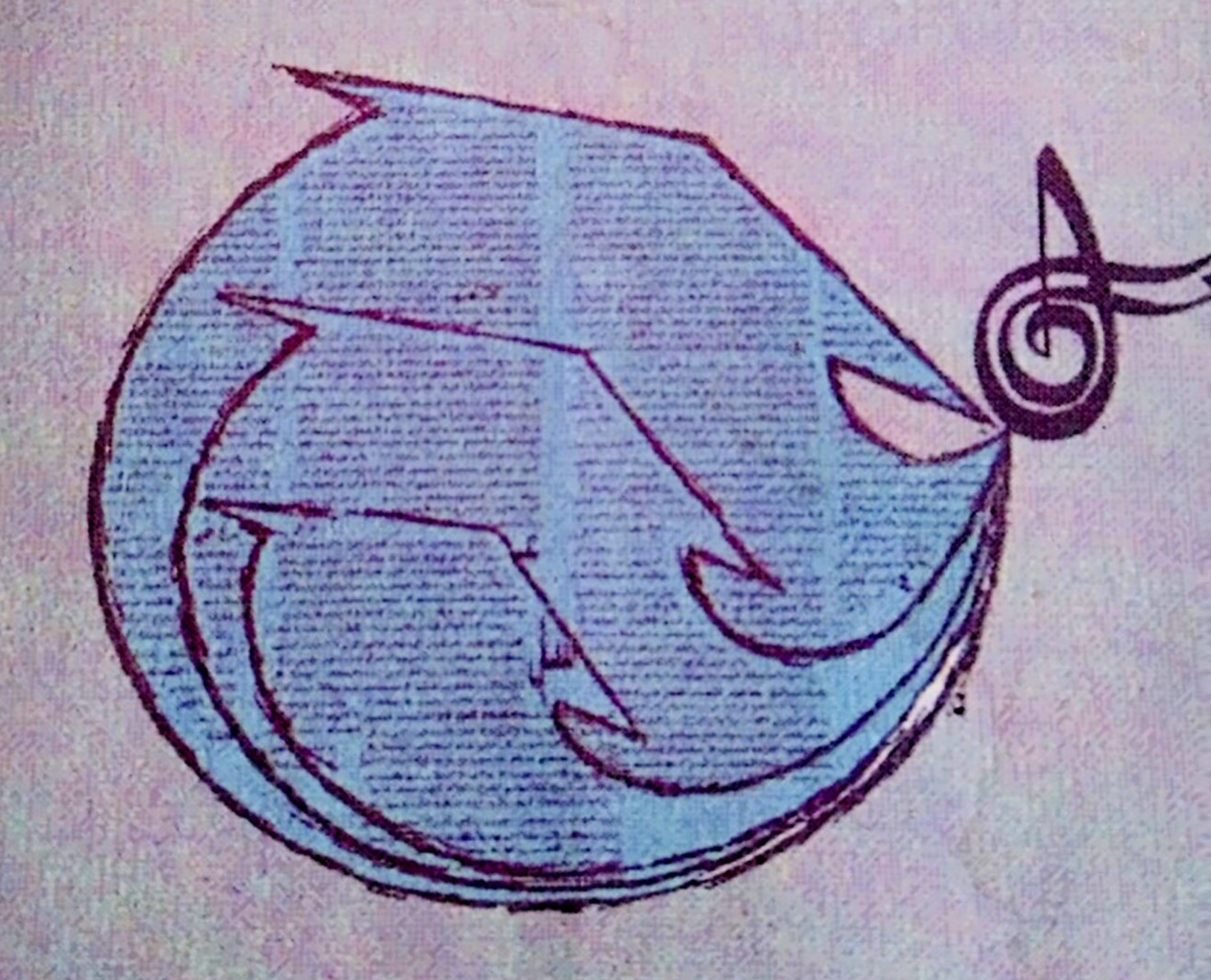
عطا الحسن البطحاني

أزمة الحكم في السودان

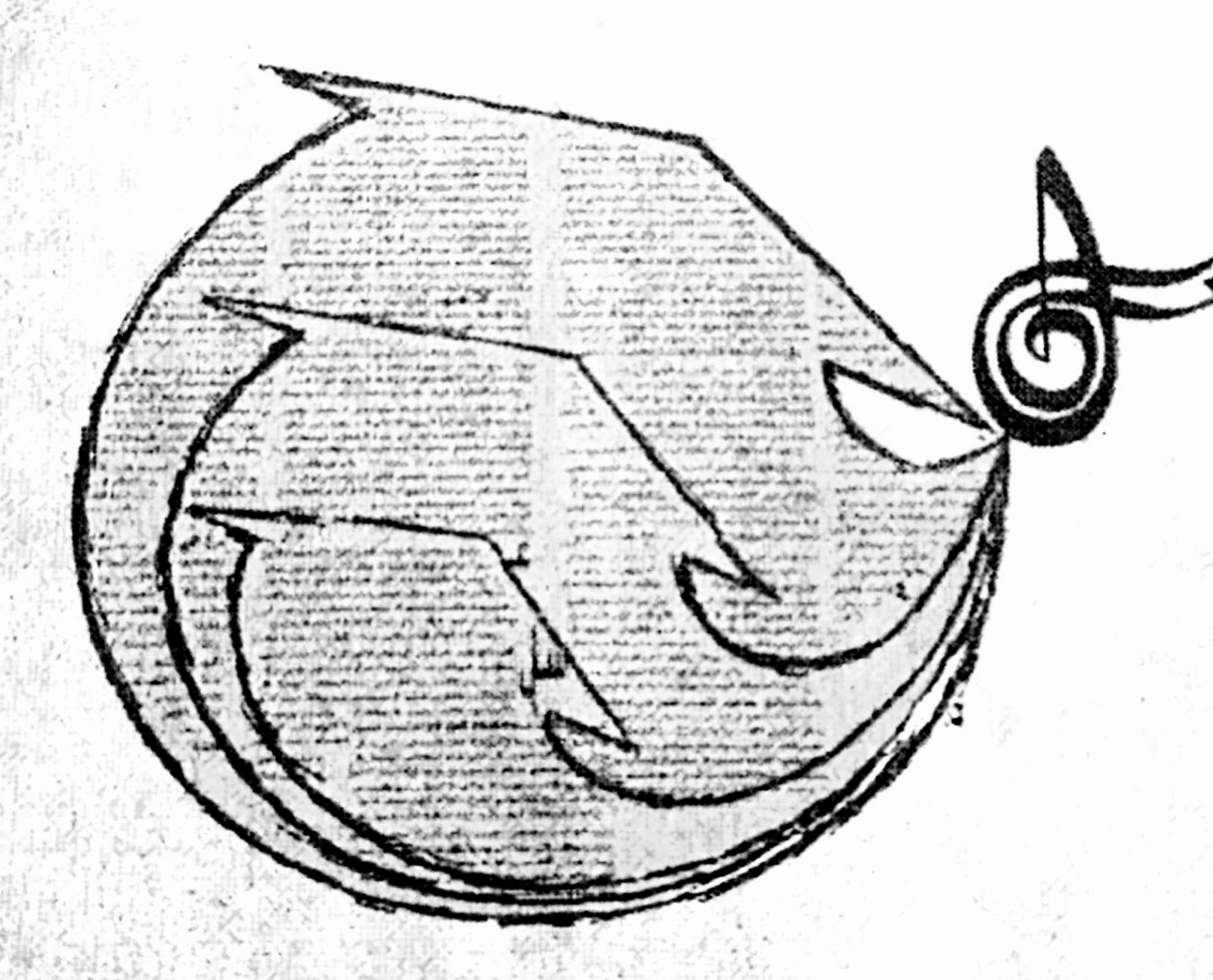
أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة



عطا الحسن البطحاني

أزمة الحكم في السودان

أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة



أَزِمَةُ الحُكمِ في السُّودَان

أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة

عطا الحسن البطحاني

2011

الإهداء

إلى روح والديَّ

الحسن البطحانى

وفاطمة سعيد مصطفى



المحتويات

تمهيد وشكر

لا يأتي هذا الكتاب بجديد في تحليل جوانب الحياة العامة وتجارب الطبقة السياسية الحاكمة. فقد تناولها عديد من الأكاديميين والمفكرين والسياسيين والصحفيين، داخل البلاد وخارجها، لكنني أزعم أن الميزة النسبية والمميزة لهذا الكتاب هو توقيت المرحلة المفصلية التي تمر بها البلاد وقد أوشكت إحدى دورات الحوار والصراع من أجل التجديد والنهوض الوطني والقومي على النهاية، بكل ما تحمله من فرص ضائعة وفرص محتملة ومخاطر وتحديات. ولكل ذلك رأيت أن أدفع به للمطبعة بالرغم من أن بعض فصوله غير مكتملة بالصورة المطلوبة وبعض الموضوعات غائبة، ونأمل أن يتسنى الوقت لمعالجة ذلك في طبعة قادمة قريباً، فمثلاً كنت أنوي معالجة موضوع الانتخابات باستخدام النموذج التحليلي لدورة رأس المال السياسي (Political Business Cycle) وإدخال فصل عن التحالفات السياسية يعكس تراجع القوى الحيوية والمنتجة وضمور القاعدة المادية – الإنتاجية للاقتصاد (بالرغم من المعدلات العالية للنمو الاقتصادي)، ودور المنظمات الأجنبية وتداخلها مع مصالح الدول الكبرى في دارفور، وأسلمة التعليم العالي والبحث العلمي. والعزاء أن هذه الموضوعات يمكن إدماجها أو تناولها في طبعة قادمة نأمل أن تُثرى بما يجده هذا الكتاب من تناول ونقد. ونود القول وبلا خطابة جوفاء أو عواطف ساذجة، إن الشعب السوداني كالشعوب الاخرى فيه قوى التخلف والقهر وفيه قوى التقدم والحرية، كما إن المجتمع السوداني شأنه شأن المجتمعات الأخرى تواجهه عبر تاريخه تحديات: إما أن يصمد أمامها ويتغلب عليها ويواصل مسيرته لبناء مجتمع ودولة عصرية أو يعجز عن مواجهتها فيصبح ضحية لتيارات التغيير التاريخي التي تقودها قوى أكبر منه فتبلقنه أو تصومله خدمة لأغراضها المسنودة بميزان القوة.

إنها رسالة موجهة بدون لجلجة أو توهان لقوى التغيير – القوى الحية والحيوية، المتطلعة للمستقبل قوى تجسدها نماذج إنسانية ونضالية من خلال المرأة الجسورة العاملة

التي تقهر ظلام الليل وإرهاب "النظام العام" بالعمل وردية في المساء لتسد نفقات أسرة تناقصت مداخيلها بفعل غياب أو موت عائل الأسرة في المصانع (على قلتها) والمرأة المكافحة العاملة في الأسواق تعول أسرة بأكملها وتعلم أبنائها وبناتها حتى الجامعة، والطالب الجامعي الذي يعمل ويواصل دراسته والمزارع الذي يكابد شمس النهار ووحل الحواشة يزرع وينظف متطلعاً لمستقبل أفضل، والميكانيكي الذي يؤلف ويبتكر، والمزارع الذي يجد نفسه في سجون "قروض السلم" ومع ذلك يخرج ليواجه الحياة بصلابة ويستعيد مزرعته أو مصنعه أو تجارته، والمغترب الذي يفني شبابه في المهجر على أمل أن يدخر ما يمكنه من تأسيس مشروع إنتاجي يدر عليه دخلاً ويساهم به في تنمية مجتمعه. والشباب الذي يجيد التعامل مع تقنية العصر كأدوات للانتقال والتغيير الاجتماعي وليس مجرد أدوات للترفيه والاستهلاك. هذه نماذج تجسد المخزون الحيوي لشعب يعرف كيف يصارع القدر، قد يكبو ولكنه لا ينكسر.

التاريخ الاجتماعي لهذه البلاد غني وفيه من الخبرات والحكمة المختزنة والذاكرة اللماحة ما يوفر أدوات ومهارات وقيادات التحول التاريخي لبناء الكتلة التاريخية، لحمتها تسوية تاريخية تجمع ولا تفرق، تعطي لكل مكون من مكونات البلاد مكانته، بحسبما تقدمه لترويض واقع استعصى على التغيير، وفك شفرة البنية الاجتماعية التي شوهتها الرأسمالية الطرفية والهامشية والتي تقتات على تهميش المهمشين من الرعاة والمزارعين وامتصاص ماء الحياة من وجوه الأطفال ووأد أحلام الطلاب الجامعيين العاطلين عن العمل والإنتاج.

هذا الكتاب يطمح لتحفيز قوى التغيير، القوى الحية والحيوية في المجتمع السوداني في دعوة لاستنهاضها لاقتناص اللمحات التاريخية المشرقة في حياة الشعب السوداني في الآلاف السنين من الوجود المتجدد، لأخذ المبادرة مجدداً والنهوض بالمجتمع للأمام.

لا بد لي أن أذكر الدعم الذي أجده دائماً من عدد كبير من الأصدقاء، أذكر منهم المناضل والمثقف العضوى الراحل دكتور محمد زين شداد، و د..عبدالرحيم أحمد بلال، الأخ والصديق الأستاذ مصطفى محمد نور لدعمه الدائم ومشاركته لي

كثير من الهموم، والأستاذ مصطفى رجب لمتابعته مراحل هذا الكتاب والأستاذة غادة ملاسي، والأستاذة عازة مصطفى، كما أشكر الذين اقتطعوا من وقتهم وقرأوا بعض فصول الكتاب وأضافوا بتعليقاتهم وملاحظاتهم وعلى رأسهم الأستاذ- الدكتور عدلان الحردلو، وشكرى أيضا للذين قاموا بترجمة بعض فصوله من الأصل باللغة الانجليزية إلى اللغة العربية وأذكر منهم الأستاذ محمد الخاتم بوحدة الترجمة جامعة الخرطوم، والاستاذ وليد محجوب و الأستاذ إيهاب خيري وشكر خاص للأستاذ عصام حسن الذي قام بمراجعة وتجهيز المخطوطة للمطبعة،. وامتناني وشكري للصديق الأستاذ الدكتور موسى الخليفة الذي قام بتصميم غلاف الكتاب. وغني عن الذكر أن القصور البين في هذا الكتاب يعود لي وحدي.

عطا البطحاني

أبريل 2011



المقدمة

كغيري من المشتغلين بالشأن العام لازمني وما يزال، هاجس النظر والبحث في أزمات الوطن ومقومات نظام الحكم الأمثل للبلاد، وكنت أنوي أن أفرد وقتاً لهذا البحث، إلا أن عسف المسؤوليات المتعددة و تسارع وتيرة الأحداث والتطورات السياسية حالت دون إنجاز البحث، ومع ذلك ظل الهاجس ماثلاً وضاغطاً. ومنذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم، شاركت بعدد من الأوراق في مؤتمرات وورش عمل داخل البلاد وخارجها، وجد بعضها طريقه للنشر في دوريات أو كتب، وبعضها في انتظار إعداده للنشر. ولأن هذا قد يأخذ بعض الوقت، فقد راقت لي فكرة تجميع هذه الأوراق أو مقتطفات منها ونشرها تحت مسمى "أزمة الحكم في السودان". معظم القضايا التي تطرحها وتناقشها هذه الأوراق، كانت موضوع حوار وتبادل رأي مع عدد من الزملاء والأصدقاء في فترة السنوات الصعبة للديمقراطية الثالثة بعد الانتفاضة (1987 – 1989م) وذلك قبل أن تجهز عليها الجبهة الإسلامية القومية في يونيو 1989م. ودخلت البلاد مرحلة جديدة من تاريخها السياسي الحديث، مرحلة استعصت فيها أزمة الحكم على الحل بالرغم من تصاعد الحرب والنزاعات وسيل التشريعات والمراسيم والقوانين والمبادرات واتفاقيات السلام، والدساتير المؤقتة والدائمة. عندها نظرت في عدد من الأوراق التي ساهمت بها في مؤتمرات وورش عمل قبل وأثناء حكم الإنقاذ، فوجدت أن هاجس البحث والنظر في مقومات نظام الحكم الأمثل هو الرابط الخفي بين عدد منها، وزادت رغبة بعض الأصدقاء والطلاب في رؤية هذه الأوراق في مجموعة واحدة في تشجيعي للمضي قدماً في جمعها في كتاب واحد.

وبالرغم من التأمين على أن هنالك قاسماً مشتركاً بين أوراق أو فصول هذا الكتاب إلا أنه ينبغي لنا الإشارة أيضاً إلى أن طبيعة وأسلوب الأوراق تختلف من ورقة لأخرى. فبعض الأوراق أخذت الطابع الأكاديمي، باعتماد مادة للبحث مع توثيق المصادر، وجاء البعض الآخر، وهو قليل، أقرب للنظرة الخاطفة من علٍ لمجمل ما يجري تحت bird's eye view وبعض آخر يجمع بين الطابعين. يسبغ هذا التفاوت درجة من

التنوع على الأوراق وتحكي، من جانب آخر، الظروف التي كتبت فيها كل ورقة على حدها. عدم الضبط المنهجى فى استخدام مفاهيم الاسلامية – الاسلاموية، الفرق بين التعدد والتباين، وتداخل مفردة ورقة وفصل فى داخل متن الكتاب، يمثل تكلفة اللهفة للجرى للمطبعة.

إن تباعد فترات الأوراق ينعكس في عدم الاتساق بين المصطلحات والمفاهيم، وذلك يحتاج لضبط منهجي علمي واتساق في الطرح العلمي الدقيق الذي ربما لا يتوافر لهذه الطبعة. من جهة أخرى، نجد أن موضوعات بعض الأوراق تجاوزها أو كاد الواقع السياسي. مثلاً جاء في الفصل الخاص بالمرحلة الانتقالية، وهو يناقش واقع المرحلة الانتقالية:

"هذا الواقع يجعل من العسير التفاؤل من عبور المرحلة الانتقالية القادمة بسلام. لكن وفي ذات الوقت وكما يقال لا تطرح البشرية من المشاكل إلا ما توافرت لها إمكانية حلها، فالمجتمع السوداني بتاريخه، وتباينه، وموارده، وديناميكيته له من القدرات ما يشفع للبعض التفاؤل الحذر، ذلك أن "معركة" الانتقال لم تحسم بعد، وهي معركة مفتوحة. فنبذ القوى السياسية لمصالحها الضيقة و تحالف القوى "الوطنية" في الشمال والجنوب ذات المصلحة في وحدة السودان، والتعامل السليم مع المتغيرات الاقليمية والدولية ربما يكون كفيلاً بترجيح كفة ميزان القوى لصالح وحدة الوطن ودولة المواطنة والتنمية الاقتصادية".

جانب آخر لا بد من الإشارة إليه في هذه المقدمة، وهو الفترة التي غطتها الأوراق وأين يقف مداها الزمني؟ في واقع الأمر كل الأوراق التي جمعتها هنا وحولتها لفصول في هذا الكتاب تناولت أوضاعاً سبقت، إلا أن جوهر ما لمسته لا يزال فاعلاً وماثلاً، بحسب مثول الأزمة السياسية. حاولت معالجة هذا الجانب بربط هذا الجوهر الفاعل بمجريات الحاضر، وفيما عدا بعض المراجعات رأيت عدم جدوى إضافة مادة جديدة أو معلومات معاصرة. حرصت ألا يمثل ذلك تعدياً على هوية واستقلال الأوراق كما صدرت لأول مرة، ورسالتها التي تقول لنا إن أزمة نظام الحكم الأمثل للبلاد قد

صار أُس وجود البلاد 'الهاملتي' والسعي من أجله دون التمكن منه، في مسار تراجيدي، 'سيزيفي'.

القاسم المشترك الأعظم الذي يجمع ما بين هذه الأوراق – الفصول مع تنوعها وتفاوت الأوقات التي كتبت ونشرت فيها أصلاً، هو ما يعكسه العنوان الجانبي: "أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة"، ونعبر عنه في عجز كتلة القوى المسيطرة تاريخياً عن الجمع بين مكونات البلاد بما يؤدي إلى وحدتها ونهضتها. وبالنظر إلى واقع اليوم يصبح مثل هذا القول تحصيل حاصل. لكننا نزعم أن ما يقدمه هذا الكتاب هو حيثيات هذا القول، حتى لا يأتي هكذا جزافاً، نريد أن نؤسس له علمياً ونوثق له بالبحث. ومن أجل هذا الهدف يقدم كل فصل من فصول الكتاب إضافته وميزته النسبية.

أخترت للفصل الأول مقتطفات من ورقة قدمت في النصف الأول من التسعينات. موضوع الورقة هو ما اصطلحت على تسميته "أزمة المرجعية ومأزق العالمية" للطبقة السياسية في البلاد. فإذا كانت محاولات الفكاك من الهيمنة الغربية الرأسمالية عمل مشروع، فلهذا العمل المشروع شروطه أيضاً. لا نقول بنهاية التاريخ، لكن شئنا أم أبينا، فقد تواضعت البشرية في مرحلتنا الراهنة على معايير يحكم بها الإنسان على الإنسان أياً كان، ولهذه المعايير مرجعيتها ومداها العالمي أو إن شئت الكوكبي. فمشروعات التحرر القادمة من الصين، وشرق آسيا، أو من الشرق الأوسط، أو من إفريقيا أو أمريكا الجنوبية، عليها مهمة أن تنافس ما هو مطروح حالياً من معايير – قادمة من الغرب - لتقدم الإنسان ونظام حكمه ورفاهيته. هذا الفصل يقدم باختصار " مأزق" الطبقة السياسية في الوطن العربي والافريقي. ويواصل الفصل الثاني هذا النقاش عندما يطرح الخطوط العريضة لمفاهيم دائرة حالياً حول الذاتية والهوية السودانية: من 1956 إلى 2010. والتأكيد هنا على أنّ الطبقة السياسية الحاكمة أعلت من شأن انتمائها "العربي- الإسلامي" على حساب الانتماءات الأخرى.

أما الفصل الثالث فموضوعه هو تجربة البناء و"الوحدة الوطنية". اخترنا في فصل البناء الوطني تقديم مخطط نظري عام لتقييم وتقويم تجارب بناء الأمة في ظل التعدد والتباين الذي لا تخطئه العين. وبالرغم من التجارب الغنية والنماذج المتعددة في

بناء الأوطان وتكوين الأمم، وعلى الرغم من تحفظاتنا المنهجية على النموذج الاوروبي في تكوين وبناء الأمم، إلا أننا وجدنا فيه جانباً تحليلياً مفيداً في فهم ما جرى وإن لم يكن مفيداً في الوصول للنتائج المرغوبة من تطبيقه عملياً. فما اصطلح على تسميته بالبرجوازية الوطنية هي صاحبة المشروع القومي لتوحيد الأمة وصياغة الهوية الجامعة وهو الدور الذي رسمته لنفسها "كتلة القوى المسيطرة" منذ الاستقلال عام 1956 وحتى اتفاقية السلام عام 2005. كتلة القوى المسيطرة هذه ليست موحدة أو متجانسة، وتصل الصراعات ما بينها أحياناً درجة من الحدة تساوي، إن لم تفق، حدة الصراعات ما بين الكتلة كطرف وبقية مكونات المجتمع. وفي يونيو 1989 وقعت مهام ترتيب شؤون الكتلة أو البيت الكبير على الجبهة الإسلامية القومية التي حملت مهام المشروع القومي – الإسلامي كحل لأزمة الهيمنة، إلا أن ذلك عمق من الصراعات الداخلية لأطراف الكتلة الحاكمة وفاقم من النزاع ما بينها وبقية مكونات المجمع السودانى، مهددة بذلك وحدتها بالتفكك. إلا أن هذا الفصل لا يغطي الفترة ما بين 1989 و2005، لأن الورقة قدمت لمؤتمر أركويت الحادي عشر في نوفمبر1988، ولكن القارىء الحصيف سوف يستكمل تطبيق المخطط التحليلي للفترة من 1989 إلى 2010 وسيصل إلى نتيجة تتسق كثيراً من حجية الفصل. ولو توفر الوقت كان يمكن استكمالها بتناول موضوع الاستفتاء وما سينجم عنه بعد يناير 2011، ومع ذلك فالشواهد واضحة مع الرؤية السياسية (قصيرة النظر) للمركز وغياب الإرادة السياسية والعجز عن تقديم التسويات المطلوبة لربط مكونات البلاد معاً في كيان سياسى فاعل.

تتفق كل القوى السياسية على أن إدارة قطر بحجم السودان كان يحتاج لتنزيل كثير من سلطات المركز للاقاليم والولايات، ومع ذلك لم تبرز الفجوة بين السياسات المعلنة والتطبيق الفعلي لهذه السياسات بصورة واضحة في مجال أوضح من مجال الحكم الفيدرالي. فالسلطات المركزية تقول شيئاً وتفعل شيئاً آخر مغايراً تماماً لما هو معلن دون أن تحس بالتناقض والمفارقة. يناقش هذا الموضوع الفصل الرابع الذي يتطرق للفيدرالية المالية ونشير فيه إلى بعض المصادر التي يمكن الرجوع إليها لمن يريد التوسع فيه. فالأمل الكبير الذي بني على تطبيق اتفاقية السلام 2005 تبدد على أرضية

عدد من العوامل (الإدارية، السياسية، الاقتصادية والثقافية) التي عملت لصالح المركز وقوى النفوذ التقليدية فيه. كما لم تساعد التحولات الاقتصادية والسياسية في تليين قبضة المركز كما يتضح من تجربة التحرير الاقتصادي والحراك الاجتماعي – السياسي لمنظمات المجتمع المدني وهي موضوعات الفصلين الخامس والسادس. فتجربة التحرير الاقتصادي لم تضعف القوى السياسية في المركز "الجغرافي" ولم تنتقل التنمية إلى الاقاليم ولم توزع الثروة بين طبقات وفئات المجتمع، وذلك لأن النمو لم يطل الأنشطة والقطاعات الإنتاجية.

نظرياً على الأقل، نجد أن أحد أهداف الإسلاميين، من بين مجمل السياسات الرامية لتحقيق مفهوم التحرير الاقتصادي الذي يعتبره نظام الإنقاذ أحد الأهداف الرئيسة في برنامجه السياسي، يقوم على تقليل تأثير الدولة المباشر على الكيانين الاقتصادي والاجتماعي في السودان. وهذا ما أريد له أن يفهم على أنه تحرير لإرادة المنظومة الاجتماعية السودانية بتمليكها مقاليد الأمور على المستويين الاقتصادي والسياسي توطئة لتخليصها من قيود سيطرة الدولة. ثم لم تلبث الحكومة أن شرعت ظاهرياً في الانحياز والركون إلى الحل السلمي فيما يخص الصراعات الدائرة، متوهمة تهيئة المناخ السياسي الملائم لتفعيل مجموعات وكوادر من قطاعات الشعب يستطيع المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي وما إلى ذلك من برامجها المتعلقة بأيلولة السلطة من المركز إلى محليات وولايات عبر هياكل تنفيذية أو كيانات فدرالية، وابتداع فقه التمكين والنفاذ في دوائر ومؤسسات الدولة. وعليه فإنه من المأمول، في حسبان النظام، أن يعاد في ظل سياسة التحرير الاقتصادي – وضمن أهداف أخرى، بث روح البعث الحضاري في أوصال المجتمع المدني على وجه التحديد. يرمي هذا الفصل لنقاش تلك التوجهات والتحقق منها بالنظر فيما إذا كان مردودها قد ساهم في تعميق الأزمة المزمنة للمجتمع السوداني أم أن محصلة تلك السياسات المتعلقة بتحرير الاقتصادي قد وجدت سبيلاً لمحاصرة الأزمة المضطردة وبعث فعاليات التجديد وإعادة البناء، على أن الحث على التجديد وإعادة البناء في السودان يستدعي بالضرورة الحتمية إنجاز عقد اجتماعي قابل للتطبيق ومجتمع مدني نشط. وعلى ضوء

هذه الحقيقة فإن هذا الفصل يجنح إلى التدليل على أن الواقع أبعد مما تدعيه السلطات الرسمية، من حكومة وحزبية حاكمة.

يشكل خطل السياسات العامة لنظام الانقاذ و تعميقه أزمة التنمية مادة للفصل السابع. يؤكد الفصل أن العلاقة بين النمو الاقتصادي (الازدهار المادي) والنزاع العرقي في المجتمعات التي توجد فيها عرقيات متعددة ومتباينة تبدو واضحة تماماً، ويفاقم من المشكلة تداخل النزاع العرقي وتقاطعه مع التفاوت الاجتماعي – الطبقي. ويزيد التدهور الاقتصادي من مفاقمة التوترات العرقية والاجتماعية نظراً لأن الموارد القليلة (أو سوء إدارتها، أو الاستغلال الرأسمالي) تزيد من حدة التنافس الإثني (وأيضاً الطبقي) حول تقسيم وإدارة هذه الموارد. وهناك من يرى أن النزاع العرقي يعيق فرص الانتعاش الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى تضييق فرص التكامل الاقتصادي بين المجموعات العرقية/الإثنية المختلفة. ومن جهة أخرى فإن التوسع أوالتمدد الاقتصادي يؤدي إلى تحجيم التوتر العرقي والاجتماعى ويخلق إطاراً للمنافع المتبادلة والتعايش الخلاق ذي المدى الطويل بين المجموعات العرقية وتقليل الفوارق الجهوية، هذا إن لم ينعش السلام الاجتماعي بين الطبقات المختلفة. عند كتابة هذا الفصل كان السؤال: هل تقود اتفاقيات السلام القادم في السودان إلى تنمية متوازنة، تزول فيها مسببات النزاع العرقي والافقار الاجتماعي؟ ونحيل لفطنة القارىء الإجابة على هذا السؤال خاصة وقد شارفت مرحلة اتفاقية السلام على النهاية.

استمرارية هيمنة المركز تظهر من خلال تحليل التجارب الانتخابية التي يتناولها الفصل الثامن. الغرض الرئيس من المسح العام للانتخابات في السودان هو توضيح السبل التي مكنت الكتلة الحاكمة ذات الأغلبية الشمالية من الحفاظ على هيمنتها في فترات الحكم المدني والعسكري وحكم الحزب الواحد وحكم التعددية الحزبية. وقد استغلت الطبقات الحاكمة، حفاظاً على قبضتها السياسية، رأس المال (بأشكاله المتعددة) والدولة استغلالاً جيداً، وعملت على عدم نمو وتمدد المصادر الحيوية التي تفرخ وتغذي المعارضة السياسية. لذا فإن الأسئلة الرئيسة هي: هل انتخابات التعددية الحزبية هي بالفعل انتخابات ديمقراطية؟ وإلى أي حد يمكن القول

عن انتخابات الأنظمة الشمولية (أحادية الحزب) أنها انتخابات غير ديمقراطية؟ وأحاول هنا الإجابة عن هذه الأسئلة بتقييم أثر الانتخابات والعمليات الانتخابية على مقدرات الجماهير العاملة والتجمعات العرقية والاقليمية في المركز والمناطق الطرفية (لاسيما في الجنوب) و التنظيمات النسوية في تنظيم أنفسهم ذاتياً باستقلال عن سلطة رأس المال ونفوذ الدولة.

شهد السودان العديد من فترات الحكم الانتقالية، ففي الفترة الانتقالية الأولى (1953) انتقلت السلطة من الاستعمار الثنائي إلى حكومة وطنية أعلنت استقلال البلاد عام 1954، وفي الفترة الانتقالية الثانية (1964) تمكن تحالف سياسي - نقابي عريض عبر عصيان مدني من إسقاط النظام العسكري الأول وإقامة نظام برلماني ما لبث أعوام قليلة حتى تمت إزاحته بواسطة النظام العسكري الثاني الذي حكم لمدة ستة عشر عاماً. وجاء الانتقال الثالث عام 1985 "ليعيد" التحالف السياسي – النقابي العريض تجربة سابقة ويتمكن عبر انتفاضة شعبية وسند من الحركة الشعبية من إسقاط النظام المايوي، ولم تكمل الحكومة البرلمانية المنتخبة دورتها حتى أجهز عليها انقلاب عسكري عام 1989، وجد سنداً سياسياً و لوجستياً من الجبهة الإسلامية القومية التي حكمت تحت نظام الإنقاذ من 1989 حتى تاريخ كتابة هذه الورقة (2002) . فترة الانتقال الرابعة هي ما يواجه الساحة السودانية حالياً و ما يستعرضه هذا الفصل بشيء من التفصيل. وبوصول هذا الكتاب ليد القارىء تكون المرحلة الانتقالية قد دخلت في شهورها الأخيرة، فاتحة الباب واسعاً لتطورات سياسية واجتماعية كبرى تشكل الواقع السياسي لفترة قادمة. كان الأمل أن تقوم المرحلة الانتقالية – عبر الشراكة السياسية – بوضع الأساس للمرحلة التي تعيد تشكيل الحياة العامة في البلاد وتخرجها من دوامة النزاعات والانقلابات وحركات التمرد الإثني والإقليمي والاجتماعي وتفتح الباب لمستقبل أفضل للجميع. يناقش الفصل التاسع سيناريوهات المرحلة الانتقالية (أصبحت من الماضي) وتقوم حجية الفصل على أن الطبيعة البنيوية للأزمة السياسية في السودان، وتأرجح ميزان القوى المصاحب لفترات الانتقال، ساهمت مع عوامل أخرى في فشل فترات الانتقال وعجز الحكومات الانتقالية عن تحقيق المهام

المطروحة والمنوط بأنظمة الانتقال تحقيقها (وحدة الوطن، الدولة المدنية- العصرية والتنمية الاقتصادية). فتؤجل المهام لفترات قادمة، وتزداد مهام "الانتقال" صعوبة بقيام الأنظمة العسكرية بتصفية القوى الوطنية والديموقراطية في كل مرة تعتلي فيها كراسي السلطة حيث يبز كل نظام عسكري في هذا المجال من سبقوه، فيتآكل الرصيد التراكمي (للنسيج القومي والديموقراطية والثقافة المدنية)، وبالتالي تتعاظم المهام وتقصر قامة الأطروحات السياسية السائدة عن التصدي لهذه التحديات مما يستوجب النظر في إمكانية البحث عن بديل.

موضوع البديل يستعرضه الفصل العاشر. يميز الفصل بين ثلاثة تيارات شكلت الإطار المفاهيمي للذين ساهموا في أدبيات التنمية الاقتصادية في السودان: أدبيات الاقتصاد الكلاسيكية، أدبيات ماركسية/ومدرسة التبعية، وأخيراً أدبيات السوق/إسلامية). وقد ارتبطت هذه الأدبيات بتطورات سياسية معينة مرت بها البلاد منذ الاستقلال.

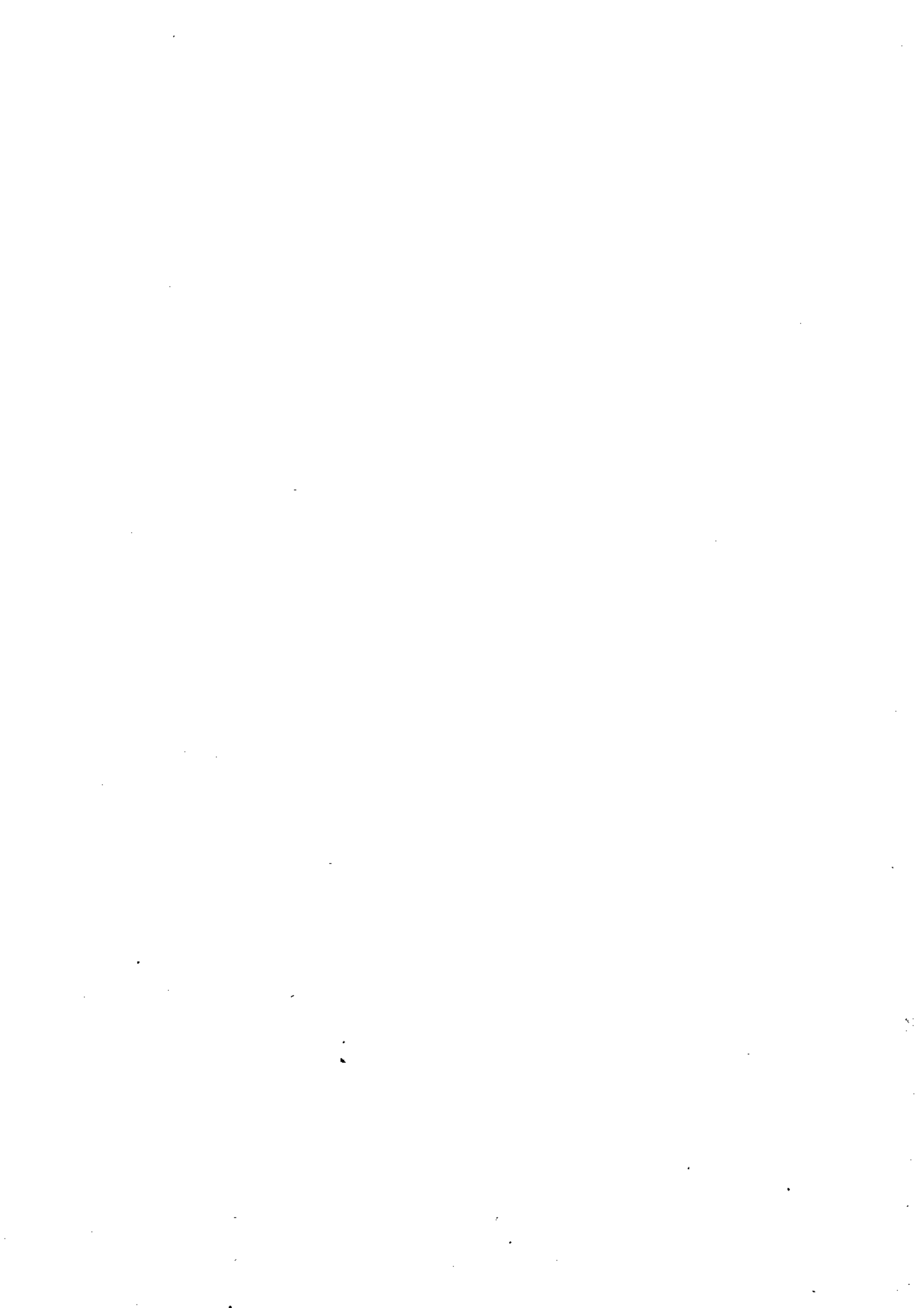
تشكل مرحلة نهاية الحرب في الجنوب واتفاق السلام الشامل في 2005، والمحاولات الجارية لحل النزاع في بقية أجزاء القطر، تشكل مرحلة جديدة في تاريخ البلاد، مرحلة يدور فيها الحديث عن مراجعات في مجالات عديدة، تشمل بالضرورة، وكما نصت الاتفاقية والدستور الانتقالي، مجال الاقتصاد والأسس التي تقوم عليها التنمية بحيث تؤدي لتنمية متوازنة على المستويين الجغرافي/الاثني والاجتماعي/الطبقي بما يدعم وحدة الامة وتماسك البلاد.

ويستدعى ذلك إعادة النظر ليس فقط في السياسات التي سادت في حقبة الانقاذ (1989- 2005) بل إعادة النظر في المفاهيم والأسس النظرية التي قامت عليها هذه السياسات والتوجهات. يعالج الفصل مفهوم ومصطلح السياسات البديلة على ثلاثة مستويات: (أ) المستوى المنهجي – المعرفي، مستوى البرادايم paradigm ، و(ب) مستوى السياسات الاقتصادية ممثلة في سياسات التكييف الهيكلي والتحرير الاقتصادى، والخصخصة، وغير ذلك، ومآلات ذلك على صعيد الواقع من حيث تعزيز سيطرة قوى المركز وتفاقم التناقضات الاجتماعية، والاقليمية- الاثنية والثقافية و (ج) مستوى

البدائل العملية والواقعية لما حدث في الواقع وفي إطار التوجه العام للسياسات الاقتصادية المتأثرة باقتصاد السوق في مرحلة ما بعد الحرب.

أما الفصل الحادي عشر فيلخص مقتطفات من ندوة قدمت في مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية في أواخر عام 2008. كان موضوع الندوة "نحو منهج لتشريح الأزمة السودانية"، وهي في جوهرها، تحرض على التفكير العميق فيما آل إليه حال البلاد ومسؤوليتنا التي لا مهرب منها في الاشتباك النظرى والعملي مع الواقع. وقد اتصل موضوع الندوة – بصورة مباشرة وغير مباشرة – بمساهمات للأستاذ عبدالعزيز حسين الصاوي بعدد من المقالات الصحفية (الأحداث) جاءت تحت عنوان " نحو استراتيجية جديدة للمعارضة"، علقت على مقالاته باقتضاب ودعوت – في تعليقي - الأستاذ فيصل محمد صالح (طيبة برس) بتنظيم ورشة عمل حول الموضوع لأهميته. وتناول كل من الأستاذ زين العابدن صالح ودكتور حيدر إبراهيم مقالات عبدالعزيز الصاوي بالتعليق. وهنا أشير باختصار لبعض ما جاء في الندوة التي قدمتها في مركز الخاتم عدلان.

وأخيراً نأمل أن تأتي الطبعة الثانية لهذا الكتاب بأسرع ما يمكن لمعالجة نواقصه الشكلية والجوهرية، خاصة تلك الفصول التي تناولت موضوعات استجد فيها ما يوجب التوثيق والتحليل والمتابعة.



الفصل الاول

فكر الطبقة السياسية الحاكمة بين أزمة المرجعية ومأزق العالمية [1]

تتجاذب الطبقة السياسية تيارات فكرية كبرى تضم نماذج متباينة ومتقاطعة داخلها، وتتمثل هذه التيارات في: الديني – الإسلامي، الاشتراكي – العلماني/المدني، و القومي – العربي- الإفريقي. إلا أن الواقع الذي نشأت فيه هذه التيارات والتي تزعم السعي لتغييره يفرض عليها فهمه - وتفكيكه وتركيبه مفاهيمياً - لاستيعابه قبل مواجهته بهدف التغيير. و لا تشكل الفقرات القليلة أدناه محاولة لاستجلاء الفضاء الفكري الذي تتحرك في داخله هذه التيارات، بل تهدف لإبراز أهم الإشكاليات المشتركة التي تواجهها هذه التيارات على اختلاف منطلقاتها.

وكما أشارت دراسات سابقة، تبرز هذه الإشكالية بشكل واضح في تجربة الإسلام السياسي في السودان (1) (حيدر إبراهيم: 1992) والفكر القومي العربي في الشرق الاوسط (1)(على حرب: 1986)

الإسلام السياسي بين أزمة المرجعية ومأزق العالمية

تشكل حرية الإنسان السياسية واحدة من أعقد المعضلات التي تواجه الفكر السياسي العربي – الإسلامي، وعلى الرغم مما يستدل به البعض من إرث غني لهذا الفكر في مجال الشورى أو الديمقراطية، إلا أن ما يقدمه هذا الفكر من مفهوم أو مفاهيم في هذا المجال يجد اختباراً صعباً في ميدان الممارسة، ومنافسة حادة مع مفاهيم ونماذج أخرى من الفكر البشري، ونشير بصفة خاصة هنا إلى ما يقدمه الفكر

[1] - قدمت ورقة أزمة المرجعية في مؤتمر عام 1992، وجاءت مادة الجزء الثاني حول مرجعية المفاهيم و مفهوم الوحدة والتكامل القومي من مقالة نشرت في دورية أكورد عام 2007.

السياسي الأوروبي – الرأسمالي من مفهوم للحرية السياسية يزعم أنه يؤمن بصورة مثلى الديمقراطية على المستوى البشري العالمي.

وحقيقة لم تخل الساحة للمفهوم الغربي – الرأسمالي حول الديمقراطية فقد طرحت مفاهيم أخرى حاولت التصدي لنواقص المفهوم الغربي وتقديم البديل الأفضل، ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم الديمقراطية في النظرية الاشتراكية والشيوعية، وبصرف النظر عما جرى للتجربة الاشتراكية إلا أن مفهومها للديمقراطية لا يزال ماثلاً على الساحة النظرية.

ونحن هنا في هذه الورقة إزاء منظومة مفاهيمية تستمد مرجعيتها من الإسلام وتطرح نفسها كشيء متفرد، أصيل فلا هي بالغربية الرأسمالية ولا هي بالاشتراكية بل نحن إزاء مفهوم يستمد كثيراً من أصوله الفكرية (مرجعيته) من الفكر الإسلامي ومن فشل تجارب الاستقلال الوطني في الخمسينات والستينات.

ونتساءل هنا بشكل خاص عن مرجعية هذا الطرح الإسلامي هل نجح في إرساء أساس متين لمرجعية متماسكة؟ وهل نجح في استيفاء شروط العالمية؟ سوف نفصل بعض الشيء في ما المقصود بالعالمية والمرجعية قبل أن ننتقل لفحص عناصر المنظومة المفاهيمية للإسلام السياسي، ثم نعرج على التساؤلات والتحليل والتقييم لمرجعية الإسلام السياسي كما ظهرت في التجربة السودانية على ضوء الشروط والأبعاد العالمية والمرجعية.

ما بين العالمية والمرجعية:

مرت على البشرية في تاريخها الطويل حضارات متعددة نذكر منها على سبيل المثال الحضارة الصينية، اليونانية، الرومانية، والعربية- الإسلامية. وتعيش البشرية الآن حقبة سيادة الحضارة الأوروبية- الرأسمالية. وتتميز كل حضارة بخصوصيتها وبما حاولت إضافته للبشرية. ومن الأشياء التي تميز الحضارة الأوروبية الحالية عن الحضارات السابقة هي مقدرتها على فرض نفوذها على أرجاء المعمورة قاطبة، فعلى غير نهج الحضارات السابقة والتي لم تحاول أياً منها فرض هيمنتها على كل العالم "بل

هناك من عزل نفسه عن العالم: سور الصين العظيم" تمكنت الحضارة الغربية من عولمة العالم – إن صح التعبير – إذ لم تنج رقعة الأرض من سيطرتها أو الإفلات من نفوذها، هذا عنصر أول.

أما العنصر الثاني فهو أن هذه العولمة لم تقم على أساس مادي عسكري فقط، بل قامت أيضاً على أساس فكري وثقافي وحضاري، إذ استطاعت الحضارة الأوروبية- الرأسمالية بتركيب واستيعاب عناصر من الثقافات والحضارات القديمة "اليونانية، الرومانية والعربية- الإسلامية" من بلورة العنصر الأول ودفعت بمسيرة البشرية خطوات للأمام واستندت في ذلك على تجربتها في حركات التنوير والتقدم والعقلانية ومبادئ الثورة الفرنسية والتصنيع وغيرها.

نشير إلى العنصر الأول بالعالمية: أي القدرة على بسط النفوذ على كل أرجاء المعمورة وأخذ العالم كله كمجال للفكر والثقافة وفضاء للمقولات النظرية. بتعولم العالم امتلأ فضاؤه بمقولات الفكر السياسي الغربي- الرأسمالي وبذلك انتهى العهد الذي كان يمكن فيه لفكر سياسي ما الانعزال. لم يكن ذلك ممكناً، فديناميكية الحضارة الأوروبية الرأسمالية رسخت أسس العالم العالمية بغير رجعة - لن تترك أحدًا يستمتع بعزلته. يتأكد ذلك عملياً من خلال تاريخ وواقع الهيمنة الاستعمارية. ونظرياً يعني ذلك أنه من المتعذر الآن الحديث عن القضايا الفكرية السياسية الشائكة – كقضية الديمقراطية – دون الأخذ في الاعتبار ما أتت به دورة الحضارة الأوروبية- الرأسمالية.

نشير إلى العنصر الثاني أعلاه بالمرجعية: أي مجمل الأصول الفلسفية والفكرية والثقافية التي تشكل أساساً للمقولات الفكرية السياسية وترتيب القيم التي تمثلها وتعلي من شأنها وتصوغ المعايير التي تحكم بها على ما يجب وما لا يجب وعلى الخطأ والصواب. وتسهب أدبيات الفلسفة والثقافة في تناول ذلك بالتفصيل فيما يختص بمرجعية الفكر السياسي الغربي- الرأسمالي وتلخصه في ما يستند إليه هذا الفكر من العقلانية والعلمانية والإنسانوية.

وهنا ترتبط العالمية بالمرجعية أشد الارتباط لدرجة صعوبة الفصل بينهما أو تناولهما بطريقة تفصل بينهما خاصة في حالة الحضارة الأوروبية- الرأسمالية.

الآن أصبحت كل مرجعية هي كيفية من كيفيات العالمية إذ لابد وأن تطرح نفسها عالمياً، وكل عالمية لابد وأن تستند إلى مرجعية منجذبة نحو العالم.

لا معنى للأصالة (المرجعية) اليوم إلا في إطار هذا الفكر (العالمية) ولا معنى للزواج الميتافيزيقي أصالة/معاصرة. إذ أن كل أصالة (مرجعية) هي كيفية من كيفيات المعاصرة (العالمية). فليس هناك ولن يكون هناك فكر أصيل. كل ما هناك هو كيفيات أصيلة للمشاركة في العالمية والمساهمة في الفكر الكوني(3). (على حرب: 1986)

إن مفهوم الديمقراطية في الفكر الغربي الليبرالي بنسخه المتباينة (والفكر الاشتراكي) مفهوم له عالميته، وله مرجعيته ونعتقد بأن أية محاولة لأي فكر سياسي آخر لطرح مفهوم للديمقراطية بديل للمفهوم الليبرالي (أو الاشتراكي) لابد وأن يعمل على استيفاء شروط العالمية وذلك بأن يكون جزءً من تاريخ العالم مخاطباً الآخر المغاير – سواء داخل أو خارج حدوده الجغرافية أوالثقافية - وأن تكون له مرجعيته وذلك بأن يستوعب ويتجاوز جدلياً ما طرحه الفكر السياسي البشري من مقولات نظرية وحلول عملية لقضايا البشر الكبرى ويضيف إليها من أصوله الفلسفية والفكرية بما يدفعها للأمام كبديل يتجاوز المفاهيم المطروحة ويسبغ على مساهمته شخصية متميزة.

مثال: مفهوم الوحدة والتكامل القومي

ظهرت العديد من الرؤى والدعوات حول مصير السودان وما ينبغي أن يكون عليه، دعوات ورؤى حاربت وتحارب من أجلها قوى حكومات مركزية، جيوش تحرير، وقوى سياسية ومدنية، وتتمسك معظم هذه الدعوات والرؤى بضرورة وحدة السودان وإن اشترطت أسساً جديدة لذلك. في واقع الأمر تأخذ معظم ،إن لم يكن كل هذه الرؤى، معطى التباين والتعدد في حسبانها وتعترف، على الأقل نظرياً، بتباين

التركيبة السودانية مخضعة إياها لمنظورها في كيفية خلق الوحدة من التعدد والتباين. وفي منظور كل رؤية سياق نظري ومعرفي محدد لتسكين وربط معطى أو معطيات التباين والتعدد في كل واحد متحد. ونحاول هنا إلقاء الضوء على بعض جوانب السياق النظري للرؤى المتنافسة سعياً لبناء وتسكين مفهومها لوحدة السودان من عناصره المتباينة.

من الإشكاليات التي تواجهها هذه الرؤى حفظ النسب/الوزن النسبي للمكونات المتباينة والمتعددة لتشكيلة المجتمع والكيان السوداني؟ مثلاً كيف يصبح الدين عامل وحدة؟ وكيف يؤثر الدين (و هنا نعني تحديداً الإسلام) على قضايا التعدد الإثني و الثقافي في السودان؟ كيف يمكن استخدام الدين لتأكيد الوحدة و تجنب مخاطر الانقسام؟ كيف يساهم الدين في إثراء التعددية و بناء سياسات تعترف بالتنوع في إطار الوحدة؟ ونفس الشيء ينطبق على العامل الإثني و العرقي، أو أياً من العوامل الأخرى الداخلة في تركيبة البلاد المتباينة.

أيضاً في مثل هذه الظروف من الأهمية بمكان الوصول إلى فهم واضح لموقف الجماعات المختلفة من الوحدة/ و ماذا يقصدون عند إشارتهم لعوامل الانقسام. من الضروري دراسة المفاهيم المختلفة الوحدوية و غير الوحدوية و موقفها من الدين فيما يختص بالتكامل/ الوحدة أو التفكيك / الانقسام؟

تشير مفاهيم الوحدة للعلاقة التي يمكن أن تربط الأجزاء المختلفة و تجمعها في كل واحد. سنشير فيما بعد للمفاهيم التي تعمل على بناء "**وحدة في إطار التعدد**" أو "**وحدة في إطار التماثل**" سنحاول هنا إجلاء الافتراضات النظرية لهذه المفاهيم و خاصة المفهوم الذي ينادي بالوحدة من خلال "التماثل"، والمفهوم الذي ينادي بالوحدة من خلال التعدد. و لهذا فإن الهدف الأساس لهذه الورقة هو التعرف على المفاهيم المتنافسة حول الوحدة (أو الانفصال) في السودان مع تركيز خاص على المحتوى الفلسفي الذي تقوم عليه. وفي ذات الوقت لسنا مهتمين كثيراً (على الأقل هنا) بالبحث في الخلفية التاريخية لهذه المفاهيم، كما لن نهتم كثيراً بالبرامج السياسية الآنية للقوى الاجتماعية

والحركات التي تنادي أو تتبنى هذه المفاهيم. هذا على الرغم من أننا نطرح بعض المقترحات فيما يختص بهذه القوى، و حول علاقة هذه المفاهيم بواقع التعدد في السودان. تتكون الورقة، في صورتها الحالية من أربعة أجزاء:

عناصر التنوع في السودان :

لابد من رؤية عامة لمظاهر التعدد في السودان. و لنبدأ بالعنصر الإثني – القومي. طبقاً للتعداد الذي تم في الفترة 1956/1955م و الذي كثيراً ما يشار إليه. فإن المجموعة الإثنية الأولى هي العرب (39٪) ثم الجنوبيين (30٪)، غرب دارفور (9٪)، البجة (6٪)، غرب افريقيا (6٪)، النوبة (6٪)، جبال النوبة (3٪) و الفونج (1.7٪) (4).

هنا تقسيم آخر يقسم السودانيين إلى (19) قومية رئيسة (مجموعات قومية) و (597) مجموعة عرقية. و لكن تم الآن و منذ عام 1956م تغيير اجتماعي/ اقتصادي كبير ووجدت العديد من العوامل الطبيعية و العوامل التي صنعها الإنسان (التصحر، المجاعة، الحرب الاهلية). وكل هذه العوامل صمت عنها التعداد السكاني الذي تم في 1973م و الآخر الذي تم في 1983م. و لكن كل هذه العوامل لم تغير من طبيعة التعدد الاثني- القومي. وقد ساعدت في تعميق هذه الظاهرة العوامل الثقافية، اللغوية، الدينية الاجتماعية و السياسية.

وهناك من يؤكد وجود (115) لغة منها (26) لغة حية، و يتحدث بكل هذه اللغات أكثر من (100.000) شخصاً. (52٪) من السكان يتكلمون باللغة العربية، بينما يتكلم (48٪) الأخرين بلغات أخرى. و التعدد أيضاً واضح في الدين فهناك الإسلام و المسيحية و المعتقدات الأخرى. و قد فاقمت الاصولية الاسلامية من حدة التعدد الديني.(5)

للتعدد في السودان عدة مظاهر منها الهياكل الأسرية/ الاجتماعية، الرؤى الثقافية، أنظمة القيم و علاقات النوع - الجندر. هذا التعدد والتباين لا يؤثر فقط على عمليات الحراك الاجتماعي و لكنه يؤثر أيضاً على الأعراف والنظم الأخلاقية، الأوضاع القانونية و الهويات. ثم هناك تعدد الهياكل السياسية – أوضحت الدراسات

التاريخية و الانثربولوجية، الهياكل السياسية المختلفة التي مرت عبرها الجماعات السودانية. هناك الأشكال السياسية المحلية (نظام الملك /ناظرالقبيلة) و هناك سلطات ذات طابع حدودي و مركزي (السلطنة). قبل مركزية السلطات الاستعمارية كانت هنالك أنظمة مركزية أخرى — بدرجات متفاوتة من المركزية.

بجانب كل ذلك هنالك التعددية الاقتصادية. بغض النظر عن ما إذا استخدمنا مصطلحات الأنشطة (اقتصاد الاكتفاء الذاتي و اقتصاد السوق) فإننا نصل إلى التعددية الاقتصادية. الاقتصاد السوداني يحتوي على أنماط و أشكال مختلفة للإنتاج، قطاعات مختلفة، مصالح مختلفة و فئات اجتماعية و طبقات مختلفة. و لا يمكن أن يكون رصدنا للتعددية في السودان مكتملاً ما لم نتحدث عن التوزيع السكاني في مجالات العمل المحتلفة. و هذا موضوع يتطلب دراسة أكثر تفصيلاً و أبحاث أكثر عمقاً، وهنا يكفي القول بأن عناصر التعدد و التداخل القطاعي بين الأنشطة الاقتصادية تحمل تبعات خطيرة فيما يختص بدعم أي من خياري الوحدة أو الانفصال.

في أوضاع مثل أوضاع السودان (و العديد من البلدان الافريقية الأخرى) حيث لم تنضج بعد عملية تشكيل الأمة، تعمل عناصر التعددية على الفرقة أكثر مما تعمل على الوحدة. وعليه فمن الطبيعي التساؤل عن عوامل الوحدة من خلال التعدد؟ و في الواقع قد يتساءل البعض حول كيف استطاع السودان أن يتماسك حتى الآن على الرغم من التعددية و العدائيات؟ و يظل السؤال قائماً: ما هو العامل الذي يجعل من هذه الأجزاء المختلفة التي تسمى السودان كلاً واحداً متماسكاً؟ هل هي البنية الاقتصادية (نمط الإنتاج) ؟ أم هل هي فعالية النظام السياسي (الدولة أو الجماعات السياسية) و هيمنة قوة "وحدوية" على السلطة؟ أم هل هو وجود نظام للقيم تكاملي و ملائم في المركز؟

إطار عام للتحليل

كل هذه الاسئلة تفتح المجال لمناقشة قضايا الوحدة الوطنية في السودان. ساهمت الأفكار التاريخية القديمة في محاولة الإجابة على هذه الاسئلة و نحن نقرأ عن

سودان الفترة من 1898 – 1956م بأن السودان "... عالم بلقاني من الشعوب الصغيرة المحاربة و المعتزة بنفسها .. يتبختر زهواً محاولاً الدفاع عن نفسه، في نقطة ماوراء خط الاستواء"(6).

كان السودان مستعمرة و لكن كان له هيكله المركزي البيروقراطي الذي ضمن له السلم والوحدة. قد يخدم مثل هذا الفهم ايديولوجية الاستعمار، و لكنه مع ذلك مفيد من الناحية التاريخية لفهم التحولات السياسية، و قد يكون مفيداً أيضاً في تفسير ما جرى في مرحلة ما بعد الاستعمار.

يقول البعض بأن احتفاظ هذه البلدان بوحدتها ليس بفضل الدولة و إنما نتيجة للنظام السياسي بشكل عام. و يقول البعض الآخر بأن هذا الأمر ناتج من قدرة الثقافة المهيمنة و التي تعمل على الحفاظ على الوحدة وهو ما يحمله التأكيد على دور الجماعات و المراكز السياسية. ظهر جيل آخر من المحللين قام بدراسات جديدة حول قضايا الوحدة و تحولوا من المراكز "الحقيقة" إلى المراكز "المفترضة" للعديد من الجماعات و إلى حد افتراض انقسامها إلى حد أن هذا المفهوم البلقاني التاريخي : "... قد حلت محله شبكة معقدة من التدخلات والعمليات وسط السكان بحيث أصبح واضحاً تأثير الطرائق الاقتصادية والسياسية و الثقافية على شبكة من العلاقات المتبادلة...."(7) .

و منذ ذلك الحين تحولت دراسة المجتمع السوداني تدريجياً من البحث في المجموعات (المناطق ، المراكز) إلى دراسة العمليات الاجتماعية processes . أو بتعبير آخر هي تحول من التركيز على عوامل البنية إلى أنشطة هذه العوامل (المجموعات و المراكز). هذه هي معطيات مناقشة قضية الوحدة/ اللاوحدة في السودان. لتبسيط المسألة يمكننا افتراض خط امتدادي قائم على قطبين، أحدهما يدرس المجموعات، المراكز ...إلخ و يستخدم العديد من مقولات التحليل السوسيولجي (مثل الإثنية، الدين، الثقافة). بينما يدرس القطب الآخر العمليات الاجتماعية و هياكل التخلف التنموي، رأسمالية الأطراف، نشوء الدولة و يستخدم مقولات التحليل السياسي/ الاقتصادي. و بين هذين القطبين تتناثر العديد من المحاولات الدراسية و بدرجات

مختلفة من النجاح، حيث تحاول الربط بينهما مستخدمة العديد من المقولات التحليلية مثل (الطبقة، الاثنية، الدولة). ليس من مهامنا هنا التوسع في هذا التقسيم، و إنما أقصى ما نرمي إليه هو استخدامه بصورة محدودة و موضوعية كاطار واسع لتحليل مفهومي الوحدة/ اللاوحدة. و لابد من الإشارة هنا إلى أن هنالك العديد من الأدبيات حول هذين القطبين ونأمل تناول هذه الأدبيات بالدراسة مستقبلاً.

رؤى متباينة للتعددية

استخدمت العديد من الدراسات السودانية – مباشرة أو ضمناً – الخط الامتدادي لتحليل مسألة الوحدة و التنوع في السودان. و نقدم هنا مثالاً لهذه التحليلات. في البداية يجب أن نؤكد وجود معنيين للمصطلحات: تعددية، ايديولوجية و تحليلية. فالأول يؤكد الطبيعة المعيارية لهذه المصطلحات و ذلك حسب طبيعة الايديولوجية السياسية، بينما يركز الثانى على الخاصية الوصفية لهذه المصطلحات حيث يتم التعامل حسب اختلاف المصالح السياسية و الثقافيهة. و لا نحتاج هنا للإشارة إلى وجود معان أخرى مختلفة لهذا المفهوم.

سنحاول هنا الاستفادة من التمييز بين "التعددية" و المجتمع التعددي .التعددية plurality تشير الى فهم اجتماعى لتوحيد الجماعات المختلفة و ظهور نظام للقيم مركزي و تكاملي. أما المجتمع التعددي pluralism فهو يعني الاختلاف و الانفصال لعنصرين متوازيين غير متداخلين، مما يعني التناقض بين القطاعات. في المجتمع التعددي يتم النظام و الترابط من خلال قوة سياسية مهيمنة تفرض سياساتها على القطاعات الأخرى. هذا هو ما اشار إليه سميث باعتبار "المجتمع التعددي مجتمعاً للوحدة في التنوع .... تهيمن فيه أقلية مسيطرة على جهاز الدولة".(8)

الناظر للدراسات السودانية يجد أنها تتأرجح بين إلزامية نظام القيم المركزي تحت سلطة القطاع المهيمن على الدولة من جانب، و تأكيد التسامح و التعايش السلمي بين القطاعات المختلفة، بحيث يوجد نظام سائد للقيم ينادي بالوحدة من الجانب الآخر. و توظف هذه الدراسات المتسقة مع منظور المجتمع التعددي مقولات التحليل

السوسيولجية التي تعتمد على القيم الثقافية و أنماط السلوك و تداخل هذه الأنماط و الذي قد يقود إلى الوحدة الوطنية أو اللاوحدة.(9)

نجد عند عبد السلام سيادة أنماط علاقات التداخل بين الجماعات في دراسته لمفاهيم التكيف (الوحدة التماثلية – على الأسس القديمة) و الانفصال (التمرد ضد المركز) و الراديكالية (الوحدة على أسس جديدة). فهو يقول بأن كل من هذه الأنماط الثلاثة تتأثر بإطار الإثنية و وجود المؤسسات السياسية التي تعبر عن المطالب الإثنية، وهي التي تشكل مصدراً للخلل الاجتماعي ليكون موقف القوى في الجنوب (أو أي إقليم آخر) هو العنف المسلح و المطالبة بالانفصال.

تركز الراديكالية على الموقف الايديولوجي، لأنها تعتبر الايديولجيات السائدة فارغة و عديمة الجدوى. و يقول عبد السلام بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان تعبر عن هذا الموقف و ذلك بخلاف الجماعات التي تدعو للانفصال على أسس إثنية. تبحث الحركة الشعبية عن أسلوب يربط الإثنيات في تحالف ذي محتوى سياسي عام و بهدف قومي واسع و على أساس التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية لكل السودان.(10)

و بكلمات عبد السلام ذاتها يحق لنا التساؤل هل ظهرت الدعوات الانفصالية والراديكالية في البداية لعدم وجود نظام تكيفي فعال في السودان يضع اعتباراً للمطالب المشروعة للفئات المهمشة؟ من المؤكد أن مثل هذا الموقف التكيفي كان يجب أن يكون هو موقف قوى المركز المهيمنة . لم يكن للمركز موقفاً مسانداً للفئات المهمشة، و ذلك لعدة أسباب جعلت المركز غير قادر على قيادة الدعوة للوحدة. ولكن يلاحظ من الجانب الآخر أن المركز كان إلى حد ما – قادراً على خلق قدر من التسامح بين "مجموعات المسلمين و العرب و مجموعات السكان الأصليين" لا نستطيع نكران دور المركز في محاولة تأسيس الوحدة (على طريقته)، و لكننا لا نستطيع القول بأنه نجح في هذه المهمة.(11) ونناقش في الفقرة القادمة مفهوم واحد (من عدة مفاهيم) قام ويقوم به المركز حول مسألة الوحدة.

مفهوم الوحدة التماثلي – السودان القديم

هذا مفهوم له جوانب متعددة. و نحاول هنا القيام باستعراض سريع للافتراضات النظرية و الملامح العامة لهذا المفهوم. بدءاً نقر بأن مفهوم الوحدة التماثلي يقوم على خلفيات سياسية، و محددات اجتماعية و تحولات تاريخية لن ندخل في تفاصيلها هنا، لأن هذا مجال لبحث آخر.

في المسار التاريخي، تراوحت أحداث الخمسينات و الستينات بين الدعوة للوحدة و الانفصال. مثلهم مثل القادة الأفارقة الآخرين، ركز القادة السودانيون على الحاجة للوحدة الوطنية بديلاً للطائفية الدينية و الانقسامات القبلية. في السبعينات تبنى المركز دعوة للوحدة اتسمت بالهشاشة و قد أثبتت الأحداث ضعف موقف المركز الوحدوي.

في الثمانينات ظهرت مفاهيم جديدة بديلة للوحدة في التنوع. و منذ ذلك الحين أصبح الحديث يدور حول هذين المفهومين. من الناحية التاريخية قادت البنية الرأسمالية الكالونيالية إلى تبني المركز لمفهوم الوحدة بالانسجام، حيث كان المركز يمثل الدعوة العروبية الإسلامية. ثم ظهرت صيغة أخرى (إفريقية) للوحدة من خلال التنوع. وعموماً كانت كل هذه الصيغ العروبية، الإسلامية و الإفريقانية في السابق تنبع من مصدر فلسفي واحد هو الدعوة للوحدة بالانسجام والتماثل. يمكننا هنا عرض لوحة نظرية سريعة لنموذج واحد لهذه الصيغ المختلفة بغرض توضيح بعض ملامحها، ونأخذ مثالاً: الدعوة الإسلامية أو الإسلاموية. من الواضح أن عرض أحد الصياغات الإسلاموية يكفي لمعرفة الملامح العامة للصيغ الإسلاموية الأخرى. و نجد أن بعض ملامح الإسلاموية تنطبق على كل من دعوات العروبية و الإفريقانية.

سنناقش هنا ملامح و خصائص الإسلاموية ، ليس بالاعتماد على مصدر واحد محدد. بل سنعتمد على بعض المواقف و الوثائق و السياسات و تصريحات قادة بعض المجموعات المؤثرة في المركز ، و ذلك بهدف تحديد طبيعة هذا المفهوم. و يجب أن نضع في اعتبارنا أن الدعوة للوحدة الوطنية حسب هذا المفهوم هي دعوة تماثلية، مثالية مستندة على إثنية- مركزية و ذات طابع شمولي سلطوي ، هذا إذا لم نذكر الطابع الأبوي الذكوري الذي يحمل ملامح رأسمالية الأطراف الشرقية. لاحظت العديد من المجموعات طابع الهيمنة في الدعوة الإسلامية/ العروبية و تأثيرها السلبي على قضية الوحدة السودانية. و عايشت وعانت بعض المجموعات غير العربية هيمنة المركز تعمل على إلغاء خصائصها الثقافية. فقد صرح أحد رؤساء الوزراء السابقين بأنه غير مستعد لإلغاء ثقافته (العربية/ الإسلامية) من أجل السراب، مشيراً بذلك للثقافات غير العربية، و الدعوة للاعتراف بها كواحدة من مكونات الهوية السودانية. تعتقد الهيمنة المركزية بأنه يمكن تطوير الثقافة فقط بإخضاع الآخرين للثقافة العربية / الإسلامية أو لنصفها بصورة أقل حدة – بأن قبول الجماعات الأخرى لقيم المركز هو الشرط الضروري للوحدة. و تعتبر الاهتمام بالخصائص الثقافية للمجموعات الأخرى، يهدد قضية الوحدة. ما هي إذا أهداف المركز؟ ما هي الأسس الفلسفية لاعتقاد المركز بأن نشر و تعميم ثقافته (ديانته) " الأكمل " هو تأكيد الوحدة، و ما عدا ذلك يعني الانقسام؟ الإسلاموية تعتقد بأن مسألة الوحدة أو عدمها هي أمر يحسمه الدين أو بدقة أكثر التفسير المثالي و الأحادي للدين. وكما يرى على مازروعي "الإسلام مثله مثل المسيحية و اليهودية هو دين توحيد و له طابع كلي يعمل على تغيير البشرية. و هو بالتالي يتنافس مع الأديان و الثقافات الأخرى و عليه فهو أقل تسامحاً و أقل قبولاً للآخر"(12). هذا هو مصدر مطلقي الدعوة الإسلامية و هذا يعني بأن الوحدة لا تتم إلا باعتناق الكل الصيغة الإسلامية الوحيدة للوحدة.

من المعتقد أن الصيغة الإسلامية تعكس إلى حد ما مفهوم الكل الهيقلي المثالي أي:

(... كل معبر ، كلية totality تعتبر أجزائها مجموعات كلية يعبر كل منها عن الآخر، و كل منها تعبر عن الكل الاجتماعي الذي يحتويها، لأن كل منها تحتوي على الصيغة الآنية للتعبير عن ماهية الكلية في ذاتها ...) مثل هذا المفهوم للوحدة يوجد متضمناً في كل أجزائه. كل جزء من **الكل** هو تعبير عن ماهية الكل.(13) و على هذا الأساس فإن وحدة الكل تضع حداً لتمايزات الأجزاء التي تشكلها. هذا الكل يعني الحقيقة المطلقة، العقل ، الروح أو الالوهية. و يصبح التاريخ مجرد عملية تمضي نحو نهاية محددة، تحقيق المطلق في الوعي الذاتي. أو تحقيق إرادة المولى عز وجل على الكل الاجتماعي البشري.

لا نرغب هنا في التناول التفصيلي للجانب النظري للمفهوم المثالي - الهيقلي للتاريخ، و إنما نود مجرد الإشارة لجوهره الفلسفي المتمثل في سيرة التاريخ هي سيرة المطلق لتحقيق أو تجسيد ذاتيته – إن صح التعبير - في الواقع المادي، حتى وإن صادف هذا الأمر العديد من العراقيل ذات الطبيعة المؤقتة، إلا أن طبيعة هذه العراقيل مؤقتة. التاريخ هو عبارة عن أحداث تمضي تجاه المطلق الموضوعي. هنا يكمن دور العوامل الواعية بالتاريخ في توكيد الإرادة الالهية (أو إرادة الأمة) في الأرض عن طريق تجاوز الأوضاع البشرية التي تتسم بالنقصان.

اتساقاً مع هذا الفهم القائم على سيادة المطلق، يعتمد تأسيس المجتمع/ الدولة الإسلامية على فكرة التوحيد، أي تأكيد إرادة الله في كل أركان الحياة الإنسانية، اقتداء بما جاء في الكتب المقدسة (القران الكريم و السنة النبوية في حالة المسلمين). و لكن هنالك العديد من التحديات التاريخية والعقبات تهدد في الواقع مفهوم التوحيد و تحبط من تطلعات الأمة بتقرير مصيرها حسب هذا المثال. و دائماً ما يكون العذر عن تحقيق هذا المثال هو العجز الداخلي والمؤامرات و التدخلات الاجنبية. داخلياً تتم مؤاخذة المسلمين لانتهاجهم سلوكاً في الحياة العامة يبعدهم عن قيم و أعراف الدين. أما خارجياً فإن اللوم يقع على الثقافات الاجنبية مثل الامبريالية، الإلحاد، الهطرقة، القومية، العلمانية و الحداثة. كل هذه العناصر تعمل على إفساد الأمة و انخرافها عن الطريق السوي . و هنا ما على الأمة إن أرادت الهداية إلا الإيمان و العمل بما يرضي الله

و المضي قدماً في الطريق الالهي الذى "سيقود إلى إعادة بناء الحياة بحيث أن تتوحد السياسة تماماً في الدين". و سيسود الإيمان و يتم توحيد المجتمع الاسلامي.

و لكن ما علاقة ذلك بمسألة الوحدة في السودان؟ في ظروف السودان لن تنجح الدعوة الإسلاموية في تأسيس وحدة من خلال التعدد. لا يعني هذا بالطبع أن الإسلام بوصفه عقيدة دينية للمسلمين السودانيين ومجموعة قيم عليا و تطلعات لن يلعب دوراً في المساهمة في الوحدة الوطنية. بل المقصود هنا الدعوات الإسلاموية و التي تعتبر صيغة من صيغ الوحدة في الانسجام و التماثل التي بالطبع لا تستطيع توحيد هذا المجتمع المتسم بالتباين والتعدد.

في السودان تدعو الإسلاموية إلى مطلقية القيم و الثقافة (المحددة تاريخياً) و جعلها أساساً للوحدة. و هنا يتم اختزال وحدة و هوية السودان في بعث الإسلام، أو بدقة أكثر صيغة معينة من صيغ الإسلام. وبرأي أحد الإسلاميين " من المهم تطوير ثقافة المركز، لأن هذه الثقافة "الإسلامية" هي التي توحد الأمة و تكسبها ملامحها. لم يكن السودان ليوجد بدون هذا العامل الإسلامي" .(14) اختزال ثقافة السودان المركبة و هياكله الاجتماعية فقط في الإسلام، هي عملية فرض مكون واحد على كيان متعدد و على حساب العناصر الاخرى مما يعني نكران التعددية. وتعلو الدعوة "..لاسترداد أصولنا (الإسلامية) إلى إعلان الجهاد و الحرب ضد الكفار (دار الحرب)". و يتم الهجوم على الجماعات المهمشة المطالبة بحقوقها باعتبار أنها جماعات عنصرية، عرقية، ملحدة، علمانية، صليبية، صهيونة و شيوعية، وهنا تقدم نظرية المؤامرة شرحاً لكل الخلافات الداخلية و التحديات و تصبح كل العناصر الأخرى انفصالية و تدعو إلى تمزيق الأمة.

لا نستطيع تسمية هذه الدعوة التي تقول " للوصول للوحدة لابد من رفع راية الإسلام" إلا بأنها تستند على ما يمكن أن نقربه لمقولة "مركزيه إثنية" أو "مركزية إسلاموية" . هذه الدعوة تعتبر اللغة العربيه أساساً وحيداً للتواصل، والدستور الإسلامي المرجع الوحيد لتنظيم الحياة، و القيم و الأعراف و الرموز الإسلامية هي الوحيدة لبناء السودان الحديث. و أي صيغ أخرى للهوية السودانية مرفوضة باعتبار أنها لا تتناسب

والتاريخ الإسلامي و القيم الإسلامية. و الثقافات الأخرى غير الإسلامية تشكل تهديداً لهوية السودان إذ أنها مستمدة من:

" تطرف علماني محارب. و أصبح من الطبيعي منذ 1900 أن ترفع مثل هذه القوى السلاح و تشترك في حرب العصابات ضد **حق الثقافة الإسلامية في الوجود في الجنوب و السيادة في الشمال** نتائج كل ذلك هي الدعوة للدولة الاسلامية، و نظام سياسي شمولي، و يعبر هذا المنطق عن نفسه بالآتي: (الدولة و التي هي الشؤون العامة لكل المسلمين و المواطنين) يجب أن تخضع للاغلبية و التي هي مسلمة. الدولة في الإسلام تتعامل مع كل الشؤون العامة و الخاصة و لذلك فالدولة الاسلامية هي ضمان وحدة البلاد".(15)

هذا المنطق أو التصور ليس خاصاً فقط بالصيغة الإسلامية للوحدة إذ أن الصيغ الأخرى العروبية والإفريقانية تقوم على ذات منطق هذه الدعاوى وتؤدي إلى نفس النتيجة. يمكننا هنا تعميم القول بأن كل صيغ الوحدة بالانسجام و الانصهار القهري لا تلائم الظروف الموضوعية بالسودان و طبيعته التعددية. إذ أنها ليست واقعية في تعاملها مع هذه الظروف (بمعنى الاعتراف بحقائق الواقع و الخروج بفهم تركيبي لهذه الحقائق). وحسب الافتراضات الفلسفية لهذه الصيغ (الاسلاموية، العروبية، الافريقانية) فهي في الغالب تعجز عن تفهم الواقع المعقد للتنوع والوقائع الموضوعية الماثلة و تعمل على إطلاق absolutization وفرض سماتها وخصائصها لسبغ المكونات الأخرى بهذه السمات. وسيادة المطلق عند الحركات الدينية والعنصرية سواء: يصبح العالم غير مفهوم وغير مستوعب إلا من زاوية نظرها عبر بوابة "المطلق" . the world is reduced to a manifestation of the absolute قصور هذه المفاهيم عن إعطاء رؤية للاختلاف في إطار الوحدة يمكن إدراكه بصوره أوضح، إذا قارناها بالمفاهيم الأخرى للوحدة من خلال التنوع.

مفهوم الوحدة من خلال التنوع – السودان الجديد

يؤدي منطق التطور تاريخي- اجتماعي للمجوعات البشرية، بمرور الزمن، إلى بروز التمايز والتفاوت بين مكونات المجتمع، تمايز وتفاوت يقود بالضرورة إلى بروز "هويات" متعددة ومتباينة في إطار المجتمع الكبير. وبلغة الانثربولوجيا الاجتماعية يقود بروسيس التمايز المؤسسي والتخصص الوظيفة في المجتمعات الحديثة (المجتمع الرأسمالي، الصناعي، الحضري، التكنولوجي) إلى تقعيد التركيبة الاجتماعية – طبقياً وفئوياً وإقليمياً - حتى ولو اتسمت بالتجانس الاثني- الثقافي والديني. فماذا إذا تفاعل بروسيس التمايز المؤسسي والتخصص الوظيفي مع مكونات إثنية – ثقافية- دينية موجودة أصلاً في المجتمع؟ النتيجة بالتأكيد تعقيد أكثر لناتج تفاعل المكونات ومسؤولية أكبر على عاتق الطبقة البرجوازية التي قامت تاريخياً بمهمة ايجاد الصيغة التي تربط بين مكونات المجتمع فيما عرف بالدولة- القومية nation-state. تتجلى مهارة الطبقة البرجوازية في مهامها الموطنية الكبرى هنا في نجاح الصيغة السياسية – الدستورية التي تجمع الكل تحت سقف الدولة مع إتاحة مساحة لحفظ هويات المكونات الاثنية والثقافية والدينية دون أن يتأثر النظام الاجتماعي (اقتصاد السوق، التمثيل النيابي، الحقوق الأساسية)، وهذا ما نشير إليه هنا بمفهوم الوحدة من خلال التنوع. و الافتراض هنا هو أن هذا المفهوم يبدو بديلاً مقبولاً بعد تعثر وفشل المفهوم الأحادي للوحدة.

بينما يركز المفهوم الأحادي على دور المتغيرات السياسية و الجماعات السياسية يركز هذا المفهوم البديل على الهياكل و السيرورة processes والتحولات الاجتماعية بدون تجاهل المتغيرات الثقافية/ الاجتماعية (الدين، الثقافة، الأعراق... إلخ). و من أجل رصد الطبيعة المعقدة للتكوين الاجتماعي السوداني و دوره في مسألة الوحدة، عمل بعض الباحثين على تصور علاقة تتسم بالتركيب- الجدلي بين قطبي النموذج النظري ثم عملوا على تحليل متغيرات النموذج variables بصورة تدفع للتكامل والتأثير التبادل، ومن أهم المتغيرات التي نالت الاهتمام هنا هما متغير الطبقة ومتغير الاثنية أو القومية مع علاقات ارتباط ببعضها البعض أي الطبقة الاثنية. ظهرت العديد

من الدراسات التي تهتم بالفهم التركيبي للوحده و يحاول هذا الفصل توضيح الاطار النظري لهذه الدراسات و للمساهمة في تطوير مفهوم الوحدة من خلال التنوع. هذا المفهوم يتسم بالواقعية، و الابتعاد عن الرؤية اللاتاريخية القائمة على مركزية عنصر أو مكون واحد يطبع الكل بطابعه.

تأخذ هذه الدراسة موقفاً منهجياً يضع في الاعتبار الطبيعة الخاصة لمجتمعات العالم الثالث أو لدول الأطراف التي تمر بمرحلة معقدة من تطورها ومن الصعب اختزال محددات تطورها لعامل واحد فقط. يقتضي الفهم هنا تناول كل العناصر المكونة للمجتمع في الاعتبار دون المبالغة في دور أي منها، أي دور العوامل الاثنية (الثقافية) أو الطبقية و العلاقات بين الجماعات التي تشكل هذه الدول. يستند التحليل هنا على الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال النسبي لمكونات المجتمع في علاقتها مع المكونات الأخرى مع الميل للابتعاد عن المبالغة في تعظيم دور أي من المكونات. التأرجح هنا ما بين الابتعاد عن إعطاء الغلبة لعامل ما على العوامل الأخرى وفي ذات الوقت الاعتراف بالاهمية "الاستثنائية" لبعض العوامل في مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع. فهناك مثلاً من يعظم دور الاثنية أو الطبقة على العوامل الأخرى كالثقافة أو الدين مثلاً أو العكس، إلا أن القاسم المشترك أو الاتفاق العام – إن صح التعبير – هو أن كل هذه العوامل مجتمعة تشكل الواقع المعقد للمجتمع. وأيضاً ولغياب المصطلح الدقيق، أشرنا إلى ذلك بالنظرة التركيبية – الجدلية التي تتسم بها العلاقات بين مكونات الكل الاجتماعي totality في مجتمعات الرأسمالية الطرفية التابعة.

لكن الأمر لا يخلو أيضاً من الصعوبات . هناك العديد من الأسئلة: ما هو دور هذه المكونات (الاثنية، الطبقية، الدينية، الثقافية) في تماسك هذا الكل الاجتماعي؟ كيف يحافظ النظام الاجتماعي في الدول الرأسمالية - الطرفية، التابعة على تماسكه؟ كيف تشكلت هذه البنيات الطبقية، وكيف تسيست الاثنية؟ ولماذا برز دور الدين في السياسة بصورة طاغية؟ وما هو دور الدولة و الاثنية في ذلك؟ كيف نستطيع فهم هذه المتغيرات؟ (الطبقة، الدولة، الاثنية)؟ كيف يتأثر كل ذلك بعنصر

الاثنية؟ أو عنصر الدين؟ و ما هو أثر ذلك على هيمنة مجموعة ما أو مكون ما على بقية مكونات المجتمع؟ هل يدعم ذلك تماسك أم يهدد وحدة المجتمع؟

على خلفية التاريخ السياسي القريب للمجتمع السوداني، نجد أن التصور الذي يقول بأن الوحدة لا تتحقق إلا بالانسجام يؤدى إلى نتيجة مفادها أن الفرض القسري، على بقية أجزاء القطر الاخرى، لما تراه قوى المركز من شروط لضمان "هوية" البلاد تراه هذه الاجزاء الأخرى من المجتمع مهدداً لهويتها، وتقف الحرب الأهلية في جنوب البلاد وجبال النوبة والنيل الأزرق، وأخيراً في دارفور دليلاً على ذلك.

الوحدة في السودان – في اعتقادي – ليست مجرد صيغة عامة تفرض من أعلى وتنبذ الاختلاف. يتطلب تعقيد و تباين المجتمع ليس فقط الاعتراف بتمايز الثقافات والانماط الحياتية، وإنما البحث عن ضمانات للوحدة و التلاحم من خلال التباينات. وهذا يتطلب مفهوماً جديداً للكليات، مفهوماً بخاصية مزدوجة: يقوم في وقت واحد بتمتين نسيج المجتمع الكلي "السوداني" وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة لمكونات هذا الكل من إثراء خصائصها. وتتيح جغرافيا البلاد براحاً واسعاً تجد فيه المكونات السكانية فضاءً واسعاً للحركة وإن شدها التاريخ إلى المركز الرأسمالي بسمات الطرفية والتبعية التي توسمه وتقيده. إذن تعتمد "الصيغ العملية" للوحدة في التنوع على الفهم العميق للظروف التاريخية المحددة والبنيات الاجتماعية، بمعنى آخر يعتمد مفهوم الوحدة في التنوع على رؤية واقعية للكل. و على خلاف المركزية الاثنية التي تعتمد على الوحدة بالانسجام ، لا يرى مفهوم الوحدة في التنوع أي تناقض بين الوحدة و التباين، و هنا لا تجدى الرؤية من داخل النفق tunnel vision و إنما على العكس، يجب الترحيب بالتباينات باعتبارها المنظار الواسع الذي تنظر به الامة لواقعها وتتفاعل مع محيطها. فهوية الأمة الكبيرة يمكن أن تحتضن بداخلها "هويات" متعددة بينها قواسم مشتركة، من تجارب وتاريخ تزرع بذور الوجدان الوطني – القومي الواحد. تعمل الأطراف المختلفة على ازدهار الوحدة و التلاحم. و بهذا تصبح عوامل التعدد و التنوع الثقافي و التي كانت تشكل في الماضي عائقاً للوحدة ، تصبح الآن أساساً للوحدة. هذه هي ديناميكية التفاعل. و على حد قول أحد المثقفين السودانيين (السودان بلد عربي،

و لكن عروبته تختلف عن عروبة سوريا مثلاً، السودان بلد مسلم و لكن إسلامه يختلف عن إسلام السعودية، السودان بلد إفريقي و لكن إفريقيته لا تشبه إفريقية كينيا .. و هكذا)(16) من هذه الزاوية يتم الاعتراف بالاختلافات و يتم التعامل مع المتناقضات بدلاً من تجاهلها.

يحض هذا الفهم على التعامل مع المكونات – حتى في تناقضاتها – في اطار صيغة سودانية تجمع بينها دون إلغائها، لإتاحت المجال لها لتقدم مساهمتها في إثراء الوجدان المشترك، بمعنى آخر تساهم التناقضات في تطوير الحياة. التاريخ ليس هو التعبير عن ماهية الروح. وليس هو تحقيق الخصائص الفطرية للأمة العربية أو الخصائص الثقافية الافريقانية. التاريخ عبارة عن عملية مستدامة للتطور من خلال العلاقات و التناقضات الاقتصادية، السياسية و الايديولوجية و هي التي تشكل المجتمع ككل في حركته الدائبة.

و هكذا في التعامل مع صياغة المجتمع السوداني، أو أي مجتمع آخر التعامل يتم مع الكل totality من خلال النشاط الاجتماعي للأفراد والجماعات ذوي الانتماءات المتعددة "كبيرة أم صغيرة" في إطار سيرورة ذات أفق مفتوح وحراك للإمام ينشد المستقبل وبدون نهايات معدة سلفاً. تتطور العمليات الاجتماعية من خلال العمل النشط للاختلافات أو تفاعل التناقضات. وعلى هذا فإن الوحدة للكل ليست عملية كاملة الانسجام، إنها وحدة الحياة المليئة بالمتناقضات و ليس في هذا أي صدفة، و إنما هو مجرى التطور و سيرورته. رأسمالية الأطراف هي التي حددت التشكيلة الاجتماعية الراهنة في السودان، وبكل ما تحمله، هي التي وفرت إمكانيات وفي نفس الوقت أعاقت عملية تنظيم العلاقات (الاقتصادية، السياسية، و الفكرية). الوحدة – وحدة الكل المتباين - هي عملية غير متساوية الأبعاد تماماً، إنها وحدة متعددة الأبعاد، و هي وظيفية و تناقضية في نفس الوقت، بنائية و تفكيكية، تكاملية و تفاضلية، وسيادة أي جانب فيها هو أمر يعتمد على الظروف التاريخية المحددة و سيرورة العمليات الاجتماعية التي لا ضامن ولا ضمان لها إلا قدرة القوى الحيوية في المجتمع على التحكم في إنتاج وإعادة إنتاج شروط حياتها المادية والاجتماعية والروحية.

مصادر الفصل الاول

1- حيدر إبراهيم، أزمة الاسلام السياسى: الجبهة الاسلامية القومية في السودان نموذجاً، 1999

2- على حرب، التأويل والحقيقة، 1986

3- المصدر السابق

4- مصلحة الاحصاء، تقرير التعداد السكاني لعام 1955- 56

5- محمد عمر بشير، التباين والإقليمية والوحدة الوطنية ايسالا 1979م، جمهورية السودان- مصلحة الإحصاء – التعداد السكاني الأول 1955- 1956م تقرير رقم 3 الخرطوم 1962م.

6- ج. اسبولدنق، تقلبات التاريخ في فرانسيس دينق وبروسر قيفورد البحث عن السلام والوحدة في السودان، ص4.

7. انظر سيد حريز والفاتح عبد السلام العرقية والصراع والتجانس والتكامل القومي في السودان معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم 1989م.

8- المصدر السابق

9- المصدر السابق

10- المصدر السابق

11- المصدر السابق، و مدثر عبد الرحمن العروبة الأفريقية والانتماء الذاتي في السودان "مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة"، مجلد 8 العدد 2- 1997م ص 233- 249.

12- علي مازروعي، القوي الثقافية في السياسة الدولية، جيمس كري، لندن 1990م.

13 - ألكس كالينوكس، ماركسية التوسير، دار بلتو للنشر، لندن 1976م، ص 40- 41.

14- مدثر عبد الرحيم، العروبة الأفريقية والانتماء الذاتي في السودان "مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة"، مجلد 8 العدد 2- 1997م ص 233- 249.، وحسن مكى، لقاءات صحفية، 1997- 1999

15- المصدر السابق

16- منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، دار الامين للنشر، 1993

الفصل الثانى

مفاهيم حول الذاتية والهوية [2]

مفاهيم دائرة حالياً الذاتية السودانية

"الهوية في النهاية ليست سوى" حد نظري" كما عند ليفي ستراوش" حد يفترض من أجل مجموعة من الأشياء والعناصر، ..وعند ابن عربي....الهوية ليست أيضاً أكثر من حد من حدود الحق. وما دام كل حق هو مرآة للحق (والحقيقة)، فإن الهوية إذاً تميزنا عن الآخر من جهة، فإنها تقربنا من جهة أخرى. فليس من شرط الهوية نفي الآخر أو إقامة سد يمنع الحوار بين الأنا والعالم. والهوية بقدر ما تحيل إلى التاريخ الخاص لكل فرد أو جماعة، فإنها لا تتبنى إلا بالعلاقة مع الآخر.

(علي حرب، التاويل والحقيقة ص 270- 271)

مقدمة:

أفرزت الأزمة التي يعيشها السودان عدة قضايا من قضية وحدة البلاد- وما يتفرع منها كمسألة الهوية أو الذاتية السودانية. وأصبح الاهتمام بقضيتي الوحدة والهوية قاسماً مشتركاً أعظم بين كثير من الدراسات والبحوث والمراكز العلمية. (1) كما تعرضت لهما برامج ومواثيق الأحزاب والتنظيمات السياسية بمختلف توجهاتها الأيدولوجية.(2) وتوصلت معظم هذه الدراسات إلى قناعة إلى أن أية محاولة للتصدي لمعالجة الوحدة في البلاد لا تكون قاصرة إذ لم تدل بدلوها حول مسألة هوية السودان- دون أن يعني ذلك بالطبع أن هذه الدراسات قد اتفقت على مفهوم محدد

---

[2] - مفاهيم دائرة حالياً: الذاتية السودانية ورقة مقدمة لسمنار الهوية الثقافية والسياسية الثقافة في السودان (20- 22 أغسطس 1991م) معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم.

للهوية السودانية. فوجهات النظر فيما يختص بالهوية متعددة بالرغم من الاتفاق على أهميتها.

يمكن القول بأن الآراء ووجهات النظر حول الذاتية السودانية ارتبطت بتعدد القوى الاجتماعية المتصارعة والتي ورغم اتفاقها على أهمية ومركز المسألة المطروحة تختلف فيما بينها حول المفهوم الأصلح لمعالجة المسألة. نحاول هنا أن نرسم صورة عامة لإطار نظري يساعدنا في تحديد هذه المفاهيم وتصنيفها وتبيان المحتوى الفلسفي والخصائص النظرية لكل مفهوم ومن ثم تبدأ عملية تقييم صلاحية وفعالية كل مفهوم في محاولة أخرى. من هنا يتركز حديثنا حول المفاهيم ومعالجتها دون التطرق لطبيعة القوي الاجتماعية التي تقف وراء هذه المفاهيم أو الظرف التاريخي المعين الذي انتجت فيه المفاهيم المعنية.

الكل: المتباين – المتكامل:

تستند مشروعية تعدد المفاهيم حول الذاتية السودانية إلى محاولات القوى المتصارعة الإحاطة بواقع معقد ومتباين عرقياً، ثقافياً، ولغوياً، ودينياً، اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً. واقع وصلت درجة التعقيد والتباين فيه مدى أوعزت فيه لعلي مازروعي بأن يصفه بواقع "الحدية المركبة". (3) وتتبارى الدراسات في تثبيت ذلك بتقديم مسوحات إحصائية تدعم هذا الوصف: فالسودان يضم 19 مجموعة عرقية رئيسية، 597 مجموعة عرقية – فرعية 40٪ من السكان ينسبون أنفسهم للأصول العربية، 30٪ مجموعات جنوبية – نيلية – حامية 9٪ فور، 6٪ بجا، 6٪ نوبة والبقية للنوبيين والفونج ومجموعات أخرى. (4) يتحدث أهل السودان ب 115 لغة منها 26 يتخاطب بكل واحد منها أكثر من 100.000 نسمة. يتحدث بالعربية حوالي 52٪ من السكان بينما هناك 48٪ يتحدثون بلغات غير عربية تشعبت إلى اسرتين كبيرتين الصحراوية والنيلية. (5) تدين الأغلبية بالدين الإسلامي مع وجود مجموعات مسيحية واصحاب معتقدات محلية في الجنوب وبعض اجزاء الغرب والوسط. وتشير دراسات

الاجتماع والاقتصاد السياسي إلى تعدد أنماط الإنتاج وأشكاله وتعدد النظم الاجتماعية والعائلية واطر ممارسات السلطة السياسية. ويحذر رئيس القضاء عند مخاطبته للقضاء الجدد المكلفين بتطبيق الشريقة من عدم تجاهل التباين الواضح في مصادر القيم ونظم الأخلاق للمجموعات السودانية عند وضع القوانين والتشريعات التي تحكم وتضبط هذا الكل المتباين — المتكامل. (6)

في ضوء هذه التركيبة المتبانية ألا يكون من المنطقي ان نطرح السؤال:

ماهي الذاتية السودانية، من هو السوداني؟ هل هو الأفريقي — المسيحي ام العربي — المسلم؟؟ أم الأفرو — عربي؟؟ ألا يمكن أن تكون كل هذه الصفات مجتمعة: عربي — أفريقي — مسلم، مسيحي، نوبي؟؟ أم أن هذا غير عملي بالإضافة إلى أنه يجمع بين عناصر متعددة بعضها يبدو مناقضاً للآخر (مسلم — مسيحي) وبعضها يستوعب الآخر (أفريقي — عربي، عربي — أفريقي) وحتى إذا افترضنا وجود خاصية (هوية) سودانية، هل نميز ونعرف السوداني بأنه عربي سوداني أم أنه سوداني عربي؟ أفريقي — سوداني أم سوداني أفريقي؟ مسلم سوداني أم سوداني مسلم؟ مسيحي سوداني — سوداني مسيحي؟

لا محالة إذن من مواجهة هذه التساؤلات والتناقضات والتعامل مع مفردات متباينة تتحدث عن ذات الشيء. من هذه التساؤلات لتحديد هوية هذا الشيء المركب: هل بالضرورة سيادة عنصر على آخر؟؟ أم تتطلب الهوية تحديد العلاقة فيم بين العناصر دون تغليب عنصر على آخر؟؟ إن صح ذلك فكيف نربط فيما بينها دون أن توجد ترابط هرمي يسود فيه عنصر على آخر؟؟ ثم ما الذي يكسب هذا الكل المتباين — المتكامل هوية واحدة؟؟

إطار نظري للتحليل:

حقيقة لم تتوقف الإجابات على هذه الأسئلة، وتبلورت الإجابات تاريخياً في اتجاهات نظرية معينة. ففي البداية كان التصور السائد عن الهوية هنا الكل — المتباين

هو تصور المؤرخين عن السودان بأنه يتكون من قوميات صغيرة تتصارع فيما بينها حماية لشخصيتها وتميزها.(7) حتى قدوم الدولة الاستعمارية والتي فرضت وحدة – إقليمية على أساس دولة – قومية قام على حراستها جهاز بيروقراطي مركزي. في حين ركزت دراسات أخرى على مدى أهمية الثقافة السائدة لمجموعة معينة في تحديد قسمات المولود الجديد: السودان.(8)

فإذا ما سئل شخص ما عن هويته (أو هويتها) يمكن أن يجيب بأنه سوداني/أو سودانية وعربي ومسلم وإفريقي وينتمي لطبقة اجتماعية معينة، من اقليم معين من أقاليم السودان، يتحدث لغة محددة وينتسب لقبيلة معينة ولطائفة دينية معينة، ومع ذلك كله فهو إنسان يشارك الإنسانية سماتها العامة. وربما يجيب شخص آخر بمفردات تختلف كثيراً من هذه كأن يقول بأنه سوداني مسيحي أفريقي – إلخ. ويكون الإثنان مصيبان. ويلاحظ أن كل هذه الدراسات اهتمت بالتركيز على المجموعات، ثقافتها وتصوراتها عن نفسها وعن الآخرين.

ويرى يوسف فضل بأن تحولاً قد تم بعد فترة في اتجاه هذه الدراسات حيث برز اتجاه يعمل بدلاً عن التركيز على المجموعات وخصائصها الثقافية إلى التركيز على ما يميز هذه المجموعات وعلى "الحدود" التي تفصل بينها وبين غيرها من المجموعات وعلى العوامل الموضوعية التي أثرت في إنتاج هذه المجموعات تصوراتها عن نفسها "والآخرين". أي بدلاً عن الاهتمام بما تنتجه المجموعات والكيانات من تصورات عن نفسها "والآخرين" انتقل الاتجاه النظري الجديد للاهتمام بالصيرورة التاريخية والاجتماعية.(9) ويمكن أن نعبر عن ذلك ببروز اتجاه نظري جديد يسعى لتحويل الدراسات من التركيز على ال Agents العناصر الفاعلة إلى التركيز على ال Structures البنيات، إلى الأسس البنيوية تلك التي وراء نشاط فاعلية الكيانات والمجموعات: أي من فاعلية الذات إلى فاعلية البنية.

ومن هنا يمكن أن نقترح أن الإطار النظري المستمد من هذا الفهم يقوم على خط امتدادي continuum يصل بين قطبين: قطب الذات/ الذوات Agents وقطب البنية Structure. تلتقي حول القطب الأول المفاهيم التي تركز على الذات (القوى)

الفاعلة (الأثنية، الثقافية، الدينية) وتبرز بشكل خاص دور الإرادة الإنسانية المطوعة للبيئة على أهمية الضرورة الموضوعية/ التاريخية ودورها في صياغة تصور أي مجموعة عن نفسها، يبرز هنا بشكل خاص التركيز على دور التشكيلية الاجتماعية، صيرورة تكوين الدولة وصيرورة التخلف.

وما بين القطبين خط امتدادي continuum تقترب وتبتعد على مساره بدرجات متفاوتة سمات كل من القطبين (محاور المفاهيم). بمعنى أن هناك سعة ما داخل مفاهيم القطب للنزوع والاتجاه لمركز الخط الامتدادي. مثلاً نجد أن سمات القطب الأول (ولنقل المثالي) تصور للهوية يسعى لمعالجة إشكالية التباين والتعدد والمغايرة، وما بين هذا وذاك قد نجد مفاهيم عن الذاتية السودانية تحاول التوفيق والجمع ما بين الهوية في المماثلة والهوية في المغايرة.

هذا بناء نظري تبسيطي فيه تعميم، حيث تعمدنا تضخيم الفوارق بين القطبين بهدف استجلاء سمات المفاهيم المنتسبة للقطبين آخذين في ذلك الأسس والمحتوى الفلسفي لهذه المفاهيم. نعتقد بأن هذا البناء النظري يساعدنا في تصنيف المفاهيم المتعددة عن هوية السودان وذاتية وتباين خصائصها النظرية.

قبل التعرض للسمات النظرية للمفاهيم المنتسبة لكل قطب، هناك نقطتين على جانب كبير من الأهمية يجب الإشارة لهما. النقطة الأولى وهي أن المحتوى الفلسفي لكل قطب يتوافر في أكثر من مفهوم ينتسب لنفس القطب. مثلاً نجد أن جوهر المفهوم المثالي (قطب الذات) ينعكس في عدة مفاهيم أو نسخ عن الذاتية السودانية منها المفهوم الإسلامي (الإسلاموي)، المفهوم العروبي، أو المفهوم الأفريقاني، وبالرغم من اختلاف هذه المفاهيم لهوية السودان إلا أنها تشترك في أنها تنتسب بحكم المحتوى الفلسفي لخصائصها النظرية إلى قطب واحد إلى المفهوم المثالي للهوية. من جهة أخرى نجد أن مفهوم الأفروعربية ومفهوم السودانية (أو السودانوية) أكثر من قطب البنية — قطب المفهوم الواقعي للهوية — وأن اختلفت فيما بينها.

النقطة الثانية وهي الإشارة إلى والحديث عن الإسلاموية والعروبية والأفريقانية لا يقصد منه الإسلام كدين وعقيدة أو العروبة كانتماء ثقافي حضاري أو الأفريقية

كانتماء ثقافي وليس المقصود ما تمثله هذه من مخزون عقيدي وقيمي وتراثي ثري له دور أساسي وقيمة لا تنكر في بلورة الذاتيةالسودانية، إنما المقصود بالتناول صيغ التأويل الاجتماعى لها interprellation كصيغة تعالج مسألة الهوية وتتخذ من هذه العقائد والإنتماءات الثقافية مادة لها في تصورها لماهية الذاتية السودانية. إننا نعالجها كمفاهيم عن الذاتية دون الغوص فيما وراء هذه المفاهيم من قوى اجتماعية معينة ومن عوامل أدت إلى إنتاج و بلورة هذه المفاهيم في ظرف تاريخي محدد، بالرغم من المحاذير المصاحبة للفصل ما بين المفهوم والواقع الذي نبع منه هذا المفهوم.

مفاهيم قطب الذات:

تنتسب لهذا القطب ثلاثة مفاهيم هي الإسلامية (أو الإسلاموية) والعروبة والأفريقية وتشترك معاً في انها تحمل وبدرجات متفاوتة نفس الخصائص النظرية التي يتميز بها هذا القطب. ونعتقد بأن هذه الخصائص تتمثل في هيمنة المطلق، النزوع نحو المركزية الأثنية وانتقائية المنهج مع تقليل من شأن الحس التاريخي. ونورد هنا تعريفاً موجزاً لهذه السمات.

هيمنة المطلق:

تتميز مفاهيم الإسلاميين والعروبية والأفريقانية بتصور مثالي لشخصية السودان وذاتيته – تصور أهم ما يميزه ،من ناحية أخرى، سيادة المطلق. هنا يقوم على تنظيم الكل المتباين – المتكامل، وهو ما يكسبه وحدته ويحدد هويته. ولا يخلو هذا التصور من مسحة مثالية – هيغلية لطبيعة القوى المنظمة للكل، حيث وحدة الكل وهويته هي تعبير عن شمولية الكل totality، شمولية تنطوي على الاتحاد ما بين عدة أجزاء حيث يعبر كل جزء عن الأجزاء الأخرى. وكل جزء يعبر عن حقيقة وجوهر الكل، أي أن كل جزء وبمفرده يعبر وبشكل مباشرة عن جوهر الشمولية (الكل) نفسها. (10).

نجد هنا بأن هوية كل جزء نسق أو عنصر من الكل (المتباين – المتكامل) محددة به ومستخلصة من جوهر الكل، وبالنسبة لهذا المفهوم نجد أن جوهر الكل هو المهيمن وبهيمنته يطمس تفرد الأجزاء ويقضي على خصوصية وهوية الأجزاء المكونة له، الكل هنا يسود على الجزء والمطلق يسود على النسبي. الكل هو تعبير عن إرادة المطلق: الله والعقل، الروح. وفيما يختص بمفاهيم قطب الذات فالمطلق قد يكون روح الأمة العربية، الشخصية الثقافية الأفريقية أو العقيدة الإسلامية.

إن اتخاذ مفهوم المطلق أساساً لوحدة السودان ومصدراً لهويته يعني صعوبة إن لم يكن استحالة المغايرة والتباين. فيما يعطي السودان وحدته – هويته هو التشابه والمماثلة بالتماهي في المطلق وهذه تتم بإطلاق Absolutization خصائص جزء – عنصر معين على الأجزاء – العناصر الأخرى للكل – سواء أكان محتوى هذه الأجزاء عرقي ثقافي (العروبة) ثقافي (الأفريقية) ديني – عقيدي (الإسلاموية). هنا تحل إشكالية ذاتية السودان بإلغاء إشكالية التباين: فالسودان عربي (أو أفريقي أو إسلامي) قلباً وقالباً.

في سعي مفاهيم (العروبة أو الأفريقية أو الإسلامية) لتحقيق التماهي واحتواء الفروقات وإلغاء التباين – تقوم بإحلال مفهومها المثالي للسودان بديلاً للسودان العيني – الموضوعي بتباينه وتضاريسه الثقافية والتاريخية، وترتفع بهوية السودان إلى إنتماء مجرد، إلى ذات خالصة محصنة ضد أي هزات جذرية اجتماعية أو تاريخية. هذا الفهم لا يعترف بالمغايرة – بالتباين بل يتجه إلى نفي الآخر – فالآخر لا وجود له كآخر مغاير بل كجزء من كل تهيمن عليه الذات (العربية، الأفريقية، الإسلامية). مثلاً إذا كان السوداني هو العربي – فلا بد أن يحمل سمة العروبة (العرقية، الثقافية، الحضارية) ليتأهل لنيل الهوية السودانية.(11) إن ارتكاز المفهوم على المطلق يؤدي بالضرورة إلى مصادرة التباين والغيرية ويجعل من المطلق معادل موضوعي للكل المتباين. إن المفاهيم المنتسبة لهذا القطب تنظر للمجتمع السوداني بتركيبته المتباينة ككتلة سكانية سالبة يمكن أن تنصهر في وحدة روحية على أساس الرابطة القومية أو العقيدة الإسلامية أو الشخصية الأفريقية لتكتسب بذلك، وبذلك فقط هويتها.

المركزية الاثنية:

إن إطلاق خصائص جزء أو مكون واحد على الأجزاء أو المكونات الأخرى من المجتمع – ونشير إليه هنا بالكل الجامع social totality - هو السبيل لأن يكسب هذا الكل هويته ووحدته، وقد يكون ذلك عبر إعلاء شأن عقيدة مجموعة معينة على ثقافة وعقائد المجموعات الأخرى بأعتبار أنها الوحيدة القادرة والمؤهلة والأكثر تطوراً واستجابة لدواعي الوحدة. ينطبق هذا على مفاهيم الإسلامية (الإسلاموية) والعروبية والأفريقانية ونعتقد بأن في ذلك نزوع نحو مركزية أثنية.

بالطبع هذا لا يعني في الواقع أن الإسلام كدين (أو الثقافة الأفريقية) لا يعرف ولم يعرف ثقافة التعامل مع الآخرين وليس لدى حملته قدرة لاحتمال الآخر، ولا يعني بأن الثقافة العربية (أو الأفريقية) لم تعرف التلاقح والتفاعل مع الثقافات الأخرى،(12) لكنه يعني أن الحاضنة الاجتماعية والسياسية تأول وتتخذ من هذه العقائد أو الثقافات مادة لتشكيل ذاتية السودان كما سبق وذكرنا أعلاه.

إن إمكانية استخدام هذه العقائد والثقافات مادة لصياغة مفاهيم (عن الذاتية) تختلف ضيقاً واتساعاً هي، نظرياً على الأقل، إمكانية متوافرة. فهنالك من المفكرين من يعتقد بأن بعض هذه العقائد كاليهودية والمسيحية والإسلام بحكم بنيتها العقيدية التوحيدية تحض على التسامح، والتعايش والمحبة وقبول الآخر، لكن هناك أيضاً من المفكرين من يعتقد أنها بحكم بنيتها العقيدية التوحيدية أقل ميلاً للتواؤم مع الآخر وأكثر ميلاً للنظر للآخر المغاير كمشروع يمكن استيعابه من داخل العقيدة (13). ونعتقد بأن مفاهيم الإسلامية والعروبية والإفريقية – السائدة على الأقل - تنحو لاتجاه نزوع "مركزية إثنية" في علاقتها مع الآخر.

المنهجية الانتقائية:

بالرغم من أنه يفترض وجود منهجية صارمة للمفاهيم التي تدور حول المطلق إلا أننا نجد أن هذه المفاهيم في معالجتها لمعطيات الواقع، واقع الكل – المتباين تميل

للانتقائية وإلى انعدام الحس التاريخي. مثلاً تنعكس سمات العروبة أحياناً في العرق وأحياناً في اللغة.

ويتجلى غياب الفهم لديناميكية التاريخ في النظر للهوية بأنها ذات طابع قبلي apriori مثالي مطلق، الذاتية هنا أشبه ما تكون بفكرة فاعلية وخالدة وذات قيمة جوهرية مطلقة. وإذا تساءلنا عن هذه الهوية: هل تكتسب أم توهب نجد الإجابة بأنها لا تكتسب من خلال تلاقح وتفاعل وإنجازات أو من خلال بحث دؤوب عن حلول لمشكلات ومواجهة تحديات بل توهب من خلال هوية مفطورة معطاة من قبل.

وفي مقابل واقع التباين والمغايرة قد تنزلق هذه المفاهيم كترتيبات إيديولوجية تنبجس من مطلقها إسلاماً (أو عروبة أو إفريقية) بروميثيوسيا يتخذ صورة الفاعل المحرك لكل التاريخ، صورة المهيمن على كل بادرة تاريخية لمشروع بشري(14) ويصبح الهم الوحيد إلغاء خصوصية الغير ويسود التغني بالمطلق مرجعية شعائرية طقسية لا تسمن ولا تغني من جوع مرجعية محصنة ضد تقلبات التاريخ تستدعي الماضي ذات المطلق متى ما ادلهمت عليها الأمور.

هذه باختصار بعض خصائص مفاهيم القطب الأول ونتساءل بالمقابل: ما هو المحتوي الفلسفي لمفاهيم القطب الأخرى: قطب البنية؟

مفاهيم قطب البنية:

يتوافر المحتوى الفلسفي لقطب البنية في أكثر من مفهوم عن الذاتية ويمكن أن نذكر هنا الأفروعربية والسودانوية (أو نسخة إسلامية، أو عربية، أو إفريقية) ونعتقد أن هذا المحتوى يمكن الحديث عنه من خلال رصد الخصائص النظرية لهذه المفاهيم والتي تتمثل في جدل النسبي والمطلق الابتعاد عن المركزية الإثنية والفهم الواقعي للتاريخ.

جدل النسبي والمطلق:

تشترك المفاهيم المختلفة لهذا القطب في أنها لا تعرف هيمنة المطلق بل تسمح بما يمكن أن نسميه جدل النسبي والمطلق. فما يعطي الكل (المتباين- المتكامل) وحدته وهويته ليس ذات المطلق بل الكيان الناتج من تفاعل واندغام الأجزاء معاً وتشابكها معاً بعضها البعض، لا يقوم هذا التفاعل على تغلب مطلق لعنصر على آخر ولا طغيان جزء على آخر.

وعلى غير ما يشير إليه القطب المثالي (من مفاهيم قطب الذات) التي ترجع وحدة الكل وهويته إلى وجود المطلق، فالكل هناك (عند مفاهيم قطب البنية) ليس موجود ومنفصلاً عن أجزائه، فمفهوم الشمولية (الكلية) هنا يعني أن وحدة الكل هي نتاج تفاعل الأجزاء، ووحدة الكل ليست مفروضة على الأجزاء المكونة للكل (15). بل حقيقة تعتبر خصوصية الجزء أو المكون الواحد هي ضرورة لاستكمال الكل لهويته، فهوية الكل لا تنفي بالتالي خصوصية الأجزاء بل يحتفظ هذا بخصوصيتها (ونسبياً) دونما طمس لها كما في مفاهيم القطب الأول، لأنها بهذه الخصوصية فقط تساهم في بلورة هوية الكل (16). إن تحقيق ذات المطلق أو روح الأمة ليست شرطاً لاستكمال الكل أو الامة لهويتها أي يمكن للفرد أن يكون سوداني مسيحي أو سوداني مسلم دون أن ينفي طرف الطرف الآخر من إطار الانتماء للسودانية.

فالهوية السودانية هنا لا تستخلص من إطلاق عنصر واحد أو تختزل كجزء واحد يسود على اجزاء الكل الأخرى. من هنا تنادي مفاهيم قطب البنية بالوحدة في التنوع، فبوتقة الوحدة هنا نتاج تفاعلات وتلاقح عدة تفاعلات ولا مجال للحديث عن هذا التفاعل بسيادة ثقافية عليا- متحضرة علي ثقافة دنيا- متخلفة (17).

التعددية المركزية:

بناء على ما تقدم يمكن القول بأنه ليس لثقافة مجموعة ما أن تفرض نفسها كشرط لوحدة البلاد وتأميناً لهويتها، فأسس الهوية هنا ليست هي التماهي والتماثل بل المغايرة. هذا الفهم يرحب باختلاف العناصر وتباينها في إطار الكل، ففي هذا

التباين ليس فقط إثراء وإضافة بل شرط ضروري للهوية، فالموحدة والهوية هنا تكتسبا بالمغايرة.

الذاتية السودانية بالنسبة لمفاهيم هذا القطب ما هي إلا نتاج تلاقح العناصر المكونة للكل المتكامل، فالأجزاء والعناصر المتباينة بنجوم وكواكب تسبح في اتجاهات مختلفة داخل مجرة Kaleidoscope الكل، مجرة التشكيلة الاجتماعية الواحدة.

لا غائية التاريخ:

لا تنظر مفاهيم قطب البنية للتاريخ نظرة تماثلية جامدة،يستخدم الماضي معياراً قيمياً ثابتاً لصياغة الحاضر والمستقبل، وحيث يصبح التاريخ مسيرة ومشروع لتحقيق ذات المطلق. فليس المطلق مبدأ ومنتهى كل مبادرة تاريخية إذ يصوغ البشر تاريخهم في ظروف معطاة موضوعياً، ويمكن القول -وبتحفظ- إذا كان التاريخ عند قطب الذات هو إعداد وإخراج مثالي لنص المطلق فهو عند قطب البنية إعداد وإخراج بشري لنص تفاعل مكونات المجتمع، أو ما أشرنا إليه بالكل المتباين- المتكامل. فغاية التاريخ ليست معطاة بصورة قبلية بل هي مشروع مفتوح يصنعه مجموعة أفراد وعناصر الكل.

خاتمة:

إن إشارة سريعة مقارنة ما بين مفاهيم القطبين توضح أنه على عكس مفاهيم قطب البنية تنجح مفاهيم قطب الذات في تقديم إجابات على الأسئلة المطروحة في صدر هذه الورقة إجابات محددة، بسيطة "الإسلام هو الحل"، تبعث طمأنينة من تجريديتها في فترات الازمات والتحولات الكبرى، وواقع يستعصي عليها فك شفرته. من جهة أخرى نجد أن مفاهيم قطب الذات قد تذهب باسم الأصالة بعيداً إلى درجة الحياة وإلى تحويل الذاتية إلى صيغة تجريدية شعائرية جامدة تفقر كينونة الوطن، وبالمقابل فقد

تذهب مفاهيم البنية إلى تجميد النسبي بحيث تختل العلاقة ما بين النسبي والمطلق وتغيب الرؤية الشاملة للكل – المتباين- المتكامل.

بالرغم من هذه التحفظات المتبادلة إلا أن هذا التقديم يميل إلى محاباة مفاهيم قطب البنية، وقد اتسمت معالجته لمفاهيم قطب الذات - وهي المفاهيم السائدة- بطابع سجالي. وتهدف هذه المحاولة بذلك ،ضمن ما تهدف، إلى تحرير التناول والنقاش من سطوة السياسي وأثرائه فكرياً وفلسفياً، إذ نحن في فترة أحوج ما نكون فيها للابتعاد عن استخدام الايديولوجي لتغطية النقص المعرفي ونحن نواجه واحدة من أعقد إشكاليات حياتنا المعاصرة: مسألة الهوية.

مصادر الفصل الثاني

1- كمثال لهذا الأدبيات انظر:

عبد الغفار محمد أحمد: **السودان والوحدة في التنوع**- المكتبة العربية- برلين الغربية 1987م اوراق البناء الوطني في السودان: حصيلة الماضي وتوجهات المستقبل مؤتمر اركويت الحادي عشر- معهد الدراسات الاضافية جامعة الخرطوم نوفمبر 1988م عشاري أحمد محمود المسألة الثقافية في خطاب السودان الجديد ندوة الدراسات السودانية الماضي والحاضر والمستقبل، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، يناير 1988م أيضاً فرانسيس دينق وبروسر قيفورد، **البحث عن السلام والوحدة في السودان**، مركز واسون ، واشنطون 1987م، عبد الغفار محمد أحمد وغونار سوربو، **إدارة الأزمة في السودان**- جامعة بيرغن، بيرغن 1989م.

2- كمثال انظر:

الجبهة الإسلامية القومية، ميثاق السودان، الخرطوم يناير 1978م، حزب البعث العربي الاشتراكي قضايا المؤتمر الدستوري، الهوية القومية لشعب السودان الخرطوم فبراير 1987م.

3- علي مازروعي- الهوية المركبة للسودان- في يوسف فضل: **السودان في أفريقيا**- دار جامعة الخرطوم للنشر 1971م.

4- محمد عمر بشير، **التباين والإقليمية والوحدة الوطنية** ،ابسالا 1979م، جمهورية السودان- مصلحة الإحصاء – التعداد السكاني الأول 1955- 1956م تقرير رقم 3 الخرطوم 1962م.

5- صحيفة الأيام 1989/1/23م.

6- انظر خطاب رئيس القضاء أمام مؤتمر العدل والإصلاح القانوني صحيفة الانقاذ الوطني 1991/3/12م.

7- ج. اسبولدنق، تقلبات التاريخ في فرانسيس دينق وبروسر قيفورد : **البحث عن السلام والوحدة في السودان**، ص4.

8- انظر سيد حريز والفاتح عبد السلام : **العرقية والصراع والتجانس والتكامل القومي في السودان**، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم 1989م.

9- ج. اسبولدنق، **تقلبات التاريخ**...

10- ألكس كالينوكس: **ماركسية ألتوسير**، دار بلتو للنشر، لندن 1976م، ص 40-41.

11- نجد أن العروبيين والإسلاميين وحتى الاشتراكيين لا يعترفون مثلاً بكينونة الجنوبيين السودانية إلا إذا أصبحوا عرباً (ثقافة) أو مسلمين أو جزء من حركة ديمقراطية تعاضد الاشتراكيين.

12- مدثر عبد الرحيم، "العروبة الأفريقية والانتماء الذاتي في السودان "**مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة**، مجلد 8 العدد 2- 1997م، ص 233- 249.

13- علي مازروعي: **القوي الثقافية في السياسة الدولية**، جيمس كري، لندن 1990م.

14- محمد اركون: **الإسلام، الاخلاق والسياسة**- اليونسكو ومركز الإنماء القومي، باريس 1990م، ص 167- 168.

15- ألكس كالينوكس، **ماركسية التوسير**، ص 45.

16- مثال للأدبيات التي تقترب من هذا الفهم انظر إستيفنسون في سيد حريز والفاتح عبد السلام (محققين) **العرقية والصراع والتكامل القومي في السودان**- معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم 1989م. ص 207.

17- علي عبد الله عباس، "الثقافة والبناء الوطني في مفهوم الثقافة ودورها في البناء الوطني" **مؤتمر اركويت الحادي عشر حول البناء الوطني في السودان**، معهد الدراسات الإضافية، جامعة الخرطوم، نوفمبر 1988م.

الفصل الثالث

البناء الوطني بين الديمقراطية والدكتاتورية 1956 ـ 2005 م[3]

مقدمة

لا تهدف هذه المحاولة للقيام بتقييم دقيق لأداء الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ الاستقلال، بل غرضها الأساسي هو وضع صياغات وأطر نظرية، ومن ثم استنباط معايير تحفز وتساعد على تقييم هذا الأداء. تتكون هذه المحاولة من ثلاثة مباحث، يناقش المبحث الأول مفهومي الديمقراطية والدكتاتورية، وفيه نوضح تصورنا لما نقصده بالبناء الوطني ونفصل فيه بعض الشيء، قبل أن نقدم في المبحث الثاني موجزاً للمنطلقات التي تكمن وراء المعايير والمؤثرات الوارد استخدامها لتقييم أداء الحكومات، ومن ثم يجري المبحث الثالث، وإستناداً على واحد من هذه المنطلقات، تقييماً أولياً لهذه الحكومات في الفترة ما بين 1956- 2005 م.

1- مفاهيم أساسية: إعادة طرح

1- 1 حول مفهومي الديمقراطية والدكتاتورية

إن الفهم الذي نقترحه هنا لمفهومي الديمقراطية والدكتاتورية يتجاوز الفهم التقليدي/الشكلي، الفهم القائم على أساس أنها مؤسسات وبنى دستورية، حقوقية، مجلس نيابي، أحزاب سياسية، قضاء مستقل، جيش وطني، صحافة حرة، وصيغة سياسية تنظم ولاء المحكومين من الطبقات الشعبية والمجموعات العرقية المختلفة. وفي غالب الأحيان ـ وفق هذا الفهم ـ يؤخذ وجود أو غياب هذه المؤسسات والبنى كدليل

---

3 - قدمت هذه الورقة في مؤتمر أركويت الحادي عشر حول الدولة القومية وتحديات البناء الوطني في السودان، الخرطوم، نوفمبر 1988.

على وجود هذه الديمقراطية أو غيابها. وغياب الديمقراطية بهذا المعنى يعني الدكتاتورية بالضرورة.

إن الفهم الذي نقترحه يركز على المضمون الاجتماعي وليس على البناء المؤسسي/التنظيمي للديمقراطية والدكتاتورية، أي وجود المؤسسات: برلمان، أحزاب، قضاء... إلخ لا يضمن وحده وجود الديمقراطية مالم تتوافر الشروط الاقتصادية/الاجتماعية التي تهيئ لمجموع المحكومين (طبقات شعبية + قوميات مضطهدة+ المرأة +الشباب) المشاركة الطوعية في النظام السياسي وإمكانية التنظيم المستقل عن قهر رأس المال وعن سيطرة القومية الحاكمة. بالمقابل ليست الدكتاتورية هي مجرد غياب مؤسسات الديمقراطية (برلمان، صحافة حرة، أحزاب ... الخ) ، ما نركز عليه هنا يمكن أن نسميه البعد العلائقي، أي البعد المرتبط بعلاقات القوة/السلطة بين الطبقات والمجموعات القومية والتوازن المتحكم في هذه العلاقات. وهنا نشير إلى إمكانية وقدرة الطبقات الشعبية على بناء تنظيماتها باستقلال عن سلطة رأس المال والدولة والتعبير عن مصالحها السياسية والاجتماعية، ونشير أيضاً إلى إمكانية وقدرة القوميات المقهورة [والنساء والشباب] على تنظيم نفسها والتعبير عن شخصيتها المتميزة، وإمكانية مشاركتها في السلطة السياسية والتنمية الاقتصادية حتى في حالة غياب المؤسسات الديمقراطية.

هذا الطرح لمفهومي الديمقراطية والدكتاتورية يركز على طبيعة النظام. فقد يسمح هذا التوازن مثلاً في عهد دكتاتورية عسكرية للعمال والفلاحين(1) بهامش للتعبير عن مظالمهم والسعي إلى حد ما في تنظيم أنفسهم لحدود ربما لا تسمح بها ديمقراطية برلمانية كما يستشهد البعض في ذلك بمقارنة سريعة بقانوني تنظيم العمل النقابي لعامي 1987- 1977. إذن الأخذ بهذا الفهم المقترح يعني ـ فيما يعني ـ تجاوز تصنيف النظم السياسية (الحكومات) القائم على الفهم التقليدي/ الشكلي. هذا الفهم يصنف النظم السياسية والحكومات التي تعاقبت على الحكم في السودان منذ الاستقلال كالآتي:

ديمقراطية 1956- 1958، دكتاتورية 1958- 1964، ديمقراطية 1964- 1969، دكتاتورية 1969- 1985، ديمقراطية 1985- 1989، دكتاتورية 1989-

التصنيف الشكلي ينتج معرفة وصفية ليست تحليلية ولا نقدية، ولا تساعد بالتالي على الغوص و الإلمام بالطبيعة الاجتماعية لهذه النظم والحكومات. بالإضافة إلى ذلك فهذا التصنيف يعطي لكل مرحلة من هذه المراحل المختلفة وحدة مظهرية تخفي بداخلها صراعاً ممتداً ـ يستمر فترة ويهدأ فترة أخرى ـ بين مجموع القوى التقليدية والمحافظة (شبه الإقطاع، أرستقراطية الريف المنحدرين من البيوتات القبلية والدينية ،وشرائح الرأسمالية) ، وبين مجموع القوى الحديثة والراسماليةالوطنية (تنظيمات العمال والفلاحين وقطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة وشرائح من الرأسمالية) ، هذا الصراع والتوازن بين مجموعتي القطبين هو المحدد لطبيعة النظم السياسية والحكومات ، كما أنه عاملاً مؤثراً في الإنتقال و التحول من نظام لآخر منذ الاستقلال. إذا أخذنا بمعطى الصراع كمعطى هام في إنتقال و تغيير النظم السياسية والحكومات منذ الاستقلال نجد أن التحالف العريض ما بين الطبقات الوسطى و القوى التقليدية والطائفية قد ارتضى لفترة 1956- 1958 نظاما برلمانيا على شاكلة وستمنستر إطاراً للحكم السياسي، والسوق الحر أساساً للتنمية الاقتصادية، إلا أن الضيق بالهامش الذي يتيحه هذا الإطار للقوى الحديثة للتنظيم المستقل وإمكانية التحالف مع الطبقات الوسطى، والذى بدأ يأخذ شكلاً ملموساً ومؤثراً بعد 1956 دفع القوى التقليدية والمحافظة إلى الانقلاب على الإطار البرلماني للحكم في 1958م.

رغم تغير البنى الدستورية والحقوقية للحكم إلا أن الطبيعة الاجتماعية للنظام بقيت كما هي خلال السنوات الأولى للحكم العسكري، وتدريجيا توسعتً الطبقة البرجوازيةالبيروقراطية مستندة على جهاز الدولة ودوره في التراكم عبر الخطة العشرية، هذا التوسع أدى الى بروز التناقض بين القاعدة الاجتماعية للنظام العسكري ـ البرجوازية البيروقراطية ـ والقوى المحافظة والتقليدية، وبالترافق مع فشل النظام في معالجة جذور الحرب الأهلية و تصاعد احتجاجات نقابات العمال واتحادات المزارعين والطلاب قامت جبهة عريضة للمعارضة، انحازت لها القوى التقليدية والمحافظة،

أطاحت في أكتوبر 1964 بالحكم دون أن تمس جهاز الدولة والتركيبة الاجتماعية والبناء الاقتصادي.

وفي فترة ما بعد أكتوبر 1964 إعادت صيغة الحكم البرلماني الممثلين السياسيين للتحالف السياسي الحاكم: شبه الإقطاع، الطائفية، أرستقراطية الريف و بعض شرائح الرأسمالية ـ ومرة أخرى عملت هذه القوى على عرقلة مساعي القوى الحديثة لتعميق وتوسيع المضامين الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية البرلمانية، بالإضافة إلى ازدياد حدة الضغوط الاقتصادية وعجز التحالف السياسي الحاكم عن إدخال الإصلاحات الضرورية على النظام البرلماني بهدف تطوير الحياة السياسية، هذا العجز أدى إلى استفحال الأزمة السياسية للحكم وإلى تزايد المعارضة الشعبية، خاصة بعد أن نمت إمكانيتها التعبوية (الشعبية والنقابية)، وفي محاولة منها لكسر جمود السياسة التقليدية وبالاستفادة من توازن القوى قامت القوى السياسية الممثلة للبرجوازية الصغيرة في القوات المسلحة بتجاوز النظام البرلماني واستلام السلطة في مايو 1969م، رأت بعض شرائح اليسار إمكانية تحويل العملية العسكرية لبداية حركة شعبية تهدف للتغيير الاجتماعي ولكن في يوليو 1971 م حسم الصراع لصالح تحالف قوى البرجوازية الصغيرة وبيروقراطية الدولة. وبذا تطورت نسخة من انقلاب 1958م، معمقة أيضاً تناقضاتها الذاتية والموضوعية.

لم تحدث مايو 1969م قطيعة تامة بين التركيبة الاجتماعية لسلطتها والطبيعة الاجتماعية للنظام السابق 1964 ـ 1969 م، بالرغم من اختلاف الشكل السياسي للحكم والتوترات والصدامات ما بين البرجوازية البيروقراطية الحاكمة ومجموعات مؤثرة من الرأسمالية والقوى التقليدية، الا أنه تم نوع من التداخل ما بين هذه القوى، اكتمل ذلك بالمصالحة الوطنية في 1977 م. دفعت الثمانينات بطائفة عريضة من القوى التقليدية والوطنية الخارجة على مسار "المصالحة الوطنية" للدخول مع اليسار في تحالف عريض أطاح بالشكل السياسي لنظام مايو في أبريل 1985 وأبقى على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية.

ولاغرابة في أن تأتي صيغة التمثيل البرلماني بممثلي القوى الاجتماعية التي تصالحت مع مايو والتي اختلفت معها بعد المصالحة، والتي تتمثلت في القوى التقليدية والمحافظة ـ وهي تلك القوى التي تعتمد في نفوذها على القواعد التقليدية الدينية والقبلية في الريف ـ و مختلف شرائح الرأسمالية، مع بروز خاص لما أ صطلح على تسميته 'بالرأسمالية الطفيلية' وبيروقراطية الدولة، هذا التحالف التقليدي — الرأسمالي ـ البيروقراطي، عمل على عزل تحالف ممثلي القوى الحديثة المهنية والنقابية وشرائح اليسار وجماهير و ممثلي القوميات المهمشة ـ والتي ساهمت في إسقاط نظام مايو. ومع هشاشة ميزان القوة وتأرجحه، اتسم الحيز الديمقراطي المتاح للعمل السياسي المستقل بعدم الاستقرار وتعثرت محاولات تجميع كتلة القوى التاريخية.

واضح إذن أنه وبالرغم من المحاولات لتغيير التركيبة الاجتماعية للسلطة السياسية (بناء مؤسسي - تحالفات كما في أكتوبر1964م و أبريل 1985 م)، إلا أن الطبيعة الاجتماعية للسلطة ظلت في الغالب كما هي. وظل التحالف العريض للقوى التقليدية ـ الرأسمالية ـ البيروقراطية هو المهيمن على مختلف الصيغ السياسية للحكم وذلك بالرغم من الاختلاف المؤسسي والدستوري في بنية الحكم من عهد ديمقراطي لآخر ديكتاتوري ما بين 1956 ـ 2005 م،إذن نستطيع القول أن هنالك نوعاً من الاستمرارية في طبيعة السلطة في هذه الفترة. وأيضاً استمرارية في السياسية المتبعة حيال قضايا أساسية. عليه تصبح مهمة تقييم أداء الحكومات الديمقراطية والديكتاتورية هو ـ وفي جوانب كثيرة - تقييم لأداء هذا التحالف السياسي المهيمن على السلطة. تحالف طبيعته الاجتماعية واحدة رغم اختلاف شكل الحكم .

هذه الاستمرارية ذات البعد الاجتماعي ـ الطبقي تترافق معها استمرارية أخرى على مستوى التكوين العرقي ـ القومي للمجموعات الحاكمة منذ الاستقلال. حقيقة لا جدال فيها أن المجموعات الحاكمة في السودان مسلمة من أصول عربية عرقياً ـ سواء كان هذا الانتماء حقيقة أم أيديولوجياً ـ وقد استأثرت هذه المجموعة بالسلطة والثروة وأبعدت المجموعات العرقية والقومية الأخرى من المشاركة الفعالة في السلطة طيلة فترة

1956 ـ 2005 (عدا سنوات ما بعد اتفاقية أديس أبابا 1972م). وحتى هنا نجد أن الفهم التقليدي/الشكلي لمفهومي الديمقراطية والديكتاتورية لا يفيد كثيراً .

فقد يفترض مثلاً أن نظام الحكم الديموقراطي أكثر إيجابية وتهيئة للظروف المساعدة للمجموعات العرقية والقومية للتعبير عن هويتها وشخصيتها الثقافية المتميزة والمحافظة على تراثها من تغول القومية الكبرى، ويكون أيضاً مدعاة لدعم مجهودات أفراد هذه المجموعات لاختراق أو كسر احتكار السوق ومصادر الثروة الاقتصادية من قبل القومية الكبرى، ويكون أكثر دفعاً لأبنائها وبناتها (القوميات الأخرى) للترقي والصعود الاجتماعيين والمشاركة في مجالات التعليم والإدارة والحكم. إلا أن نظرة سريعة على تاريخنا الحديث تشير إلى غير ذلك. فمثلاً شهدت فترات الحكم الديموقراطي 1964- 1969 م1985- 1989م إندفاعات شوفينية وتصاعد للحرب الأهلية في البلاد في حين شهدت فترةالديكتاتورية العسكرية الثانية 1969- 1985م نوعاً من التصالح المؤقت بين القومية المسيطرة والقوميات الأخرى، تجسد هذا التصالح في الاعتراف بضرورة بناء وطن واحد رغم التعدد العرقي والتباين السياسي وتأمين المشاركة الفعالة لهذه القوميات في السلطة (حكم إقليمي ذاتي).

إذن يمكن القول بأننا نهتم هنا بنوعين من الاستمرارية: (أ) إستمرارية على مستوى الطابع الاجتماعي ـ الطبقي للسلطة وكيف أن تحالفاً معيناً بين قوى تقليدية ـ رأسمالية ـ بيروقراطية ظل هو المسيطر والسائد، و(ب) واستمرارية على مستوى الطابع العرقي- القومي لهذا التحالف وكيف أن القومية - العربية- الإسلامية هي القومية السائدة خلال الفترة المعنية 1956م ـ 2005 م، مع اضافة (ج) نمط استمرارية الهيمنة الأبوية- الذكورية التي لم تحظ بتحليل في هذه الورقة - الفصل.(2)

إذا قارينا بين الاستمراريتين continuities (أ) و (ب) يمكن أن نحصر اهتمامنا في تقييم أداء الحكومات في هذه الفترة في الاهتمام بأداء الطبقة المسيطرة في القومية السائدة: الرأسمالية العربية- الإسلامية أو بكلمة واحدة: طبقة الجلابة. إذن نقترب كثيراً من جوهر موضوعنا بحصره في كيفية أداء حكم الرأسمالية العربية- الإسلامية في مجال البناء الوطني في الفترة ما بين 1956- 2005م.

2- 1 مفهوم البناء الوطني: تعريفه وجوانبه

قبل أن نعرف ونفصل بعض الشيء في مفهوم البناء الوطني، نثبت هنا أنه وبالرغم من التماثل والتشابه والاستمرارية في الطبيعة السياسية- الاجتماعية للأنظمة المتعاقبة على الحكم في السودان، إلا أننا لانتبنى الرأي القائل بأن أشكال حكم الرأسمالية- العربية- الإسلامية تتطابق تماماً في عهود الديمقراطية والديكتاتورية، فهناك بلا شك اختلافات ومميزات في الشكل المؤسسي والبناء الدستوري والحقوقي، و شكلية هذه الاختلافات ـ خاصة من وجهة نظر القوميات والإثنيات غير العربية- إسلامية ـ لا تعني عدم أهميتها. فهذه الاختلافات والمميزات وإن إنحصرت في المستويات العليا للهياكل الدستورية و السياسية أو في آليات السلطة وأجهزة الإدارة التي تتوسط أهداف السياسة العليا وتطبيقها الفعلي، فهي ذات تأثير مهم في جوانب متعددة على مسألة البناء الوطني، وهذه لا تعنينا هنا وسنشير لهذه الجوانب عندما تبرز الحاجة لذلك، إذن تهمنا هنا الثوابت في مجرى التحولات والتغيرات الشكلية والقانونية لحكم طبقة الجلابة، ما نود التركيز عليه ـ وهنا نطرح تعريفاً أولياً للبناء الوطني ـ هو إلى أي حد نجحت الرأسمالية- العربية- الإسلامية في خلق كيان مادي اقتصادي مستقل تتوافر فيه الشروط الضرورية لبناء مؤسسات دستورية سياسية تستوعب تطلعات القوميات الأخرى، تؤمن حقها في المشاركة الكاملة في السلطة السياسية، تحافظ على تراثها وتحمي شخصياتها الحضارية لإثراء وحدة الوطن المتعدد المشارب والثقافات والأعراق.

يتضح مما تقدم أننا نعهد بمهام بناء وطن واحد للمجموعات الرأسمالية وسط القومية السائدة وتحديداً لمجموعة الجلابة: الرأسمالية ذات الجذور/الميول العربية- الإسلامية. ورغم أن هناك ما يوحي بأن هذا الطرح يميل للأخذ بتجربة الرأسمالية الناهضة في أوروبا في خلق كيان مادي ـ سياسي يستوعب مجموعات مختلفة عرقياً وثقافياً (3)، إلا أننا سنحاول ـ ونحن نرسم إطاراً منهجياً لتقييم تجربة طبقة الجلابة ـ الابتعاد عن بعض المنزلقات المنهجية المترتبة على استنباط كل معايير التقييم من تجربة

الرأسمالية الأوروبية في بناء وطنها. أي نحن بصدد رسم نموذج مستخلص من هذه التجربة ومعدل لاستيعاب تجربة رأسمالية العالم الثالث ـ الجلابة في السودان - ويمكننا من استنباط معايير ذات فائدة تحليلية لتقييم أداء هذه الرأسمالية في البناء الوطني في العالم الثالث. عند التعرض لهذا النموذج المستوعب لخصائص العالم الثالث يدور الحديث حول العلاقة بين الأمة ـ الدولة، وكيف أن ما حدث من بناء وطني في أوربا تم لتلازم بناء الأمة مع النهوض الصاعد للبرجوازية ثم تلا ذلك بناء الدولة، وكيف انقلبت العلاقة في بلدان العالم الثالث لتوكل للدولة الاستعمارية ثم الدولة النيوكولنيالية (المتفاقمة النمو) مهام خلق كيان مادي ـ سياسي موحد من عناصر عرقية وثقافية متعددة أقرب للمادة الخام لتشكيل هوية الأمة. من هنا قامت عدة محاولات لإعادة النظر في هذا التصور، ثم تعديله وإعطاؤه قدرة تحليلية لإلقاء الضوء على تجربة العالم العالم الثالث ـ منها السودان ـ وتقييمها.

بعض هذه المحاولات تؤكد أن أهم عناصر البناء الوطني يمكن أن تختزل في تكوين الأمة وتأسيس الدولة الموافقة لها بالضرورة، وبناء اقتصاد حديث مستقل متكامل في قطاعاته، ونضيف هنا بناء نظام سياسي يؤمن فرص المشاركة في السلطة لمختلف الأعراق والقوميات، كل عنصر من هذه العناصر يصلح لأن يكون موضوع بحث منفصل لاستقصاء طبيعة البناء الوطني، وإبراز تداخل العناصر الأخرى في هذه الديناميكية. وسنحاول التركيز على عنصر الدولة ودور الدولة في البناء الوطني، وفي إطار متابعتنا نجد كيف تتداخل عناصر من الاقتصاد، النظام السياسي و الهوية المشتركة في عملية البناء الوطني. ترسم بعض الأدبيات الخطوط العريضة للبناء الوطني محددة إياه في جوانب عدة سنحاول حصرها في جوانب ثلاثة هي:

أولاً ـ إنشاء دولة ذات سيادة أي متحررة، تكون صاحبة قرارها في الشؤون الخارجية، وهو ما حرمتها منه الدولة الاستعمارية ـ أن تصبح دولة مالكة لناصية السيادة القومية ـ وتأكيد هذه السيادة داخلياً، أي تأكيد حقها المطلق في إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بكل ما يدخل في نطاق حدودها سواء ما يتعلق بالمواطنين وبالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية أو بالثروات والموارد الطبيعية. ومن ضمن ما تعنيه هذه السيادة

أيضاً تأكيد حق الدولة ـ القومية في الحصول على ولاء الأفراد والجماعات، وأولوية الولاء للدولة على جميع أشكال الولاء الديني، القبلي، العرقي و الطائفي. وهذا يعني خضوع جميع العصبيات الأخرى خضوعاً مطلقاً لها وهو ما يجسده حقها المطلق في احتكار العنف القانوني، ووجودها البين والنافذ في السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية.(4) إن خضوع أو انصهار جميع العصبيات ما قبل الرأسمالية لسلطة الدولة ـ الأمة في قالب المجموعة المهيمنة ليست "عملية مجانية"، إذ لابد أن يقابل ذلك حق (وقدرة) المنتمين لهذه العصبيات في الترقي والحراك الاجتماعي، والمشاركة في إدارة أجهزة الدولة على قدم المساواة مع أهل القوميات الأخرى، وأن تتضمن أسس التمثيل السياسي عدم احتكار عصبية قومية واحدة الهيمنة على الدولة بل يصبح الانتماء للدولة القومية هو العصبية الكبرى.

ثانياً: بلورة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية المتوازية، وتحديث هياكل الاقتصاد والمجتمع واستيعاب وتطوير التكنولوجيا، وبناء السوق المحلية وتشجيع الاندماج والانصهار بين المناطق الجغرافية المختلفة لكسر احتكار العمل القائم على أسس عرقية ـ إثنية ليقوم تقسيم العمل على أساس اجتماعي يساهم في بناء أساس مادي لكيان اجتماعي مقتدر يقف على طرفي نقيض من مجتمع العصبيات التقليدية ما قبل الرأسمالية .

ثالثاً: تصبح قومية الدولة وتوازن التنمية وازدياد معدلاتها، أساساً لبلورة ذاتية وهوية مشتركة لمجموع العصبيات والأعراق والثقافات وبحيث تجد كل مجموعة عرقية نفسها مشاركة في حركة ديناميكية تتفاعل تأخذ وتعطي لإثراء الشخصية القومية للأمة دون أن يعني ذلك تحجيم أو نفي لشخصيتها المتميزة، وإن كان لبعض الثقافات قدح معلى في هذا الإثراء فليأتي ذلك من باب التفوق/الثراء الذاتي للثقافة المحددة، دون أن يرتبط ذلك بأستخدام قوة أجهزة الدولة لفرض وصاية ثقافة على بقية الثقافات. إن مسألة الذاتية والهوية يجب أن تطرح كجانب أو كجزء من سيرورة تاريخية، طرح لا يفصل بين الأساس المادي للتنمية والأساس الأيديولوجي للدولة ومسألة الهوية.

إذن يمكن أن نختزل الحديث في هذه الجوانب الثلاثة في الدور المتوقع أن تلعبه دولة البناء الوطني في تأمين سيادتها داخلياً وخارجياً، وإيجاد أسس للتمثيل السياسي تضمن المشاركة لكل القوميات، وبناء كيان مادي اقتصادي يكسر التلازم القائم بين تقسيم العمل واحتكار الثروة بين مجموعات عرقية معينة، وفي توفير الظروف الملائمة للثقافات والأعراق المتعددة للتفاعل والإسهام في بلورة شخصية قومية متميزة، ودولة البناء الوطني هذه هي دولة الطبقة الرأسمالية وسط القومية السائدة.

وعندما ينتقل الحديث عن البناء الوطني في السودان، نكون قد انتقلنا إلى الحديث عن تجربة دولة الرأسمالية العربية- الإسلامية (طبقة الجلابة) في البناء الوطني أي في تحقيق العناصر التي فصلناه أعلاه، لكن الحديث عن هذه التجربة هو في أكثر من وجه محاولة لتقييم هذه الدولة: دولة الجلابة، وواضح من عناصر النموذج أعلاه أن الحديث عن هذه الدولة يتناول بالضرورة إنجازات وإخفاقات دولة الجلابة في المجالات الثلاثة: الاقتصاد والسياسة والهوية. لكن التحدث في شئ من الدقة عن الإنجازات والإخفاقات يفترض وجود معايير ومؤشرات لتقييم الأداء. هنا نجد أن المعايير تتعدد في الجانب أو المنطقة الواحدة، مثلاً في جانب الاقتصاد هناك معايير كثيرة يمكن استخدامها مثل نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي، توزيع الدخل القومي، درجة اعتماد الاقتصاد القومي على الزراعة، درجة التصنيع، و تكامل أو عدم تكامل السوق الداخلية، معدلات الفقر. وفي المجال السياسي هناك معايير كثيرة مثل ارتفاع درجة الوعي السياسي المنعكسة في المشاركة في الانتخابات أو في المشاركة في إدارة الشؤون العامة على المستوى المحلي الإقليمي، والتنظيم في تجمعات حزبية نقابية للدفاع عن مطالب محددة، ودور الرأي العام في التأثير على المسئولين. وفي جانب أو منطقة الهوية هناك مؤشرات ومعايير كثيرة يمكن الاستناد إليها مثل طبيعة اللغة السائدة وكيفية انتشارها، والتعليم ودوره في تطوير الوعي بمحتواه الثقافي، و هل يسود التعايش أوالصراع بين الثقافات للمجموعات المختلفة على المستوى الثقافي والسلوك السائد.

ما يهم هنا ليس كثرة وتعدد المعايير بل تباينها حتى في الجانب الواحد، مثلاً في جانب الاقتصاد أيهما نأخذ كمقياس إيجابي: النمو غير المتوازي مع ارتفاع نسبة النمو الكلي للاقتصاد أم توازن التنمية وإن عنى ذلك تدني مستوى الدخل العام؟ وفي مجال الهوية وتبلور شخصية الأمة هل نأخذ بمعيار إنتشار لغة واحدة تعمل لخلق تجانس ووجدان مشترك وإن تم ذلك الانتشار عن طريق قهر الدولة على حساب اللغات الأخرى؟ أم الأوفق إتاحة الفرصة لجميع اللغات وإن تسبب ذلك في تعقيدات إدارية وأبطأ عملية التفاعل القومي؟ نخلص من ذلك إلى أن هذه المعايير سواء أخذنا أي معيار منها بمفرده أو حاولنا الربط بينهما تكمن وراءهما منطلقات نظرية متباينة، عليه يجب تناول هذه المنطلقات النظرية والتي تعطي معياراً أو مجموعة معايير مختلفة في الجانب المعني من جوانب الاقتصاد الوطني مثلاً، من يقل بالنمو الاقتصادي غير المتوازي ينطلق من بناء نظري يحاجج بأن الطريق الأمثل للتنمية هو تركيزها أولاً في إقليم أو منطقة رائدة قبل انتشارها إلى الأقاليم الأخرى.

على أننا وقبل أن نشرع في تناول المنطلقات النظرية للمعايير التي نود استخدامها لتقييم أداء دولة الجلابة يجب أن نلاحظ الآتي (أ) هذه محاولة تحليلية تهدف إلى بناء أطر نظرية عريضة يضم كل إطار نظري أو مدرسة عناصر تتميز بقدر كبير من الانسجام و الاتساق الداخلي الذي يميزها تماماً عن الأطر النظرية الأخرى، أيضاً قد لا تستوعب هذه كل العناصر التي يفترض أن تكون داخلة فيها، و(ب) هذه محاولة لربط كل منطلق أو مدرسة بقوى اجتماعية ومجموعة عرقية محددة أي نسعى لتحديد الطبيعة الاجتماعية العرقية للقوى التي تستند إلى حد كبير على هذه المنطلقات هادياً لها في محاولتها أو تجاربها لإنجاز مهام البناء الوطني. وهنا قد يكون الربط بين القوى الاجتماعية العرقية والإطار النظري غير دقيق لكننا نأخذه بشكلية الافتراض العريض.

2-نظريات في تقيم البناء الوطني:

بشيء من التعميم نحصر هذه الأطر في نظرية التحديث والسيادة الثقافية و نظرية مقاومة التبعية ونظرية التشكيلات الاجتماعية.

1- 2 نظرية التحديث والسيادة الثقافية

تقوم هذه المدرسة على نظرة ثنائية للمجتمع بتقسيمه إلى قطاعين بدائي ومتحضر، ويقوم الافتراض على أن القطاع/الجزء المتحضر، هو مصدر القيم وأنماط السلوك الحضاري الحديثة ذات المحتوى الأكثر تقدماً من قيم القطاع البدائي، وعليه يصبح تعميم ونشر هذه القيم والثقافة هو السبيل لنقل المجتمع البدائي/التقليدي من حالة التخلف والجمود للتطور والنمو الحضاري. ويصاحب نقل وزرع وتثبيت هذه القيم والثقافة بناء مؤسسات مدنية و سياسية واقتصادية (شكل معين للحكم ونمط محدد للتنظيم الاقتصادي)، وترى هذه المدرسة أن أي محاولة في غير هذا الاتجاه ليست فقط عرقلة لعملية التغيير والتحديث بل تمثل أيضاً تهديداً لوجود المجتمع كله بأجزائه البدائية والمتحضرة، وفق هذا المنطق فإن وصاية المتحضر على البدائي وتمثل المجتمع البدائي لقيم التحضر هو ضرورة لتأمين وجود وتطور المجتمع.

هذا الوصف المبسط لتصور مدرسة التحديث يتوافق في أكثر من جانب مع تصور الرأسمالية العربية الإسلامية - الجلابة - لثقافتها وقيمها وحضارتها وتكوينها القومي ودورها السياسي، ولعلاقة كل ذلك بالقطاع غير- العربي و غير- الإسلامي في السودان. أنها ترى أنه في نشر وبث الثقافة العربية- الإسلامية على المجموعات غير- العربية وغير- الإسلامية هو شيء ضروري ليس فقط لتفوق هذه الثقافة بل لتوفير الشروط التي تؤمن وجود المجتمع وتدفعه للتقدم والتطور، أي تأمين شروط البناء الوطني "يقوم على العمل والأخذ بسيادة الثقافة العربية الإسلامية على الثقافات الأخرى". إذ كلما تم بسط هذه الثقافة كلما تأمنت مسيرة البناء الوطني: أي سيرورة هذا الأخير تتجه من حوض النيل الأوسط المسلم للجنوب، الغرب والشرق غير- المسلم، من مجموعات القومية العربية للمجموعات غير- العربية، من فرض لنمط ثقافي وسلوكي إسلامي- عربي على أنماط ثقافية غير عربية وغير إسلامية، وأيضاً من

تبني نظم سياسية واقتصادية تدعم هذه السيادة، سواء أكان ديموقراطية برلمانية تقوم على ميكانيزم الأغلبية العربية الإسلامية واستخدام بيروقراطية الدولة أو إتباع نظام اقتصادي يأخذ بمقولة تمركز الثروة في إقليم - منطقة أولاً قبل انتشارها على المناطق الأخرى. لا يهم هنا أن يتم ذلك عن طريق الاقتصاد الحر، حيث للجلابة قصب السبق في بناء مؤسسات يمكن أن تنافس رأسمالية القوميات الأخرى، أو عن طريق اقتصاد التخطيط المركزي تحت راية الاشتراكية واستخدام جهاز الدولة.

ترى هذه المدرسة أن وجود السودان كوطن انبثق بدخول العرب و الإسلام للبلاد لأن الإسلام واللغة العربية أثبتا تقدمهما على الديانات والثقافات واللغات الأخرى، وتقرأ هذه المدرسة تاريخ الوطن قراءة عربية إسلامية بحتة (5) وترى أن هناك الكثير من "الإنجازات" التي تمت في مسألة توفير الشروط لبناء الوطن إلا أن المهام الملقاة لا تزال كبيرة. هذه المهام تخضع لبعض التعديلات والتحوير من فترة إلى أخرى إلا أنها من وجهة نظر الجلابة تقوم على بسط سيادة الثقافة العربية الإسلامية وتأمين نظام حكم يحقق رغبة "الأغلبية" العربية المسلمة ويمركز الثروة والاقتصاد في حوض النيل.(6)

إذن المعايير التي تأخذ بأهمية تمركز الثروة الاقتصادية أولاً في مركز- منطقة، قبل انتشارها إلى المناطق الأخرى، وبضرورة سيادة لغة ثقافية واحدة للوطن، وإطار للحكم الغلبة فيه "للأغلبية" (سواء أكانت دينية أم عرقية) ، يكمن ورائها المنطق النظري لمدرسة التحديث بنسختها العربية الإسلامية.

وتطبيق هذه المعايير على ما تم في مجالات الهوية السياسية والاقتصادية (من منطلق التحديث) ، يعلي من شأن تجربة الجلابة في البناء الوطني ويضفي عليها طابع إيجابي وإن كان ذلك لا يقلل من شأن الصعاب والمهام المنتظرة. أما الحكم القاطع بأن محاولة وتجربة الجلابة مصيرها الفشل التام - وإن تمت فإنها تتم كبناء استعماري - فيتفق أكثر مع المنطلق النظري الثاني: منطلق مقاومة التبعية.

2-2 نظرية مقاومة التبعية (المدرسة الأفريقية)

لا تختلف هذه المدرسة في جوهرها النظري كثيراً عن نظرية الاستعمار الداخلي، وتستوعب إلى حد كبير بعض مقولات مدرسة التبعية، إلا أنها تحصر فعالية هذه المقولات على المجال الوطني/ المحلي، وترى أن القومية العربية بثقافتها الإسلامية تمثل في علاقاتها مع القوميات والثقافات الأخرى، دور القومية المستعمرة المسيطرة (خاصة بعد الاستقلال). ويذهب البعض (ولأسباب مفهومة)(7) لوصف ما يحدث بأنه إستعمار إستيطاني، وذلك لتشبيه الوضع في السودان بالوضع في جنوب أفريقيا العنصرية، إلى حد وصفه "بالاربارتهايد الديني".

هذه الوضعية فرضت على المجموعات العرقية غير العربية وعلى الثقافات الأفريقية أن تقاوم هذه الهجمة الاستعمارية، وإن كان أساس هذه المقاومة يقوم على نفس طبيعة المنطلق الأول. فقط ينتهي لغايات مختلفة. أي التركيز على العامل العرقي- الثقافي كمميز لهوية المنطلق ومحدد لدور القوى المعبرة عنه، يؤكد هذا المنطلق على الهيمنة الثقافية الأفريقية على أفريقية الوطن، وعلى أن الثقافات التي تعكس طبيعة البلاد والتي يجب أن تؤخذ كمحدد لهويتها هي الثقافة الأفريقية - عملياً ينتهي هذا الفهم لمباركة كل محاولة للتصدي لنفوذ الرأسمالية- العربية- الإسلامية، وتأخذ المقاومة هنا أشكالاً ثقافية وسياسية.

إن طرح هذه المدرسة أبرز ما يكون وضوحاً في جانب الهوية، أما في مجال التغييرات السياسية والاقتصادية، فتتراوح ما بين صياغات متعددة وإن كانت تتفق على إعادة تركيب هيكل السلطة والثروة بالقدر الذى يتيح الفرصة للقوميات غير- العربية الحصول "نصيبها المشروع" من الثروة القومية والمشاركة في السلطة بصرف النظر عن التوجه الأيديولوجي لهذه السلطة. في جانب من جوانبه، يعبر طرح المدرسة الأفريقية عن الطموحات النامية للقوى "الرأسمالية" والبرجوازية الصغيرة الصاعدة وسط المجموعات غير- العربية. من هنا فالمعايير المستبطة تؤدي إلى تقييم سلبي لتجربة الجلابة في البناء الوطني: فخلال هذه التجربة همشت هذه القوميات سياسياً وأبعدت عن مراكز السلطة، ووظفت كجيوش احتياطية للعمالة الرخيصة في مشاريع الوسط

الشمالي الاقتصادية، وأهملت اقتصادياتها المحلية - الفلاحية والرعوية - وأخضعت لمحاولات مستمرة تقودها الدولة لطمس هويتها وإبدال ثقافاتها الأفريقية بالثقافة العربية- الإسلامية.

من هذا المنطلق فدولة البناء الوطني تحت قيادة الجلابة عجزت وتعجز عن إنجاز مهام البناء الوطني، وهي بحكم طبيعتها وتوجهاتها لن تؤدي إلى بناء وطن واحد، لكن هذا الرأي هو محل أخذ ورد عند مناصري مدرسة التعددية.

3- 2 نظرية التشكيلات الاجتماعية

نلاحظ أن النظريتين السابقتين اهتمتا كثيراً بالعامل العرقي- الثقافي وكيف أخذ معطى رئيس في النظر لمسألة البناء الوطني، لنبتعد قليلاً عن ذلك، حيث يميل الفهم هنا إلى الأخذ بالمكون الاجتماعي- التاريخي أي التركيز على القوى الاجتماعية، ليس معنى إغفال الحديث عن العرقيات والمجموعات القومية، بل الحديث عنها وتناول أمرها يتم في إطار تجربتها وممارساتها (الاجتماعية - الثقافية مثلاً) جزءاً من عملية تاريخية اجتماعية كبيرة. هذا الطرح يركز على دور المجموعات العربية وغير العربية فقط، لا يحصر نفسه في الخواص الثقافية للعرب كعرب بل يعمل على الاهتمام بهم وبغيرهم بأعتبارهم حملة علاقات إجتماعية تاريخية في تشكيلة اجتماعية يحدد طبيعتها نمط الإنتاج المسيطر. يتميز هذا الطرح - مفهوم نمط الإنتاج والتشكيلات الاجتماعية - بأنه يتناول النظام الاجتماعي من داخله بصورة كلية دون إهمال جوانبه النوعية: الاقتصادية، السياسية والثقافية والذكورية والأيديولوجية، كما يتضمن أيضاً إمكانية القيام بمحاولة لدراسة آليات التفاعل بين هذه الجوانب أو الأنماط المكونة للنظام الاجتماعي. يوضح بولانتزاس العلاقة بين نمط الإنتاج والتشكيلة الاجتماعية على الوجه التالي:

" إن نمط الإنتاج عبارة عن مفهوم مجرد وشكلي وهو يتجسد ويتعَين داخل تشكيلة اجتماعية في مرحلة محددة، وبالتالي تمثل كل تشكيلة اجتماعية خصوصية تاريخية تنجم عن تطورها التاريخي ومركزها في النسق الرأسمالي العالمي..."(8).

على الرغم من أن نمط الإنتاج لا يتجسد إلا في إطار التشكيلة الاجتماعية، أي المجتمع في شكله المحدد تاريخياً- اجتماعياً، إلا أن هذه التشكيلة الاجتماعية قد تحتوي على أكثر من نمط واحد للإنتاج، ومن ثم تنشأ تعقيدات الوضع الاجتماعي من تضافر عدة أنماط إنتاجية حيث يقوم نمط واحد مسيطر بإفراز آثار عدة ومعقدة من التدعيم والتحلل على الأنماط الأخرى الخاضعة لهذه السيطرة، ونستطيع هنا أن نحدد المشكلة البحثية الرئيسة في أي مجتمع - من هذا المنطلق - بأنها التوصل إلى شبكة هذه المؤثرات المتناقضة التي تؤدي إلى انحسار جوانب معينة من أنماط الإنتاج القديمة وبروز جوانب أخرى، وأحياناً المحافظة على عناصر "القديم" وتوظيفها، وانعكاس كل ذلك من مؤثرات على الوعي الطبقي، وعلى طبيعة جهاز الدولة وعلى البناء الوطني- موضوع اهتمامنا هنا .

إن ما يميز هذا الطرح أنه يسمح لنا بالربط بين النمو المتوازي أو غير المتوازي وبين المسألة القومية، إذ يتأتى هذا الربط من خلال مفهوم التمرحل: أي أن تشابك العلاقات ما بين نمط الإنتاج المسيطر والأنماط الأخرى وعمليات التدعيم والتحلل لهذه الأنماط تتم عبر مراحل: (أ) مرحلة أولى تتسم بملامسة نمط الإنتاج الرأسمالي في شكل رأس مال تجاري لأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، وتتم عملية تدعيم هذه الأخيرة، تتوافق مع مرحلة توسع رأس المال التجاري في باكورة عمره دخول العرب والإسلام للسودان. و(ب) في المرحلة الثانية تتراجع عملية تدعيم أنماط ما قبل الرأسمالية للخلف وتتقدم عملية تحلل هذه الأنماط تحت وطأة التأثير الواقع عليها من نمط الإنتاج الرأسمالي، في مواجهة هذا التحلل والخلخلة لبنى أنماط الأنتاج ما قبل الرأسمالية، تنتظم المقاومة ضد "تغلغل" نمط الإنتاج الرأسمالي، وتقود حركة المقاومة القوميات المضطهدة، وتتوافق هذه المرحلة مع مرحلة التحرر الوطني، وتمتد هذه الفترة لما بعد الاستقلال حيث تقاوم القوميات المقهورة تغول القومية الكبيرة التي تستولي على جهاز الدولة الاستعماري عند الاستقلال السياسي (وتسعى لتوظيفه لخدمة مصالح قوميتها وطبقتها المسيطرة - الجلابة في الحالة السودانية، و(ج) في المرحلة الثالثة تتم سيطرة

شبه كاملة لنمط الإنتاج الرأسمالي على الأنماط الأخرى ، ويفترض هنا أن يتم توفير الشروط المادية- الاجتماعية- الاقتصادية لحل مسألة القومية.(9)

نركز هنا على ديناميكية المرحلة الثانية "مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي" حيث تؤول الدولة للقومية الكبرى وتوظف لخدمة مصالح رأسمالية هذه القومية، أي ـ في الحالة السودانية ـ الرأسمالية- العربية- الإسلامية "أو طبقة الجلابة"، إن طرح التشكيلات الاجتماعية هنا يلقي ضوءاً على تجربة الجلابة في البناء الوطني في السودان، ويمدنا بمفاهيم تصلح لاستخلاص معايير تفيد كثيراً في تقييمنا لأداء دولة الجلابة، هذه المعايير تساعدنا على تجاوز حس الإطلاق في التقييم، إذ نلاحظ أن المدرسة العربية- الإسلامية "التحديث" تستخدم معايير تصل إلى تقييم إيجابي مطلق لتجربة الجلابة بعكس المعايير التي توظفها المدرسة الأفريقية حيث تصل بها إلى تقييم سلبي مطلق لما قامت به دولة الجلابة في مسائل البناء الوطني. ونحن هنا نقترح تقديم معايير مستمدة من الإطار النظري لمفهوم التشكيلات الاجتماعية. ونشير إلى أن تطبيق هذه المعايير في المجالات المختلفة: الاقتصادية، السياسية والهوية يجب ألا يتم بصورة تعزل أثر هذه المعايير/المؤشرات عن بعضها البعض كما توضح المصفوفة (أ) المرفقة.

مصفوفة (أ)

تصنيف أولي للمعايير المختلفة في مجالات الاقتصاد والسياسة والهوية المرتبطة بنظريات (ومدارس البناء الوطني)

	مجال الاقتصاد	مجال السياسة	مجال الهوية	القواعد الاجتماعية
نظرية التحديث (المدرسة العربية — الإسلامية)	تنمية اقتصادية على أساس اقتصاد السوق الحر، زيادة القطاع الخاص	حق الأغلبية في حكم الأقلية في النظام البرلماني. جمهورية رئاسية. إقليمي مهجن.	سيادة الثقافة العربية الإسلامية على	مجموعات طائفية زعامات قبلية شرائح رأسمالية قطاعات من

	والملكية الخاصة .... تنمية على أساس رأسمالية الدولة ووضع القطاع العام لخدمة القطاع الخاص	حق المركز – البيروقراطي في الحكم معتمداً على جهاز الدولة	الثقافات الأخرى .... حيز ضيق للثقافات الأخرى لتلطيف ذوبانها في الثقافة المسيطرة	البرجوازية الصغيرة (طلاب، موظفي دولة، حرفيين) قطاعات من العمال والفلحين
نظرية مقاومة التبعية (المدرسة الأفريقية)	ضرورة إعادة بناء الهياكل الإقتصادية التي مكنت العناصر العربية من احتكار مصادر الثروة والموارد الاقتصادية للقوميات الغير عربية وحولتها مصدر للعمالة الرفيعة	ضد نفوذ المركز تهميشه للقوميات وحقوقها السياسية تحسن شروط الاندماج والتكامل مع المركز – أو الاستقلال النسبي عنه – مهما كان التوجه الأيدلوجي للمركز.	استلهام التراث المحلي الأفريقي (والزنوجة) في الرد على تغول الثقافة العربية – الإسلامية)	عناصر رأسمالية القوميات وقطاعات من البرجوازية الصغيرة، (موظفي دولة، طلاب، تجار، حرفيين، في الغرب الشرق والجنوب).
نظرية التشكيلات الإجتماعية (المدرسة	إعادة صياغة علاقات الإنتاج وإعادة هيكلة الإقتصاد ليس	تثبيت النظام الديمغرافي في البرلماني كأفضل إطار سياسي لتعايش قوميات متعددة ومتباينة ولتعميق	الهوية كصيرورة تاريخية تتضافر	مجوعات "الطبقة الوسطي" في الشمال

التعددية)	فقط تقسيم الكتلة على قدم المساواة بين القوميات بل إعادة مواصفات صناعة الكعكة يدعم البنيات الإنتاجية (الزراعية الصناعية)	الديمقراطية الاجتماعية	كل الثقافات لخلق هوية السودانية المتميزة في مناخ بعيد عن القهر وعن إستخدام جهاز الدولة لغرض ثقافة معينة.	وقطاعات من البرجوازية الصغيرة في كل القطر وجماهير القوميات المضطهدة وعناصر من الرأسمالية المنتجة

إشارة إلى أن المهام وترتيب الأولويات قد تختلف بالنسبة للشرائح المتعددة داخل المدرسة العربية- الإسلامية.

3. محاولة تقييم أولي لأداء الحكومات

نقرر أنه ليس بالضرورة أن يكتب الفشل للرأسمالية العربية- الإسلامية (الجلابة) في إنجاز مهام البناء الوطني كما يشير تقييم المدرسة الأفريقية، من جهة أخرى ليس بالضرورة أيضاً أن يلازم النجاح دولة الجلابة في مهامها لبناء وطن واحد من أصول عرقية متعددة، إن نجاح دولة الجلابة أو فشلها تحدده طبيعة تعقيدات التشكيلة الاجتماعية في السودان وبدون الدخول في تفاصيل هذه التعقيدات هنا، نقر ونتبنى الرأي القائل بأن دور الرأسمالية العربية- الإسلامية - الجلابة - في البناء الوطني هو دور بنائي وتهديمي في ذات الوقت، فمهام البناء الوطني الملقاة عليها تاريخياً تعجز هي بممارساتها عن توفير شروطها الضرورية.

إننا نرى بأن عمليتي البناء والهدم ليستا عمليتين منفصلتين عن بعضهما، بل هما جانبين لعملية أو صيرورة واحدة، نعتقد أن هذه الصيرورة هي عملية جدلية معقدة فيها اللحظتين البناء واللابناء معاً، سنحاول توضيح ذلك بعد حين، فقط نود أن نثبت هنا بأن اعتبارنا لعمليتي الهدم والبناء جانبين لعملية واحدة، لا يعني أننا نضع لهما نفس درجة التقييم، ذلك أننا نرى وعلى حسب تعريفنا للبناء الوطني وبعض جوانبه - كما ورد أعلاه- أن دولة الجلابة ابتعدت كثيراً عن جانب البناء الإيجابي لإرساء أساس مادي- اقتصادي يوفر أرضية لمؤسسات سياسية- دستورية تكفل مشاركة كل القوميات في نظام الحكم، ولبلورة ذاتية سودانية تقوم على تفاعل محسوس وحي بين شتى الثقافات والقيم، في هذا الاتجاه نرى أن حصيلة تجربة الجلابة ليست إيجابية ولا يتعدى تقييمنا لأدائها في شتى المجالات الاقتصاد- السياسة- الهوية وخلال مختلف حقب فترات الحكم الديموقراطية أو الديكتاتورية المتوسط حتى عام 1989، وبعد ذلك تدنى لدرجة ما دون المتوسط ما بين 1989 و2005 .

مصفوفة (ب)

توضح درجة استيفاء شروط البناء الوطني مع تقييم لأداء الحكومات منذ الاستقلال في مجالات الاقتصاد ،السياسة والهوية

	ديمقراطية 1956– 1958	ديكتاتورية 1958– 1964	ديمقراطية 1964– 1985	ديكتاتورية 1969– 1985	ديمقراطية 1985- 1988
مجال الاقتصاد	استمرار ذات البنية ذات التوجه الرأسمالي التركيز على مناطق	زيادة نشاط رأس المال التجاري الجلابي في الأطراف وزيادة الهجرة منها للوسط التركيز على مشروع الجزيرة والمناقل وإهمال القطاع التقليدي		الخطة الستية تكرس مصالح الجلابة المتحالفة مع	خطوات لتعويض عناصر الرأسمالية والقوى الطائفية على

	النيل وإهمال مناطق القوميات غير العربية	الخطة العشرية تقول تحالف الرأسمالية مع البيروقراطية النامية		بيروقراطي الدولة مع إستيعاب عناصر من القوميات الأخرى، التصحر والمجاعة والجفاف	حساب البيروقراطية إتجاهات جادة لتصفية القطاع العام.
تقييم الأداء	متدني	متدني	متدني	متدني	متدني/ متدني
مجال السياسة	تفجر الصراع بين الشمال والجنوب بأحداث 1955	الحكم العسكري والحل العسكري للجنوب	بروز التكوينات السياسية لقوميات البجا/ النوبة، الفور المائدة المستديرة 65	بيان 9 يونيو 69، 1972م أديس أبابا والحكم الإقليمي الثلاثي للجنوب الحكم الإقليمي للقوميات الأخرى	تأكيد سيادة القومية العربية. الإسلامية عير إستخدام الأغلبية الميكانيكية في البرلمان.
تقييم الأداء	متوسط	متدني	متوسط	متوسط/ متدني	متدني

مجال الهوية	توفير حد من التعايش بين الثقافات المتعددة حرية النشاط الديني المختلفة	تشدد في سياسة التعريب والأسلمة في الجنوب تعريب وأسلمة الإدارة والتعليم	التعريب والأسلمة مع هامش للنشاط الثقافي الديني للقوميات غير العربية – إسلامية	اعتراف بالتباين والتنوع، أولاً ثم نكوص عن ذلك مؤخراً 1983 والشريعة الإسلامية	مشروع القانون الجنائي لعام 1988م
تقييم الأداء	متوسط	متدني	متوسط/ متدني	متدني	متدني

تحتوي المصفوفة على الإنجاز الفعلي للحكومات، أي ما تم في الواقع وقياساً على تعريفنا ومعاييرنا لتقييم الأداء نقوم بتحديد درجة متدني، متوسط أو مرتفع، هذه الدرجة تعكس تقييم معظم الإنجاز في الفترة المحددة، وهذه الفترة قد تحتوي على تيارات واتجاهات متباينة في مجال الممارسة، تباين قد يجعل من الصعوبة اعتبارها فترة واحدة، تخضع لتقييم كلي، مثلاً في المجال السياسي شهدت فترة مايو 1969-1985م محاولات مختلفة للتعامل مع المسألة القومية من الاعتراف بالتباين والتعدد وضرورة عكسه في بنية الحكم (بيان 9 يونيو 1969م، واتفاقية أديس أبابا 1972م) إلى تغول المركز مسنوداً بالقومية الكبرى على الحكم الإقليمي الذاتي (1983م قرار تقسيم الجنوب) ، و محاولة طمس وتهميش ثقافات القوميات غير- العربية- إسلامية (قانون سبتمبر 1983م). وكحل لهذه الصعوبة في اعتبار كل هذه الإنجازات/ الإخفاقات كل واحد حتى يكون تقييمنا الأولي أقرب إلى طبيعة الممارسات التي تمت، قمنا بتحديد أكثر من درجة في المثال - الوارد أعلاه - حيث نجد أننا سجلنا متوسط/متدني في المكان المخصص لنعكس التباين في الفترة الخاضعة للتقييم. ومهما

تكن درجة الدقة فهذه محاولة لوضع تصور أولي وليس حكماً قطعياً لتقييم أداء الحكومات في إنجاز مهام البناء الوطني.

على أننا نعتقد أن جانباً آخر له قدر كبير من الأهمية يتركز حول منطق الوصول لهذه الدرجات في التقييم، هذا المنطق وحسب الطرح هنا مستمد من نظرية التشكيلات الاجتماعية ويهتم تحديداً بديناميكية المرحلة الثانية: مرحلة تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في بنى الإنتاج ما قبل الرأسمالية، وكيف أن هذا التغلغل (والعملية المزدوجة المتمثلة في علاقة الدعم والتحلل) يؤدي إلى تقوية الولاءات العرقية- القومية في التشكيلات الاجتماعية في العالم الثالث ـ منها السودان، حيث تسود رأسمالية تابعة عاجزة موضوعياً عن إنجاز مهامها التاريخية، وبالتالى تركن إلى تقوية شوفينيتها القومية ـ أيدلوجيتها الدينية ـ لتأمين نظام حكمها الطبقي وفرض التراكم الرأسمالي- التجاري لشرائحها ومن تقييمنا الأولي لتجربة الجلابة، فإن ذلك يتم على حساب بناء ووحدة الوطن.

نلاحظ في تجربة الجلابة (الرأسمالية العربية- الإسلامية) أنه كلما تعمقت وتوطدت عملية "تغلغل" الرأسمالي في ما قبل الرأسمالي إلى دون توفير شروط إعادة إنتاجها في المنظومة ككل، كلما بدأ عجز وضعف الرأسمالية العربية- الإسلامية وكلما ضعفت هيمنتها على المنظومة الاجتماعية ككل وللتدليل على ذلك نعطي بعض التواريخ هنا:

1947	مؤتمر جوبا – إبقاء السودان موحداً
1955	أحداث التمرد بالجنوب
1964	تململ وتمرد قوميات النوبة والبجا والفور
1965	مؤتمر المائدة المستديرة
1969	9 يونيو 1969
1972	أديس أبابا والحكم الذاتى للجنوب
1975 -76	فشل الجبهة الوطنية في الاطاحة عسكرياً بالنظام

1977	مصالحة النظام مع القوى التقليدية والدينية
1980	الحكم الإقليمي في شمال السودان
1983	تشريعات سبتمبر الاسلامية
1983	ميلاد الحركة الشعبية لتحرير السودان
1985	انضمام ممثلين لقوميات النوبة و الفونج للحركة الشعبية لتحرير السودان
1986	انضمام الأحزاب السودانية (عدا الجبهة والاتحادي) (توقيع اتفاقية كوكادام)
1988	مبادرة السلام السودانية بين الحزب الاتحادي الديموقراطي والحركة الشعبية
1989	الجيش يستلم السلطة بالتحالف مع الجبهة القومية الإسلامية
1991	الشريعة الاسلامية مصدراً للقوانين
1993	تصاعد الحرب الأهلية بإعلان الجهاد
1995	مقررات مؤتمر أسمرا وحق تقرير المصير
1997	اتفاقية الخرطوم للسلام مع فصائل من الحركة الشعبية
1999	انشقاق الحركة الإسلامية الحاكمة وخروج الترابي من الحكم
2002	اتفاق مشاكوس الإطارى: نظامين في دولة واحدة
2005	تقاسم البترول واتفاقية السلام بنيفاشا وانتظار تقرير المصير

هذه التطورات والأحداث تشير إلى عجز الرأسمالية العربية- الإسلامية، ليس فقط في إنجاز مهام البناء الوطني، بل عجزها أيضاً في إعادة إنتاج شروط هيمنتها على المنظومة الاجتماعية- العرقية في السودان، وينعكس ذلك سلباً في تفكيك هيكل الدولة و فقدان مقومات الوطن الواحد، وكيف يسير ذلك بإطراد وتصاعد كلما تعمقت أزمة حكم الرأسمالية العربية- الإسلامية ولجوئها إلى إستثارة العصبية القومية والدينية مداً وجزراً في ماعون تراكم الثروة.

إن حديثنا هذا ينصب على تجربة الجلابة ولا نود هنا أن نتبنى طرحاً سلبياً بحتاً، بحيث ننتهي إلى أنه كلما تعمقت أزمة حكم الجلابة وضمرت القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، كلما ضعفت إمكانية بناء وطن واحد من ثقافات وأعراق متعددة. رغبتنا في تجنب الطرح الاقتصادوي الميكانيكي لا تنفي بالطبع العلاقة المتوترة ما بين أزمة الحكم والتراكم عند الجلابة وبين ضرورة توفير الشروط الضرورية لبناء الوطن الواحد، الوطن الموجود موضوعياً وتاريخياً، الجامع لأعراق وقوميات متعددة وثقافات متباينة، الوطن الذي يمتد لأبعد من حوض النيل الأوسط ليشمل الجنوب، الغرب والشرق بكل التضاريس الجغرافية والبشرية والثقافية، لكن خلق كيان مادي سياسي متجانس من هذا التكوين المتباين لا يتعارض بالضرورة مع المصالح العليا للطبقة السياسية (ممثلة هنا في الجلابة).ولكن في المفترق التاريخي الراهن قد لا يتواءم والمصلحة الطبقية- العرقية للشريحتها المهيمنة في هذه الطبقة.

إن التوتر في العلاقة ما بين أزمة الحكم والتراكم الرأسمالي للجلابة وبين توفير مقومات البناء الوطني، يمكن التعبير عنها بالتوتر في محاولتها للتطابق/التلاؤم بين وطنها الذاتي أو تصورها الذاتي لوطن مركزه حوض النيل ويستند للقومية العربية والسيادة الثقافية للإسلام، والوطن الموضوعي الممتد جغرافياً، المتعدد الأعراق، والمتباين ثقافياً . . إن هذا التوتر الذي يظهر أوضح ما يظهر في الدعوة الخجلى لانفصال الشمال عن الجنوب (10) فهذه الدعوة تعبر عن عجز الرأسمالية العربية- الإسلامية عن إكمال مهام البناء الوطني، أي فشلها في المطابقة ما بين مشروعها للوطن، والوطن الموضوعي ذلك لأنها تتصور الوطن طبقاً لمصالحها الخاصة: العرقية والطبقية فالرأسمالية العربية- الإسلامية تتصور الوطن طبقاً لمصالحها الخاصة، فشرائحها وأفرادها - رأسمالي، التاجر والبيروقراطي - جميعهم يريدون أن يتصوروا الوطن طبقاً لما يستطيع الوطن أن يقدم من مصالح خاصة لهم.

أما الانتماء للوطن الموضوعي: وطن التعددية، فهذا لا وجود له، وإنما الوجود للوطن الذاتي - إن صح التعبير - وطن استيفاء المصالح الخاصة. أما الوطن الموضوعي- التاريخي فلا وجود له. فعندما كان الجنوب والغرب والشرق مناطق نشاط رأس المال

الجلابي/التجاري والربوي في الخمسينات والستينات والسبعينات، وعندما كانت القوميات غير العربية- إسلامية تسهل قيادتها وحكمها لم تبرز دعوة الانفصال الشمالي عن تلك الأقاليم، بل كانت الحكومات المركزية تقاوم الحركات الإقليمية والقومية باعتبار أنها حركات انفصالية، أما الآن وبضمور القوى الإنتاجية في تلك الأقاليم بفعل الحرب والجفاف والتصحر وأهم من ذلك عجز نمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر عن تأمين شروط إعادة إنتاج الأنماط الأخرى، وببروز حركات عرقية ـ قومية سياسية تطمح للمشاركة في السلطة وإيجاد تنمية اقتصادية متوازنة، في هذه الظروف لم تتردد عناصر من الجلابة في طرح فكرة الانفصال أي تقسيم الوطن.

إن انحسار نشاط رأس المال الجلابي- التجاري- الربوي عن تلك المناطق يتوافق ودعوة التركيز على بناء "دار السلام" أولاً قبل التفرغ لـ"دار الحرب". بالطبع لا نود أن نذهب للمدى الذي نقرر فيه أن كل الشرائح وأفراد الرأسمالية العربية- الإسلامية لا مصلحة لها في بناء الوطن الموضوعي، سودان الجغرافيا والتاريخ والتعدد والتباين كما نعرفه، فهناك شرائح وأفراد وعناصر من الجلابة لها المصلحة في توحيد وتوسيع السوق الداخلي و تكامل العملية الإنتاجية في شتى جوانب الاقتصاد وحركة التجارة والاستثمار. هذه الشرائح يمكن لها إذا تحررت من الشوفينية القومية العربية والتعصب الديني و إذا دخلت في تحالفات عريضة مع مجموعات البرجوازية الصغيرة وقطاعات الشغيلة من الشمال ومع جماهير القوميات المقهورة من أن تشكل قوى اجتماعية تسند مشروع بناء الوطن، بما يؤمن وحدته ويوفر فرص المشاركة السياسية لكل القوميات ويخلق مناخاً حراً للتفاعل بين الثقافات لبلورة هوية وشخصية سودانية متميزة.

خاتمة

تجاوزنا في هذا الطرح المفهوم الشكلي "للديموقراطية و الديكتاتورية" وقدمنا تعريفاً شاملاً للبناء الوطني مفصلين في بعض جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية، وركزنا على تجربة الرأسمالية العربية- الإسلامية (الجلابة) باعتبار أنها لب التحالف السياسي الذي ساد منذ الاستقلال، وإن كنا قد انتهينا إلى تقييم سلبي لتجربة الجلابة في البناء الوطني فذلك لأننا أرجعنا أسباب عجزها لظروف تاريخية- اجتماعية وليست لخاصية عرقية- ثقافية. إن التعقيدات وديناميكية المرحلة الانتقالية هذه المتميزة بتغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في ما قبل الرأسمالية، لا تزال تطرح الكثير من التساؤلات حول المعوقات والممكنات أمام الرأسمالية العربية- الإسلامية في إنجاز مهمة بناء السودان الموحد رغم حقيقة التعدد والتباين.

مصادر الفصل الثالث

1 - جاء النظام البرلماني في أوروبا متلازماً مع حقبة التصنيع والثورة البرجوازية الديموقراطية، التي حررت الفلاحين سياسياً من أسر التخلف والإقطاع واستوعبتهم اقتصادياً في الهياكل الإنتاجية والاقتصادية للرأسمالية. أما في العالم الثالث فقد انحصرت القواعد الاجتماعية للنظام البرلماني في قوى القطاع الحديث، بينما بقيت الأغلبية الساحقة من جماهير الريف والقوميات العرقية المضطهدة تعيش في إطار التخلف الاقتصادي وولاءات ما قبل الرأسمالية، أي لم تتحرر سياسياً ولم يتم استيعابها اقتصادياً في الهياكل الرأسمالية الحديثة. انظر هوراس ديفيد، **القومية: نحو نظرة علمية معاصرة**، مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت 1980م. ص 229- 295

2- لا يتسع المجال هنا لتفصيل طبيعة المرحلة المفصلية critical juncture التي مرت بها البلاد خلال 1977- 1984 إذ شكلت هذه السنوات منعطفاً ومفترقاً تاريخياً سيترك أثره فيما يلي من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية.

3- سمير أمين: **علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيدلوجي العربي**، دار الفارابي، بيروت 1983، ص 97، ولأسباب عجز النظام الإقطاعي (ما قبل الرأسمالية) عن تلبية هذه الاحتياجات وتفوق النظام الرأسمالي الجديد، نفس المصدر، ص 10- 11.

4- برهان غليون: "الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي"، **المستقبل العربي**. عدد 106 ديسمبر1987، ص 26 - 27

5- انظر البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية القومية، الاتحادي الديموقراطي وحزب الأمة القومي، والصحف اليومية الناطقة بلسان هذه الأحزاب: الراية، الاتحادي، صوت الأمة، في فترة ما بعد أبريل 1985م.

وكمثال أنظر الراية 1988/11/13م. كما جاء في جريدة النذير والتي يصدرها الأخوان المسلمون بجامعة الخرطوم، وهم جماعة أقل تطرفاً من الجبهة الإسلامية القومية وأقرب لفهم روح التسامح الإسلامي. "المسلم وحده هو الوطني وليس أحداً منه أولى بهذه الصفة لأنه الاقتداء الحقيقي لثقافة الوطن وأمجاده، وغيره مما لا يحملون دعوة الإسلام غرباء عن هذا الوطن، ومن مخلفات الاستعمار ... يجب أن نعلنها عالية أن الوحدة الوطنية لن تكون على حساب ديننا، وإن كانت كذلك فلا مرحباً بها". النذير عدد (50) السبت 1987/9/5م. عند نقاش القانون الجنائي في سبتمبر بالجمعية التأسيسية يذهب د. فضل الله علي فضل الله إلى أن تاريخ السودان يبدأ اليوم بوضع تشريع مستمد من الإسلام.

انظر أيضاً سودان تايمز،الأسبوع، الأيام، وكمثال لذلك يقول يوهانس أكول في الجمعية التأسيسية يوم 1 مارس 1989م : بأن حكومة الإسلاميين (الجبهة- الأمة) كشفت عن وجهها النازي والأبارتيدي في سياستها تجاه القوميات غير العربية- وغير المسلمة.

6- إن ترتيب هذه المهام والأولويات والتعديلات التي تتم ، تختلف ما بين الشرائح المتعددة للرأسمالية العربية - الإسلامية، وتتعكس هذه الاختلافات في عدة نسخ أشدها شراسة هي التي تتبناها الجبهة الإسلامية القومية. ويزداد أو يقل طرح كل من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي اعتدالاً أو تشدداً على حسب التطورات والتحالفات السياسية بالبلاد. انظر صحف: السياسة، الراية.

7- فيليب عباس غبوش" نمو الوعى الافريقى في شمال السودان" دورية **إفريقيا اليوم**، مجلد 2، عدد 3، صيف 1973، ص 29- 43. ايضا جوزيف اودوهو ووليام دينق، مشكلة جنوب السودان، جامعة اكسفورد للنشر، لندن، 1963.

8- انظر نادية رمسيس فرح "مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية" المستقبل العربي، السنة التاسعة العدد 91، سبتمبر 1986م، ص 44- 45

9- أمثلة أخرى للأدبيات النظرية:

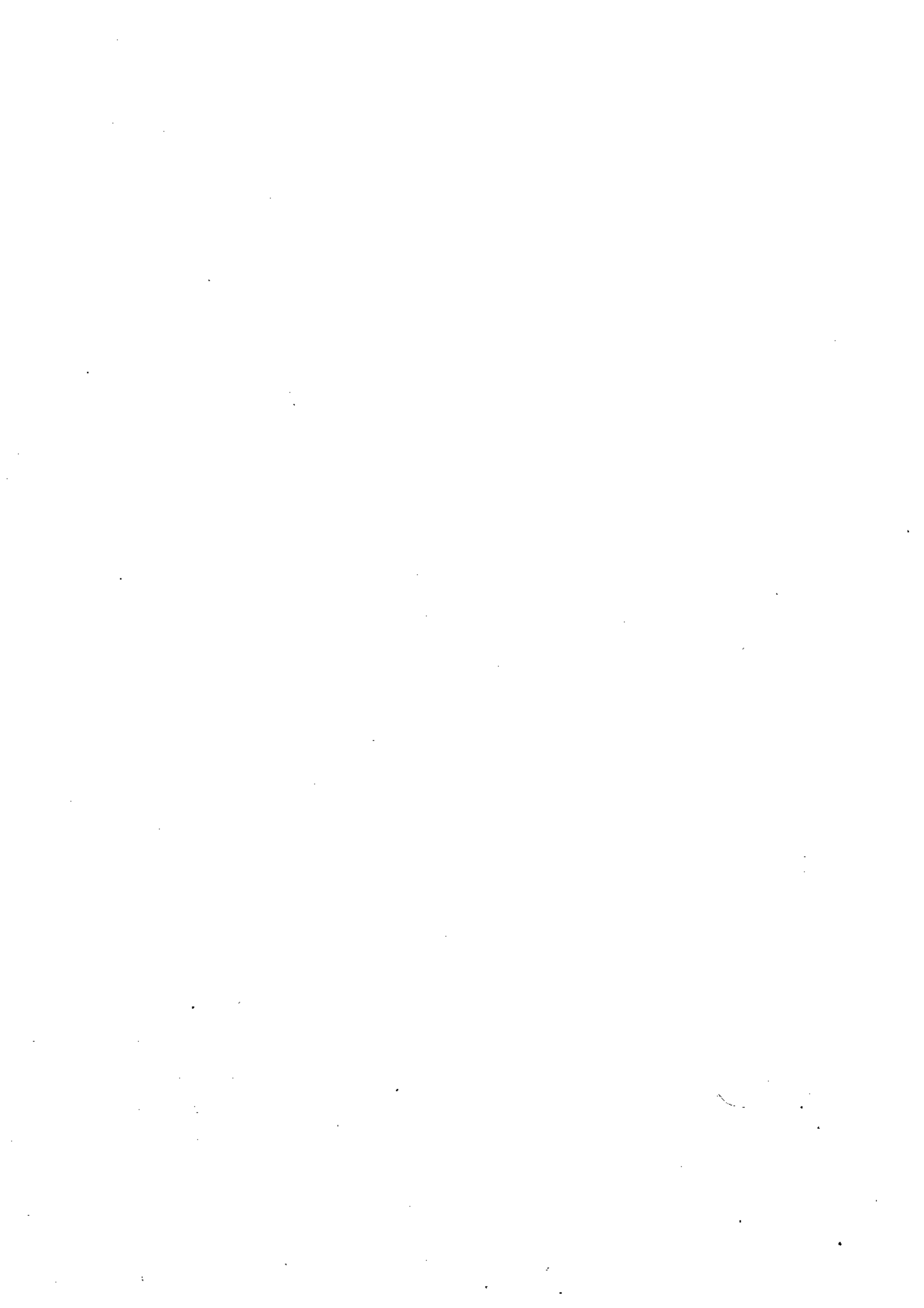
H. Wolp, Afroulation of Froductro, Routledge, London, 1980 and J. Banaji, "For a Ttheory of Colonial Mode of Production ,*Economic and Political weekly*, vol. No. 1. 7 N 52 December 23, 1972.

10- انظر صحف السياسة، الراية، الأيام، سودان تايمز:

مثلاً الراية	1989/3/15- 1989/3/31- 1989/4/1- 1989/4/3
سودان تايمز	1989/3/31- 1989/4/3
الأيام	1989/2/11- 1989/3/12
الخرطوم	1989/2/14

عبرت صحيفة الخرطوم عن ذلك بقولها في يوم 1988/10/13:

"تراكم رأس المال ابتذل حياتنا واستباح كل شيء حتى صحن المساجد والوطن". انظر أيضاً الأشقاء 20 سبتمبر 1988 في مقال عن "السودان الوطن وليس القانون الجنائي" أيضاً صوت الأمة 17 نوفمبر 1985 حيث يقول الصادق المهدي عن الجبهة الإسلامية القومية بأنها "تدعو لفصل الجنوب عن الشمال أكثر مما يفعل دعاة الانفصال.. ... ويعتبرون الجنوب عقبة في طريق الإسلام، ويطرحون إمكانية التخاص منه، وتتميز سياستهم فيه باللامبالاة وتصعيد المواقف، دون أدنى اعتبار لخطورة ذلك على الإسلام والوطن على حد سواء".



الفصل الرابع

الفيدرالية المالية: تداخل السياسة والادارة والاقتصاد [4]

إدارة بلاد واسعة كالسودان ظلت ولا تزال هماً يشغل الحكام في الخرطوم، وفي هذا الشأن تعكس مسيرة الحكم المحلي في السودان أبعاداً متعددة لتجارب غنية ومراحل مختلفة منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين حتى مرحلة توقيع اتفاق السلام بين الحكومة والحركة الشعبية في 2005.

وفيما يتعلق بالحكم المحلي تحديداً، يتفاءل البعض ويرى في بروتوكولات نايفاشا – اتفاقية السلام 2005 – فتحاً جديداً وأنها حققت التحول الضروري في النموذج المثال (Paradigm Shift)، كان ذلك على صعيد الإدارة والسياسة، أو الاقتصاد. ويرى البعض الآخر غير ذلك تماماً، فالاتفاقية لم ولن تغير شيئاً ذا جدوى في السياسة أو الاقتصاد، وهناك من يقف موقفاً وسطاً بين الاثنين. أياً كان الموقف، يصح القول إنه وبدون ذلك التحول، أو التغيير الحقيقي، في الاقتصاد والتنظيم الاداري لمالية الدولة – المصاحب، أو المؤدي للتحول السياسي يصبح الحديث عن تغيير العلاقة بين الحكم المركزي والحكم المحلي أمراً عسيراً.

تتكون الورقة من عدد من الأجزاء تشتمل على إطار نظري عام، ثم عرض مختصر للمراحل التي مر بها الحكم المحلي مركزين على الجوانب المالية، ثم استعراض لبعض جوانب الفيدرالية المالية، وأخيراً خاتمة.

---

[4] نوقشت هذه الورقة فى ورشة عمل اللامركزية والتنمية نظمها معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، المركز القومى للبحوث، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، 2007

إطار نظرى عام

العلاقة بين الحكم القومى والحكم المحلى

تتجاذب فلسفة العلاقة بين الحكم القومي والحكم المحلي نظريتان: نظرية العلاقة المتوازية ونظرية العلاقة المتوالية. تبنى النظرية الأولى مارشال (فيلسوف الحكم المحلي في السودان) حيث يرى أن الحكومات في الدول النامية غير مستقرة وعدم الاستقرار يؤثر على مجالس الحكم المحلي، يشرح وجهة نظرة مستعيناً بمصطلحات من الهندسة الكهربائية، ففي النظام المتوازي في الهندسة الكهربائية توصل كل جهاز (مصباح كهربائي مثلاً) للمصدر الكهربائى رأساً وتصبح بالتالي جميع المصابيح ذات توصيلات كهربائية متوازية لبعضها البعض أخذة من نفس المصدر(1). ففي هذه الحالة تلف مصباح واحد لن يؤثر على أداء بقية المصابيح، أما في النظام المتوالي فتوصل جميع المصابيح ببعضها البعض حتى مصدر الكهرباء ولكي تصل الكهرباء لمصباح الإضاءة الأخير لا بد من أن تمر عبر بقية المصابيح. فالشبكة متصل بعضها ببعض وإن تعطل مصباح وسط التوصيلات يؤثر على وصول الكهرباء لبقية المصابيح الواقعة بعدها.

وفي رأي مارشال أن الحكم المحلي حكم غير سياسي وغرضه في المقام الاول هو تقديم خدمات اجتماعية أساسية في مجال الصحة والتعليم، والمواصلات،والبيئة لا يختلف حولها المواطنون كثيراً "..إذ لا يجب أن يختلف الناس (سياسياً) حول موقع حفير أو بئر وحول الحاجة لأي منهما" (2) وفي هذه الحالة فما يشوب الحكومة القومية من عدم استقرار لا يؤثر على مستوى الخدمات على المستوى المحلي، ويظل هذا الاخير ثابتاً مهما حدث للحكم المركزي. فالحكم المحلي له قانونه، وكوادره وماليته ونشاطاته وتظل هذه مستقلة نظراً للعلاقة المتوازية بين المستويين من الحكم: القومي والمحلي. ويفيد أن نذكر أن هذه الفلسفة كانت وراء الحكم المحلي في الفترة من 1951 إلى 1971. وحدث تحول في التوجه العام للسياسة في البلاد سادت إثره فلسفة أخرى في الفترة من 1971 ربما إلى 2005، ووراء هذا التحول فلسفة أخرى للحكم المحلي تقوم على فلسفة أو نظرية العلاقة المتوالية.

يقول جعفر محمد علي بخيت، صاحب نظرية العلاقة المتوالية، إن الدول النامية لا تتحمل حكومتين إحداهما مركزية وأخرى محلية موازية لها، ذلك أن الحكومة المركزية ستطغى وتحظى بكل الاحترام والمال والكوادر وتترك الفتات للحكم المحلي.(3) وأن التجربة السودانية تبرهن على ذلك إذ تركت الحكومة المركزية للحكم المحلي فتات الموائد المركزية واستأثرت بالمال وأبقت " الحكومة المحلية مسئولة عن الخدمات الوضيعة من جمع القمامة والأوساخ واستأثرت هي بما يؤثر في حياة الناس". ويرى صاحب النظرية أن الدول النامية ليست في حاجة إلى حكومتين متوازيتين – فذلك ترف لا تستطيعه الدول النامية التي هي في حاجة إلى حكومة قوية وإلى يد لها " محلية ديموقراطية تكتسب ثقة الناس وتقدم لهم كافة الخدمات" وتذهب النظرية إلى أن الربط بين الحكم المركزي والمحلي من شأنه أن يثبت ويدعم جذور الحكومة القومية فتصبح مجالس الحكم المحلي كجذور للشجرة الكبيرة.

مفهوم المركز ومفهوم الاقليم/الولاية

يقوم المفهوم الأساسي للمركز على أن وجود السودان الحديث تشكل نتاجاً: أولاً لمراكز متنافسة في عدد من مناطق وأقاليم البلاد، وثانياً لمركز وسطي نيلي نشأت فيه سلطة مركزية لها امتدادات "طرفية" في مسيرة تاريخية طويلة. جاء الاستعمار ليعرقل مسيرة بناء الأمة، وقد تحقق الاستقلال بخروج المستعمر، وفي فترة ما بعد الاستقلال أعاقت ظروف عدم الاستقرار والنزاعات الحروب وعوامل الجفاف والمجاعة مسيرة البناء وأهدرت الموارد، لكن مع ذلك تحقق الكثير وإن كان الكثير أيضا ينتظر الإنجاز. والدور الذي يقوم به المركز هنا هو دور فرضته عليه ظروفه التاريخية والجغرافية، والعلاقة غير المتكافئة التي تربطه بالاقليم هي نتاج لهذه الظروف التي يعمل المركز جاهداً للخلاص منها بتعديل معادلة العلاقة مع الاقليم (وتشهد التطورات على ذلك: الحكم الشعبي 1971، الحكم الاقليمى 1980، الفيدرالية 1994) وهناك الكثير من الإنجازات التي تحققت للاقليم. إلا أن استعجال

الاقليم للتنمية بصورة غير واقعية، والتسييس المغالي للنزعات الاقليمية الجهوية جر البلاد إلى نزاعات وحروب هددت وحدة البلاد فكان لا بد للمركز من الحفاظ على وحدة البلاد، وفي سبيل ذلك اتخذ سلسلة من الإجراءات الاستثنائية.

يستبطن هذا المفهوم للمركز نظرة ثقافية للاقاليم الطرفية تتجسد في نمط سلوكي يعكس علاقة النظرة الدونية من المركز الحديث، المتحضر، المتقدم، الحضرى، الصناعى للاقاليم التقليدية، الريفية و المتخلفة. نعتقد أن لهذه النظرة السلوكية والقيمية من التاثير بحيث نلمس تأثيرها في الثقافة السياسية للطبقة الحاكمة ذات النزوع الدائم للمركز حتى وإن كانت أصولها من الاقليم. فالمركز هنا أقرب للحالة الذهنية التي تتلبس الفرد والنمط السلوكي الذي يكيف السلوك الحياتي للفرد خاصة وسط أبناء وبنات النخبة الحاكمة والطبقة السياسية بأكملها في البلاد. **المركز ليس بالضرورة مفهوماً اثنياً وجغرافياً، إنما هو بنية سلطة ونظام سياسي واجتماعي وإن اتخذ أبعاداً اثنية وجغرافية وثقافية**، ويصبح المحلى هنا مجال تمدد للمركز وليس كياناً قائماً بذاته. المركز يمكن أن يعيد إنتاج علاقة المركزالمسيطر – والاقليم التابع على مستويات عدة.

مفهوم المركز والمحلى

مفهوم الحكم المحلي (أو الاقليمي أو الولائي) هو نفسه نتاج للعلاقة مع المركز وهذه العلاقة هي علاقة تاريخية، إلا أن ما حدث هو أن النخبة السياسية الوطنية، مع ممارستها للهيمنة، لم تفعل شيئاً لتغيير المعادلة غير المتكافئة التي قامت عليها العلاقة بين المركز والاقليم، بل إن الذي حدث هو استمرارية تاريخية للهياكل الاستعمارية بوجه جديد أنتج وضعاً وظفت فيه النخبة الحاكمة سلطة الدولة و قوانينها آليات للادماج والاقصاء rules of inclusion and exclusion لصالحها ولصالح مناطقها على ضوء معايير ذاتية وضيقة، ثبت بالتجربة فشلها. وحتى عندما حاول المركز إدخال تعديلات لتصحيح الخلل في العلاقة بين المركز والاقليم لم يوف المركز بتعهداته. (4)

هذا الوضع فرض محاولات لتغيير العلاقة غير المتكافئة مع المركز، فمثلاً نجد أن أثر هذه الاطروحات أبرز ما يكون وضوحاً في جانب الهوية أما في مجال التغييرات السياسية والاقتصادية، فتتراوح ما بين صياغات متعددة وإن كانت تتفق على إعادة تركيب هيكل السلطة والثروة بالقدر الذي يتيح الفرصة للمحليات أو للاقاليم والولايات الحصول على "نصيبها المشروع" من الثروة القومية والمشاركة في السلطة بصرف النظر عن التوجه الأيديولوجي للسلطة المركز.

معايير توزيع الإيرادات المركزية

هنالك على الأقل مبدآن هامان يؤخذ بهما عند توزيع الإيرادات المركزية، وهما المصلحة الوطنية العليا والتوزان التنموي. إن الحفاظ على وحدة الوطن وتذويب الفوراق والتخفيف من حدة الإحن ذات الجذور التاريخية لهو من صميم مسئوليات السلطة المركزية. ولقد فصل قانون الحكم الإقليمي لسنة 1980م (المادة السابعة) بعض المسائل القومية التي لا يجب المساس بها كالدفاع والشؤون الخارجية والعملة، وثروات باطن الأرض والقضاء. وأبان كذلك المهام المنوط بالحكم الإقليمي والحكم المحلي القيام بها مثل الخدمات التعليمية والصحية وإدارة القوى العاملة وتخطيط المدن(5). أما ضرورة مراعاة التوازن في تنمية الأقاليم المختلفة (ولا يعني ذلك تساويها في معدلات النمو) فمرده إلى فجوة النمو بين بعض الأقاليم – رغم تخلف القطر ككل – مما يجعل بعضها أشد سوءاً من غيره نتاجاً لعوامل تاريخية.

إن مراعاة هذين المبدأين قد يعني فيما يعني التضحية بالكفاءة في سبيل مزيد من العدالة. على أن مثل هذه التضحية تبدو ضرورية، بعد تجربة الحرب الأهلية في جنوب البلاد. إن العدالة في توزيع الإيرادات والكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية النادرة ظلتا شغل الاقتصاديين الشاغل في هذا المجال من مجالات المالية العامة ولذا فإن جل المعايير التي وردت في أدبيات توزيع الإيرادات تتعلق بهذين الاعتبارين.(6)

معايير موصولة بمبدأ العدالة، وهذه تشمل:

- معيار الحاجة
- معيار الكثافة السكانية
- معيار الموقع الجغرافي
- معيار الحد الأدني من الخدمات الضرورية
- معيار المساهمة في الإيرادات المركزية
- معيار تساوي الأقاليم (في الحقوق والواجبات

معايير موصولة بمبدأ الكفاءة، وهذه تشمل:

- معايير الإيرادات الإقليمية الذاتية
- معيار الكفاءة الضريبية
- معيار الطاقة الاستيعابية

هذه المعايير متداخلة ومرتبطة وبالتالي فإن استعمال بعضها قد يقلل من الحاجة الماسة إلى استعمال البعض الأخر (الكثافة السكانية، الحاجة، الحد الأدنى للخدمات) مما يعني إمكانية إفساح المجال للتحسن المستمر في أسس التوزيع وذلك بالأخذ بالمعايير العملية والتي تناسب الإمكانيات الإحصائية للقطر المعين إلى حين الاتفاق على معايير أفضل. إن الاتفاق على معايير تحوز على رضا الإقاليم المختلفة والسلطة المركزية لا ينفصل أولاً عن الاتفاق على الأوزان المرتبطة بتلك المعايير أو عن ما يمكن أن يتفق عليه من ممثلات لتلك المعايير (مثال أن يعتبر مقياس الجهد الضريبي نسبة الإيرادات الذاتية للإقليم لجملة منصرفاته).

إن المعايير الوارد ذكرها أعلاه ليست جديدة أو نهائية، وقد أخذت ببعضها دولاً أخرى في هذا المضمار. وقد أخذت معظم الأنظمة الفدرالية (الولايات المتحدة، استراليا، ونيجيريا، الهند) بمعيار الكثافة السكانية. وبعضها اعتمد معيار الجهد الضريبي كأساس لتوزيع الإيرادات بحيث تعان الأقاليم بمقدار نصيب الضرائب في

منصرفاتها وذلك لجعلها تعتمد بدرجة أقل على المركز. واستحدثت بعض الأنظمة إعانات تدفع للأقاليم التي تعجز عن تقديم الخدمات لمواطنيها في الحد الأدني القومي. كذلك فقد حلت – بدرجات متفاوتة – مشكلات الأوزان للمعايير المختلفة، أو مشكلات المؤشرات التي تمثل تلك المعايير. فعلى سبيل المثال استعملت نسبة السرائر في المستشفى للمواطنين كمؤشر للحاجة إلى الخدمات الصحية، أو كحد أدنى لتلك الخدمة، واستعملت نسبة التلاميذ للسكان كمؤشر للخدمات التعليمية، وأخذت تكاليف الشوارع والمباني المدرسية كمؤشر لغرابة الموقع الجغرافي أو تفرده الخ... (6)

إن التحقيق الأمثل لأهداف الحكم الإقليمي قد يعني أيضاً تمديد مساحة تطبيق هذه المعايير بحيث لا تقتصر على المنصرفات الجارية والتنموية فقط وإنما تتعداها إلى توزيع صناديق الإعانات الخاصة أو صناديق التسليف الإقليمي التي تقوم لتمويل مشاريع التنمية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية العالية، المقدمة من الأقاليم المختلفة، بشروط أسهل للتسليف التجاري.

إن هدف الوصول إلى نظام أمثل لتوزيع الإيرادات يقتضي وجود جهاز قومي دائم لمثل هذا الغرض يكون اختصاصه مراجعة وتقويم وتحسين النظام المتبع كلما جدت ظروف اقتضت تلك المراجعة أو تحسنت القاعدة الإحصائية والمقدرة التكنيكية اللازمة لذلك. وهنالك أجهزة شبيهة في الأنظمة الفيدرالية كمكتب توزيع الإيرادات في الولايات المتحدة الأمريكية، ولجنة الكمونويلث في استراليا ولجنة الخطة في الهند. إن وجود مثل هذا الجهاز يسهم في جعل نظام توزيع الإيرادات مرناً وقابلاً للمراجعة، أخذاً في ذلك تحقيق هدفي العدالة والكفاءة في استعمال المال العام وواضعاً نصب عينيه تحقيق الأهداف الوطنية العليا في الوحدة والانصهار والنمو المتوازن.

من جهة أخرى، نقل الأصم (8) عن مارشال أربعة مبادىء ترتكز عليها المصادر المالية للحكم المحلى: (أ) تقسم الدولة أعباء الحكم بين الجهازين المركزي والمحلي، مع تخصيص الموارد الضريبية اللازمة لكل منها حسب الخدمات التي يقوم بها على أن يكون المال خادماً لهذه الايرادات وليس سيداً عليها، (ب) إعادة النظر بصفة مستمرة فيما يخصص لإدارة المحلية من ضرائب وذلك مراعاة للظروف

والمتغيرات، (ج) وجوب اتفاق الدعم المركزي مع متطلبات الحكم المحلي بهدف تقديم خدمات أفضل (وليس بهدف بناء قاعدة تأييد سياسي، كما ستأتي الإشارة إلى ذلك لاحقاً)، ولا يجب أن يكون الدعم وسيلة للسيطرة المركزية على المجالس المحلية والتدخل في شؤونها، كما لا يجب أن يكون الدعم المركزي وسيلة لمقابلة العجز الواضح في مصادر الحكم المحلي المالية نتيجة للتوزيع غير العادل لمصادر الدخل بين الحكومتين المركزية والمحلية، و (د) ضرورة إعادة النظر المستمر لاستيفاء رسوم الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية.

هذه المعايير والمبادىء الموجهة تأثرت وتبلورت وتطورت عبر مراحل مرت بها العلاقة بينهما.

و هذه المراحل:

المرحلة الاولى 1951- 1971

المرحلة الثانية 1971- 2005

المرحلة الثالثة 2005 - ؟

مراحل الحكم المحلي

المرحلة الأولى : تجربة الحكم المحلي – 1951– 1971 م:

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصاعد الحركة الوطنية عبر مؤتمر الخريجين وقيام الأحزاب السياسية ونشوء الصحافة الوطنية، دعا الحاكم العام لملتقى إدارة السودان في عام 1946م للنظر في النظام الإداري للسودان ودراسة إشراك وتدريب السودانيين في شؤون الحكم. أوصى المؤتمر بتطبيق نظام هرمي للحكم المحلي تكون في قمته مجالس للمديريات، على أن تكون سلطاته أصيلة وشاملة. لم توافق الحكومة على المقترحات، غير أن المجلس الاستشاري للحكم والذي أنشئ في عام 1947م بغرض تقديم المشورة في مسائل الإدارة المحلية درس المقترحات وأوصى باختيار هيكل متوازٍ للحكم المحلي تحت إشراف السلطة المركزية، كما أوصى باستقدام خبير في الحكم المحلي لدراسة أحوال السودان واقتراح نظام مناسب للحكم.(9)

بناءً على ذلك استدعى الدكتور مارشال الخبير الإنجليزي في الإدارة الأهلية إلى السودان، وقد طاف ستة أشهر على مختلف مناطق السودان وأعد تقريراً تضمن إنشاء نظام جديد للحكم المحلي. ورد في التقرير عدد من المبادئ التي نص عليها قانون الحكم المحلي لعام 1951م نوجزها في أولاً أن تكون المجالس المحلية على قدر من الاستقلال النسبي فهي(أ) تتمتع بالشخصية الاعتبارية، (ب) ذات موارد مالية كافية ومنفصلة عن الحكومة المركزية و(ج) لها الحق في اتخاذ القرار المستقل وفق صلاحيات محددة وتنفيذها، وثانياً مسؤولة أمام الناخبين، وثالثاً أن تكون متنوعة في شكلها وسلطاتها بتنوع البيئة السودانية، على أن تمنح السلطات تدريجياً، ورابعاً أن تحتفظ الحكومة المركزية بحق الرقابة مع توفير الدعم اللازم للمجلس لتقديم مستوى جيد من الخدمات.

أنشئت 84 مجلساً بلدياً وريفياً ومنحت الموارد التالية: ضريبة أرباح الأعمال، عشور المحاصيل، القطعان، الاطيان، النخيل، المباني، الملاهي، الدقنية، إضافة للعوائد المنزلية ورسوم الرخص والخدمات وغرامات المحاكم الأهلية.

في الواقع هناك عدة مزايا انفرد بها قانون الحكم المحلي لعام 1951م، وهو ما يعرف "بقانون مارشال" قادت هذه المزايا إلى نجاحات كثيرة منها أن المجلس اعتبر أحد الأجهزة الديمقراطية التي تعبر عن إرادة أهل المنطقة بالإضافة إلى مهمته الخدمية في تقديم خدمات التعليم والصحة وتنظيم الأسواق والمدن، بالإضافة إلى أن المجلس اتسم بمبدأ الحياد السياسي عن الأحزاب، فهو مؤسسة عامة تخدم جميع المواطنين في دائرة اختصاصه، الأمر الذي مكّن قانون 1951م من الاستمرار فترة طويلة من الزمن تمتد إلى عشرين عاماً دون تعديل أو تغيير في نصوصه.

تفهمت الحكومة المركزية الدور المهم للمجلس وذلك بتنازلها عن كافة الضرائب المباشرة لمصلحة المجلس، ما عدا ضريبة أرباح الأعمال بالإضافة إلى الإعانات المالية المركزية التي وفرت قدراً من توازن الصلاحيات والموارد المالية، إلا أن القانون لم يسلم من بعض النقد والذي يمكن تلخيصه في أن صلاحيات الحكم المحلي في مجال الخدمات الواردة في القانون تعتبر محدودة ولا تلبي تطلعات المواطنين، فهي بالنسبة

للتعليم لا تتعدى إنشاء وصيانة المدرسة الصغرى التي تسمى المدرسة المجلسية ولا تتبع لوزارة التربية والتعليم. وفي مجال الصحة فقد اقتصرت اختصاصات المجلس على بناء الشفخانات الطبية إلى جانب معالجة صحة البيئة. إضافة إلى ذلك حفظ النظام العام بالأسواق وإدارة الأسواق وموارد المياه وصيانة الطرق المحلية ومنح التراخيص التجارية ومراقبة المباني المحلية. والحق يقال فإن المواطنين استقبلوا تجربة الحكم المحلي آنذاك بالترحاب والحماس وعملوا على المشاركة في خدمة مناطقهم بشتى السبل وتطوروا سياسياً إذ تعلموا أبجديات الديمقراطية والمناقشة في برلمانات المجالس المحلية واتخاذ القرار المشترك مما أهلهم مستقبلاً إلى المشاركة في المجالس الوطنية المركزية.(10)

قانون إدارة المديريات لعام 1960م والحكم المحلي:

كوَّن مجلس الوزراء في جلسته رقم (57) بتاريخ 13/ 6/ 1959م لجنة عليا بهدف (تنسيق العلاقات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية) برئاسة رئيس القضاء (أبو رنات) وعضوية ممثلين لسبع وزارات فيها الداخلية والحكومة المحلية والصحة والخارجية والدفاع، ومهمتها الأساسية دراسة النظام الإداري القائم آنذاك مركزياً ومحلياً ومن ثمَّ اقتراح نموذج مناسب. وقد كان الهدف المخفي هو تقليص سلطة مدير المديرية وتحويل صلاحياته للحاكم العسكري ممثلاً للحكومة المركزية، وتصفية المراكز بالمديرية وتحويل صلاحياتها لمجالس الحكم المحلي والشرطة.

وجاء في توصياتها مما يهم الحكم المحلي:

1. إن الحكم اللامركزي هو أكثر النظم صلاحية للبلاد.
2. أن يقوم في كل مديرية مجلس بسلطات تشريعية وتنفيذية يسمى مجلس المديرية برئاسة الحاكم العسكري وأن تكون له هيئة تنفيذية باسم المجلس التنفيذي من رؤساء الوحدات الحكومية برئاسة مدير المديرية.
3. أن تستمر المجالس المحلية وفق قانون الحكومة المحلية لسنة 1951م.

ولقد منح مجلس المديرية الشخصية الاعتبارية ورصدت له ميزانية مستقلة وخصصت له الموارد المالية التالية:

1- ضريبة أرباح الأعمال التجارية.
2- نسبة من العوائد المحلية للفحم والخطب.
3- أرباح السكر.
4- رسوم الإنتاج المفروضة على المياه المعدنية والروحية.
5- رخص الأسلحة النارية.
6- رخص السيارات والمشاريع الزراعية.
7- إيجارات الأراضي الحكومية.

هذا بالإضافة إلى فوائض المجالس المحلية الغنية والتي كانت تورد سابقاً إلى الحكومة المركزية، كما اعتمدت المجالس إعانة سنوية وفقاً للكثافة السكانية في المديرية وإعاشة خاصة لخدمتي التعليم والصحة بما يعادل 20٪ من مصروفاتها.

استمر العمل بهذا القانون إلى قيام ثورة أكتوبر 1964م التي قررت إلغاء مجالس المديريات ومنصب الحاكم العسكري وتحويل سلطاتها واختصاصاتها إلى المجالس التنفيذية وأن يكون رئيس المجلس التنفيذي معيناً من جانب الحكومة المركزية ويسمى محافظ المديرية. وهو مسئول عن الأمن العام أمام وزير الداخلية وعدا ذلك لدى وزير الحكومة المحلية. وظلت المجالس المحلية في وضعها القديم تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاختصاصات القديمة ولكن دون تخصيص أي إضافات للموارد المالية المخصصة لها. وفي عام 1971م بعد قيام نظام مايو ألغى القانون بصدور قانون الحكم الشعبي المحلي، كما ألغي قانون عام 1951م.(11)

المرحلة الثانية : 1971- 2005

بصدور قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1971م وقانون الحكم الإقليمي لسنة 1980 خولت لمؤسسات الحكم المحلي والإقليمي الكثير من السلطات والصلاحيات التي كانت تدار مركزياً.

فقد نصت المادة 8 (ب) من قانون الحكم الإقليمي أنه من سلطات الأجهزة الإقليمية تطوير استخدام الموارد المالية المقدرة قانوناً أو المأذون بها من السلطة القومية. كما خصص الفصل الخامس من قانون الحكم الإقليمي للشؤون الإقليمية وفضلاً عن هذا نص قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1981م على أن تكون مصادر إيرادات المجالس المحلية من الآتي:

(أ) الرسوم والعوائد على الخدمات التي تؤديها.

(ب) إيرادات الضرائب المنصوص عليها في قانون اعتماد الضرائب لسنة 1954م أو أي قانون يحل محله على أن يحدد المجلس فئاتها.

(ج) غرامات ورسوم المحاكم الشعبية.

(د) عائد الاستثمارات والأعمال التجارية التي يساهم فيها المجلس.

(ه) الدعم المالي الذي تقدره السلطات الإقليمية.

(و) القروض وفق المادة (26) من قانون الحكم الشعبي المحلي.

(ز) الهبات والتبرعات.

وزيادة على الموارد المذكورة أعلاه اتجهت الحكومة الإقليمية ومجالس المناطق إلى فرض رسوم عون ذاتي على كافة الخدمات التي تقدمها. إن هذه الرسوم لا تضمن في الميزانية سواء على مستوى الإقليم أو مجالس الحكم الشعبي، كما إنها تستخدم في الصرف على الأغراض التي لا تغطيها الميزانية أو تلك التي لا تفي البنود المصدقة بمقابلتها.

وإذا أخذنا تجربة إقليم دارفور مثالاً في تمويل الحكم المحلي، نستعرض أولاً الدعم المركزي، ثم العون الذاتي، غرامات ورسوم المحاكم الشعبية، عائدات الاستثمار والأعمال التجارية، ثم الهبات والقروض.

الدعم المركزي

الجدول (4- 1) ميزانية الإقليم للأعوام 1982/81 إلى 1988/87م

العام المالي	جملة الميزانية المصدقة	الدعم المركزي المقرر	الإيرادات المحلية المقررة	النسبة المئوية للدعم المركزي	النسبة المئوية للإيرادات المحلية
1982/81م	3601095	29369515	6641400	٪81.5	٪18.4
1983/82م	41000298	34000000	7000298	٪82.9	٪17
1984/83م	51521300	36000000	15421300	٪69.9	٪33.1
1985/48م	61432150	40000000	21432150	٪65.1	٪34.9
1986/85م	59479803	40000000	9479803	٪67.2	٪32.7
1987/86م	122500000	114000000	8500000	٪93	٪6.9
1988/78م	148100000	134000000	14000000	٪90	٪9.4

المصدر: محمد م حميدة، إيرادات الحكم الاقليمي والمحلي، في العجب الطريفي، 1990

وباستعراض هذا الجدول نلاحظ الزيادة السنوية المضطردة في التحويلات المركزية للإقليم بهدف تغطية عجز الإيرادات الإقليمية الناجمة عن: (1) التوسع في الخدمات ودعمها وزيادة تكلفتها نتيجة للتضخم، (2) تدني الإيرادات نسبة لعوامل الجفاف والتصحر والمجاعة، و (3) زيادة نفقات الفصل الأول. لهذا فإننا نخلص إلى أن الدعم المركزي هو أهم مورد من موارد الحكم الإقليمي إذ يبلغ متوسط الدعم السنوي منذ إنشاء الحكم الإقليمي حوالي 78.4٪ من ميزانية الإقليم للسنوات المالية 1982/1981 وحتى 1988/1987.

وعلى ضوء الملاحظات التي وردت أعلاه نخلص إلى أن هناك عجزاً في الإيرادات المربوطة لمجالس مناطق شمال دارفور يبلغ متوسط 49٪ للأعوام 84/83 حتى 1986/85م.، وإن وقائع تنفيذ الميزانية المصدقة فرض على وزارة المالية الإقليمية وعلى

مجالس المناطق مقابلة العجز في الإيرادات المحلية المربوطة بالميزانية من الاحتياطي بوزارة المالية ومن موارد العون الذاتي للمجالس، كما إن المشرفين على إعداد تقدير الميزانية لم يأخذوا في الاعتبار واقع التحصيل الفعلي للإيرادات وكان همهم الإبقاء على تقديرات الإيرادات عالية، رغم واقع التحصيل المتدني، وأخيراً فإن الإيرادات الذاتية لمجالس مناطق مديرية شمال دارفور لم تبلغ المليونين ونصف في أي من السنوات المالية المرصودة وهي بالقطع إيرادات ليست عالية مقارنة بالمصروفات الفعلية لمجالس المديرية. (12)

العون الذاتي

كما أشرنا في المقدمة فإن العون الذاتي قد فرض بواسطة الحكومة الإقليمية ومجالس مناطق المدن والأرياف والقرى والفرقان على كافة الخدمات التي تؤديها الأجهزة الحكومية الإقليمية. إن المبرر لفرض رسوم العون الذاتي سد الفجوة بين المصدق ببنود الميزانية وبين الصرف الفعلي على هذه البنود ولتغطية تكلفة المصروفات غير المبوبة بالميزانية. وبصورة أساسية يتم الصرف من حصيلة عائدات رسوم العون الذاتي على استحقاقات العاملين التي لا تفي بها الأموال المصدقة وعلى فائض العمالة، وعلى بنود النقل الميكانيكي القاصرة وغير الواقعية وعلى خدمات المياه وصيانة المدارس والأمن وعلى ضيافة الوفود كما هو حادث برئاستي مديريتي الأقليم. إن عائدات العون الذاتي المحصلة كبيرة. وكمثال فإن إيرادات رسوم السكر التي تتحصلها الحكومة الإقليمية يبلغ متوسطها في العام ما بين ثمانية وعشرة ملايين جنيهاً. كما أن دخل مجالس مناطق الضعين والجنينة ونيالا من رسوم السكر يربو على المليون جنيهاً في العام. كما إن عائد العون الذاتي لمجالس الفاشر وزالنجي وبرام وكتم يناهز نصف المليون جنيه، وبقية مناطق الإقليم يناهز دخلها من الرسوم الثلاثمائة ألف جنيه.

ونود أن نؤكد أن عائدات بعض مجلسي كبكابية ومليط من العون الذاتي يفوق ما هو مصدق لها بالميزانية السنوية.

هذا وجدير بالذكر إن نسبة تبلغ 5٪ من عائدات العون الذاتي لمجالس المناطق في كل من المديريتين تذهب إلى دعم المديرية المعنية.

إن وزارة المالية الإقليمية وكافة مجالس المناطق بالإقليم تحرص على عدم إظهار العائد الفعلي لرسوم العون الذاتي في الميزانية. ولا يفوتني أن أذكر أن واقع الإقليم وواقع خدماته فرضت أن يتحمل مواطن الإقليم رسوم العون الذاتي برضاء تام حتى يطمئن على سلامته وسلامة ممتلكاته وعدم توقف الخدمات.

وعلى ضوء قرارات الحكومة المركزية الأخيرة القاضية بإخراج السكر من التموين فإن المصدر الأساسي الإقليمي لسد الفجوة بين الدعم المركزي والإيرادات الضرائبية الإقليمية مهدد بالانهيار وعلى المسئولين بالإقليم التفكير والعمل على تدبير المبالغ التي ستفقد نتيجة لهذا القرار. ومن رأيي أن تطلب الحكومة الإقليمية من الحكومة المركزية تدبير المبلغ المفقود.(13)

غرامات ورسوم المحاكم الشعبية

هذا المصدر يعتبر من مصادر الإيرادات لمجالس المناطق قانوناً ولكن الممارسة الفعلية توضح أن المحاكم تقوم بسداد هذه الرسوم للجهاز القضائي بالإقليم.

عائدات الاستثمارات والأعمال التجارية

ورثت الحكومة الإقليمية من المجالس الشعبية التنفيذية جل أسهم شركة دارفور للنقل المحدودة ونصف أسهم شركة جنوب دارفور للنقل المحدودة وإسهام هاتين الشركتين في موارد الحكم الإقليمي ضئيل وإن كانت قيمة ممتلكاته كبيرة. وبكل أسف فإن الاستثمار الذي قامت به بعض الوزارات الإقليمية أو مجالس المناطق لم يأت بالنتائج المرجوة منه سوى الاستثمار الذي قام به مجلس منطقة الفاشر في بناء دكاكين بسوق الفاشر.(14)

الهبات والقروض

لم تلجأ الحكومة الإقليمية أو مجالس المناطق إلى الاقتراض كما أن الهبات انحصرت في تحسين البنية الأساسية بالإقليم في تعبيد بعض الطرق وإنشاء بعض الكباري والحفائر والخزانات وحفر الآبار وإعادة تأهيل المستشفيات والشفخانات وتقديم بعض وسائل النقل كالعربات والشاحنات، هذا إن لم نذكر تضخم أجهزة الحكم.

الجدول أدناه يشير للتوسع الهائل في وحدات الحكم على المستويات المختلفة، مع الإشارة إلى أن اللجان الشعبية ينظر لها باعتبارها جزءا لصيقاً بالحزب الحاكم.

Table (4-2) Increase in Government (regional, provincial, local) units.

Year	region/state	Province	Locality
1989	9	18	328
1995	26 + (126%)	98+ (400%)	493+ (50%)

* Source: Federal Chamber, Annual Report, 1997.

المرحلة الثالثة: 2005 -

أثر الحرب على الحكم المحلي

المشاكل التي قادت للصراع بين المركز والأطراف (الممثل السياسي للحكم المحلي تعود إلى جذرها على المستوى الاقتصادي ممثلاً في نهج التنمية اللا متكافئة واستنزاف الفائض الاقتصادي من الريف وما قاد إليه من تكريس للتركيب الاجتماعي والاقتصادي الموروث من عهد الاستعمار. وفي إطار اقتصاد رأسمالي تابع كانت السمة الرئيسة لللاتكافؤ هي التركيز الجغرافي للثروة في الشمال النيلي من جانب، والإقصاء المترتب على ذلك التركيز للأطراف من فيض تلك الثروة، من الجانب الآخر.

وهذا بدوره، كرس الإقصاء تفاوتات اجتماعية واقتصادية ترسخت جذورها على مر العهود من أكتوبر 1964 إلى أبريل 1985 . توصلنا إلى أن العلاج هو التنمية المتوازنة، إلا أن تلك الفطنة لم تجاوز النظرية إلى الفاعلية، لماذا؟ السبب كما يراه كاتب هذه الورقة يعود لاستعصاء البنية السياسية المركزية على التغيير وقدرة المركز الهائلة على امتصاص واستيعاب قوى التغيير بداخله كلما برزت الحاجة للتغيير.

في السودان كانت الصراعات الداخلية على رأس العوامل التي قادت إلى تدهور الاقتصاد وعمقت من الفقر. ويقدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في تقريره السنوي (2003 - 2004) إنفاق السودان السنوي على الحرب بقرابة 5٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهذا رقم عالٍ إن أخذنا في الحسبان أن الإنفاق على الصحة والتعليم مجتمعين يبلغ بالكاد 2٪ من الناتج القومي الإجمالي.(15) هذا القدر من الإنفاق لا يأخذ في الحسبان الخسائر البشرية، وإهدار الموارد الطبيعية، وفرص التنمية الضائعة، كما لا يتضمن ما تنفقه الأطراف الأخرى في الحرب.

وفي فترة الإنقاذ و بالرغم من انتهاج النظام لسياسات براقماتية في تعامله مع العالم الخارجي، أبى إلا أن يضيف للاقتصاد في دستور 1998 أبعاداً يصعب حسابها وإحصاؤها، لا سيما في غيبة البرامج التي تحقق، والموارد التي تتحقق عبرها، الأهداف التي تغيأها المشرع. فالدستور يقول في الفقرة عن الاقتصاد القومي: "تدفع الدولة نمو الاقتصاد الوطني وتهديه بالتخطيط على أساس العمل والإنتاج والسوق الحر منعاً للاحتكار والربا والغش، وسعياً للاكتفاء الوطني، وتحقيقاً للفيض والبركة، وسعياً نحو العدل بين الولايات والأقاليم".

ودستور 1998 وفي مادته 11 (العدالة والمكافلة الاجتماعية) يقول الدستور: "تراعي الدولة العدالة والمكافلة الاجتماعية لبناء مقومات المجتمع الأساسية توفيراً لأبلغ مستوى العيش الكريم لكل مواطن توزيعاً للدخل القومي عدلاً بما يمنع التباين الفاحش في الدخول، والفتن، والاستغلال للمستضعفين وبما يرعى المسنين والمعوقين". "الاكتفاء الوطني"، "العدل بين الولايات والأقاليم"، "توزيع الدخل القومي بما يمنع التباين الفاحش".

أثر التحرير الاقتصادي على مالية المجالس المحلية

اتفاقية نيفاشا والحكم المحلى

يرى البعض أن ما تم إنجازه في نيفاشا ليس باليسير بل هو رؤية جديدة للحكم على شتى مستوياته. فالاتفاقية تحمل في طياتها الموجهات، والأطر التنظيمية، بل وضع القوانين (باعتبار أن كل هذه الاتفاقيات ستصبح دستوراً حاكماً في الفترة الانتقالية). على أن ذلك كله لا يغني عن بلورة خطط تفصيلية متكاملة للإصلاح الاقتصادي والإداري والسياسي يتفق عليها الجميع حتى تصبح عقداً اجتماعياً أو برنامجاً وطنياً متفقاً عليه. فلئن كان الهدف الأساس للتنمية هو القضاء على الفقر، فذلك لا يتحقق بتقليص هيمنة المركز المالية وتمكين الولاية ولا بتخصيص أموال للمناطق التي تعاني أكثر من غيرها، وإنما عبر تحولات كلية تشمل التعليم والصحة وتوفير فرص العمل المنتج للفقراء بما يتناسب وقدراتهم وبما يعين على زيادة الأصول الإنتاجية المتوافرة لهم.

وعلى المستوى القومي لن يتحقق الهدف المرغوب إلا بتنمية وتطوير رأس المال البشري ومضاعفة المدخرات الوطنية وتوجيه السائل منها نحو الإنتاج وتطوير المهارات العالية والبحوث العلمية. ولهذا اتفق على تكوين فريق مشترك لتقويم الاحتياجات للفترة الانتقالية (Joint Assessment Mission) لمعالجة ثمانية موضوعات هي الإصلاح المؤسسي وتأهيل الكوادر، والسياسات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد، والقطاعات الإنتاجية، والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحكم وسيادة حكم القانون، والمعيشة والحماية الاجتماعية (للمجموعات الأكثر تأثراً بالآثار السلبية للسياسات الاقتصادية)، والبنيات التحتية، والمعلوماتية والإحصاء.(16)

نعود ونكرر أياً كان الموقف، يصح القول إنه وبدون ذلك التحول في الاقتصاد المصاحب – أو الملازم – للتحول السياسي يصبح الحديث عن تنمية الاقاليم/الولايات و المحليات أمراً عسيراً، هذا إن لم يكن للمتغير السياسي القدح المعلى في عملية التحول هذه. وهذا ما سنركز عليه هنا.

إذن تقوم حجية هذه الورقة على أن الاسس التي قامت عليها اتفاقية السلام هي في المقام الأول أسس سياسية، هدفت أولا لوقف الحرب والقتال ومن ثم وضع إطار عام

لحل جذور النزاع السوداني في الجنوب أولاً وفي الاقاليم الأخرى ثانياً. فاتفاق السلام اتفاق سياسي بين شريكين حول شراكة في السلطة – ومن هنا فالدفع السياسي المتواصل ضروري ليس فقط لإنزال وتنفيذ الاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بالتنمية و النهضة الاقتصادية للولايات، إنما أيضاً لسد النقص البادي في إهمال قضية الحكم المحلي. وإذا تراخى الدفع السياسي وأصبحت قضية الحكم المحلي رهن لاستمرار وضع ما قبل الاتفاقية ولآليات السوق والدولة الرعوية patronage state ، فهذا لن يؤدى إلى تحقيق الغرض المطلوب. ويبدو من حصيلة السنة الأولى للاتفاقية، أن تضاؤل الدفع السياسي لاتفاقية السلام قلل كثيراً من إمكانية تغيير البنية السياسية في المركز والأطراف وبرزت صعوبات حقيقية في اتجاه قيام حكم محلي ممثل للقواعد وفعال من جهة تقديم الخدمات والتمنية. الغرض من الحكم المحلي هو الارتقاء بالخدمات التعليمية في المناطق التي تأثرت بالحرب مباشرة أو بصورة غير مباشرة والمناطق التي ضربها الجفاف وتلك التي أصبحت ضحية الإفقار(17) إلى مستواها الحالي في مناطق الجزيرة، وأن توفر لهذه المناطق النسبة نفسها من الأطباء وعدد الأسرة في المستشفيات التي تتوفر في المناقل مثلاً، والقضاء على الأمراض الستة القاتلة للأطفال (التيفويد، والتيتانوس، والسعال الديكي، والسل، وشلل الأطفال، والحصبة) بتطعيم الأطفال دون الخامسة في كل السودان، وتخفيض مستوى الاعتماد على الوقود التقليدي في كل السودان من النسبة التي هو عليها الآن 75٪ إلى نصف ذلك المستوى بعد أن توفر لنا البترول والغاز، وبعد أن كادت إزالة الغطاء النباتي وفقدان الكتلة الحيوية تحيل شمال السودان إلى صحراء، وأن نرتفع بنسبة الإنفاق على التعليم والصحة من تلك التي هي عليها الآن (2٪ من الناتج القومي الإجمالي لكليهما) إلى 3٪ لكل واحد منهما (تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي 5.5٪ جنوب أفريقيا، و6.2٪ ماليزيا، و4.1٪ الهند، و5.3٪ الجزائر)، وتخفيض عدد المحرومين من مياه الشرب النقية أو من خدمات الصحة العامة في الريف السوداني وهم أكثر من ثلثي أهل الريف بنسبة النصف، ومضاعفة نسبة الطرق المرصوفة لكل مليون شخص عما هي عليه الآن وإلزام كل ولاية بتعبيد الطرق الرئيسة التي تصل

مناطق الإنتاج بالطرق القومية العابرة، وتوسيع نطاق الإنجاز المقدر في خدمة الاتصالات ليشمل القطر، ليس فقط لتحسين وسائل الاتصال للمواطنين وإنما أيضاً كمنصة لتقديم الخدمات المعلوماتية خاصة بالنسبة للتعليم. هذه مؤشرات يصدق مثلها على أشياء أخرى تقع كلها في حيز الممكن، فعدم المساواة الذي نتحدث عنه له مؤشرات اجتماعية تنعكس على وجه التحديد في خدمات مثل الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية والطرق ومستوى الصحة والغذاء.(18).

أكدت الاتفاقية وبروتوكول قسمة الثروة مبادئ هادية للتحول الاقتصادي ستكون هي المرتكز والأساس لكل الخطط والبرامج التى ستتخذها الدولة على المستوى القومي والولائي، وتلتزم بها كل مستويات الحكم الأخرى:

- اقتسام وتوزيع الثروة الناجمة من موارد السودان لضمان ترقية نوعية الحياة وكرامة المواطن وتحسين ظروف المعيشة دون تفرقة على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي أو اللغة أو الإقليم. وأن يُنطلَق في تقسيم وتخصيص الثروة من أن التنمية حق لكل أجزاء السودان؛

- يتفق الطرفان على أن جنوب السودان يواجه احتياجات خطيرة لكيما يكون قادراً على، أولاً أداء وظائف الحكم الملقاة على عاتقه، وثانياً تأسيس إدارة مدنية فاعلة، وثالثاً إعادة تأهيل وتعمير البنية الأساسية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الصراع؛

- يتفق الطرفان على أن جبال النوبا وجنوب النيل الأزرق وابيي وغيرها من المناطق التي تأثرت بالحرب تواجه حاجة عاجلة أولاً للقيام بالوظائف الأساسية للحكم، وثانياً لتشييد الإدارة المدنية، وثالثاً لإعادة تأهيل وتعمير البنية الأساسية والاجتماعية في سودان ما بعد الصراع؛

- يتعهد الطرفان برفع متوسط الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في هذه المناطق لنفس متوسط الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في الولايات الشمالية، وبما أن هذا يتطلب وقتاً وجهداً يُؤسس صندوقان خاصان لهذا الغرض؛

- عند اقتسام وتخصيص الثروة يلتزم الطرفان باللامركزية ونقل سلطة صنع القرار فيما يتعلق بالتنمية والخدمات لمستويات الحكم المختلفة؛

- يُراعي عند توزيع الموارد أن يتم ذلك في شفافية وفي ظل إدارة مسئولة، كما يُراعي حسن استخدام الموارد واستغلال الموارد الطبيعة على وجه يضمن تجددها؛
- تتعهد الحكومة القومية بعدم حجز أية اعتمادات مخصصة لحكومة جنوب السودان، أو لحكومات الولايات، ويحق لأي مستوى من مستويات الحكم يُحرمُ من نصيبه المقدر له اللجوء للمحكمة الدستورية.

من بين القضايا التي تناولها البروتوكول قضية الأرض والموارد الطبيعية، وحماية البيئة من الاستغلال السئ من جانب البشر للموارد الطبيعية، خاصة الرعي الجائر والتطور غير المخطط في الزراعة الآلية المطرية. تَناولُ بروتوكول اقتسام الثروة لقضية الأرض واتفق الطرفان أولاً على أن هناك قضية تستلزم العلاج، كان ذلك فيما يتعلق بحيازة الأرض أو الثروات التي في باطنها، وعلى العمل لإيجاد حل حاسم لها. كما اتفقا على أن تُمارس ضوابط الانتفاع والاستخدام للأراضي على مستويات الحكم المختلفة. وكخطوة أولى قررا إنشاء هيئة قومية مستقلة للأراضي، وأخرى للجنوب تكون سلطاتهما متطابقة على أن يتعاونا مع بعضهما في أداء الواجبات الملقاة عليهما، وينسقا فيما بينهما. كما ستقوم في الولايات لجان للأراضي تحت إشراف الهيئة القومية مما يضمن مراعاة مصالح أهل الولايات عند تخصيص الأرض للاستغلال.

وجاء نص في الاتفاقية لا يقل في أهميته عن تحديد الأنصبة من عائد البترول للولايات المنتجة هو النص على التكافؤ في توزيع العائدات القومية كلها وليس البترول وحده. ذلك النص يقضي أن تودع جميع العائدات القومية (بما فيها إيرادات البترول) في صندوق خاص يسمى صندوق العائدات القومية (National Revenue Fund) تديره الخزانة ويتضمن كل الحسابات والمودعات على أن يُشهر في الميزانية العامة المعلنة. وينص البروتوكول على إنشاء لجنة مسئولة عن تحديد وتوزيع المخصصات المالية ومراقبتها، وذلك، كما يقول النص، "لضمان الشفافية والعدالة فيما يتعلق بتخصيص هذه الموارد لمستويات الحكم المختلفة".

ويذهب منصور خالد في المصادر المشار إليها مقارناً ومتفائلاً بما تم الاتفاق عليه في نيافاشا ويشير إلى أن قضية التكافؤ أو الموازنة أمر ضَمَّنته بعض الدول في

مواثيق الحقوق مثل ميثاق الحقوق والحريات الكندي الذي أصبح جزءاً من الدستور في العام 1982. فالباب الثالث من ذلك الميثاق يشير إلى الموازنة أو التكافؤ والتباينات الإقليمية (Equalization and Regional Disparities). في ذلك الباب يُلزم الدستور البرلمان والحكومة الكندية وحكومات الولايات بتوفير الفرص المتكافئة لكل كندي لتحقيق الرفاهية، والتنمية الاقتصادية بهدف تقليص التباينات، وتوفير الخدمات الاجتماعية بمستوى معقول لكل مواطن. كما يلزم البرلمان والحكومة الكندية بتوفير الاعتمادات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. أنشأ بروتوكول نايفاشا، إلى جانب ذلك، لجنة لمراقبة وتحديد المخصصات المالية "Fiscal and Financial Allocation and Monitoring Commission" تتكون من ثلاثة ممثلين للحكومة القومية، وثلاثة لحكومة الجنوب، وجميع وزراء مالية الولايات. قيام هذه اللجنة سينهي هيمنة الترسانات المسلحة بالخرطوم على المال وسيُمكن ولايات السودان كلها (وليس الجنوب فقط) من أن يكون لها رأي في كيف تُنفق أموال السودان والتي نعرف جميعاً أن مصدرها ليس هو شارع النيل بالخرطوم، بل - قبل أن يكون للجنوب بترول - مصدرها هو قطن الجزيرة، وسكر كنانة، وصمغ كردفان، وماشية دارفور، وسمسم القضارف. أو يدخل هدم هذه الهيمنة الاقتصادية المركزية في باب ما أسماه الاقتصادي النمسوي جوزيف شومبيتر الهدم الخلاق (constructive destruction)؟ إذن هناك من يرى أن ما انتهى إليه بروتوكول نايفاشا هو ثورة حقيقية في الاقتصاد السوداني، ليس فقط في وضع المؤشرات والمبادئ الموجهة للاقتصاد، وتحديد أولويات الإنفاق في الفترة الانتقالية، بل أيضاً في خلق الأُطر لإعادة توزيع الثروة ووضع القوانين التي تضبط ذلك، بما في ذلك حماية البيئة الطبيعية. لكن ما هو الواقع؟

العجز المالى والدعم المركزى

كان العجز المالي لمجالس الحكم المحلي من أسباب فشل النظام الذي وضعه مارشال عام 1951. فقد تدنى مستوى الخدمات وفشلت الإدارات المحلية في تنويع مصادر دخلها مما أدى لفشلها في الوفاء بالتزاماتها، وبالرغم من الدعم المركزي المستمر والدعم الخاص بتغطية الميزانية السنوية لهذه المجالس، إلا أنها ومنذ 1959 ظلت تسجل عجزاً ملحوظاً في ميزانياتها السنوية.(19)

الجدول أدناه يوضح الدعم المركزي المتزايد للحكومات المحلية في الفترة من 1961 إلى 1980.

Table (4-3) TRANSFERS TO LOCAL GOVERNMENTS AS A PERCENT OFCENTRAL GOVERNMENT CURRENT EXPENDITURE

(1961/62 - 1979/80) (Ls.)

YEAR	Total Current Expenditure	Transfers to Local Govts.	%
1961/62	51.5	4.5	8.7
1962/63	58.5	4.7	8.0
1963/64	60.8	3.8	6.3
1964/65	63.2	9.0	14.2
1965/66	74.3	11.8	15.9
1966/67	83.2	9.0	10.8
1967/68	86.4	8.8	10.2
1968/69	107.1	10.1	9.4
1969/70	144.0	20.1	14.0
1970/71	146.4	17.6	12.0
1971/72	153.3	18.6	12.1
1972/73	164.8	15.6	9.5
1973/74	214.6	23.7	11.0

1974/75	200.1	52.8	26.4
1975/76	248.6	64.4	25.9
1976/77	286.9	83.5	29.1
1977/78	357.1	105.0	29.4
1978/79	462.9	128.7	27.8
1979/80	578.9	181.2	31.3

Source-: ILO. Op. cit. p. 480 and Government Finance tatistics Year Book, Vol. VI, 1982, International Monetary Fund.

ويشير الخبراء هنا إلى ثلاثة أبعاد لقضية الدعم المركزي. يتمثل البعد الأول في حجم الدعم نفسه، فالدعم دائماً أقل من المتوقع لتزايد الاحتياجات بمعدل لا يتناسب مع حجم المصادر المتوافرة. والبعد الثاني يتعلق بتحويل بعض اختصاصات الوزارات المركزية إلى مجالس الحكم المحلي، دون تحويل جزء من ميزانياتها لمقابلة ما تم تحويله من اختصاصات للحكم المحلي. أما البعد الثالث فيدور حول الوقت الذي تستغرقه عملية وضع الميزانية ومقترحات الدعم المركزى – مع قلة ما يقدم من دعم – مما يضطر المجالس المحلية لإعادة تقديرات وتنسيق الميزانية مرة ومرات مما يتسبب في ضياع وقت كثير ويكون الحل هو رصد أموال لمقابلة المنصرفات اليومية كأساس للعمل. والبعد الأخير يتعلق بكيفية تقديم الدعم المركزي، فالطريقة المتبعة في التصديق على الاعتمادات لكل بند على حده تمكن قبضة الحكومة المركزية على أجهزة الحكم المحلي، وتتنافى هذه الطريقة مع إتاحة الفرصة للسكان المحليين لتحديد أولويات مناطقهم ورصد الأموال اللازمة لها.

أعباء إضافية دون مصادر تمويل ودون مقاومة من المحليات

أدخلت النظم الشمولية (مايو- قانون الحكم الشعبى المحلي 1971، والانقاذ – الحكم الفيدرالي 1994) أعباء إضافية جديدة على الحكم المحلي وصل في بعض الأحيان لتقديم جزء كبير من الخدمات التي كانت تقدمها الوحدات المركزية في الاقاليم. إن تحويل اختصاصات إضافية لمؤسسات الحكم المحلي دون تحويل مصادر التمويل اللازم لمقابلتها شكل ضربة كبيرة لمالية الحكم المحلي .

عدم مقدرة المجالس المحلية على تنويع مصادر دخلها واستحداث مصادر دخل جديدة، لذا كان الاعتماد على الدعم المركزي مما نتج عنه إحكام الرقابة المركزية على الحكم المحلي والحد من استقلاله،(20) وجعله عرضة للمناورات السياسية للمركز.

اعتماد الحكم المحلي على الضرائب المباشرة

تشكل عائدات الضرائب المباشرة ما يعادل 69٪ من مجموع دخل الحكم المحلي، حيث تستأثر الحكومة المركزية بالضرائب غير المباشرة (الرسوم الجمركية، ورسوم البريد والبرق، وغرامات المحاكم وغير ذلك)، كما يوضح الجدول أدناه. يكتنف جمع الضرائب المباشرة كثير من الصعوبات والمخاطر في بلد كالسودان من حيث اتساع الرقعة، وتشتت السكان، وتذبذب دخلهم والضغوط السياسية.

جدول (4- 4) ايرادات الحكومة المركزية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الفترة 1969- 1974 مقدرة بملايين الجنيهات (الجنية =3 دولاراً امريكياً)

السنة المالية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	المجموع	نسبة الضرائب المباشرة للدخل القومي
1969- 1970	13,1	69,4	82,5	٪15,9
1970- 1971	16,1	85,8	101,9	٪15,8
1971- 1972	18,9	88,9	107,7	٪17,5
1972- 1973	21,4	94,2	115,6	٪18,5
1973- 1974	23,6	119,2	142,8	٪16,5

المصدر: مختار الأصم، الحكم المحلي في السودان، سودان بوكشوب، الخرطوم، 1983، ص131.

جدول (4- 5) ايرادات مجالس المديريات للعامين 74 /1973 و 1974/75

(ملايين الجنيهات)

الايرادات	1973/ 74	1974/75
القطعان	1,805,611	1,835,589
ضريبة المحاصيل(العشور)	2,647,288	2,832,538
الاطيان	0,737,949	0,856,679
ضريبة الملاهى	0,197,827	0,203,890
العوائد المحلية	0,609,946	0,748,783
ضريبة اشجار النخيل	0,149,297	0,180,973
ارباح الاعمال التجارية واعمال البريد	0,142,971	0,180,973
الرسوم المحلية	2,198,197	2,204,489
رسوم الخدمات	5,000	5,000
ضرائب مختلفة	9,677,705	12,675,956
مجموع الايرادات المحلية	18,171,597	21,693,264
ميزانيات محولة	19,264,780	
الدعم المركزى	22,607,000	48,000,000
المجموع الكلى	60,042,377	69,693,264

المصدر: مختار الأصم، الحكم المحلي في السودان، سودان بوكشوب، الخرطوم، 1983، ص135.

جدول (4- 6) منصرفات الحكومة المركزية والسلطات المحلية 1955- 1974

السنة المالية	نسبة صرف الحكم المحلى من المصروفات العامة للدولة٪	نسبة صرف الحكومة المركزية من الصرف العام للدولة٪
1955- 1956	30	70
1958- 1959	7،27	3،72
1961- 1962	8،24	2،75
1964- 1965	6،26	4،73
1967- 1968	17	83
1970- 1971	2،31	8،68
1973- 1974	6،31	4،68

المصدر: مختار الأصم، الحكم المحلي في السودان، سودان بوكشوب، الخرطوم، 1983، ص138.

خاتمة:

- يرتبط الانفاق العام بطبيعة النظام السياسى، كما جاء في تقرير للبنك الدولي لو اهتمت الحكومة المركزية بالصرف الموجه لتأهيل القاعدة الاقتصادية (السكةحديد، مشروع الجزيرة، الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم) لو حدث هذا لما وقع الاختلال الذي تعانيه هذه المناطق حتى الآن في الخدمات الاجتماعية. فمثلاً، تشمل خدمات الصحة العامة 58٪ من سكان السودان منهم 87٪ في المراكز الحضرية و 48٪ فقط في الريف، كما يبلغ عدد السكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب الصالحة للبشر 67٪ من السكان غالبيتهم من سكان المدن وليس الريف (21)

وفي الختام نتقدم ببعض التوصيات لتفعيل الحكم المحلى منها: تقوية أجهزة التخطيط الإقليمية ومدها بالكوادر المدربة والمؤهلة و تحفيز العاملين بالإقليم ووضع برامج للتدريب والتأهيل، ضرورة ربط الدعم المركزي بمعايير موضوعية محددة ذات أهداف معلومة، وضع القوانين التي تحدد العلاقة المالية بين المركز والإقليم والإقليم والمجالس المحلية، السعي الجاد لزيادة الإيرادات الذاتية للإقليم ووضع برامج لتصل الأقاليم مرحلة معقولة من الاستقلال المالي من المركز و تحديد اختصاصات كل من المركز والإقليم والمجالس المحلية بصورة قاطعة من حيث نوع المشروعات والتمويل والإشراف والإدارة.

كل هذه التوصيات لن يكتب لها النجاح ما لم يحدث تغيير في بنية النظام السياسية والدستورية ترافقه تغييرات وتعديلات في السياسات الاقتصادية الكلية.

مصادر الفصل الرابع

1- مختار الاصم: **الحكم المحلى في السودان**، سودان بوكشوب، الخرطوم، 1983

2- المصدر السابق، أيضاً انظر العحب احمد الطريفى: **مالية الحكم الاقليمي والمحلي باقليم دارفور**، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1990.

3- مختار الاصم: مصدر سابق، ص 176.

4- أبيل ألير: نقض العهود والمواثيق، 2000

5- صديق أمبدة،" معايير توزيع الايرادات المركزية"، في العحب احمد الطريفى: **مالية الحكم الاقليمى والمحلى باقليم دارفور**، جامعة الخرطوم للنشر، 1990.

6- مكي الشبلي: **الفيدرالية المالية في السودان**، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1990.

7- صديق أمبدة، مصدر سابق.

8- مختار الاصم، مصدر سابق.

9- أحمد إبراهيم أبوسن ومحمد بكر محمود، نظام الحكم المحلي في ظل الفدرالية: تجربة السودان، في عطا البطحاني (محرر): **الحكم المحلي وقضايا الفيدرالية والسلام في السودان**، جامعة الخرطوم ومؤسسة فريدربش ايبرت، الخرطوم، 2006.

10- المصدر السابق

11- المصدر السابق

12- محمد محمود حميدة، "ايرادات الحكم الاقليمي والمحلي"، في العحب أحمد الطريفي: **مالية الحكم الاقليمي والمحلي باقليم دارفور**، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1990.

13- المصدر السابق.

14- المصدر السابق.

15- منصور خالد، مقالات في صحيفة الراي العام عن اتفاقية السلام، عام 2005

16- المصدر السابق

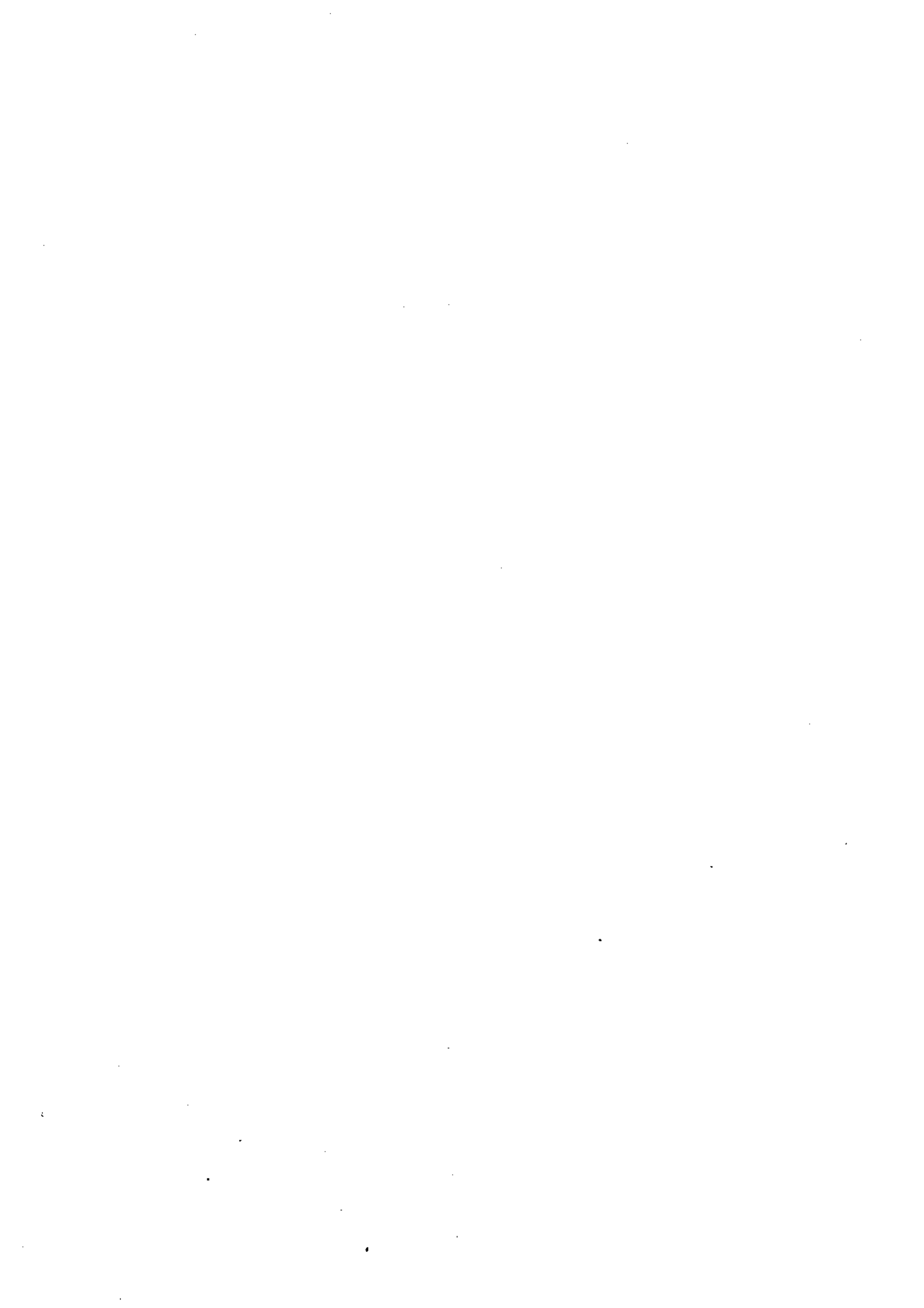
17- عطا البطحاني، "اتفاقية السلام والتنمية المتوازنة"، في شمس الدين ضوالبيت: **اتفاقية السلام الشامل**، فريدريش ايبرت، الخرطوم، 2008.

18- منصور خالد، مصدر سابق.

19- مختار الاصم، مصدر سابق، و محمد محمود حميدة، مصدر سابق.

20- المصدر السابق.

21- تقرير البنك الدولى في Mekki ElShibli, Fiscal Federalism in Sudan, Khartoum University Press, 1990



الفصل الخامس

سياسات التحرير الاقتصادي: بعض الآثار الاجتماعية والسياسية [5]

يتناول هذا الفصل العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في فترة ما بعد الاستقلال، مركزاً بشكل أساسي على بعض الآثار الاجتماعية والسياسية الناجمة عن تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في عهد حكومة الإنقاذ. مفردة "الرفاهية" ربما تكون مضللة هنا، ووردت في العنوان الاصلي للورقة عندما قدمت لأول مرة وهي في الأصل ترجمة للمفردة الانجليزية welfare (وإن كنت أفضل مفردة "التكافلية") وقد اشتملت سياسات التحرير الاقتصادي في دعواها على بعض جوانب الرفاهية – الاجتماعية، كما صاحبتها أيضاً دعوى لتوسيع أطر المشاركة في اتخاذ القرار بتطبيق اللامركزية الإدارية (الفيدرالية) وتطوير أجهزة المراقبة والمحاسبة. وتقوم حجية الفصل على أن واقع التجربة يشير إلى غير ذلك. ونستعرض ملامح من هذا الواقع الاجتماعي – السياسي مستعينين بوسائل بحث ملائمة لتوفير المعلومات من الميزانيات وخطط التنمية والمسوحات الاقتصادية والاجتماعية، وبما جاءت به التقارير الرسمية وبعض المصادر الثانوية.

يتكون الفصل من خمسة مباحث،يستعرض المبحث الأول مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقته بالرفاهية الاجتماعية، ويضع المبحث الثاني هذه العلاقة في إطار تاريخي عام يبدأ من فترة الخمسينيات حتى الفترة الحالية في التسعينيات ،وفي المبحث الثالث والرابع نتناول الآثار الاجتماعية والسياسية على التوالي، ونختتم الفصل بالمبحث الخامس بملاحظات عن العلاقة بين الأبعاد التي تحملها هذه الآثار(الاقتصادية والاجتماعية) وطبيعية الدولة في السودان.

---

[5] نوقشت عذه الورقة في ورشة عمل السياسات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، نظمها قسم الاقتصاد بجامعة الخرطوم ومؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم في نوفمبر 1995.

التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية

بصورة عامة يمكننا أن نميز بين ثلاثة اتجاهات نظرية فيما يخص العلاقة بين التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية هنالك التصورالاشتراكي- الاقتصادي لهذه العلاقة، ويقوم هذا التصور على مركزية وتحكم الدولة في جميع الأنشطة الاقتصادية عن طريق التخطيط المركزي بهدف تحقيق التنمية، والتنمية هنا تعني باختصار وتبسيط شديدين تحقيق الرفاهية الاجتماعية، أي إن التنمية الاقتصادية هي المقابل المادي لتوفر السلع والخدمات الضرورية لإشباع احتياجات المجتمع من فرص العمل ،الصحة، السكن والتعليم. ولا يعطي التصور الاشتراكي كبير اعتبار لترقية جوانب الحياة الفردية وتوسيع حيز المشاركة في القرار السياسي.

على كل، وحسب ما يرى أصحاب التصور الاشتراكي تكاد التنمية الاقتصادية أن تتطابق والرفاهية الاجتماعية، فالرفاهية هدف التنمية والتنمية غايتها الرفاهية، من الجهة الأخرى المغايرة تماماً لهذا الفهم، نجد التصور الليبرالي الذي يقوم على أساس الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق ويستند على ضرورة ابتعاد الدولة وعدم تدخلها في تنظيم وإدارة الشؤون الاقتصادية، إذ يجب أن تترك قوى السوق لتعمل في حرية تامة في توزيع الموارد، وتحديد الأسعار مع عمليات أخرى تهدف لتوفير المناخ لنمو اقتصادي حقيقي يقود بدوره لخلق السلع والخدمات الضرورية المحققة للرفاهية الاجتماعية. لكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية هنا ليس شرطاً ضرورياً ولا هدفاً للنمو الاقتصادي إذ يتوقف مدى الرفاهية الاجتماعية للفرد أو الفئة على موقعه/ موقعها من حيث ملكية مورد اقتصادي يمكن تسويقه عبر شبكة مبادلات اقتصاد السوق. أما الرفاهية أو توفير الخدمات الضرورية فينظر لها على أنها أقرب إلى التبذير وغير عادلة، إذ أنها تقوم على أسس غير مبررة كما أنها تضع قيوداً على مدى الحرية والاختيار الفرديين، وبذلك تشكل عائقاً للنمو الاقتصادي(1)، ومع ذلك نجد أن التصور الليبرالي يسمح بوجود نظامين للرعاية الاجتماعية: نظام يقوم على سعر

التكلفة وجودة الأداء يقدمه القطاع الخاص للذين يقدرون على تحمله ونظام يقوم على توفير حد أدنى من الخدمة للجميع ولا يلتزم بجودة الأداء.(2) .

وما بين هذين الاتجاهين (القطبين): الاشتراكي – التحكمي من جهة والليبرالي واقتصاد السوق من جهة أخرى، نجد على طول الخط الامتدادي عدة تصورات ومذاهب كالكينزية والاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الفابية، وفيما يخص العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية تختلف رؤى هذه المذاهب قرباً/بعداً وبدرجات متفاوتة عن القطبين الرئيسين(3). وفي الواقع هذه التصورات ليس جامدة، لا تتغير ولا تتبدل، بل نجد أن هناك نوعاً من التطور والتغيير خاصة في القطبين الرئيسيين. فالاتجاه الاشتراكي – التحكمي وخاصة بعد الهزة التاريخية التي أودت بالتجربة الأم في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية اصبح يقترب نظرياً من الاشتراكية الديمقراطية والكينزية، ومن جهة أخرى قام تصور الليبرالية واقتصاد السوق بتوسيع مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقته بالرفاهية الاجتماعية، إذ إستوعب مفهومه للتنمية الاقتصادية بعض جوانب الرفاهية الاجتماعية واضحي غير قاصر فقط على أحداث نمو اقتصادي ، يقاس عادة بمعدلات الناتج الإجمالي الأهلي و دخل الفرد ، بل أصبح يأخذ في الاعتبار مؤشرات التنمية البشرية حيث تستخدم معايير فرص العمل و توقعات الحياة، السكن، الصحة والتعليم(4). أي أن التنمية الاجتماعية هنا ليست ناتجاً فحسب للنمو الاقتصادي بل هي عملية مواكبة/متداخلة مع التنمية الاقتصادية.

وأخيراً توسع مفهوم التنمية الاقتصادية – خاصة عندما ارتبط بالرفاهية الاجتماعية – وأصبح يستوعب متغيرات سياسية. إذ يقوم مفهوم التنمية الآن على إشراك المواطنين في تخطيط وإحداث التغيير المرغوب، بهدف تنمية قدراتهم لمواجهة تحديات خلق خيارات متعددة والمقدرة على الإختيار فى ما بينها (5).

ونتيجة لعدة عوامل دولية وإقليمية ومحلية برز التصور الليبرالي بمثابة التصور السائد خاصة بعد توسع مفهوم للتنمية الاقتصادية وإستيعابه لمكونات اجتماعية وسياسية. وبعد أن وجد هذا التصور المباركة والدعم من صندوق النقد والبنك

الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال السياسة الاجتماعية. والمقصود بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية هو ما يطرحه الاتجاه الليبرالي (الجديد) من برامج قائمة على اقتصاد السوق والتي شرعت معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء – بما فيها السودان – في تنفيذها وبدرجات متفاوتة بمباركة ودعم دوليين.

شهد السودان بعد 30 يونيو 1989م تحولاً حاسماً نحو إقتصاد السوق إذ إستند البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990 – 1993م) علي هذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة إذ عبر البرنامج عن هذه الأهداف العامة والمتمثلة في:

(أ) تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج.

(ب) حشد كل الطاقات المتاحة وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية لتحقيق أهداف البرنامج.

(ج) تحقيق توازن إجتماعي، بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد علي حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً.

وقد ورد في وثيقة البرنامج أن الوسائل العامة المؤدية لتحقيق هذه الأهداف تتمثل في التركيز بصور أساسية على التنمية الزراعية وتحرير الصادر وتوفير موارد حقيقية من المصادر الداخلية والخارجية. كذلك اشتملت الوسائل العامة علي إزالة كل العقبات الإدارية والقانونية والاقتصادية أمام القطاع الخاص من خلال سياسات وإجراءات تمثلت في:

(أ) إلغاء إحتكار الدولة في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي والخارجي عدا قطاع إنتاج البترول والتنقيب عن المعادن.

(ب) خروج الدولة من هذه المجالات عن طريق بيع المؤسسات الخاسرة والمتعثرة.

(ج) إجراء تعديلات أساسية في هياكل وأسس التمويل المصرفي.

(د) البدء بتحرير أسعار التصدير والتدرج في تحرير أسعار الخدمات الاجتماعية والسلع المستوردة مع الالتزام بتثبيت أسعار السلع الأساسية.

ولاستيعاب الإفرازات الاجتماعية السلبية الناجمة عن التحريرالاقتصادي ، حدد البرنامج كأحد وسائلة العامة التوسع في نظام التكافل الاجتماعي لتمكين

محدودي الدخل (داخل وخارج أجهزة الدولة) من مقابلة إرتفاع الأسعار الذي يصاحب تطبيق سياسات البرنامج التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد. وفي هذا المجال يمكن القول أن الاستراتيجية القومية الشاملة 1992- 2002م قد ذهبت إلى أبعد من ذلك ، حيث إستوعبت في بنودها وأهدافها عناصر التنمية الاجتماعية و السياسية. إذ جاء في الاستراتيجية الشاملة ضرورة توفير الاحتياجات الرئيسية للمواطن من عمل، تعليم ، سكن وصحة مع إهتمام خاص بالقطاعات الفقيرة. كما نادت الاستراتيجية بضرورة توفير بيئة صالحة لتنمية القدرات الإنتاجية لأصحاب الأعمال الصغيرة ولمشاركة المرأة في الاقتصاد ولتنمية القدرات الذاتية والتنظيمية للشرائح الضعيفة بهدف إشراكها بفعالية في مسيرة التنمية.

يأخذ موضوع التنمية السياسية حيزاً مهماً في أهداف الاستراتيجية القومية حيث الاهتمام ببناء نظام سياسي يكفل فرص المشاركة في اتخاذ القرار وبناء لامركزية إدارية (الفيدرالية) توفر الأطر والمؤسسات للمشاركة في الحكم ومراقبة ومحاسبة الأجهزة الحاكمة.

نحاول أن نتبين في الجزء التالى من هذا الفصل عما إذا أدى تطبيق التحرير الاقتصادي إلى تفادي الآثار السلبية؟ وإلى أي مدى تحققت أهداف التنمية الاجتماعية والسياسية؟ ولكي نضع سياسات التحرير الاقتصادي (في ظل فترةالانقاذ) والآثار الناجمة عنها في إطارها التاريخي، حري بنا أن نتناول المراحل التاريخية التي سبقت ذلك. حيث كانت الدولة والسياسات العامة تأخذ في الاعتبار أهمية التوازن الاجتماعي وتعطيه أهمية مساوية لأهمية تحقيق التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية

نعتقد بأن هنالك علاقة وثيقة ما بين التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من حيث التلازم أو عدمه ، والتأثير المتبادل والغرض من فكرة التمرحل التاريخي هنا ،الكشف عما إذا كان هناك تحول في هذه العلاقة وأثر ذلك على طرفي العلاقة: التنمية والرفاهية. ولا تقوم هذه المحاولة على أساس الفصل الزمني الدقيق بين المراحل

بقدر ما تسعى إلى تسليط بعض الضوء على الطبيعة العامة لكل مرحلة بغرض تسهيل المقارنة والتحليل.

التكافلية الاجتماعية ونمط التنمية الموروث 1950 – 1975م

الاستعمار البريطاني ربطالاقتصاد السوداني بتصدير المواد الخام (القطن) ، وأقام بنية إنتاجية تأسست على وجود قطاع عام تقوده الدولة في الزراعة المروية (الجزيرة) وفي الخدمات وفي التجارة الخارجية ، مع ترك المجال مفتوحاً للقطاع الخاص بشقيه الأجنبي والمحلي. وعندما غادر البريطانيون البلاد تركوا اقتصاداً يتمتع بقاعدة قوية نسبياً حيث قامت المشاريع التي تديرها الدولة بتوفير حوالي 40٪ من الدخل العام في حين وفرت الضرائب 60٪ .هذا في الوقت الذي كانت تعتمد فيه الحكومات الأفريقية في تلك الفترة على الضرائب بنسبة 90٪ لتوفير دخلها(6).

وفي مجال التنمية الاجتماعية يمكن القول بأن رغبة البريطانيين في إدارة البلاد لخدمة مصالحهم إرتبطت بحرصهم الشديد علي ألا يأخذ التغيير في البنية الاقتصادية طابعاً راديكالياً يؤثر سلباً على التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي ، وذلك بوضع العقبات الإدارية والقانونية أمام قيام طبقة رأسمالية تملك الأراضي وتجرد المزارعين من ملكية مزارعهم الشيء الذي قد يؤدي إلى تمايز اجتماعي حاد، ليس ذلك فحسب، بل عمدت الإدارة البريطانية الى محاربة الوبائيات والمجاعات و تأمين مناخ ملائم تعمل من خلاله فئات المجتمع المختلفة لتأمين سبل عيشها. وهو مناخ عمل على تشجيع وتيرة التغيير البطيء مع المحافظة على الاستقرار الاجتماعي في الريف والحضر بشكل ما.

بالطبع هذا لايعني أنه لم يكن هنالك فقر أو تمايز اجتماعي في البلاد بل في الواقع بدأت مظاهر التفاوت بين الريف والحضر تأخذ شكلاً واضحاً في فترة الاستعمار البريطاني. كما تعمق التفاوت الاجتماعي بين السودانيين عموماً ، إضافة للتفاوت الإقليمي بين مجموعات أواسط السودان ومجموعات الأقاليم الجنوبية والغربية والشرقية، لكن هذه الآثار لم تتطور لتحدث خللاً في التركيبة الاجتماعية

السياسية في البلاد، عدا إحداث الحرب الأهلية في جنوب البلاد والتي تفجرت فيما بعد نتيجة لعوامل من بينها التفاوت التنموي بين الشمال والجنوب.

شهدت فترة ما بعد الاستقلال وحتى عام 1975م تطور اقتصادي سار على ذات الأسس التي أرساها الاستعمار البريطاني من حيث أهمية الدولة في قيادة التنمية الاقتصادية وانتهاج سياسات إجتماعية تقوم على توفير الخدمات الصحية والتعليمية للمواطنين. وحقيقة فقد أدى التوسع الاقتصادي والزراعي والنمو الحضري الذي تم في تلك الفتر إلى بلورة طبقة وسطى متميزة من المعلمين والفنيين والمهنيين والأطباء والمهندسين قادت الحركة المهنية في المدن، وبمساندة نقابات العمال واتحادات المزارعين تبنت هذه الطبقة طرحاً اشتراكياً للتنمية الاجتماعية يقوم على تأكيد دور الدولة في التنمية الاقتصادية وحق المواطن في تلقي الخدمات الضرورية ، وعكست ذلك شعارات ديمقراطية ومجانية التعليم، ومجانية الخدمات الصحية والتنمية المتوازنة والاعتراف بالفوارق الثقافية والعرقية بين المجموعات المكونة للسودان.

هذا الطرح "الراديكالي" للرفاهية الاجتماعية لم يجد معارضة قوية من الفئات الحاكمة، والمسيطرة اقتصادياً ذلك لأنه وبدرجات متفاوتة توفرت الظروف لتحقيقه ، فقد كان تقليداً في السياسة الاجتماعية وموروثاً من الإدارة الاستعمارية السابقة ، كما أن النمو الاقتصادي "المتوازن" تحت قيادة تحالف الفئات التقليدية والتجارية المدينية ساعد على إبقائه. فالطبقات الرأسمالية كانت تنتج لسوق داخلي أصبح ممتداً وواسعاً بفضل نمو المدن وتوفر خطوط مواصلات وسكك حديدية ربطت بين أجزاء البلاد الشيء الذي وفر الغذاء وحفز الصناعات المحلية لإنتاج وتوفير المواد الاستهلاكية للسوق الداخلي وتحقق بذلك توازن قطاعي اقتصادي ، كما لم يتعمق التمايز الاجتماعي – الطبقي كثيراً. إلا أن التفاوت الإقليمي ومركزية الحكم أدت الي تمرد اجتماعي ـ سياسي مسلح بالإقليم الجنوبي وحتى هذه تم التوصل إلى حل مؤقت بشأنها في 1972م (اتفاقية اديس ابابا).

إن ما يبرهن على أن التنمية الاقتصادية في تلك الفترة قامت على أسس متينة ومتوازنة لحد ما هو نجاح الاقتصاد السوداني في 1974م في إمتصاص الآثار السلبية

الناجمة عن موجة الجفاف التي ضربت دول أفريقيا من الساحل الغربي، مروراً بدول جنوب الصحراء حتى دول القرن الأفريقي دون أن يتأثر السودان بهذه الموجة من حيث نقص الغذاء وحدوث مجاعة. مع أنه شارك هذه الدول نفس الظروف الطبيعية والمناخية في تلك الفترة ويرجع السبب في ذلك الى التوازن التنموي الذي بدأ يتآكل في الفترة التي أعقبت منتصف السبعينات مما أثر سلباً على التنمية الاجتماعية.

الاختلال التنموي والانفتاح 1975 – 1997م

ظهرت في هذه الفترة بودار تحول بنيوي في الاقتصاد السوداني، إذ تأثر كمعظم اقتصاديات دول العالم الثالث بالأزمة الاقتصادية العامة التي أعقبت فترة الازدهار بعد الحرب العالمية الثانية. ومما ضاعف حدة هذه الأزمة ازدياد أسعار البترول عقب الحرب العربية- الإسرائيلية في 1973م، في هذه الفترة دخلت البلاد رؤوس أموال غربية وعربية بهدف تحويلها إلى "سلة غذاء" الشرق الأوسط، كما قامت الحكومة السودانية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام 1978م على تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي لمعالجة خلل ميزان المدفوعات وتنشيط حركة الصادرات السودانية وتخفيض الإنفاق العام.

أدت مجمل هذه السياسات ـ مع عوامل أخرى ـ إلى زيادة الأهمية النسبية للأنشطة والقطاعات غير الإنتاجية وإلى أن يفقد الاقتصاد السوداني وتدريجياً توازنه التنموي الذي ميزه في الفترة السابقة وكان لهذه التطورات آثاراً سلبية على التنمية الاجتماعية والتي أصبحت تأخذ اهتماماً أقل مما كانت تأخذه في الماضي. مثلاً انخفض الصرف على الخدمات الاجتماعية من 30.4٪ عام 1962/61م إلى 14.3٪ عام 1973/72م من الإنفاق الكلي الجاري، كما نخفض الصرف على التنمية الاقتصادية من 35٪ عام 1956/55م إلى 18٪ عام 1973/72م من الإنفاق الجاري ، وفي ذات الفترة زاد الصرف على الدفاع والأمن والإدارة العامة (7).

واستمر معدل الصرف على الخدمات والتنمية في الانخفاض في فترة الثمانينات حيث إنخفض معدل الصرف على التنمية من 29.1٪ عام 1975/74م إلى

15.7٪ عام 1985/84م، كما قل نصيب الخدمات الاجتماعية في الإنفاق الجاري من 28.7٪ عام 1975/74م إلى 18.3٪ عام 1985/84م.(8) تركت سياسات وممارسات نظام حكم مايو بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية أثراً بالغاً على نمو الطبقة الوسطى وقواها المهنية والنقابية - صاحبة المصلحة في حماية شبكة الرفاهية الاجتماعية- حيث بدأت تفقد نفوذها وفعاليتها إلا أنها وبالرغم من ذلك لم تتخلي عن الدفاع عن راية التنمية الاجتماعية. وتمثلت هذه الفعالية المتناقضة في معارضة القوى المهنية و النقابية لنظام مايو ومساهمتها في إسقاطه فى 1985م ، وعجزها عن الدفاع عن طرحها "الاشتراكي" الموروث فيما بعد.

من جهة أخرى شهدت هذه الفترة تبلور قوى اقتصادية واجتماعية ذات مصلحة في انتهاج سياسات اقتصاد السوق الحر، إستغلت هذه القوى والفئات الصاعدة الفرص التي توفرت لها والمتمثلة في ربط اقتصاد البلاد بأسواق الشرق الأوسط وتنشيط حركة الصادر (ذرة، لحوم) للدول النفطية ونمو المصارف الإسلامية والتوسع في النشاطات التجارية والتداولية ، وشكلت هذه القوى أساساً اجتماعياً لتكتل سياسي جديد، تمثل في حزب الجبهة الإسلامية القومية والذي طرح دون مواربة الالتزام باقتصاد السوق وضرورة إنسحاب الدولة من إدارة العملية الاقتصادية واعتبار الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم سلعاً لها ثمن وليست حقاً أو إمتيازاً موروثاً. وفي فترة التسعينات توفرت الإرادة السياسية لهذا الطرح واصبح سياسة رسمية للدولة.

الآثار الاجتماعية للتحرير الاقتصادي

التزمت حكومة الإنقاذ الوطني بسياسة التحرير الاقتصادي وبصورة حاسمة أصدرت عدداً من الإجراءات بهدف تحريك جمود الاقتصاد نحو الإنتاج وتعديل السياسات النقدية والتجارية المقيدة ومحاربة السوق الأسود والنشاط الطفيلي، ولكن أثر هذه الإجراءات لم ينعكس بصورة إيجابية في تحسن الأداء الاقتصادي وتصحيح الاختلال إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض التطورات الإيجابية ، فمثلاً في الثلاث سنوات الأولى تحرك الاقتصاد السوداني وزاد الإنتاج زيادة كبيرة حيث تحرك معدل النمو

الإقتصادى من 1.5٪ عام 89/1990م إلى +2.7٪ في 90/1991م وإلى + 11.3٪ في 91/ 1992م ، وحدثت زيادة كبيرة بمعدل 29٪ في القطاع الزراعي وزيادة 350٪ في القطاع المطري. كما قطعت اعادة هيكلة الاقتصاد شوطاً أدى إلى لارتفاع معدل نمو الزراعة من 29٪ إلى 34٪ وانخفض قطاع الخدمات من 54٪ إلى 46٪ وظل قطاع الصناعة في 17٪.(9)

هذه التطورات ـ مع عوامل أخرى ـ أطلقت قوى السوق وفتحت الباب على مصراعيه لأنشطة غير إنتاجية من مضاربات وسوق أسود ومصارف ،وأدى التحريك الجزئي للاقتصاد الي مايشبه الانفجار في النشاط التجاري – المديني حيث تم تسجيل 3500 شركة في الفترة من 1989م إلى 1993م مقارنة بـ 4230 شركة سجلت منذ 1925م حتى عام 1989م تقابل هذه 30ألف اسم عمل في 1993م مقارنة بحوالي ثمانية عشر ألف اسم عمل لفترة ما قبل يونيو 1989م.(10) ومن الناحية الاجتماعية إنعكس هذا التوسع في تمدد الفئات المدينية الوسيطة والكبيرة.

ولكن من جهة أخرى كان لهذه التطورات آثار سلبية على بقية الفئات والطبقات الاجتماعية إذ أدت سياسات التحرير الاقتصادي إلى أختلال في توزيع الثروة القومية والدخل القومي وإلى تثبيت و توزيع السكان على مهن وأنشطة غير إنتاجية بدرجات متفاوتة مما كان له أكبر الأثر في خلخلة البنيان الاجتماعي وتهديد التوازن الاجتماعي النسبي الموروث من العهود السابقة. فقد أبدت الدولة اهتماماً أقل بالصرف على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها قطاع عريض من السكان إذ تدنى الصرف على الخدمات في الميزانيات من 21٪ من الصرف الكلي عام 89/ 1991م إلى 10٪ في عام 91/ 1992م.(11) كما زادت نسبة الفقر وتدهورت الأوضاع المعيشية لمنتجي الريف وعمال المدن وأصحاب الدخول المحدودة ، ففي عام 1993م ضم قطاع الريف حوالي 79.45٪ من إجمالي الفقراء في حين ضم قطاع الحضر حوالي 20.55٪ من إجمالي الفقراء، في زيادة واضحة من نسبة فقراء المدن، وازداد أيضاً مؤشر فجوة الفقر من 23٪ عام 1978م إلى 45٪ عام 1986م إلى 59.35٪ عام 1993م مما يعني أن الحالة المعيشية للفقراء خلال فترة تطبيق سياسات التحرير قد

تدهورت كثيراً.(12) واتفقت معظم الدراسات على ازدياد نسبة السكان الذين يقعون تحت خطر الفقر في السودان نتيجة لتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي لتصل إلى 90٪ من السكان.(13) وتشير دراسة أخرى إلى الزيادة الملحوظة والمتصاعدة لنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، تقدر هذه النسبة بـ 54٪ في عام 1978م زادت إلى 78٪ في عام 1986م وإلى 90٪ عام 1991م ثم وصلت إلى 91٪ عام 1993م.(14)

أدت زيادة نسبة الفقر إلى خلخلة البناء الاجتماعي وإلى تعميق التمايز الاجتماعي رأسياً بزيادة التمايز بين الطبقات وأفقياً بتحسن الوضع النسبي لبعض الشرائح وتدهور شرائح أخرى داخل الطبقة الواحدة، فقد تدهورت أوضاع المنتجين في الريف وظهرت في مشروع الجزيرة أعداد من المزارعين نزعت منهم حواشاتهم وأصبحوا بلا أرض كما برزت طبقة من كبار المزارعين تملك الأرض والمعدات ورأس المال وازدادت موجات الهجرة من الأقاليم الطرفية نحو المركز وتكدست المدن بمهاجري الريف والنازحين في بيوت سكنية ضربت حزاماً للفقر حول المدن سواء في السكن العشوائي أو المعسكرات، لكن الجديد الذي أتت به سياسات التحرير الاقتصادي هو تهديدها المباشر لاستقرار واستمرارية الطبقة الوسطى بفئاتها المهنية والنقابية، إذ تأثرت هذه بعوامل عديدة أهمها، التوزيع غير المتكافئ للدخل على الفئات السكانية، ففي أواخر الستينات كان توزيع الدخل 12٪ لأفقر 40٪ من السكان وفي عام 1991م زاد نصيب العشر الأغنى إلى 59٪ من الدخل وهبط نصيب أفقر 40٪ من السكان إلى 8٪ من الدخل القومي.(15)

كان أثر الضغط الاقتصادي بأشكاله المختلفة على الطبقة الوسطى بالغاً، حيث أدى إلى تآكلها وتهميشها وانزلقت فئات عديدة من موقعها في السلم الاجتماعي وانضمت إلى مجموعات العاملين والفقراء في المدن. ولم تجد كثيراً إستراتيجيات البقاء والتكيف التي لجأ إليها أفراد الطبقة الوسطى من هجرة خارجية، والقيام بأكثر من عمل، وتقليل الاستهلاك الأسري، واللجوء إلى الديون والسلفيات وبيع المدخرات والأثاث.

وكما حدث في الدول الأخرى أدت سياسات التحرير الاقتصادي إلى تفشي النزاعات الفردية والسلوك المادي – الاستهلاكي، وتفككت المؤسسات العائلية، وضعفت القيم الاجتماعية التي كانت تشكل شبكة للتضامن والتكافل الاجتماعيين، وبالمقابل تهيأ المناخ لمزيد من الانحرافات الاجتماعية من جرائم وانحرافات سلوكية متعددة.

الآثار السياسية للتحرير الاقتصادي

سبق أن أشرنا إلى أن الاستراتيجية القومية 1992 – 2002م ، قد دعت إلى ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرار السياسي، مع قيام و تفعيل أجهزة المراقبة والمحاسبة متابعة وإكمالاً لسياسات التحرير الاقتصادي. إلا أن منطق التحول الراديكالي أو الثوري واهتزاز قاعدة الشرعية جعل النظام بالضرورة يعتمد قدراً عالياً من المركزية السياسية، فالسلطة تتنزل من أعلى إلى أسفل والسياسة العامة يحددها المركز – والفئة المهيمنة داخل المركز – ولا تلم القاعدة بتفاصيلها فضلاً عن أن تشارك في وضعها.

ربما يعترض أحد على أنه ليس من الصواب دمغ نظام الإنقاذ بأنه نظام قائم على المركزية السياسية إذ أن الأنظمة السابقة في السودان كنظام الإدارةالبريطانية ونظام نميري قد اعتمدت أيضاً على تقوية المركزية حيث تميزت ممارستها بلعبة التوازنات السياسية واستغلال التناقضات لتعزيز سلطة المركز. ولكن الوضع في نظام الإنقاذ يختلف إلى درجة ما، إذ تسنى للنظام "سحق معارضيه" السياسيين وأعاد تشكيل الخريطة السياسية على أسس جديدة تماماً.(16) فضعفت الكتل والتحالفات السياسية. كما تركزت السلطات في المركز وفي المركز نفسه في أيدي مجموعة معينة، مما أدى إلى الانطباع بأن سياسات المركز كلها تعمل لخدمة مصالح هذه المجموعة المهيمنة. في مثل هذا المناخ انعدمت الشفافية في عمل أجهزة الحكم، وغابت المؤسسية وأصيبت أجهزة المراقبة والمحاسبة بالشلل التام. مثل هذا المناخ السياسي يؤثر سلباً حتى على التحرير الاقتصادي نفسه إذ "تعرقل العمل في

كافة مؤسسات الدولة وعطل دولاب الحياة الاقتصادية إلى درجة كبيرة، وتعطلت أكثر المؤسسات بسبب غموض الأوضاع و الخوف من العواقب وعدم وضوح الأهداف وقواعد اللعبة".(17) إن نبذ الاقتصاد التحكمي بتطبيق التحرير الاقتصادي يقتضي بالضرورة نبذ تحكمية واحتكار القرار السياسي. فالسلبيات الناجمة من جراء ذلك على الاقتصاد والمجتمع لا تقل عن سلبيات الاقتصاد التحكمي.

واحدة من الآثار المترتبة على ذلك هي أن الخلل في البنيات الاجتماعية مع التحكمية السياسية قد تؤدي إلى استقطاب سياسي حاد. إذ أن النظام الذي أتى بديلاً للطائفية والقبلية قد عملت سياسته التحررية على تحطيم القاعدة الاجتماعية التي يفترض أن يعتمد عليها: الطبقة الوسطى المتحررة والمستنيرة. إن تلاشي الطبقة الوسطى يضعف إمكانية قيام مجتمع مدني ديناميكي، يكون له ولمنظماته دور كبير في امتصاص التوترات السياسية والاجتماعية الناجمة من جراء الضائقات الاقتصادية. إن غياب المجتمع المدني ومنظماته يخلق مناخاً عاماً تتسم فيه ردود فعل وسلوك المواطن تجاه السياسة العامة باللامبالاة أو المقاومة السلبية بأشكالها المختلفة كما إن تراكم التوترات التي لاتجد منفذاً لها يزيد من احتمال انفجار الوضع السياسي والصدام مع السلطات.

كما إننا إذا قبلنا أن العدالة الاجتماعية ليست مجرد حتمية أخلاقية وإنما هي حتمية سياسية وضرورة بناء وطني كما في السودان، فإن ذلك يعني أن تطبيق برامج التكيف الهيكلي قد أفرز أوضاعاً اجتماعية وسياسية غير قابلة للاستمرار إلا تحت أنظمة مهيمنة تستند على القهر كما إن مثل هذه الأوضاع تحمل في طياتها ليس فقط المخاطر السياسية للثورة وإنما أيضاً مخاطر الكوارث الاجتماعية والإنسانية.(18) إن حرص السلطات على فرض الاستقرار مهما كلف الأمر يفسر تخصيص الدولة حوالي 40٪ من منصرفاتها للأمن والدفاع.(19)

لا شك أن الفقر في السودان له مظاهر إثنية- اقليمية وما أحداث الحرب الأهلية ونمو الحركات السياسية الاقليمية إلا تأكيد على أن التنمية غير المتوازنة والمرتبطة بالتوزيع غير المتكافئ للثروة القومية هي من أهم الدوافع المحركة للغبن

الذي تستشعره المجموعات الاثنية في الأقاليم الطرفية، ونعتقد بأن سياسات التحرير الاقتصادي وبما أدت إليه من زيادة لنسبة الفقر وتركيز للثروة في أيدي الفئات الغنية قد دعمت من نفوذ الجماعات المسيطرة في المركز وأبقت على الهياكل الاقتصادية المسؤولة عن إنتاج التنمية غير المتوازنة في المقام الأول.(20) وإذا اقتضى الحفاظ على التوازن الاجتماعي تدخل الدولة إلى حد ما لتصحيح الآثار السلبية لقوى السوق، فبالأحرى أن تستدعى ضرورة التكامل القومي تدخل واعي من الدولة لوضع أساس عادل لتوزيع الثروة يحفظ وحدة الكيان السياسي ويزيل آثار الغبن التاريخي الواقع على المجموعات الاثنية في الأقاليم الطرفية.

خاتمة

نختتم هذا الفصل بعدد من التساؤلات تحاول الربط بين الآثار الاجتماعية والسياسية هذه وبين طبيعة الدولة السودانية، ونبدأ بتساؤل عام: هل توظف الدولة مواردها وسياستها لتنمية البلاد أم لخدمة الشريحة المهيمنة؟ نظرياً يفترض أن تتفق المصلحة الخاصة للفئة الحاكمة مع مصلحة البلاد. ويقدم التحول الاجتماعي الرأسمالي في أوروبا مثال تاريخي لذلك إذ اتفقت ـ ولدرجة كبيرة ـ مصلحة البرجوازية الناهضة مع مصلحة المجتمع في التصنيع والتحول الاجتماعي و الاقتصادي. أما في العالم الثالث ونتيجة لضعف الطبقات الرأسمالية أصبح للدولة الغلبة في تحديد مسارات التنمية.

وربما تلعب الدولة في العالم الثالث دوراً تنموياً ناجحاً كما حدث في مصر الناصرية إذ قامت الدولة بإحداث طفرة هيكلية في الاقتصاد المصري بتحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي متطور نسبياً، أي أن التجربة المصرية بعد فترة الاقتصاد الاشتراكي ـ التحكمي قد خرجت بقاعدة إنتاجية داخلية مكنتها إلى حد ما من إستيعاب الآثار السلبية للانفتاح والتحرير الاقتصاديين في السبعينات وما بعدها.

أما بالنسبة للسودان فقد انتهت تجربة الاقتصاد التحكمي – إن صح التعبير – دون أن يؤدى ذلك إلى طفرة هيكلية باتجاه خلق قاعدة إنتاجية داخلية بل إن ما

حدث هو العكس تماماً، إذ تعمق الاختلال التنموي اجتماعياً واقتصادياً في فترة السبعينات وما بعدها، وإمعاناً في التبعية تم ربط الاقتصاد السوداني بأسواق الشرق الأوسط، وتدني أداء الاقتصاد السوداني كثيراً مقارنة بالفترة السابقة، أما عن سياسات التحرير الاقتصادي فيقول أحد الاقتصاديين السودانيين بأنه لم يكن هناك ما يستدعي سياسات التحرير، فالاقتصاد السوداني عام 1977م لم يكن يعاني من اختلال أساسي في ميزان مدفوعاته، بشكل يبرر الاستعانة بصندوق النقد والبنك الدوليين، الأ أنه مورست ضغوط على القيادة السياسية لتطبيق سياسات الصندوق سواء ما يتعلق منها بتخفيض المصروفات الحكومية، وخفض الطلب العام وتحرير أسواق رأس المال المصرفي وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة السودانية، كما تعرضت حكومة الصادق المهدي قبل عام 1989م إلى ضغوط من الدول الخليجية من أجل تطبيق سياسات الصندوق مع إغراء بتدفق المساعدات في حال اتفاق السودان مع الصندوق.(21)

إن تجربة التحرير الاقتصادي في السودان 1989 –2002 والقرارات الحاسمة والجرعات القوية التي أخذت بها وتفاقم الآثار السلبية دون أن يقابل ذلك بناء قاعدة إنتاجية داخلية ودون أن تطل بارقة أمل على أن الجسد الاقتصادي بدأ يستجيب للجرعات العلاجية، كل ذلك يجعل المراقب يتساءل اذا ماكانت هناك جدوى اقتصادية تبرر سياسة التحرير والثمن الذي دفع من أجلها؟ وإذا ما كان الدافع هو من أجل المصلحة العامة متمثلة في إصلاح الاقتصاد؟ أم ينطلق الدافع من المصلحة الخاصة متمثلة في المصلحة الفئوية للشريحة المهيمنة؟ بكلمات أخرى هل كانت جدوى التحرير اقتصادية أم سياسية؟

نختم بقولة لعلي مازروعي جاء فيها أن التحدي الحقيقي الذي يواجه التنمية الاقتصادية في أفريقيا في السنوات القادمة هو:

"...How to deprivatize the state i.e to reduce the influeue of personal interest in the management of the state". (22)

ويبقى التساؤل في انتظار إجابة؟؟

مصادر الفصل الخامس

Steue Osman, Social Policy, Long man, London, 1989, P 26.1

2- المصدر السابق، ص 28.

3- لتفاصيل أكثر انظر المصدر السابق، ص 22- 23.

4- أوجي أبويادي، " الحكم والتكييف الهيكلي والتحول **مجلة الدراسات الإنمائية**، مجلد 25، عدد 23، يوليو 1994م، ص 9.

5- المصدر السابق، ص 9.

6- تيم نبلوك؛ **صراع السلطة والثورة في السودان**، دار الخرطوم للطباعة والنشر 1994م، ص 56.

7- منظمة العمل الدولية، النمو والاستخدام والمساواة استراتيجية شاملة للسودان، 1976م.

8- منظمة العمل الدولية، الاستخدام والإصلاح الاقتصادي نحو استراتيجية للسودان، 1987م، ص 43.

9- وزير المالية في حديث لصحيفة السيرة، عدد 102، يوم 1992/11/9م.

10- الاقتصادي، العدد 15، 1993م، ص ص 12- 13.

11- وزراة المالية والتخطيط الاقتصادي، وكالة التخطيط.

12- علي عبد القادر؛ **برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان**، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1994م، ص 11.

13- حددت الأمم اللمتحدة حد الفقر عام 1988م بـ 370 دولار للفرد إلى 14 دولار لاسرة مكونة من 5 أفراد في الشهر أو مابعادل 20 ألف جنيه في الشهر على أساس 130 جنيه للدولار. ورغم أن متوسط الدخل عام 1992م في السودان يصل إلى 490 دولار للفرد إلا أن تركز الدخل لإي أيدي العشر الأغني لا يترك للبقية سوى 207 دولار للفرد على أحسن الفروض وهذا يعني أن 90٪ يعيشون تحت خط الفقر في السودان.

14 - محمد هاشم عوض؛ "الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الراهنة: السلبيات والحلول" المجلس الوطني الانتقالي، فبراير 1993م.

14. علي عبد القادر علي، مصدر سبق ذكره، ص ص 20 – 21، ص 111.

15. محمد هاشم عوض، مصدر سابق.

16. عبد الوهاب الأفندي؛ **الثورة الإصلاح السياسي في السودان**، 1995م.

17. المصدر السابق، ص 97.

18. علي عبد القادر علي، مصدر سابق، ص ص 131- 132.

19. منصور خالد؛ **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، المجلد الثاني، 1994م، 329.

20- عطا الحسن البطحاني، الفيدرالية والتنمية الاقتصادية: البعد الإثني. " ندوة التجارب الفيدرالية بالتركيز على تجربة السودان" العلوم السياسية (جامعة الخرطوم) وفريدش ابيرت، قاعة الشارقة، نوفمبر 1995م.

21. على عبد القادر علي، نشرة البحوث العربية، العدد الثالث يوليو 1991م.

22. G. Hyden, "Africa – the challenge of Getting Politics Right" 25th Anniversavy Symposium, OECD Development Centre, Paris, 6-8.



التحرير الاقتصادي والمجتمع المدني [6]

1989 – 2002

من بين مجمل السياسات الرامية لتحقيق مفهوم التحرير الاقتصادي الذي يعتبره نظام الإنقاذ، ممثلاً في الحكومة الحالية، أحد الأهداف الرئيسة في برنامجه السياسي، تقليل تأثير الدولة المباشر على الكيانين الاقتصادي والاجتماعي و على مجرى الحياة العامة في السودان. الشيء الذي أريد له أن يفهم على أنه تحرير لإرادة المنظومة الاجتماعية السودانية بتمليكها مقاليد الأمور على المستويين الاقتصادي والسياسي توطئة لتخليصها من قيود سيطرة الدولة. ثم لم تلبث الحكومة أن شرعت، ظاهرياً، في الانحياز والركون إلى الحل السلمي فيما يخص الصراعات الدائرة، متوهمةً أن تهيئة المناخ السياسي الملائم لتفعيل كادر من قطاعات الشعب قادر على المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي وما إلى ذلك من برامجها المتعلقة بأيلولة السلطة من المركز إلى الولايات و المحليات عبر هياكل تنفيذية أو كيانات فدرالية، وابتداع فقه التمكين والنفاذ في دوائر ومؤسسات الدولة. وعليه فإنه من المأمول، في حسبان النظام، أن يعاد في ظل سياسة التحرير الاقتصادي – وضمن أهداف أخرى- بث "روح البعث الحضاري" في أوصال المجتمع المدني على وجه التحديد، ليقود المجتمع ككل.

أرمي من خلال هذا الفصل إلى تفنيد تلك المزاعم والتحقق منها بالنظر فيما إذا كان مردودها قد ساهم في تعميق الأزمة المزمنة للمجتمع السوداني أم أن محصلة تلك السياسات المتعلقة بتحرير الاقتصاد قد وجدت سبيلاً لمحاصرة الأزمة المضطردة

---

[6] قدمت هذه الورقة في المؤتمر السنوي لمنظمة دول شرق إفريقيا للعلوم الاجتماعية المنعقد بمدينة كيب تاون بجنوب افريقيا عام 1997، وقد نشرت في كتاب حمل عنوان: إفريقيا في عصرالتحولات، أصدرته المنظمة عام 2000.

وبعث فعاليات التجديد وإعادة البناء. على أن الحث على التجديد وإعادة البناء في السودان يستدعي بالضرورة الحتمية فيما يستدعي إنجاز عقد اجتماعي قابل للتطبيق ومجتمع مدني نشط. وعلى ضوء هذه الحقيقة الأخيرة فإن هذا الفصل يجنح إلى التدليل على أن الواقع أبعد مما تدعيه الحكومة. مستنداً في دعم هذا التدليل على بيانات من مصادر شتى.

يحتوي هذا الفصل على خمسة مباحث، أحاول أن أبرز في المبحث الأول باختصار الخطوط العريضة للإطار النظري، بينما يتتبع المبحث الثاني العلاقة بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني مسلطاً الضوء على بعض المفاهيم المهمة مثل مفهوم الحكم والدور المناط به و المسئولية العامة والحكومة المنفتحة بالإضافة إلى فعاليات المجتمع المدني ودورها الذي لا يمكن إغفاله. بينما يتتبع المبحث الثاني العلاقة الناشئة تاريخياً بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني في السودان. أما المبحث الثالث فيتناول سياسات التحرير الاقتصادي التي ينتهجها نظام الإنقاذ الحالي مع التأكيد على الأثر المحتمل لمثل هذه السياسات في المجتمع السوداني. والمبحث الرابع أفردته لمناقشة وتمحيص هذه السياسات على ضوء المعلومات المجمعة ومن ثم يضع التحليل بعض المقترحات فيما يتعلق بطبيعة العلاقة الضمنية بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني في السودان في المرحلة الراهنة. أما المبحث الخامس فيتضمن خاتمة مختصرة.

اقتصاد السوق والمجتمع المدني: علاقة متداخلة

اهتمامي في هذا المبحث لا ينصب في كشف وتتبع الأصول التاريخية والنظرية لمفهومي اقتصاد السوق والمجتمع المدني، بل أسعى للتركيز على العلاقة بين المفهومين. وعند تناول مثل هذه العلاقة بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني فلابد من التعرض لمواقف وسياسات الدولة في هذا الصدد، ورغم أنهما يشتركان في العديد من الأوجه فقد تعاملت مع اقتصاد السوق والمجتمع المدني هنا بوصفهما مفهومين منفصلين. فضلاً على أن اقتصاد السوق يكتسب بعداً سياسياً بديهياً أكثر من

كونه نظام اقتصادي تتخذ في إطاره قرارات تخص التبادل التجاري وخط الإنتاج وتوزيع الموارد.

ويجدر هنا تناول مفهوم السوق بوصفه بؤرة القوى المتنافسة في ما بينها وصولاً لتعزيز مصالحها كعامل أساسي في إجراء التحليل الذي نحن بصدده. فقد تجاهل مفهوم السوق المستمد من الاقتصاد الكلاسيكي المتغيرات في الأسواق الحقيقية، وهو على ذلك يتجرد من المظاهر الاجتماعية والسياسية والمؤسسية للأسواق الحقيقية التي لا يمكن استبعادها بزعم أنها عناصر خارجية بل هي سمات متأصلة ولازمة حريٌّ بها أن تكون أساسية لوظيفة الأسواق في عالم الواقع(1). يتجاهل التحليل الاقتصادي الكلاسيكي أو بالأحرى لا يلقي بالاً لوجود النفوذ الذي أصبح يعد سمةً بارزة للأسواق الحقيقية، ويجدر هنا أن نسوق ما أورده "وايت" من أنه لا بد من إجراء تحليل سياسي على الأسواق بغرض الكشف عن القنوات العديدة التي تعمل عبرها مراكز النفوذ وعلاقاتها المؤثرة في تركيبة وحركة الأسواق الحقيقية.

استناداً على مفهوم المتغير السياسي القائم على مركز القوة أو النفوذ الفاعل في السوق وصف "وايت" الطبيعة السياسية للأسواق وفقاً لأربعة أبعاد مختلفة: سياسة تدخل الدولة، سياسة تنظيم السوق، سياسة البنى التركيبية للأسواق وسياسة التكامل الاجتماعي(2). يقوم المرجع في البعدين الأول والثاني على تجاوز تحولات السوق بتأثير من وعي القرار السياسي بينما في البعد الثالث تعد سياسة السوق هي العملية التي تمثل جانب العلاقة بين المشاركين في السوق في التبادل التجاري والتشغيل مهما كانت درجة المنافسة داخل السوق. يوضح البعد الرابع النقطة المتعلقة بتعريف ومن ثم توزيع القوة المتأصلة في نظام تكوينه ديني أو إثني قد يكون من شأنه أن ينظم بصورة جيدة توزيع نفوذ السوق وموارده.

تتخذ ممارسة العمل السياسي داخل كيانات الأسواق أشكالاً عديدة أهمها ثلاثة أشكال: الشكل الهرمي والشكل الشبكي بالإضافة إلى الشكل الرسمي للاتحاد والنقابة. وقد وضع "وايت" تفصيلاً مفيداً في اتصال الشكل الرسمي بالمجتمع المدني من حيث وضوح العلاقة. وفقاً لوايت فإن النقابة أو ما يعرف بالاتحاد الرسمي

يقوم بتوفير الكثير من المادة السياسية المرتبطة بالمجتمع المدني ويتخذ أشكالاً متعددة في طرح نفسه ككيان. فقد يأتي مثلاً في صيغة اتحادات تجارية أو نقابات عمال، وجمعيات استهلاكية أو اتحادات مهنية وحرفية. فعندما تستشعر هذه الكيانات تهديداً ذا طبيعة تنافسية كامنة تنتظم هذه المجموعات لتتجنب وتتجاوز السوق مستخدمة مبدأ "الثبات" كاستراتيجية وهذا إنما يدلل على آليات ذات طابع مؤسسي تعمل لتحديد وحماية مواقعها المتميزة في السوق، ولحصر وتقييد مزاعم المشاركين الآخرين في السوق(3). ولكن رغم ذلك نجد أن وجهات النظر تتفاوت في الحكم عليها من باب دورها وعلاقتها بالسوق. فيدعي البعض أن ممارسة النفوذ النقابي قد يكون له أثر اقتصادي وتنموي سالب لا سيما أنها أحياناً تخلق دخول غير مكتسبة بجهد مبذول. وبالتالي تحدث تشويهاً في التنظيم المحكم للسوق بينما يرى آخرون أن هذه التنظيمات قد يكون لها آثاراً إيجابية عديدة، مثلاً في جمع المعلومات وتداولها أو وضع ومراقبة المعايير وتوفير الكادر والآلية في مسائل المقاطعات والإضرابات وما إلى ذلك.

على النقيض من الدولة، والتي تقوم السلطة فيها على استخدام القوة، تقوم سلطة المجتمع المدني على مبدأ التراضي في المقام الأول. يقوم المجتمع المدني على علاقات السوق واتفاقات العقد الحر الاختيارية ووفقاً لذلك فإن قراراته ليست ملزمة بالضرورة. فالمجتمع المدني في جوهره هو قوة اجتماعية جماعية مع قابلية أن تتنزل إلى اختيارات وقرارات تخدم الفرد. المجتمع المدني هو عبارة عن تشكيلة متنوعة من الهيئات والمؤسسات المتباينة مثل النقابات والمنظمات غير الحكومية والأسر والمجموعات القبلية والطوائف والكيانات الدينية والجمعيات الخيرية والأندية والمؤسسات والأحزاب السياسية والجمعيات التعاونية وهيئات الرقابة الشعبية والتجمعات الثقافية والاتحادات الرياضية والمجموعات البيئية وجماعات الضغط وتكتلات المصالح الخاصة والاتحادات المهنية وجمعيات العون (الإغاثة) ومؤسسات البحث الأكاديمي والمنظمات الخدمية والاستهلاكية(4).

قوى هذه الجمعيات تطرح مرة أخرى سؤالاً عن الدور الذي تلعبه الاتحادات الرسمية الممثلة للمجتمع المدني في السوق. ويعتبر عدد من المراقبين أن المجتمع المدني، بهذا الوصف، يلعب دوراً ايجابياً في إطار أنه درع للحرية والحكم الذاتي في مواجهة دكتاتورية الدولة محتملة الحدوث. وفي غياب نمو المجتمع المدني يصبح الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي غير ذي جدوى. كذلك الحال في المجتمعات التي تحكمها أنظمة شمولية متسمة بالفساد والروح الهدمية، فإن المجتمع المدني يعتبر شرطاً مهماً للتجديد وإعادة البناء اللذان يعبران عن وشائج محكومة تاريخياً بين اقتصاد السوق المتمثل في الرأسمالية وعناصر المجتمع المدني – إن لم نقل الديمقراطية.

تاريخياً، الفصل بين المجتمع المدني والدولة قد اتخذ شكلاً محدوداً في الدولة الثيوقراطية، أي في المجتمع الإقطاعي، حيث يندمج الاقتصاد والدولة معاً وهكذا ينتفي الاحتمال بوجود اقتصاد السوق أو الاختيارات الحرة. ذلك أنه ليس هناك نظرية تقوم على الفردية والاختيارات المفتوحة للفرد والجماعة، وهذه تتوفر من منظور اقتصادي في "مجتمع السوق" فقط، والسبب في ذلك هو أن الاحتمالات والخيارات في إطار الدولة الثيوقراطية يستنها ويشرع لها الدين لأنها ليست "مفتوحة" للأفراد والجماعات.

يتطلب اقتصاد السوق أو الرأسمالية ضرورة فصل الدولة عن الاقتصاد كشرط لنمو المصالح الرأسمالية. في مفهوم جديد للدولة مفصولاً عنها الاقتصاد يمكن أن تحل حصة السوق محل حصة الطبقة الارستقراطية في البناء الاقتصادي للدولة الدستورية. وهنا تبرز الدولة لتنظم العلاقات والتبادلات بين الأفراد والجماعات في السوق. بالنسبة للرأسمالية الليبرالية فإن تأمين الحد الأقصى من الحرية الفردية هو مصدر شرعية الدولة. ومن هنا يبرز السوق كقاعدة لقيام الدولة وتكوين المجتمع المدني ذاته وعليه يقسم السوق الموارد. ومع ذلك فإن احتكار القوة مطلوب للمحافظة على علاقات السوق؛ أي، لتأمين وتنظيم حقوق الملكية الخاصة، ولإنشاء وضمان منافسة فاعلة في السوق.

تؤمن المنافسة الداخلية بين الطبقات المهيمنة وترابط استقرار النظام عبر المرونة والقدرة الواسعة للرأسمالية. ويجعل ارتفاع الإنتاجية من الممكن تحقيق زيادة متتابعة في نسبة الاستهلاك والدخل الحقيقي معاً للجماهير المستقلة(5). وهي هنا، أي ارتفاع الإنتاجية تعني أن تناسباً من حيث الوثوق والانسجام قد وجد بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني. الشيء الذي من شأنه أن يفسح مجالاً سياسياً يتيح للحكومة المنفتحة اجتذاب العناصر ذات الفعالية والحكم الرشيد والبعد الحقيقي. ولكن هذا الدور الذي أسميناه التناسب الحسن وما يرتبط به من مجال سياسي محكومان تاريخياً بعدة عوامل. أولها جوهري يتعلق بدينامية التحول من مرحلة ما قبل الرأسمالية إلى الاقتصاد الرأسمالي.

في حالات أخرى مثل تلك التي تسود في رأسمالية الأطراف فإن فقد أجزاء من رأس المال تؤدي لاستخدام قوة الدولة للحد من قوة الأجنحة النامية من رأس المال. والتدخل بتلك الطريقة يكون لإضعاف العمليات الحرة لعلاقات السوق. يقوم استخدام قوة الدولة للتحكم في قنوات التبادل بين المجتمع والدولة أجنحةً مهيمنة مع موارد هائلة ومتنوعة من المجتمع. هذه الموارد تتضمن الضرائب، والدعم، والمشاركات الاقتصادية الأخرى وكل أنواع القوى العاملة والطاعة المدنية، ثم لا يلبث أن يعود جزء من تلك الموارد في شكل سياسات اقتصادية وأعمال عامة وخدمات اجتماعية ودفاع وأشكال أخرى من الفوائد أو القروض. بينما هناك جزء استهلك وأعيد استثماره في الدولة مع وضع اعتبار لتطوره اللاحق – التوازن الكلي بين المجتمع والدولة، وبين النظام البيروقراطي الاستبدادي والديمقراطية الليبرالية(6). وتعتمد بنية هذه التغيرات على البنية الداخلية للبيئة الاجتماعية التي يحددها التطور الرأسمالي. اعتماداً على مرحلة التطور الرأسمالي والتوازن الداخلي للقوى بين الأجنحة المختلفة لرأس المال، قد تتدخل القوى الرأسمالية لتؤثر على عمليات السوق وتوجه بنية التغيير ما بين المجتمع والدولة لصالحها. ولهذا عدد من المضامين الخطيرة مثل ميل الدولة أكثر نحو الحكم الاستبدادي أو الصراعات الداخلية أو تهديد الترابط الاجتماعي والوحدة الوطنية. في النظام الاستبدادي البيروقراطي نجد أن السلطة التنفيذية تنزع إلى احتكار السلطة أو

المصادر السياسية وتطغى بشكل واضح على السلطات التشريعية والتنفيذية الضعيفة، بينما تحتفظ عادة ببعض التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية في النظام الديمقراطي الليبرالي. إذ أن الفشل في تحقيق تقدم اقتصادي والنهوض بالجماهير يعمق الصراعات الطبقية والعرقية معاً.

اقتصاد السوق والمجتمع المدني: 1898 – 1989

عندما تولى البريطانيون أمر إدارة البلاد في مطلع هذا القرن كانت هناك شبكة تجارية محلية متطورة نسبياً في المناطق النيلية حيث – على سبيل المثال – ينشط عمل أسواق مثل سوق أم درمان المركزي آنذاك بقطاعاته المتمثلة في الحرفيين والنجارين والباعة والتجار مع قطاعات أخرى تمثل المجتمع المدني كانت تمثلها جماعات وطوائف دينية وبعض القبائل التي كانت تناهض دولة المهدية في عهد الخليفة عبد الله التعايشي – عهد الرعب– رحبت قوى السوق الناشئة والمجتمع المدني البارز تاريخياً بسقوط دولة المهدية ولم يتوانيا في التعاون مع الإدارة الاستعمارية الجديدة كضرورة مرحلية. ومن جانبهم فقد اتبع البريطانيون مع القوتين إستراتيجية ذات بعدين وذلك لمواجهة أي تهديدات محتمل حدوثها بإيعاز قومي مهدوي تقليدي. فشجع البريطانيون إلى حد ما السياسات الاستعمارية شبه الليبرالية نحو اقتصاد السوق والجماعات والقوى الحديثة (تجار، ورجال أعمال، وتقنيين، وإداريين مثقفين). لكن من جانب آخر أجبرتهم مصالح الإدارة البريطانية المتمثلة في الاستقرار السياسي على عدم المضي قدماً في التبني الكامل لتطوير اقتصاد السوق وأيضاً عدم المساندة الكاملة لنمو العلمانية الحديثة خوفاً من انتشار الحركة الوطنية. ومفهوم هذا التحالف يوافق، بشكل ما، ما سبق أن أشرنا إليه، أعني ظاهرة المجتمع المدني الناشئ الذي يكون في تحول تدريجي مضطرد. خلال فترة الاستعمار البريطاني كانت الفعاليات السياسية، خلاف المستعمر، تتمثل في العناصر التقليدية والطوائف وطبقة التجار والمتعلمين. ويهمنا في هذا الجانب على وجه الخصوص تضارب المصالح

الكائن بين ثلاثة تحالفات عريضة: وهم تجار الحضر والمثقفين من جهة وتحالف الطوائف التقليدية ثم الكيان الاستعماري.

غير إن المد التدريجي للحركة الوطنية في الشمال إضافة إلى أحداث 1924م اخلت بتوازن القوى بين هذه المجموعات في عدد من الاتجاهات الأساسية. وفي أعوام لاحقة أبعد التعاون الوثيق بين الاستعمار البريطاني والطائفية الدينية المتعلمين والتجار عن أوساط ودوائر الحكم. وبذر بذور الشقاق بين هذه المجموعات والدولة. ومع ذلك تبني فلسفة ليبرالية اجتماعية تركت الإدارة البريطانية التكوين الثقافي والاجتماعي الداخلي دون مساس ما لم يتدخل هؤلاء في شؤون الدولة المتمثلة في المحافظة على القانون والنظام والاستقرار السياسي. وقد عكست الترتيبات السياسية والاقتصادية معاً هذا المبدأ: إدارة الدولة للمشاريع – صيغة المحاصة والتحكم في حركة التجار المحليين تعد كلها عوامل أو ترتيبات لتغيير مخطط له – الإدارة الرشيدة للمشاريع وسياسة تقريب العناصر المحلية المتعاونة من بين المجموعات الدينية والطائفية وسياسة الحرص مخافة تعميق التمايز الاجتماعي وسياسة دمج الإدارة الأهلية في نظام الحكم والموقف المتسامح تجاه النخبة الوليدة من المستنيرين، كل ذلك أسهم بفاعلية في خلق سياسة مستقرة وما عناصر المجتمع المدني الحالي من أحزاب سياسية ونقابات ومجموعات ضغط وصحافة وجماعات دينية وقبلية فاعلة إلا نتيجة للتحول الذي تم في تلك الحقبة.

وهكذا فإن المجتمع المدني (نشير هنا للتجار والمثقفين) كان قد اتخذ موقفاً عدائياً منذ البداية ضد الدولة في العهد الاستعماري وما تلاه اتسم بفقدان الثقة والريبة في شكل العلاقة بين الاثنين. بإدراكها للدولة كصنيعة استعمارية ووسيلة للقمع والإخضاع متحولة – لاحقاً – إلى أيدي العناصر التقليدية، فإن قوى المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص القطاعات المهنية والمتعلمة، لم تغير أبداً موقفها السلبي تجاه الدولة حتى بعد الاستقلال. وعلى الجانب الآخر كانت بيروقراطية الدولة (سواء في فترة الاستعمار أو ما بعدها) تستشعر شكاً عميقاً تجاه ذلك المجتمع الذي ينزع إلى إضعاف قوة الدولة وامتيازاتها(7).

لقد بُني بروز الحركة الوطنية السودانية المتدرج خلال الثلاثينات والأربعينات جزئياً على التوافق بين المجتمع المدني الناشئ واقتصاد السوق المتنامي. وبعد الحرب العالمية الثانية ونجاح مشروع الجزيرة ومضاربات اقتصادية أخرى برزت السيطرة على الدولة كمقترح اقتصادي مطروح بالنسبة للتجار المحليين الذين استثارت وطنيتهم إمكانية حلولهم محل التجار والشركات الأجنبية صعوداً إلى استغلال موارد الدولة الهائلة. بدأت هذه النزعة عند التجار المحليين في بذر بذور الشقاق بين شقي المجتمع المدني الممثل بمجموعات العمل التجاري (البرجوازية) من جانب، والنقابات (المزارعين والعمال (المهنيين) من الجانب الآخر. فقد كان هذا بالضبط ما ينبني عليه الحال في الخمسينات والستينات عندما بدأه القادة الوطنيون في أحزاب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي يبحثون عن دعم التجار والأرستقراطية الطائفية والدينية معاً جاعلين موارد الدولة ودعمها متاحاً لشراء هذه المجموعات لكنهم في المقابل نالوا سخط مجموعات العمال والمزارعين والمهنيين من قطاعات المجتمع المدني. ومع ذلك بوسع المرء أن يفترض بحذر أن مسألة التعايش السلمي بين المجموعات السياسية الرئيسة – الأرستقراطية التقليدية وطبقة التجار والاتحادات وبيروقراطي الدولة – قد سهلها "التوافق" والانسجام بين اقتصاد السوق الهش ومكونات المجتمع المدني الهشة ايضاً.

تحطم كل ذلك عندما ضعف التوازن الدقيق بين هذه المجموعات في 1958م و1969م. وفي الحالتين عزز التدخل العسكري قوة بيروقراطية الدولة، وأضعف وعزل المجتمع المدني عن نظام الحكم بينما أبقى على اقتصاد السوق الهش وبذلك حافظ على مصالح الأرستقراطية التقليدية والتجار. هذا ولم يهدد إقصاء الأخيرة من السياسة، بشكل أساسي،مصالحها الاقتصادية مما جعل هذه المجموعات تتردد في مواجهة الأنظمة العسكرية.

خلال فترة نظام نميرى مرت العلاقة بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني عبر أحد أوجه تطورها. فقد وضع حاول حكم جعفر نميري وضعهما – كليهما - تحت سيطرة الدولة. ومع ذلك – وفي واقع الأمر - فقد ترك للمجتمع المدني ولقوى

السوق مساحة محدودة. ويعزى ذلك لحقيقة أن النظام لم يحاول أبداً القيام بإعادة تكوين كامل للمجتمع السوداني على الطريقة الشمولية. لكن التوترات السياسية والأزمات الاقتصادية – خاصة بعد تبني سياسات صندوق النقد الدولي – حولت النظام إلى حكم أكثر استبداداً وشمولية بلغت أوجها في نقض اتفاقية أديس أبابا وتطبيق قوانين سبتمبر 1983م (قوانين الشريعة الإسلامية)، مرة أخرى تشكل على عجل تحالف واسع للقوى، شمل القوى التقليدية والطبقات البرجوازية مع النقابات في مواجهة نظام نميرى. وعلى الرغم من أن انتفاضة شعبية نجحت في إسقاط نظام نميري 1985م فإن النظام الديمقراطي لم يكن قادراً على خلق توافق بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني. حاول الائتلاف الحاكم العودة إلى نهج الستينات في وضع مختلف الديناميكيات وترتيب القوى. فقاد استمرار الحرب الأهلية في الجنوب وانتشار الفساد والقصور الذاتي للحكومة إلى سقوط الديمقراطية الثالثة التي قام ضباط الجيش من الإسلاميين بتقويضها مستفيدين لأقصى حد من خيبة الأمل التي نتجت عن عدم كفاءة وعجز وضعف الحكومة البرلمانية المدنية فاستولوا على السلطة عازمين في سياساتهم المعلنة "إنقاذ" البلاد ومحاربة الفساد وتحريك جمود الاقتصاد برفع قيود الدولة والمحافظة على الوحدة الداخلية (وحدة الأمة وتماسكها). وفي الواقع كان القصد هو "انقاذ" وضع البرجوازية العربية الشمالية المسلمة بقيادة أقوى شرائحها تنظيما - الجبهة الإسلامية القومية – وإن جاء ذلك تحت راية الإنقاذ الوطني.

نظام الإنقاذ الوطني1989-2002م : النظام السياسي

أحد النقاط الرئيسة التي هاجم بها نظام الإنقاذ الوطني البرلمان الليبرالي هي أن القوى التقليدية والطائفية قادرة على التأثير على نظام التمثيل النيابي لمصلحتها الخاصة وأن الشعب لم يعط الفرصة لاختيار ممثليه بحرية وبالتالي اختيار حكومات يمكنه محاسبتها، فوعد النظام الجديد بكسر احتكار الائتلاف الطائفي التقليدي للسلطة وتسليمها للشعب مع نية وقف الفساد وقيادة عملية تجديد وبعث حضاري للمجتمع السوداني. وبعد استيلائها على السلطة في يونيو 1989م مباشرة أنشأت

الطغمة العسكرية الإسلامية إطاراً شرعياً قانونياً لحكمها بإصدارها عدداً من المراسيم الدستورية، كلٌ منها يعمد إلى تحويل السلطة من أجهزة منتخبة إلى مجلس قيادة الثورة. وهكذا عطل ميثاق 1985 الذي يضمن الحقوق المدنية السياسية والنقابية ومنعت حرية الصحافة. ومن خلال إطار السياسات والاستراتيجيات الجديدة فقد ابتدعت تكوينات جديدة مثل المجلس الوطني الانتقالي (البرلمان)، واللجان الشعبية – التكوينات الفدرالية للحكومة، وحزب سياسي جديد تحت اسم المؤتمر الوطني.

كل هذه التكوينات والتنظيمات شكلت، في الورق على الأقل، بقصد تحرير الشعب من تحكم الدولة وتسليمه السلطة وخلق بيئة يمكنه أن يتولى فيها أمر رفاهيته السياسية والاجتماعية. وأكدت البيانات السياسية المعلنة، مثل البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي والاستراتيجية القومية الشاملة 1992- 2002م أن الاهتمام الرئيسي في السودان هو خلق مجتمع مدني يعتمد على ذاته ويلبي المطالب الإنسانية من حرية وحفظ للكرامة متوازناً مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المستمد من الإرث القومي.

يتطلب تحقيق التطور والتنمية مشاركة كل السودانيين في عملية صنع القرار. إن تأمين النمو الاقتصادي مع الاعتماد الكبير على الذات وتأمين الغذاء ومحاربة الفقر وتقليل عدم المساواة الاجتماعية وعدم المساواة في توزيع السلطة والثروة وتطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين الأوضاع المعيشية لغالبية السودانيين وزيادة وتهيئة الفرص لحياة أفضل، كل ذلك تم تدوينه ليشكل أهداف النظام. وتعتبر إقامة الشورى (البديل الإسلامي للديمقراطية) سبيلاً لتسليم السلطة للجماهير بجعل عامة المواطنين يشاركون ويؤثرون في عملية صنع القرار وإصدار القرارات. للنظرية الإسلامية للحكم مفهومها الخاص "للمجتمع المدني" فهي تتطلب مشاركة كل أعضاء المجتمع المدني، خاصة التنظيمات غير الحكومية في صناعة وتطبيق السياسات للنظام الجديد. أيضا تم التأكيد على الاستثمارات في التعليم والصحة توطئة لتمكين الرجال والنساء على قدم المساواة. ووفقاً لما ساقه حسن الترابي الذي

يعتقد بشكل كبير أنه مهندس نظام الإنقاذ في السودان، فإن الاهتمام الرئيسي للإسلاميين هو "البعث الروحي البنّاء لمجتمعاتنا بتعبئة الأرواح والعقول. إن محاربة الغرب ليست أولوية ما لم توجه سياساتهم ضد الإسلام"(8). وقد ادعى النظام أنه قد حشد قوته وأعد نفسه إعداداً جيداً بالنظريات والبرامج من أجل تحقيق هذه الغاية العظيمة (التوجه الحضاري).

"ثورة الإنقاذ الوطني" : الواقع

حجة هذا المبحث أنه مهما كانت نوايا الإنقاذ فإن الواقع المعاش بعيد كل البعد عن ادعاءات الحكومة (حكومة الإسلاميين). فسياسات الاقتصاد الحر تبدو ذات آثار سالبة في عدد من المجالات مثل: الاقتصاد والحكم والصراعات الدائرة. إذن فإن التدهور الاقتصادي المضطرد وتقويض دعامات المجتمع المدني قد قللا من الفرص لتسويةٍ سياسية كما علق مباحثات السلام.

الاحتكار ومحاولة شق الصف

بحسب وجهة نظر الإسلاميين فإن سوء إدارة المال العام والترهل الإداري وملكية الدولة للقطاع العام هي من الاسباب الرئيسة وراء الركود الاقتصادي والأزمات التي تصيب الاقتصاد السوداني. فهم يرون عدم مشاركة الدولة مباشرة في السوق عبر التحكم المباشر في الإنتاج بالتراكم أو التبادل. بل يجب أن يقتصر دورها الاقتصادي على تنظيم وضبط وصناعة سياسات من شأنها خلق بيئة موجهة تفضي إلى تشجيع عوامل الانتاج وقوى السوق، فشرع النظام في تنفيذ سياسات التحرير والخصخصة بوصفها الترياق لكل علل الاقتصاد السوداني، ومن ثم أصدرت الحكومة عدداً من المراسيم وقامت بتكوين عدد من اللجان التي خرجت بتوصيات ترجم بعضها لينصب في معايير سياسة التحرير و الخصخصة. في تعليق غير مجافٍ للحقيقة وبالإشارة إلى الجو الذي باشرت فيه هذه اللجان أعمالها علق اقتصادي سوداني بارز بأن ما فعلته الحكومة هو خصخصة وليس تحريراً(9). وذلك لأن هذه

اللجان باشرت أعمالها دون مراعاة الحياد والموضوعية والضوابط المتبعة في نهج التحرير. وقد نتج عن ذلك أن آلت ملكية بعض المؤسسات والشركات من الحكومة المركزية للحكومات الولائية والمؤسسات الإسلامية وأفراد بعينهم وبعض الشركات. فبرزت شكوك قوية حول الدوافع والغايات خلف تلك التوصيات. وثبت الريب بأن أفراداً معينين أو جماعات تسعى للاستحواذ على أصول الدولة وامتلاك شركاتها ومشاريعها. وفي اعتقاد الكثيرين أن هذا العمل لم يكن حتى لتبرره المقدرات المالية العالية والأهلية الإدارية مشهوداً عليها بالمنافسة المفتوحة بل تم تيسير ذلك بفعل سياسي فوقي. بما أن الوسيلة نحو الاقتصاد قد تم تسهيلها بواسطة المكتب السياسي، فقد أعطى التخلص من شركات الأعمال التجارية الكبرى ميزات ليست بالطبع لصالح شبكة أساطين المال التقليدية من تجار الشمال الراسخى الأقدام أو لمجوعة شركات كبيرة، بل لصالح الدوائر التمويلية ورجال أعمال المدن ذوى التجربة الاقتصادية الحديثة نسبياً وطبقة الضباط السياسيين political commissars للإسلام السياسي. إن السند السياسي لهذه المجموعات والكسب الذي حققوه من تحرير وخصخصة الاقتصاد يوضح إلى درجة كبيرة، الصراع الحاد بين شبكتي القدامى والجدد في ميدان الأعمال. ولنكون منصفين فإن سطوة هذه المجموعات الجديدة لم تاتي من السياسات الاقتصادية للحكومية الجديدة فقط، بل أيضاً بالتوجه العام للاقتصاد السوداني نحو النشاطات غير الإنتاجية والتي أعطت مجموعات الأعمال الطفيلية غير المنتجة والتي تميل إلى المضاربة قوة دافعة.

في تقرير تم إجراؤه حديثاً، عزا التقرير ارتفاع نسبة التضخم وتدهور نسبة التبادل في بعض النفقات الحكومية (5٪) لكن العامل الرئيسي يرجع إلى حجم المال الدائر خارج الجهاز المصرفي والذي يقدر بحوالي (77٪) من مجموع الربط الكلي (365 مليار جنيه سوداني في 1996م) (10). إن قوة المضاربات المسيطرة على الاقتصاد السوداني، في كل قطاعاته، ليست بالظاهرة الحديثة وإنما ترجع إلى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات منذ تغلغل نفوذ البنوك الإسلامية في الاقتصاد الريفي. وفي التسعينات أكملت نفس هذه البنوك سيطرتها على الاقتصاد الحضري.

وقد أعرب اقتصادي سوداني بارز عن شكوكه تجاه سياسة التحرير الاقتصادي مؤكداً أن الدولة ما زالت تتدخل في عمليات السوق(11). في هذه السياق يجدر فهم ما يتعلق باقتصاد السوق ليس على أنه : "**قدرة السوق على خلق وتحديد الحصص بل كآلية لاستخراج الفائض بواسطة طبقة من الأخرى. فوظيفة التبادل ليست هي "تنظيف" السوق في بعض الحالات بأي حال، لكنها ببساطة تحقيق مصلحة لأحد الأطراف على حساب الآخر" (12).**

إن مصلحة النخبة الحاكمة في تعزيز قاعدة قوتها أكثر من العمل لمصلحة الجماهير (الشعب) تنعكس في أن الموارد الاقتصادية تدار وتستخدم في أعمال غير منتجة. وعلى الرغم من أن الأرقام الحقيقية لم تكشف أبداً، فقد قدر أحد المراقبين أن الحكومة تنفق حوالي 40٪ من حصة الميزانية على قوى الأمن(13). وخلاف الإنفاق على الأمن والدفاع فإن الدولة تضع اعتباراً خاصاً لآلية الإعلام والدعاية وتوضح الأرقام في ميزانية 1994/93 أن حصة هيئتي الإذاعة والتلفزيون معاً بلغت 294 بليون جنيه سوداني. بينما خصصت لميزانية القطاع الصحي بأكمله 290 بليون جنيه فقط (14).

إن التقسيم غير العادل للموارد، مع عوامل أخرى، شارك في انتشار الفقر والتقتير. وأكثر المتأثرين بالتدهور الاقتصادي والأزمات هي الطبقات الدنيا والوسطى. وفقاً لما جاء به محمد هاشم عوض فإن حصة دخل أغني عشر من مجموع السكان قد ارتفع من 40٪ في عام 1978 إلى 60٪ في عام 1990. بينما هبط دخل أفقر 40٪ من مجموع السكان من 12٪ إلى 8٪ في نفس الفترة(15). وعن نسبة السودانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر فإن الأرقام تتراوح ما بين 90٪ إلى 84٪ بينما تقول أرقام الحكومة 65٪(16). ولا يفوتنا مقوم مهم يعبر فيه سوء إدارة الاقتصاد عن نفسه جيداً ألا وهو تدهور المستوى المعيشي لغالبية السكان. لقد ارتفعت نسبة الفقر في الريف والحضر معاً خلال العام 1994/93. حيث أن 93٪ من أسر الريف و84٪ من أسر الحضر تقع تحت خط الفقر. إن الحد الأدنى للمعيشة (نقصد به الطعام فقط) للفرد الواحد في اليوم قد قفز من 71 جنيه إلى 2440 جنيه

بين عامي 1992 و1996، متضاعفاً 344 في أربعة أعوام، في أغسطس 1996. وقفز إلى 3963 في سبتمبر 1996.(17) ورغم أن المجال هنا ليس لتوثيق استمرار الفقر في السودان. فبوسع المرء أن يخلص لحقيقة أن غالبية أهل السودان لم يمكنوا اقتصادياً بل أفقروا. وباستقراء مثل هذا القصور في الأداء الاقتصادي فلا غرو أن وجد أصحاب دعوى التشاؤم حيال الشؤون الأفريقية البرهان القاطع لدعواهم في السياق السوداني، السياق الذي تسمه وتهيمن عليه المجاعات والتردي السياسي والاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي وطغيان الحكم والحروب الأهلية.

بين الحكم والاستبداد

نظرياً يدعو نظام الإنقاذ لصيغة جديدة تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، صيغة لا تتبع بالضرورة نظام الحكم البرلماني الغربي،ولا نظام الحكم السوفيتي الشمولي، إلا أنها وفي ذات الوقت تعطي السودانيين الفرصة ليقرروا مصيرهم. والواقع مع ذلك، يتناقض مع ما تقتضيه النظرية، فلم تلعب كل الأجهزة التشريعية واللجان والهيئات ابتداءً من المجلس الوطني الانتقالي وحتى المجلس الوطني "المنتخب" أي دور في تصريف شؤون الأمة. وما كان للقضايا السياسية المهمة أن تناقش أولاً في المجلس الوطني قبل صدورها. بل في الواقع تحول المجلس الوطني إلى جهاز لإصدار الموافقات الروتينية. وقيل أن اهتمامه ينصب نحو القضايا الاستراتيجية مثل الفدرالية، وحدة الأمة والتوجه الحضاري وليس نحو كسرة الخبز والطرد من العمل (الإحالة إلى الصالح العام) وماشابه ذلك. وقيل أن هذه القضايا من صميم اهتمامات المجالس الولائية والمحليات. وعندما تحول المجلس الوطني ليلعب دوره كجهاز رقابي على الأجهزة التنفيذية للحكومة كانت النتيجة تهميش أكثر للمجلس. واستجابة لتقرير لجنة الحسبة الإدارية الشامل والذي تضمن حالات فساد ومخالفات قام قادة النظام السياسيون بحل وطرد لجنة الحسبة الإدارية في 1995م.

علاوة على ذلك حاول القادة السياسيون جعل السودان يبدو كدولة فدرالية لا مركزية بتقسيم البلاد إلى 26 ولاية لكل منها برلمان ومجلس وزراء ووالى. ومع ذلك،

فقد أحكم، في الواقع، الإسلاميون قبضتهم على شبكة الموارد غير المنظورة والمواقع والوظائف التي تكون ضرورية لأداء الأعمال الطبيعية للحكومة. وفي الواقع فإن النظام موغل في المركزية. وفي هذا الصدد فإن الأداء غير المقنع للمجلس الوطني في أداء وظائفه ترك الشعب وجهاً لوجه مع قيادة سياسية مضللة وموظفين بيروقراطيين مستبدين.

إن عدم وضوح الحكومة هو أمر لم يغب حتى عن بعض المتعاونين مع النظام. ويتساءل مؤيدو ومعارضو النظام معاً بصراحة: أين تكمن القوة الحقيقية؟ ومن يصدر القرارات الاقتصادية والسياسية؟ (18) يتحدث معارضو النظام عن مجلس أربعيني يدير دفة حكم البلاد من خلف الستار بينما يشير مؤيدو النظام "للسوبر تنظيم" (الذي هو بمثابة إعادة الحياة للجبهة الإسلامية القومية المحلولة رسمياً) والآن يحتكر السلطة فعلياً(19). بقدر ما كان الاهتمام بقضايا الحكم فإنه هناك ثلاثة مضامين تصح بالضرورة:

أولاً : أصبحت السياسة وظيفة للأمن الضروري، وأصبح العمل السياسي شاغلاً رئيساً بالنسبة للموالين للنظام. هذا ما خلص إليه بالضبط الأفندى في وصفه لطبيعة ممارسة النظام للعمل السياسي "العمل السياسي عن طريق الأجهزة الأمنية"(20). لقد أنشئ نظام الحزب الواحد تحت اسم المؤتمر الوطني. فكان من المنتظر أن يوفر ذلك منبراً لكل المواطنين للانخراط في العمل السياسي، من تنظيم اجتماعات وكتابة المضابط وتحضير للانتخابات، ليعني ذلك أن السودان قد فرغ تماماً من المشكل السياسي. لكن في الواقع، كان العمل السياسي حكراً على الإسلاميين – القاعدة الفاعلة للنظام. وبما أن السند الشعبي كان ضئيلاً، كما تعذر فيما يبدو تأمين قاعدة عريضة، فقد استحدثت أعداد من التنظيمات الأمنية وشبه العسكرية و تم وسمها بالصبغة القانونية بواسطة الحكومة. وهي تقوم ببعض الخدمات الأمنية كاللجان الشعبية بالأحياء وقوات الدفاع الشعبي. من جانب آخر فهي تعمل ككلب حراسة (عيناً ساهرة) للنظام ضد أي تحد يتهدد التوجه السياسي والاجتماعي والديني(21).

إن مؤسسات المجتمع المدني، لم تعد تعمل، فهي إما قد تم تحطيمها أو في سبيلها إلى الحل. كما تم ما سمى تطهيراً للقضاء والجامعات من العناصر غير المرغوب فيها. وأوقف نشاط النقابات والاتحادات المهنية وعطلت الصحف. "إن روح الإسلام التي تشكل توجه الحكم تعادي بشدة أي شكل من أشكال المعارضة"(22). وإن صيغت في عبارات رقيقة دافعها المصلحة في الدفاع عن الدولة الإسلامية.

ثانياً : بإضعاف حيوية وإفقار الطبقة الوسطى والقطاعات المهنية نجد أن سياسات التحرير الاقتصادي قد أثرت سلباً على المجتمع المدني في السودان. فقد أهلكت الأزمات الاقتصادية الطبقة الوسطى في السودان التي كانت متماسكة حتى وقت قريب. ويرتبط هذا بسعي النظام وجهوده التي لا تلين في فرض أطره الخاصة المتكونة من خليط لتكوينات ثيوقراطية اجتماعية حديثة لمقابلة أطر و أشكال التكوينات السياسية والاجتماعية والثقافية الموجودة قبلها (تقليدية كانت أو علمانية على حد سواء). وفقاً لما أورده أحد المراقبين فإن تبعات مثل هذا التجزيء في التكوينات الاجتماعية تكون تفككاً مادياً وتنظيماً للهيكل السياسي(23). ويحدث التشظي والتفكك التنظيمي السياسي عندما تنهار البنيات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية، بينما يحدث التشظى المادي عندما يصبح الأفراد لاجئون وينقلون نشاطهم للمنافي خلف الحدود الجغرافية لوطنهم.

ثالثاً : أصبح بعض البيروقراطية من غير ذوي الكفاءة وغير المنتجين مؤثرين في العديد من المواقع السياسية الحساسة مثل الضرائب وقطاع الخدمات. ولهذا أدى فقدان الأهلية إلى انتفاء الدقة عند اتخاذ القرار. وأعطى هذا المصداقية للاعتقاد بوجود تكوينات وتنظيمات ذات قوة موازية للمؤسسات الحكومية. فقاد هذا لفرضيات خطيرة كما أدى إلى ؛ أولاً: فقد قوّيت شوكة الأجهزة الأمنية والتي تعمل بحصانة كاملة. ثانياً، شجع الفساد خاصة على المستويات الولائية بوصفها المناطق التي من المفترض أن تسلم فيها السلطة للشعب. فتقدير الاختلاسات بين عامي 1989- 1994 بلغ 144 بليون جنيه. وأظهر تقرير المراجع العام أن أكثر من 80٪ من

حالات الاختلاس وقعت في الهياكل الفدرالية للحكومة.(24) ثالثاً، عجز الحكومة في الاقتصاد والزراعة والتعليم على سبيل المثال لا الحصر. بقي بعض الوزراء الذين عرف تورطهم في قضايا الفساد والقصور الإداري في مناصبهم، أو تقلدوا مناصب وزارية أخرى دون التعرض للمساءلة.

تعميق الصراع

يبدو أن الإسلاميين قد تأثروا ببعض المفاهيم الهوبسنية في نظرتهم لقضايا الصراع والوحدة في مشاكل السودان التي تمسك بخناقه. فشلت الحكومات الديمقراطية في الحفاظ على وحدة الأمة وقادت للتشظي (التفكك). ومن ثم أكد القادة السياسيون في مناسبات عديدة على الحاجة لسلطة مركزية قوية، أو دولة ديكتاتورية، لترتقي بأهل بلد شاسع يتميز بالتعدد العرقي والثقافي والكيانات الإقليمية. وعدم وجود هذا المركز القوي، والفاشستي أحياناً، قد يجر البلاد إلى صراعات وتشظي في الآخر. والإشارة إلى المركز القوي تعني الإبقاء على الوضع السياسي الراهن بكل ما يستتبعه من استمرار لهيمنة البرجوازية العربية المسلمة المسيطرة. وأي تهديد لهذا المركز يُنظر إليه على أنه تهديد لوحدة الأمة. ويشير بعض الإسلاميين إلى شبح النموذج الذي يخيم على أي محاولة لمقاومة التنظيم السياسي الحالي.

وعلى النقيض من هذه الخلفية، فإن السلطة الديكتاتورية الإسلامية من خلال مفاهيم الشريعة والحاجة لدولة إسلامية وللجهاد وضعت المبادئ الأساسية والتبريرات لعسكرة المجتمع الشاملة. هناك تنظيمات أمنية شبه عسكرية أقامتها أو قننتها الحكومة، وتشمل عدد من الاجهزة الموازية والخدمات الأمنية، واللجان المسلحة في الأحياء وقوات الدفاع الشعبي، والشرطة الشعبية، والدبابين ، والمرابطات. أضف لذلك أن وجود المليشيات الإسلامية من بعض الدول العربية والإسلامية الأخرى، بدعم من الحكومة الإسلامية في السودان، قد ساهم في جو القمع والخوف المؤسس. وفي حين أدت هذه العوامل للتطويع والإخضاع في دول أخرى، لكنها في السودان —

بالاضافة للاخضاع - قد عمقت الصراعات الموجودة أصلاً ودفعتها إلى جبهات جديدة وفاقمت النزاعات المجتمعية .

وكمثال لتعميق الصراع الديني والعرقي والطبقي، نجد إن التفسير الضيق والمتزمت للإسلام وضع لأول مرة المسلمين في مواجهة ضد المسلمين في الشمال في موجة عنيفة من الصراعات. ورغم أن عدداً من العلماء قد حاولوا تلميع الخطاب السياسى للجبهة الإسلامية القومية الإسلامي، على أنه حديث ومتسامح وذو أبعاد علمانية. ولم تفت على آخرين الإشارة إلى التمييز العنصري في الديكتاتورية الإسلامية في السودان، إن إضعاف الحكومة البرلمانية المنتخبة والروح الشعبية الفاعلة يشكل عقبة دون التسوية السياسية والوحدة الوطنية في سودان التعدد الإثني والثقافي. ومن الملاحظ أن عدداً متزايداً من الرجال قد استقطبهم الصراع المسلح في سعيهم للبحث عن وظيفة أو بحثاً عن وظيفة ذات دخل أفضل. ويمكن تفسير غياب الرجال من معسكرات النازحين في الشمال والجنوب بحقيقة أن عدداً متزايداً من الرجال قد أصبحوا جنوداً في صفوف حركات التمرد أو قوات المعارضة التي تقاتل الحكومة المركزية أو حتى الاثنية المتنامية في شمال وجنوب السودان منذ مطلع الثمانينات والمشاكل الاقتصادية في الأقاليم، ومشاكل الدولة الحالية، بجانب أزمات السودان السياسية والدستورية العسكرية المزمنة.

الخاتمة : تزايد الأزمات أم حلولها؟

ثبت أن الأزمات التي تكتنف التكوين الاجتماعي السوداني هي ذات طبيعة تكوينية أو بنيوية مركبة، تهدد حالات التعبير السياسي الحاد والنكبات المذكورة أعلاه، ضمن عوامل أخرى، وجود الدولة الفعلي ووحدة الأمة السودانية. لكن للشعب السوداني مصادر يعول عليها في تصديه لهذه الأزمات. إن نمو الحركة الوطنية خلال فترة حكم الاستعمار البريطاني والفترات النسبية للسلام والاستقرار والوحدة التي تمتع بها السودان عقب الاستقلال يعزى بشكل كبير إلى الانسجام الأكيد بين قوى السوق والمجتمع المدني. وقد سهلت النماذج المتوازنة والمتوسعة للتطور الاقتصادي

الاجتماعي هذا الانسجام الأكيد. لكن منذ منتصف السبعينات ولد عامل تفكك التطور الاقتصادي الاجتماعي سلسلة من الأزمات والتي نتج عنها، ضمن أشياء أخرى، تمزيق الوشائج بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني في التسعينات. إن التحول في نظام الحكم من نظام مدني برلماني إلى نظام شمولي يعزى جزئياً للتغييرات المتضمنة في نموذج التطور الاقتصادي في الثمانينات والتسعينات. في الواقع يبدو أن نظام الإسلاميين قد فشل حتى الآن في الحد من عملية التفكك والتدهور. بل بدلاً من ذلك فإن سياسات التحرير الاقتصادي وتدمير المجتمع المدني وبإضعافها للعلاقة بين الدولة والمجتمع تحت ظل النظام الجديد عززت قوة المركز و"المركزية" واضعفت القوى الحيوية وقادت إلى ظاهرة جديدة هي ظاهرة الاخلال أو الخلل من الداخل implosion من داخل النظام ومن داخل المجتمع. ويبقى أن ننتظر لنرى المدى الذى ستقود الية ظاهرة الإخلال من الداخل فى التأثيرسلباً (أو ايجاباً) على حيوية ومرونة مواردية resourcefulness المجتمع السوداني. وكما هي الأشياء الآن فإن قسمي المجتمع المدني في السودان، البرجوازية ورجال الأعمال أو المجموعات ذات التوجه للسوق من جانب ومجموعات العمال المهنيين من جانب آخر يحتاجان إلى تكوين تحالف قوى مرة أخرى لدرء النكبات. ولإنجاح هذا الأمر بنجاح فإن النقابات تحتاج إلى ديمقراطية أكثر وواقعية أكثر وتحتاج مجموعات العمل أن تتخلص من التحامل الثقافي والعرقي وأن تقدم بعض التضحيات من أجل الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي. ولإنصاف المظالم التاريخية للأقليات المضطهدة فإن إنجاز عقد اجتماعي جديد ضمن إطار إعادة التكوين السياسي للوضع الراهن يعد ضرورياً، إذا خلق المناخ المساعد على إيجاد النظام العادل والذي يوفق بين مصالح الجميع.

مصادر الفصل السادس

1. White, G. Towards a Political Analysis of Markets, IDS Bulletin, 24 (3), 1993

2- المصدر السابق

3- المصدر السابق

4- البرمناج الاتنمائى للامم التحدة، Strategy on Governance واشنطون، 1995

5- Therborn, G. "The Rule of Capital and the Rise of Democracy", in David held (ed.) States and Societies, Martin Robertson, London, 1983.

6. Perez-Diaz, V.M, State, Bureaucracy and Civil Society, MacMillan, London, 1978.

7- عدلان الحادرلو، Preliminary Remarks on the Civil Society in Sudan. ، الخرطوم 1995.

8- Al-Turabi, Hassam, The Islamic Awakening Second Wave, NPQ, Khartoum, Summer 2992.

9- محمد هاشم عوض، استاذ الاقتصاد بجامعة الخرطوم، مقابلة، الخرطوم 15 اغسطس 1995.

10- صحيفة الراى العام، أرشيف 1996.

11- تلفزيون السودان، ندوة "حول السياسات الاقتصادية الراهنة" 26 اكتوبر 1996.

12- غوردون هوايت، مصدر سابق.

13- صحيفة اخبار اليوم، أرشيف 14 مارس الى 3 يونيو 1996.

14- المصدر السابق

15- على عبدالقادر على، 1992 Structural Adjustment programmes and Poverty Creation: Evidence From Sudan< EASSRR, 8 (1) 1-21.

16- المصدر السابق

17- المصدر السابق

18- صحيفة ظلال، 3 أكتوبر 1996

19- عبدالوهاب الافندى، الثورة والاصلاح السياسى فى السودام، منتدى ابن رشد، 1995.

20- المصدر السابق

21- المصدر السابق

22- المصدر السابق.

23- السيد الصادق المهدى، خطبة عامة مايو 1996.

24- صحيفة السودانى الدولية، أرشيف 1996.

الفصل السابع

الاثنية و الديموقراطية في السودان [7]

البعد الاقتصادي

يتفق البعض على أن العلاقة بين النمو الاقتصادي (الازدهار المادي) والنزاع العرقي في المجتمعات التي توجد فيها عرقيات متعددة ومتباينة، تبدو واضحة تماماً من حيث التأثير المتبادل وإن كان من الصعب التعبير عن ذلك بقانون. لكن من الملاحظ أن التدهور الاقتصادي يزيد من مفاقمة التوترات العرقية نظراً لأن الموارد القليلة تزيد من التنافس الإثني حول تقسيم هذه الموارد. وهناك من يرى أن النزاع العرقي يعيق فرص الانتعاش الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى تضييق فرص التكامل الاقتصادي. ومن جهة أخرى فإن التوسع أو التمدد الاقتصادي يؤدي إلى تحجيم التوتر العرقي ويخلق إطاراً للمنافع المتبادلة والتعايش الخلاق ذو المدى الطويل بين المجموعات العرقية. أما الديموقراطية فهي التي تضع القواعد والأحكام الموجهة للتدافع والتعايش بين المجموعات العرقية في إطار سياسي واحد.

ولأن موضوع الورقة هو التجربة الديموقراطية في السودان فلنا الحق أن نتساءل هل استطاعت الديموقراطية في السودان أن توفر إطاراً سياسياً يضبط التدافع و الصراع العرقي بل و يخفف من التوتر العرقي في ظل وجود التفاوت التنموي و الاستغلال والتخلف الاقتصاديين في الجنوب والغرب والشرق؟ كيف تتبنى الدولة في السودان عملية وساطة ملائمة بين النزاع العرقي وآثار التحول الاقتصادي؟ هل عملت الديموقراطية في السودان على تذويب الفوارق العرقية و معالجة الاختلال التنموي في خلال فترات الحكم البرلماني في السودان؟ هل ستوفر الديموقراطية فى السودان إطاراً يصلح لمعالجة الغبن العرقي التنموي؟ هل من الممكن أن تتخلى الدولة عن هذه المسؤولية لصالح المجتمع المدني الذي يفترض أن يكون ركيزة أساسية لاقتصاد

---

[7] قدمت هذه الورقة في القاهرة في مؤتمر نظمه مركز الدراسات السودانية 1997

السوق؟ هل تعمل اقتصاديات المجتمع المدني على تذويب الفوارق العرقية؟ هل اكتفت المجموعة العربية- الإسلامية المهيمنة من استغلال ريعية الدولة وأمنت مصالحها الاقتصاديه "الرأسمالية" بحيث يمكن لها التخلي عن قبضة السلطة دون خشيتها على مصالحها وامتيازاتها؟ هل اكتملت حلقات "التكوين البرجوازي" للرأسمالية السودانية؟

صعوبات منهجية عديدة واجهت وتواجه هذه الورقة(الفصل). من هذه الصعاب مثلاً غياب المعلومات الاحصائية حول النشاط الاقتصادي للمجموعات العرقية المختلفة، ومن الصعوبة بمكان أن نحصل على معرفة دقيقة في الناتج الإجمالي المحلي و الدخل في السودان وتوزيعه على المجموعات العرقية المكونة لسكان السودان. من من المجموعات تملك رأس المال التجاري؟ الصناعي؟ من من المجموعات توفر الايدي العاملة؟ ما هو التكوين الاثني للطبقة الوسطى؟ أي المجموعات العرقيهة كانت لها الغلبة في مراكز اتخاذ القرار السياسي؟ والإداري؟ والمؤسسات التعليمية؟ كيف نقيس أثر العمل الاقتصادي في النشاط السياسي للمجموعات العرقية؟ هل الانتخابات وسيلة سليمة لقياس هذا الأثر؟ أم تراه يتقاطع مع عوامل أخرى؟ وما هي هذه العوامل الأخرى؟

تتكون الورقة (الفصل) من ثلاثة أجزاء، بعد هذه المقدمة يتناول الجزء الأول مفاهيم وآراء تدور حول العلاقة بين المتغيرات الثلاثة: الاثنية، الديموقراطية، التنمية الاقتصادية. وتطرح الورقة تصوراً لهذه العلاقة في شكل "قانون عام" ، وفي الجزء الثاني نتوقف عند التجربة السودانية مركزين على فشل المجموعة العربية- الإسلامية المهيمنة في إرساء نظام حكم ديموقراطي يخلق إطاراً للمنافع المتبادلة والتعايش الخلاق ذو المدى الطويل بين المجموعات العرقية المتنافسة والمتصارعة في السودان. إذا كان الجزء الاول من الورقة – الفصل– نظرياً و الجزء الثاني منها تاريخياً فالجزء الثالث تغلب عليه الصفة الاستشرافية : ماذا عن المستقبل على ضوء الحاضر؟ ما هي شروط أو إمكانية حل الإشكالية: وجود نظام ديموقراطي يستوعب مطالب كل المجموعات الإثنية يخلق إطاراً للمنافع المتبادلة ويحقق التنمية والتعايش ذو المدى الطويل بين المجموعات العرقية؟

اقتصاديات السوق والنزاع العرقي:

تشير تجارب ما بعد الحرب الثانية في غرب أوربا وجنوب شرق آسيا بشكل قوي إلى أن الازدهار المادي المدفوع عن طريق السوق في مناطق السوق العالمية المتمددة والمتوسعة يوماً بعد يوم يقلل من حدة النزاع العرقي. وربما تحاول المجموعات العرقية التي كانت تعيش في حالة خصام تقليدي أن تقوم بمحاكاة الألمان أو الفرنسيين في حل خلافاتهما والتعاون بينهما بشكل سلمي. ولسوء الحظ، فإن الجميع لا يمكن أن يجنوا فائدة من السوق على نحو متساو أو عادل ولا يمكن للسوق أن يحقق تكافؤ الفرص.(1)

نظرياً على الأقل، يفترض أن تخفف آلية اقتصاد السوق من حدة النزاعات العرقية وذلك لعدم أهمية relevance الولاءات العرقية وتعارضها مع "عقلانية" اقتصاد السوق ومنطق المنافسة القائمة على تجاهل الإملاءات الشخصية والوجدانية في العلاقات التبادلية في السوق. وتتضمن آلية السوق المثلى "شروط جزائية" للمشترين والبائعين الذين يفضلون الخيارات العرقية (أو تلك القائمة على اعتبارات غير عقلانية) وتقلل هذه الخيارات من الفائدة التي من الممكن كسبها، وذلك بأن – مثلاً - يدفعوا أسعاراً عالية للسلع أو الخدمات الأقل جودة من تلك المتوافرة في ساحة السوق الحر المثلى. وتقلل الأسواق عدد الأفراد الذين يقومون بتفضيل هذا الخيار (وفي هذه الحال، عدد الأشخاص الذين يمارسون التمييز العرقي على نحو صريح) عن طريق معاقبة هؤلاء الأشخاص، وإزاحتهم من الوجود في السوق. إذن تساهم نفس اليد الخفية التي تقوم بتنظيم أسعار السوق في التعاون بين المجموعات العرقية التي تحتاج الأسواق الكبيرة إليه من أجل أن يشق الاستثمار طريقه إلى "التنمية الاقتصادية الراشدة". وبالطبع هناك ثمة طرق عدة لا حصر لها يمكن أن تساعد في تشويه تدفق استثمار رأس المال وعمل آليات اقتصاد السوق. وقد أكدت بعض الدراسات أن الاستثمار الحر لرأس المال في السوق يؤدي حقيقة إلى تحول وانتقال اقتصادي بطريقة تنزع لمنع الاستنفار السياسي للمجموعات العرقية. إلا أنه وحتى في الاتحاد الأوربي وحتى فترة قريبة هنالك آراء ترفض "تفكيك المركز" التي تحرص عليه بعض مجموعات المصالح

في الدول والأقاليم التي تتستر وراء رايات (ربما تكون "وهمية") وهي أنه بإمكان المجموعات العرقية أن تثبت قيمة عالية في المحافظة على مواردها - الحقيقية والافتراضية.(2) أي وبمعنى آخر، تتضافر مجموعات المصالح التي تعيش في المركز، وعلى المركز، وتعمل على أن تجعل التغيير صعباً ومستعصياً، حتى وإن جاء عبر منطق اقتصاد السوق الحر.

النزاع العرقي ودور الدولة:

للدولة وأجهزتها دور في إدارة الاقتصاد، أياً كان النظلم السياسي لهذه الدولة: ليبرالياً أم أتوقراطياً. في الدولة الليبرالية تتمتع البيروقراطية بنفوذ واسع (متداخل مع اصحاب المصالح) بصياغة وترجمة التشريعات - القائمة على قوانين السوق والمنافسة وحماية المبادرات والمشاريع الخاصة - لسياسات معدة للتنفيذ، والتأكد من وضع نقدي قوي وحماية الحياة والملكية وتحديد الموازين وإجراءات المقاييس. أما في النظم الاتوقراطية، فالدولة وأجهزتها المركزية تتحمل كل الأعباء وتقوم بأداء جميع المهام والوظائف خصوصاً تحت ظل الأنظمة ذات الحزب الواحد.

ولأسباب لا يتسع المجال للخوض فيها هنا، لا يثق المواطنون في دول الحزب الواحد في العالم الثالث ومنها السودان في الدولة وادارتها للاقتصاد، باعتبار أنها كانت تمثل (أداة قهر و لا تزال)؛ إلا إن قطاعات عديدة من نفس هؤلاء المواطنين يتوقعون أن تقوم الدولة بالكثير من المهام، أكثر مما تقوم به الآن خاصة في مناطق وأقاليم المجموعات السكانية التي تساهم في الاقتصاد القومي وبالمقابل كانت تعتمد على الدولة في توفير جميع الاحتياجات والأشياء، ولم تؤد سياسات السوق التي نادت بها الدولة وسوقتها بعض مجموعات المركز للتنمية الاقتصادية الراشدة أو المتوازنة. والنتيجة هي قصور في الشرعية وعجز تنموي الأمر الذي دعا أحد الاقتصاديين أن يسميه بـ "الفراغ المؤسساتي" حيث تظهر الدولة بأنها حكومة هيكلية تحاول أن تأخذ من المواطنين و"تحتويهم" للاستئناس أو تتجاهلهم وتتركهم لشأنهم. وحتى عندما تتدخل بيروقراطية الدولة للتخطيط لتنمية، تأتي مشاريعاً بعيدة عن رغبات المنتجين والسكان

المحليين. وفي الذاكرة العديد من المشاريع غير المفيدة حيث يتم الاستغناء عنها في النهاية، وهي لم تساعد في تقدم الانتقال والتحول وهذه المشاريع والسياسات ليست بعيدة عن بيروقراطيات الدولة التي لا تزال تعاني من تحمل عبء المشاريع ذات الحجم الضخم والعديمة القدرة على المنافسة والمليئة بأشكال الفساد.

بعيداً عن جدل القطاع العام أم القطاع الخاص، يبدو أن هناك اتجاهاً يتبنى مقولة أن أفضل المسارات التي يجب أن تسلكها الدولة أن يتناسب حجمها مع دورها الذي يتضاءل يوماً بعد يوم. فهناك تغييران أساسيان بدآ و لم يكتملا: (أ) إحلال السوق محل الإدارة البيروقراطية باعتباره آلية رئيسة في تحديد الأسعار و توزيع الاستثمارات وتوزيع الدخول (ب) وانتقال حقوق الملكية من الدولة إلى الملكية الخاصة المتنوعة: خاصة ، عامة، تعاونية.(3) وأضيف هنا ما نسمية الملكية التشاركية corporate.

وفي حين أن التغيير الأول قد أثبت أنه مؤلم اجتماعياً في بعض الدول فإن التغيير الثاني يعد عملية صعبة وطويلة. وطالما أن الدولة تقوم بتوجيه عملية (الانتقال) فإنها تتحمل مسؤولية الألم الاقتصادي الناتج عن ذلك الانتقال وبطريقة مشابهة، فإن المعارك العنيفة حول السلع والموارد تجري في إطار وضع وإجازة موازنة الدولة State Budget و الحكم الاتحادي والمحلي. نجد أن الموازنات في الدول المتقدمة تعد جزئية مصغرة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلا أن المواطنين في تلك الدول أكثر وعياً بقضية الضرائب و قضايا المالية العامة. وفي مثل اقتصاديات السوق هذه، فإن السلع العامة وتحويل المدفوعات يجب أن تظهر أو تعبر عن فائدتها وقيمتها سنوياً. وتشكل هذه مادة العمل البرامجي للأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وهيئات المجتمع المدني، وهذا تحديداً الشيء الذي تفتقده دول الحزب الواحد ومنها السودان.

وسوف تلقى تهمة التحيز العرقي أو التمييز العنصري على أي مجموعة عرقية نالت المزيد من المكاسب والفوائد على حساب المجموعات العرقية الأخرى، وبصورة لا تبرر الحصول على هذه المكاسب وخاصة إذا ارتبطت هذه الفوائد بعلاقة ما بالدولة. ويمكن أن تتفاعل على نحو ما المنافسة بين المجموعات العرقية وتتدافع للحصول على

"نصيب" من موارد البلاد – هو حق لها وبخاصة إن كان مطموراً في باطن أرضها. وفي النظم الاتوقراطية تؤدي حصيلة المنافسة "غير المتكافئة" بين المجموعات العرقية و إدارة النشاط الاقتصادي الموجه بواسطة الدولة تؤدي لتفاقم وتعميق الشكوك العرقية المتبادلة بين هذه المجموعات. وهناك دراسات تشير إلى أن اجراءات الخصخصة التي تمت في التسعينات في السودان لم تؤد إلى إصلاح الخلل التنموي ولم ترفع من شأن المجموعات العرقية المهمشة (4) بل عمل المركز والمجموعات المتحكمة فيه من توجيه، أو الالتفاف على سياسات ما سمي "بالسوق الحر".

وما يزال الخوف القديم في عمليات الاستقصاء الإثني من غالبية المجموعة التي تكون الأمة في الدولة موجوداً. يعتقد محمد أبو القاسم حاج حمد أن الطبقة السياسية الشمالية في السودان (وبالأخص شريحتها المهيمنة) قد لجأت لاستخدام مورد الهوية (5) وقد تجلى استخدام الهوية في إشهار سلاح "الشريعة الإسلامية" كمرجعية وحيدة للحكم وأساس للشرعية الساسية، وفي واقع الأمر الشريعة هنا مستخدمة كبناء وكحاجز رمزي كثيف لحماية الامتيازات غير المبررة. فالدين هنا يتحالف مع العرقية كمورد يغذي ويحمي الامتيازات غير المبررة اقتصادياً واجتماعياً.

وتحدد ديناميكية الواقع السياسي الأهمية النسبية للدين أو العرقية (أو أي عامل آخر – كالوطنية أو الأممية) فى بناء السياج الرمزى لستويغ وحماية الامتيازات غير المبرزة. فعندما تصاحب عملية تكوين الامة سيطرة مجموعة معينة تتخذ من هويتها مصدر لهوية الامة- الدولة، تجد مجموعات اخرى (تلك التى لا تشارك المجموعة الرئيسة خصائصها) نفسها على أطراف المنظومة الاجتماعية. وتقوم على التفاوت مراتبية تصور المجموعة "الأصل" كوحدة متجانسة (مع تجاهل التشققات الداخلية: طبقية، نوعية) وتضعها في موقع مركز الدائرة (دائرة ال moral order) مواطنين درجة أولى، وتنداح دائرة أخرى كمواطنين درجة ثانية ودائرة ثالثة كمواطنين درجة ثالثة وهكذا في مراتبية حسب تعد وتباين مكونات المجتمع.

وفي حالة غياب الصيغة الملائمة التي تربط بين مكونات المجتمع وتحت سيادة نمط هيمنة متخثرة (انظر الفصل الحادي عشر) تصاب المجموعة التي تسبغ على نفسها صفة "الأصل" بخوف ظاهر من تضعضع الفواصل بين دوائر أو مكونات المجتمع وتذهب للمدى الذي تدعي فيه بأن الدولة هي ملك لها (أو هي دولتها). وكما قال أحد الكتاب فإن المجموعة العرقية المهيمنة تعتبر الدولة "تابعة لها" و"ذراعها القوي" وبالتالي، فإن الأقليات يمكن نعتها في هذه الحالة بـ "الطابور الخامس" وخصوصاً اذا كانت الدولة — الأم Mother-State مجاورة للدولة التي يعيشون في ظلها وتعد نداً تقليدياً لها مثل الهنغاريين الذين يعيشون في سلوفاكيا أو الروس الذين يعيشون في لاتفيا. وعلى هذا فيمكن أن تصبح ديمقراطية الأغلبية Majoritartian-Democracy صيغة مبسطة للاستبداد الإثني (العرقي) ويمكن أن تصبح الانتخابات في هذا المناخ أقل بقليل من عمليات إحصاء السكان. (6)

وعلى الرغم من ذلك، فإن الفصائل السياسية في داخل المكونات الإثنية أو الدينية تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على مطالب السلطة، وتحديداً فإن المنازعات البينية لهذه الفصائل الأثنية، تجسد تداخل الطبقي في الاثني مع النوعي، تدحض أسطورة الجبهات الصلبة monolithic bloc والمتماسكة والتلقائية التي توصف بها المكونات العرقية والدينية والثقافية من الهند إلى سلوفاكيا إلى جنوب أفريقيا.

فإذا استبعدنا الشكوك في المؤامرة العرقية في هذه الأمثلة فإن الأسئلة الأخرى ما تزال تطرح نفسها ويجب بالتالي أن يتم معاملة المجموعة العرقية غير المهيمنة والمهمشة والتي تعاني من اضطهاد أو ظلم، يجب أن تعامل بشكل لائق يحترم على الأقل آدميتها، هذا إن لم نتحدث عن حقوقها في موطنها. وعليه من المحتم على الدولة أن تقوم بمعالجة مثل هذه المظالم التي حدثت في الماضي تمشياً مع قانون إتاحة الفرصة للعرقيات المتساوية (اقتصادياً) خاصة مع دعاوى المواطنة.

و لابد من الإشارة إلى أن الحلول المتاحة للنزاع العرقي يجب أن تكون سياسية بالإضافة إلى الحلول الاقتصادية. ففي بلجيكا، تستطيع رؤوس الأموال الممولة أن تقلل في التباينات بين المجموعات (وكذلك يلعب دعم الاتحاد الأوربي لهذه المجموعات دوراً

بارزاً) إلا أنه وحتى في قلب أوربا الغربية الغنية، فإن الخلافات والمنافسات العرقية ما تزال حية حتى اليوم. (7) (وتبدو في كندا حركة انفصاليين كويبك Quebec إلا أنها تنمو بقوة كلما تحسن الاقتصاد، مؤكدة على أن التحسن في الأداء الاقتصادي لا يعني الحل الكامل للنزاع العرقي). وربما يقدم لنا الازدهار في بلجيكا دليلاً على أن النزاعات العرقية تركز بشكل كبير في التقسيمات السياسية بدلاً من التفاصيل الجوهرية للاقتصاد (كما هو الحال في أوربا ما بعد الشيوعية)، إلا أن النمو الاقتصادي والسياسة الاجتماعية ذات نفسها لم يحد كثيراً من النزع الإثني كما في حالة أقليم السند في الهند. فدينامية الصراع تختلف من مكان لآخر، فقد يأخذ شكلها المعبر طابعاً سياسياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً إلا أن جوهرها يبقى متمثلاً في إدارة وتوظيف الموارد لمصلحة المجموعة المعنية وهذا هو أس الصراع. وأيا كانت حالة الاصطفاف الاثني حول سياسات التحرير و اقتصاد السوق، فأنه من الواضح لا عمل السوق وحده ولا إعادة توزيع للموارد الرئيسة عبر سياسات الدولة استطاعا أن ينفذا إلى قلب الصراع العرقي خاصة في دولة كالسودان.

ثلاثية السوق والدولة والمجتمع

سادت في مرحلة التسعينات في القرن العشرين أدبيات تقلل من دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في ازالة المظالم العرقية وإفساح المجال لقوى السوق والمجتمع لمعالجة الفوارق الاجتماعية والإثنية وامتصاص التوتر الناشىء منها. إذا كان تقليل دور الدولة هو الهدف السامي للتحول الاقتصادي فإن عملية خصخصة المشاريع والمؤسسات المنتجة ستصبح وسيلة حاسمة لهذه الغاية. وعلى كل، يحاجج هذا الرأى بأن تجربة الملكية الخاصة قدمت نجاحات قوية (شرق اسيا) الأمر الذي أدي لتشجيع قيام المبادرات وملكية المشاريع الخاصة. ذلك عن طريق قيامها وإكسابها العباءة الشرعية بواسطة العودة إلى القوانين وحقوق الملكية الفردية. وفي الواقع، فإن تطوير هذه المسؤوليات الاقتصادية يجب أن تقلل أعباء الدولة الأخرى في المجالات الاجتماعية والثقافية. وبالتالي، فإن الدولة لم تعد في حاجة إلى تقديم المعونات التي تتعلق بالثقافة

أو تخصيص موارد لتعليم لغة الأقلية (الأقليات) أو المدارس الدينية. فهذه المنصرفات يمكن أن تثير الصراع العرقي والاتهامات التي تتعلق بالتمييز العرقي. وتتيح مستويات الدخل الخاصة العالية للأشخاص أو لمنظماتهم فرصة من أجل أن يكونوا أو يساندوا مادياً مجموعات الرقص القبلية والكنائس والمساجد أو حتى الجامعات الخاصة. والصرف الخاص على هذه الأنشطة قد يقلل من الشكوك في أن المؤسسات الثقافية الرسمية تمارس نوعاً من تفضيل أجندة إحدى المجموعات العرقية على حساب المجموعات الأخرى.

لا نريد الدخول في نقاش مسؤولية الدولة في النشاط الثقافي ومدى فعالية تقويض المسئولية التنظيمية من الدولة ووضعها في يد المجتمع المدني في المجالات الثقافية المختلفة تفادياً لاتهام الدولة بمحاباة بعض مظاهر التمييز العنصري. ولمن وطالما أن بعض المجموعات العرقية الممتدة تفتقر إلى التنظيمات الرسمية (على سبيل المثال غجر سلوفاكيا) فإن ليبرالية النظام ستكون في صالح بعض المجموعات العرقية، من هنا تأتي ضرورة وجود دور ما للدولة لمساندة المجموعات الضعيفة لتنظيم نفسها على الأقل وحتى تستطيع أن تلتقط أنفاسها.

ومن المعروف أن موضوع التعليم بلغة الأقليات يعد أمراً مثيراً للجدل في المجتمعات ذات العرقيات المتعددة – ويعتبر التحدث باللغة الأم مكوناً أساسياً للهوية الإثنية، ويمكن أن يسمى حق التعليم المدرسي في لغة أحد ما "بالموضوع المركزي" بالنسبة المجموعة العرقية المعينة. ففي بلجيكا، أدى النمو الاقتصادي للشمال الذي يتحدث اللغة الفلمنكية خلال الفترة الـ 60 عاماً الماضية إلى المطالبات الصريحة بأن يتم احترام الهوية اللغوية لمجموعة الفلمنكيون. وقد تحصلت مجموعة الإصلاح الفلمنكية على جامعة خاصة بعد مائة عام من الكفاح بينما تقوم الدولة بدفع الأموال للمدارس الابتدائية والثانوية التي يقوم بالتدريس باللغة الفلمنكية. وقد تم الاعتراف في أوائل الستينات باللغة الفلمنكية باعتبارها لغة رسمية لبعض المناطق التي تم تحديها سلفاً. وهناك مثال اللغة الامازيغية في الجزائر، واللغة العربية في جنوب السودان.(8)

هذا وقد لا نحتاج لأدلة لإبراز السيطره العربية الاسلامية على مؤسسات التعليم و الثقافة في السودان خاصة في فترة حكم الاسلاميين منذ 1989 حيث أصبحت أدت عملية التحكم في قطاع التعليم العام والعالي لاثارة شكوك ومقاومة ليس فقط الإثنيات والأقاليم المهمشة التي جاء الحكم الفيدرالي وتأسيس جامعات في الولايات المختلفة ليخفف من وطأة تمردها، بل جاء النقد من قطاعات في الشمال لا تشارك الإسلاميين رؤيتهم لدور الثقافة في تشكيل هوية الامة والوطن. وهدد التضخيم المبالغ فيه للهوية العربية – الاسلامية تماسك المجتمع السوداني وقد مثل الجهاد عسكرة للهوية militarization of identity دفعت البلاد للتقسيم والتفتت. وتساءل البعض أسئلة، لا مجال للبحث فيها هنا، وهي إذا تشرذم المجتمع السوداني بطريقة مخيفة ما هي الطريقة التي يمكن أن تؤدي إلى توحيد هذه التجمعات و الكتل الاثنية؟ أم هل فات الأوان لوقف عملية التدهور وانحدار للتقسيم والتشرذم؟ وما هومصير دولة الجلابة – الطبقة الشمالية المسيطرة؟

هل ستتلاشى سلطة دولة الجلابة الجدد ام ستزدهر؟

هناك عدة مبادرات لحل الصراع في السودان ودعوات للقبول بتسوية توقف الحرب. والسؤال هنا هل تتضمن الدعوه لتسوية "وظيفية" سياسية للصراع السوداني محاولة لإنقاذ مصالح كتلة القوى المسيطرة تاريخياً في الشمال؟ أم تشتمل على أسس لتسوية "تاريخية" بين القوى الإثنية المتصارعة منذ الاستقلال؟ على من يقع عبء وثمن التسوية؟ ومن يدير عملية إزالة المظالم والتنمية في مرحلة ما بعد الحرب: السوق؟ الدولة؟ أم المجتمع؟

في مقاربة هذه الاسئلة لحالة السودانية نجد أن أحد أهم العوامل التي تكيف وتؤثر في عملية انتقال العبء التنموي من الدولة إلى المجتمع أو إلى قوى السوق هو: طبيعة نمط التنمية الراهن: تنمية رأسمالية – إنتاجية أم تنمية يغلب عليها الطابع الريعي – التجاري.

وعلى رأي ريكاردو يتعرف مفهوم الريع إلى كافة أشكال الدخول الراجعة إلى هبات الطبيعة وبالتالي فإن الريع لايعدو أن يكون ثمناً كغيره من الأثمان التي تعالج نفسها دون الحاجة إلى أحكام تقريرية . وتوسع مفهوم الريع الاقتصادي ليشمل أي عنصر إنتاج أو منشأة ريعي ذلك العائد الذي يزيد فوق العائد الضروري الذي يبقيه من نشاط أو إنتاج معين (9) وتوسع مفهوم الريع كثيراً في النظرية الاقتصادية الحديثة حيث أصبح الاتجاه يميل إلى عدم التمييز بين عناصر الإنتاج المختلفة، وهكذا فعندما نتحدث عن الريع والدولة الريعية فإننا لانشير للمعنى الاقتصادي للريع كثمن لأحد عناصر الإنتاج، إنما نشير وبشكل خاص للوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الإنتاج دون أن يكون لها إسهام أو مسئولية خاصة في تحقيق هذا الناتج، فالحديث عن ظاهرة الريع هو بالدرجة الأولى حديث عن نمط للسلوك الإجماعي (السياسي) يفتقد النظرة الإنتاجية ويكاد ينعزل عن دوره الإنتاجي، أي إنه مرتبط بالسلوك الإجمالي (السياسي) لأصحاب الريع وانفصالهم عن دوره الإنتاجي وليس معارضة لنظام الكلية الخاصة .

ويرى البعض أن ظاهرة الريع هي ظاهرة عامة لايختص بها اقتصاد دون آخر ففي كل اقتصاد توجد بالضرورة بعض العناصر الريعية، وتختلف الاقتصاديات فيما بينها من حيث درجة توافر العناصر الربحية، فالخلاف إذن هو خلاف درجة أو نسبة.

وعليه فإننا عادة عندما نصف اقتصاداً ما بأنه اقتصاد ريعي فإننا عادة نشير إلى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي، ذلك إنه وفي ظل وجود أشكال الريع الداخلي أو المحلي فإنها إن زادت نسبتها إلا إنها قد لاتساعد أحياناً على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي. ولذلك فإن وجود الريع الداخلي لايعدو أن يكون وجهاً لعملة وجهها الخارجي هو وجود قطاعات إنتاجية، لأن الريع الداخلي هو نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة لذلك فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون بالضرورة وصفاً جزئياً للاقتصاد من مجموعة، أي يشير إلى بعض الفئات دون الأغلبية،

أما في حالة الريع الخارجي فإنه يشير إلى تحويلات في الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهتمة .

وفي حالة الدولة الريعية فإننا نجد فئة محددة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (ريع داخلي أو ريع خارجي) حيث يقتصر دور الغالبية العظمي من السكان على استخدامات هذه الثروة، حيث أن ما ينشأ عن ذلك من نشاطات اقتصادية تابعة يعتمد على العنصر الأساس للثروة (10) .

وقد انعكس دور الدولة شبه الريعية باعتبارها موزعاً للمزايا والخدمات والغنائم في علاقتها بالمجموعات الأثنية المتنافسة، بحث أصبحت المجموعة المهيمنة تنظر للدولة باعتبارها "دولتها" هي، فالدولة ليست فقط هي مصدر الثروات الخاصة وتوزيع المزايا على المواطنين بل إنها تمثل أيضاً المصدر الرئيس للتوظيف والعمالة فالحكومة لاتزال أكبر مستخدم للعمالة، بالرغم من التحول لاقتصاد السوق إلا أن المواطنين يتطلعون إلى الدولة للحصول على وظيفة حكومية.

ولعل خطورة دور الدولة شبه الريعية في علاقتها مع المجموعات الأثنية المتنافسة هو إنها تخلق نوعاً من شرائح ريعية وجماعات رعوية متعددة من أصحاب الريع ترتبط مع الدولة في حلقات متتابعة ومتشابكة (نأخذ في بعض الأحيان شكل الأقطاعيات Estates). كما أن معظم الهيئات والمؤسسات الأجنبية تحتاج إلى معونة المواطنين لتسيير معاملاتها مع الأجهزة الإدارية، وفي غالب الأحيان تنتمي الفئات الوكيلة للشركات الأجنبية للمجموعة الأثنية المهيمنة.

وقد ارتبطت فكرة الريع دائماً بظاهرة المضاربة، فإذا كان الريع عادة يجنح إلى بعض المزايا الخاصة وغير المرتبطة بالجهد فإن ذلك سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق أقصى هامش للريع متيحة كل الفرص من الظروف المناسبة نفسياً لإمكانيات الكسب دون الجهد فتنشأ المضاربات، السمسرة، والصفقات الوهمية وتجارة العملة والسوق السوداء والاحتيال (الربحي ، صقر قريش).

الريح الاقتصادي بالنسبة للاقتصاديين في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين يعني العائد على مورد طبيعي (الأرض) ، الذي لم يتحمل الإنسان أن

تطلقه في إنتاجيه، وقد توسع مفهوم الريع الاقتصادي ليشمل أي عنصر إنتاج أو منشأة ويعني ذلك العائد الذي يزيد فوق العائد الضروري الذي يبقيه في نشاط أو إنتاج معين(11) .

وتوسع مفهوم الريع الاقتصادي أكثر بأخذه بعداً سياسياً بطرح حازم البيلاوي لمفهوم الدولة الريعية والدولة شبه الريعية حيث يشمل ذلك ليس فقط ما تقدم به الدولة من وظائف توزيع الريع على الفئات الاجتماعية بل ما تجنيه الفئات الاجتماعية من توظيف لنفوذها (العرقي – الديني – الطائفي) وعلاقتها بالدولة في كسب إمتيازات منافع دون مجهود مقابل. ومعلوم أن النظام الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق – الذي تتحكم فيه عقلانية قوى السوق – يعمل على إزالة وتجاوز التمايزات الأثنية والدينية والطائفية المؤدية لإمتيازات دون مجهود مقابل . ذلك أن تقسيم العمل في النظام الرأسمالي يقوم على أساس اجتماعي وليس على أساس ثقافي أو أثني أو ديني، وتقسيم العمل على أساس اجتماعي يفتح الباب للمكسب والبذل والمنافسة والحصول على المنافع والإمتيازات المبررة اقتصادياً واجتماعياً وخاصة بفتح الباب أيضاً للتفاوت والاستغلال الاقتصادي وتكوين الطبقات الاجتماعية المتجانسة أثنياً وثقافياً ودينياً مما يخلق حالة من التجانس والتماسك في المجتمعات المتعددة أثنياً ودينياً وطائفياً .

من جهة تقوم الديمقراطية بتوفير الضمانات الدستورية والقانونية لتأكيد حقوق المواطنة وفرص المساواة الكاملة مع تحديد وسائل المساءلة والمحاسبة والتقاضي أمام القانون في حالة انتهاك الحقوق أو الحصول على امتيازات خاصة لا تتوافر للآخرين . إن القبول بالديمقراطية بالنسبة لأفراد الأثنيات والديانات المنضوية في كيان سياسي واحد تعني ألا تستند مجموعة في علاقتها بالمجموعات الأخرى على إمتياز أو حق لايتوافر للآخرين وأن لا تعلي من انتمائها أياً كان ليدر عليها إمتيازات خاصة غير مستحقة. هذا هو جوهر الديمقراطية فيما يخص العلاقة بين الأثنيات، مساواة كاملة ومفتوحة قائمة على الكسب دون اللجوء لإنتماءات قدر إمتيازات غير مستحقة.

إذن من المجتمعات المتعددة أثنياً ودينياً التي تتخذ من الديمقراطية نظاماً للعلاقات بين الأثنيات والتي يقوم اقتصادها على النظام الرأسمالي، تتميز هذه

المجتمعات بنظام الكسب والبذل والمنافسة ولكن أيضاً مع درجة من الاستغلال الاقتصادي "المحتمل" والتفاوت الطبقي – الاجتماعي بعيداً عن الاستقطاب الحاد. ونجد في الغالب أن كفاءة إنتاجية النظام الاجتماعي الرأسمالي من الحيوية بحيث تستوعب وتستجيب وبدرجات متفاوتة لمصالح كل المجموعات كل بنصيبه حسب مجهوده في منافسة مقبولة ومفتوحة لا تحدد نتائجها سلفاً.

لكن في الواقع نجد أن عديد من دول العالم الثالث– السودان من بينها – تضم عدداً من الأثنيات والديانات والثقافات والقبائل والطوائف، وأن اقتصادها في الغالب الأعم غير مكتمل النمو الرأسمالي، ففضلاً عن أنه اقتصاد تابع، مشوه، غير أن نمط الإنتاج الرأسمالي متعايش مع أنماط وأشكال إنتاج ماقبل الرأسمالي في تشكيلة يسيطر عليها نمط الإنتاج الرأسمالي، لكنها تحتوي على وجود واضح لعناصر ما قبل الرأسمالية تتميز هذه الاقتصاديات ليس فقط بأنها في مرحلة انتقال بل بتداخل عناصر ريعية مع العناصر الرأسمالية غير مكتملة النمو مما يفتح الباب واسعاً أمام أفراد وفئات عديدة لجني إمتيازات دون مجهود مقابل. وفي أوضاع معين يأخذ الانتماء لمجموعة أثنية أو دينية معينة بعداً ريعياً – بمعني جعل الانتماء مصدراً لإمتيازات ومنافع دون ما يقابلها من مجهود. (نظام الطوائف في الهند، التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، التميز الأثني والديني في عديد من الدول الأفريقية) .

وتعمل النخب الاقتصادية الأثنية والدينية بوجه خاص في الاستفادة القصوى من مثل هذه الأوضاع، فتوغل في تجذير الإنتماء الأثني أو الديني وترتقي به واقعاً كمصدر للنفوذ والثروة والإمتيازات وهي وبتمسكها بانتمائها الأثني أو الديني أو الطائفي تضرب سياجاً رمزياً كثيفاً حولها درءاً للمنافسة والمساءلة وتشحن خطابها الرمزي بمضامين تهدف للربط المباشر مابين الاقتراب من تهديد مصالحها وإمتيازاتها المادية والحياتية وتهديد كيان الأمة أو استباحة العقيدة وتهديد شرع الله.

قانون عام

بالرغم من الحذر المشروع عند الحديث عن قوانين الصراع السياسي والاجتماعي، إلا أنه يمكن – مع التبسيط والتعميم – صياغة علاقة عامة تربط بين التغيرات الثلاثة، الأثنية، الديمقراطية، الاقتصاد، هذه العلاقة يمكن طرحها كما يلي: مدى درجة وجود أو غلبة العناصر الريعية المتداخلة مع العناصر الرأسمالية التابعة والمشوه في الاقتصاد، تحدد أو تلعب دوراً كبيراً في تحديد مدي غياب أو توافر واستعداد الجماعات والنخب الأثنية لقبول المنافسة الاقتصادية والتعايش السياسي في إطار نظام واحد تحكمه الديمقراطية.

إذن ومع بعض التجاوز يمكن القول إنه كلما كانت العناصر الريعية غالبة وموجهة للنشاط الاقتصادي كلما قلت فرص قبول النخب الأثنية المهيمنة بالمساواة والديمقراطية وعدالة الفرص وكلما تمسكت بهويتها لأنها هي مصدر إمتيازاتها. وكلما ضعفت أو تلاشت العناصر الريعية في النشاط الاقتصادي وكلما قويت عناصر الرأسمالية – الإنتاجية وكلما شعرت النخبة الأثنية المهيمنة بالثقة في نفسها واستعدادها للمنافسة الاقتصادية وقبول الآخر اجتماعياً وسياسياً في أطار كيان ديمقراطي حتى وأن سلبها بعضاً من إمتيازاتها إلا أنه يؤمن لها غالب إمتيازاتها ومصالحها على المدى البعيد.

ماذا عن السودان ؟

هل يحتوي الاقتصاد السوداني على عناصر وأنشطة ريعية متداخلة ومرتبطة بالعناصر الرأسمالية أياً كان وجود هذه الأخيرة : الزراعة، التجارة، النفوذ السياسي، الاقتصاد الريعي– والربوي؟ وما هو الوزن النسبي لهذه العناصر الريعية في منظومة الاقتصاد؟ هل تخشى النخبة الأثنية المهيمنة (المتمثلة في النخبة الشمالية – العربية – الإسلامية) من المنافسة المفتوحة مع نخب الأثنيات الأخرى، لذلك تلجأ للإعلاء في هويتها وترفيعها كأس للهوية القومية لأنها مصدر ريعي بالنسبة لها، هل هناك ما يؤشر إلى أن نصف قرن – مع تفاوت الفترات – من الإمتيازات الريعية غير المبررة

كافية لتحول النخبة الشمالية العربية الإسلامية إلى طبقة رأسمالية لها مصلحة موضوعية في اقتصاد السوق ولها مصلحة في الحفاظ على كيان الوطن الواحد؟ وهل هناك ما ينبئ أنه وفي سبيل ذلك يمكن لها التنازل عن جزء من إمتيازاتها ونفوذها حفاظاً على الجزء الأكبر من نفوذها وإمتيازاتها؟ هل اقتصاد السوق الديمقراطية ينسقان موضوعياً مع مصالح النخبة الأثنية المهمينة والمتمركز – ما في الجبهة الإسلامية في الشمال ثم هل يخفي قضايا الحركة الإسلامية نزوعاً موضوعياً للارتباط بالرأسمالية الإقليمية والعالمية كوكيل يجيد أداء دوره ؟ هل التجمع الديمقراطي برئ من وجود عناصر في داخله تحبذ الكسب الريعي على الكسب المفتوح المبرر ؟

هل يمكن أن يتم التحول في إطار صفقة بين النخب الأثنية المهيمنة في الشمال والنخب المتمردة في الجنوب ؟ أم تجئ في إطار ضغط من قبل رأس المال العالمي ؟ لكن هل التحول للديمقراطية في الأنظمة الرأسمالية الطرفية، كما في السودان، يتسق مع مصلحة رأس المال العالمي في مرحلته الراهنة والمحبذة للرأسمالية السلطوية authoritative capitalism في الأطراف؟

للإجابة على هذه الأسئلة نقترح الآتي :

1 - تضيف المجموعات الأثنية في السودان .
2 - ربط مفهوم الريح بمضمون الديمقراطية .
3 - التركيز على صراع النخب الأثنية .
4 - مرحلة الإقتصاد السوداني إلى فترتين :
   - فترة قل فيها عنصر الريع .
   - فترة غلب فيها عنصر الريع .

1 - تضيف المجموعات الأثنية :

بشيء من التبسيط يمكن تقسيم الاقتصاد السوداني في الفترة من 1956م حتى 2002م إلى ثلاث مراحل. مرحلة أولى في 1956م إلى منتصف أو نهاية السبعينات،

ومرحلة ثانية (انتقالية) في نهاية السبعينات إلى 1989م إلى 2002م. يقوم هذا التقسيم على مدى وجود وفعالية العناصر والأشكال الريعية في الاقتصاد ومدى فعالية التيارات السياسية الممثلة لهذه الأنشطة والعناصر الريعية في مقابل العناصر و الأنشطة الرأسمالية والإنتاجية.

تتميز المرحلة الأولى بهيمنة القوى التقليدية متحالفة مع القوى الوطنية على جهاز الدولة والإبقاء على التركيبة الاقتصادية الاجتماعية الموروثة من الاستعمار البريطاني حتى نهاية السبعينات في القرن الماضي، وبالرغم من هذه الهيمنة والطابع المحافظ ظاهرياً على نمط التنمية الاقتصادية للأداء أن (ومقارنة بالمراحل اللاحقة) الأنشطة الريعية، غير الانتاجية لم تكن بالقوة التي توجه بها مجمل حركة الاقتصاد، فنمط التنمية كان بالمقارنة أكثر توازناً بين الطاقات القوة الانتاجية بين الاحتياجات، وأكثر ميلاً للتكامل بين القطاعات الاقتصادية (الزراعية، الصناعية و التجارية) الشيء الذي مكن الاقتصاد السوداني في تجاوز محنة الجفاف والتصحر التي ضربت معظم دول الساحل والصحراء الافريقية في مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، السودان وأثيوبيا عام 1973.

سياسياً نجد أن الأحزاب التقليدية المهيمنة (الأمة، الاتحادي والديمقراطي) وبحكم تكوينها الفضفاض وتنظيمها الهش قد ضمت فئات وسيطة من نخب المجموعات الثلاث (أ)، (ب) و (ج) بدرجات متفاوتة، كما ضمت ممثلين للزراعيين والرعاة ومنتجي الريف وفئات الخدمة المدنية والطبقة الوسطى المدنية هذا بالرغم من أن قيادة الحزبين محتكرة بواسطة الأسر الطائفية التي قبلت أن تقود باعتدال وتعايش مع الكم الهائل والتباين لقواعدها في المدن والريف، مكنها هذا أيضاً من الالتفات على وحدات الاصلاح سواء أتت هذه الدعوات من داخل هذه الأسر (حزب الأمة) أو من الفئات المتحالفة معها (الاتحادي الديمقراطي).

نخلص إلى القول أن هناك عناصر ديمقراطية، بمعنى أنها تتبنى سياسات اقتصادية إنتاجية وتقف ضد الأنشطة الريعية، داخل الأحزاب التقليدية، وأن وجود هذه العناصر الذي ارتبط عضوياً بقيام الحركة الوطنية والاستقلال وتأثير التحالف

الديمقراطي المكون من النقابات والحزب الشيوعي والحركة السياسية الجنوبية قبل أكتوبر بدأ يتناقض في نهاية الخمسينات والستينات وأصبح وجودها غير مؤثر في تشكيل وتوجيه سياسات الأحزاب العربية الإسلامية المحلية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة انتقالية، انتقلت فيها السيطرة على جهاز الدولة إلى البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وترسخت علاقات التعاون والتحالف مع رأس المال العالمي (المشاريع الزراعية لغذاء الشرق الأوسط، مصانع السكر، البترول. وتشكلت برجوازية – بيروقراطية تلمست مدى فائدة السيطرة على جهاز الدولة وإمكانية استخدامه كمصدر للامتيازات الاقتصادية الريعية إلا أن الشيء الذي عصمها عن ذلك كان التمسك بايديولوجية شعبوية، مع ضغط الأزمات السياسية الحادة (الشرعية السياسية وتأمين ظهر النظام بوجود قاعدة اجتماعية لتأييده) بالرغم من الاستقرار المؤقت الناجم عن تحالف النخبة الشمالية مع النخبة الجنوبية 1972. شهدت هذه المرحلة الضربة الكبيرة للحزب الشيوعي وتفتت البنية التحتية للنقابات العمالية (السكة حديد، الصناعات، الزراعة) ومع ذلك لم تتمكن البرجوازية- البيروقراطية من حشد التأييد اللازم للدفاع عن نظامها حتى مع تحالفها مع الجماعات الدينية وإعلانها قوانين سبتمبر عام 1983، فقد استطاع تحالف عريض شمل الأحزاب التقليدية والنقابات والحركة السياسية للتضامن مع قوى الريف المجموعة (ب) ومع تصاعد ضربات الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، المجموعة (ج) ضد النظام استطاع هذا التحالف قيادة انتفاضة شعبية اسقطت النظام ولكنها لم تنجح في إعادة هيكلة السلطة المركزية أو تمكين التحالف الديموقراطي من السيطرة على مراكز الهيمنة السياسية إذ سرعان ما التفت قوى التحالف السياسة المحافظ حول الانتفاضة وأفرغتها من مضمونها الاجتماعي الديمقراطي والوطني.

وبحلول **المرحلة الثالثة** تمكنت العناصر الريعية التي تغذت بتجربة المشاركة في إدارة جهاز الدولة وخبرت إمكانياته الهائلة (للتراكم الأولي) ودخلت في شراكات مع رأس المال الاقليمي (العربي الإسلامي) استطاعت هذه العناصر مستفيدة من ضعف

الحكومة البرلمانية في قطع الطريق أمام محاولة التحالف الديمقراطي الوطني تنظيم مؤتمر دستوري لحل أزمة البلاد واستولت على السلطة انقلاباً في يونيو 1998.

استثمرت النخبة الإسلامية الصاعدة للحكم فشل الأحزاب التقليدية في إدارة دفة الحكم بكفاءة ومسئولية وحسم ووظفت وحيدت لامبالاة قواعد الأحزاب تجاه قيادلتها فطرحت نفسها في صورة شعبوية، تطهرية كمدافعة عن هوية الوطن المهددة، وتوجهت بخطابها الشعبوي لمجموعة (أ) و (ب) بصورة خاصة لحشد التأييد وبناء قاعدة للنظام الإسلامي. وقد ساعدت جملة الظروف النظام الإسلامي لتوطيد أركان حكمه منها الظروف الإقليمية المتمثلة في سقوط نظام منقستو هايلي مريام عام 1991، وحرب الخليج الثانية ودعم العراق للنظام، وتحويل الخرطوم كقاعدة انطلاق للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الناهض للوجود الغربي والدول الإسلامية المحافظة ولا شك أن الدعم المادي واللوجستي الذي قدمته الصناديق والمنظمات الإسلامية كان له دوره الكبير في تمتين دعائم النظام ومساندته درء الآثار السلبية للمقاطعة الدولية ومن جهة أخرى اتجه النظام لتفصية مواقع القوى السابقة إعادة تنظيم الجيش وقيام أجهزة موازية له، تطويق النقابات ومنظمات المجتمع المدني وضرب قيادات الأحزاب والحركات الإقليمية ودحر قوات الحركة الشعبية لفترة واستطاع النظام الإسلامي اختراق وإضعاف واحتواء جزء من المعارضة الشمالية (التوالي) واستقطاب أجزاء من المعارضة الجنوبية وصلت حد توقيع اتفاقيات سلام لم تجد تنفيذها لأرض الواقع، ومن الناحية الاقتصادية الاجتماعية أجرى النظام تعديلات جوهرية مست الحزبية الدينية نظام التعليم والحكم الاتحادي وخصخصة المشاريع والمؤسسات المملوكة للدولة و "تجييش الشعب" بهدف خلق قاعدة اجتماعية ترتبط مصالحها بالنظام وتزامن النجاح النسبي في تثبيت أركان النظام بتوظيف البترول والذهب مما رسخ بشكل واضح الطبيعية الريعية للنظام، ذلك أن الوجود المحدود لعناصر وأشكال الريع الداخلي أو المحلي، وإن زادت نسبتها لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي. عليه باستثمار عائدات البترول والذهب والحديث عن معادن أخرى تتكامل في الاقتصاد السوداني مصادر الريع الداخلي مع الريع الخارجي.

وسواء يرجع الأمر إلى الطبيعة الخاصة للفئة الإسلامية الحاكمة أو للظروف الإقليمية الدولية التي وصلت فيها السلطة (تمدد رأس المال الإسلامي – العربي في أفريقيا) أو يرجع الأمر إلى مرحلة خاصة يمر بها الاقتصاد السوداني تتمثل في إعادة دفع للقوى الإسلامية الريعية التي أوقفها مؤقتاً انتفاضة أبريل 1985، أو لكل هذه الأسباب مجتمعة، فالشيء الذي يبدو للعيان هو أن النظام الإسلامي نجح في ايجاد قواعد وفئات اقتصادية واجتماعية في المجتمع والدولة تلتف حوله وترجح ميزان القوى – ولو مؤقتاً – لصالحه، وتمتد هذه الفئات والجماعات لتشمل الفئات الوسيطة والدنيا في الطبقة الوسطى من التجار والصناعيين والحرفيين في (أ) من طبقة "رجال الدين" وموظفي البنوك ومستفيدي البنوك الإسلامية، والمؤسسات، والمنظمات الإسلامية. إلى عناصر في الجيش والأمن والخدمة الدينية. إلى سند الأجهزة الوزارية التي بناها النظام وسوء الطلاب، والمرأة، والشباب واللجان الشعبية في الأحياء.

كما أدى إفراغ الخدمة المدنية (الصالح العام) وملئها بعناصر الجبهة الإسلامية القومية ونقل ملكية مؤسسات وشركات وبنوك الدولة إلى عناصر وقيادات الجبهة الإسلامية تحت شعار الحزبية والخصخصة وتطبيقاً لبند "التمكين"، أدى كل ذلك إلى اتساع نسبي في قواعد الجبهة، واتساع نسبى في قاعدة التأييد من بعض كبار التجار والرأسماليين، والمضاربين والمصدرين إلى متوسطي وصغار التجار والحرفيين والتطلعيين لمصادر الثروة والنفوذ، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذه الفئات تشمل المجموعات (أ) و (ب) و بقدر محدود جداً (ج).

وبقدر ما توفر هذه المجموعات السند و التأييد للنظام الإسلامي بقدر ما تتوافر إمكانية حقيقية للتناقضات واختلاف المصالح للظهور اعتماداً على كيفية معالجة القيادة للمشاكل والتحديات التي تواجه الحركة والنظام محلياً وإقليمياً ودولياً. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى إدارة الحراك ومعالجة التناقضات تظهر على أكثر من مستوى. فهنالك التوتر والتناحر الطبقي ما بين شرائح رأس المال المتعددة المتنافسة على تجيير نفوذ الدولة الإسلامية واستقطاب مصادر النفوذ والريع (رأس المال الكبير، الخارجي من جهة ورأس المال الوسط والصغير من جهة أخرى) بين الفئات الإثنية من

(أ)، (ب)، وبين العسكريين (الجهاديين) والسياسيين الواقعيين وما مذكرة العشرة، والانقسام الذي يبدو أنه أصاب قيادة الحركة الإسلامية، إلا مؤشراً على ذلك.

الديمقراطية: الحلقة المفقودة

دفع الحراك النسبي إلى استيعاب وضم مجموعات أفراد من (ب) في مواقع الثروة والنفوذ، يترافق لك مع زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي داخل (أ) واتساع الفرقة ما بين النخبة الإثنية المهيمنة من (أ) والنخبة الإثنية من (ج) ساعدت اتساع الفرقة غياب الثقة والمصداقية إثر فشل اتفاقيات الخرطوم وفشودة للسلام.

في ظل هذه الأوضاع تعمل من النخبة الحاكمة المهيمنة في (أ) والنخبة الإثنية المهيمنة في (ج) على توسيع قاعدة تحالفاتها وفي ذات الوقت العمل الدؤوب لتأمين مواقع ومصادر نفوذهما الريعي وإن أدى ذلك إلى تغيير البنية السياسية والدستورية للبلاد – من الفيدرالي إلى الكونفدرالي أو حتى الانفصال.

الحلقة المفقودة في كل هذه التطورات والرابط ما بين الإثنية والاقتصاد، وما بين وحدة البلاد وتمزقها هو الديمقراطية، فإذا كان الحرص على الأساس المادي للهيمنة الإثنية يتمثل في اقتصاد أصبح يخضع بصورة متزايدة لعناصر ريعية – غير إنتاجية تجد تمثيلاً لها من قوى سياسة منظمة لا مصلحة لها في الديمقراطية لأن الديمقراطية تفتح الباب وأسعاً للمساواة والعدالة القائمة على أسس الجداره والمجهود المقابل للكسب. الديمقراطية نقض للاحتكار والهيمنة القائمة على المبالغة في إعلاء الهوية العربية الإسلامية كمرجعية وحيدة للهوية السودانية، فقوى وتحالف الديمقراطية هي القوى التى تتضمن مصالحها التحول للانتاج وتصفية الأنشطة الريعية، غير الانتاجية. ويضم هذا التحالف قطاعاً عريضاً يشمل الناحية الإثنية كل المجموعات (أ) و (ب) و(ج) ولكنه يميل بصورة راسخة لتمثيل مصالح القطاعات الوسطى والدنيا في هذه المجموعات الإثنية وخاصة قاعدتها الجماهيرية في الريف في قطاعي الرعي والزراعة.(انظر الملحق في نهاية الفصل). وكما جاء أعلاه، بعض عناصر الأحزاب التقليدية هي جزء من هذا التحالف العريض من أجل التحول الديمقراطي،

وبالمقابل فلا وجود لمثل هذه العناصر في التحالف الذي تقوده النخبة الإسلامية الحاكمة إلا إذا استطاعت هذه النخبة جذب قطاعات مؤثر من الأحزاب التقليدية لتتقوي بها في مواجهة التحالف الوطني الديمقراطي. الوقائع والأحداث الأخيرة تبرهن على أن النخبة الإسلامية الحاكمة تتخوف من المساءلة والمحاسبة حتى في إطار مرجعيتها وقانونها الذي وضعته (تجربة أمين بناني في لجنة الحسبة، تقارير المراجع العام، عدم ابراء الذمة للدستوريين) ذلك لأن المساءلة والمحاسبة تهد وتقضي على مصادر امتيازاتها غير المكتسبه وغير المبررة.

واضح إذن وكما جاء في صدر هذه الورقة - الفصل أن الغلبة والأهمية النسبية المتزايدة للعناصر الريعية (الداخلية ثم الخارجية أخيراً) في الاقتصاد السوداني هي وراء خوف وعجز النخبة الشمالية العربية الإسلامية الحاكمة (وجزء من تلك في المعارضة) من قبول التحول الديمقراطي الكامل، هذا يفسر أنه وبالرغم من وجود عناصر (رأسمالية وطنية، إنتاجية) من الأحزاب التقليدية تؤيد الديمقراطية إلا أن العناصر الغالبة كانت تتدخل في اللحظات المفصلية الحاسمة لإعاقة مسيرة التحول الديمقراطي (1958، 1965، 1969، 1989م) في سبيل الحفاظ على مصالحها.

بالرغم من الحرب الأهلية في السودان تواصلت حتى في فترة الحكم الحزبي الديمقراطي، إلا أن غياب الحكم الديمقراطي بالمعنى الطروح للنقاش هنا لا بد وأن يخفف من غلواء الاستقطاب الاثني والاجتماعي، ويشكل بالتالي اطاراً أفضل للحفاظ على وحدة الاراضي السودانية. وبناء على أنموذج المجموعات الثلاث أعلاه، فيمكننا القول بأن نظام الحكم الذي لا يساعد على الحراك وتذويب الفوراق الاثنية والاجتماعية – الطبقية سيمهد لابتعاد مكونات – مثلثات – المجتمع بعضها عن بعض. ويلغي النموذج النظري هنا العجز عن نقل عدد كبير من وسطى (ج) وعليا (ج) إلى مواقع قريبة من عليا (أ) يدفع مثلث (ج) للخروج من معادلة السودان الكبير لخلق سودان المثلث (ج).

وبالقدر الذي تدخل فيه عليا (ب) أو مجموعة كبيرة من وسطى (ب) وسطى (أ) ستتضاءل مطالب المجموعة (ب).

خاتمة

يشير التشكيل الاجتماعي – الطبقي للمعسكرين السياسيين والمتصارعين لوجود عناصر ريعية و شبه ريعية في معسكر النظام وحلفائهم من جهة ومعسكر التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية من جهة أخرى. ونقدر أن وجود هذه العناصر يقلل كثيراً من فرص وإمكانية التحول الديمقراطي الجذري (الذي يقضي على المصادر الداخلية والخارجية للريع في الاقتصاد السوداني) ومع ذلك فالاحتمالات الوارده متعددة فهناك احتمال انسداد آفاق التراكم الرأسمالي البدائي للنخبة الإثنية الحاكمة "وتحولها" سلمياً لرأسمالية إنتاجية، أو ربما تلعب النخبة الإسلامية الحاكمة دور الوكيل لرأس المال الإقليمي العالمي وتقبل بهامش كبير للحريات في إطار تسوية إقليمية – دولية، وهناك نجاح المعسكر الديمقراطي العريض في شق هيمنة تحالف النخبه الإسلامية الحاكمة مع حلفائها وإعادة هيكلة السلطة بما يقلص كثيراً من نفوذ الريعيين ويقلص فرص الامتيازات غير المبررة ويفتح الباب أمام كل الإثنيات – الفئات والطبقات في إطار ترتيب سياسي ودستوري جديد. وتبقى كل الاحتمالات قائمة ومفتوحة.

مصادر الفصل السابع

1- آدم سميث اليبون، جون – ر، لامب، النزاع العرقي في فترة ما بعد الحرب الباردة آثار التحول الاقتصادي والنزاع العرقي تقرير حول ورشة العمل التي نظمت بواسطة، مركز وودرو ويلسون والجامعة الأوربية المركزية ، مايو 1994م

2- المصدر السابق.

3- المصدر السابق.

4- عطا البطحانى، الاثنية واقتصاد السوق، في حسن محمد صالح (محرر)، الفيدرالية في السودان، دار نشر جامعة الخرطوم، 1995

5- أرشيف الصحافي الدولي أكتوبر 1999- مارس 2003

6- البيون- جون، مصدر سابق.

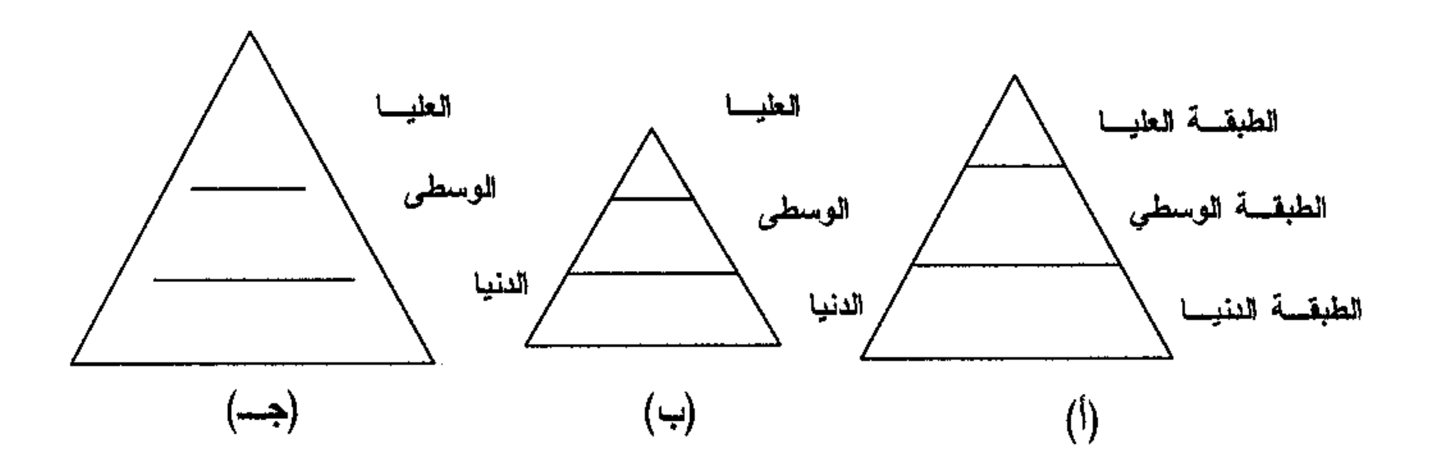
7- المصدر السابق.

8- لنقاش هذه القضايا ، انظر على سبيل المثال عبدالله على ابراهيم، الماركسية و اللغة.

9- على أحمد سليمان، **القاموس الاقتصادى**، 1998

10- حازم الببلاوى، **الدولة الريعية**، 1985

11- على أحمد سليمان، المصدر السابق،


الطبقــة العليــا
الطبقــة الوسطي
الطبقــة الدنيــا
(أ)
العليــا
الوسطى
الدنيا
(ب)
العليــا
الوسطى
الدنيا
(جـ)

[1] عليا (أ) أكبر من مجموع عليا ب + ج.

وسطى (أ) أكبر من مجموع وسطى ب + ج.

دنيا (أ) أقل من مجموع دنيا ب + ج.

[2] فشل المرحلة الانتقالية في نقل عدد كبير من وسطى (ج) وعليا (ج) إلى مواقع قريبة من عليا (أ) يدفع مثلث (ج) للخروج من معادلة السودان الكبير لخلق سودان المثلث (ج).

[3] بالقدر الذي تدخل فيه عليا (ب) أو مجموعة كبيرة من وسطى (ب) وسطى (أ) ستتضاءل مطالب المجموعة (ب).

انشقاقات عليا ووسطى (ب) يضعف الموقف التفاوضي للمجموعة (ب).

الفصل الثامن

انتخابات التعددية الحزبية ومأزق الهيمنة الشمالية في السودان [8]

مقدمة

يفاخر البعض بأن السودان غني بخبرته في الانتخابات ؛ حتى الحزب الواحد في الأنظمة الشمولية وجد من الصعب عدم القبول بمبدأ تنظيم انتخابات عامة، على الرغم من قصور هذه الانتخابات إن كان قُدِر لها أن تُنتظم. وقد انبرى العديد من الباحثين - بدرجات متفاوتة من النجاح- لدراسة الانتخابات وأهميتها السياسية (Bechtold 1976, Kanar 1986, Mahmoud 1986, Niblock 1987. Hamid 1990, Kursani 1997). وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قدمت مادة مفيدة وخرجت ببعض الملاحظات التي تعبر عن وجهات النظر المختلفة المتعلقة بالقضايا التي أُثيرت في الانتخابات، إلا أنها كانت عموماً قاصرة لأسباب كثيرة أهمها تناول نوعية النزاع على السلطة بصورة غير كافية ونقص الدراسات التحليلية الوافية الاقتصادية منها والاجتماعية التي تتناول الانتخابات والحراك السياسي، ولا سيما تلك الدراسات ذات الصلة باستخدام الايديولوجية الإثنية والدينية والرموز المستخدمة أثناء الانتخابات. أضف إلى ذلك إهمال موضوع النوع في هذه الدراسات.

نتناول في هذا الفصل الانتخابات من منظور اقتصادي سياسي في محاولة لطرح منهج مغاير لدراسة الانتخابات في السودان. بالنظر للأمور من زاوية تقليدية، تعني الديمقراطية التمثيلية عادةً ممارسات التعددية الحزبية والتنافس الانتخابي واستقلال

---

[8] مادة هذا الفصل جزء من مشروع بحث علمي حول الانتخابات في إفريقيا، قاد فريق البحث برفيسور مايكل كوان، مدير معهد الدراسات الانمائية بجامعة هلسنكي، فنلندة واشتركت فيه جامعات افريقية في فترة 1997- 2000، نشرت مادة هذا الفصل في كتاب باللغة الانجليزية تحت مسمى الانتخابات في إفريقيا عام 2000.

القضاء والتنافس الانتخابي، بينما يُؤخذ غياب هذه الممارسات دوماً على أنه دكتاتورية وتسلط. بيد أن المعادلة التي تجعل الانتخابات التعددية الحزبية مساوية للديمقراطية ليست دوماً صحيحة. أمّا النظر للأمور من زاوية غير تقليدية، كما نرى في اللمحة التاريخية العامة في الجزء الأول من هذا الفصل، فتكشف عن قصة أخرى للانتخابات في السودان. وحيث إن انتخابات التعددية الحزبية ليست بالضرورة دوماً ديقراطية، فلا يجب رفض الانتخابات تحت نظام الحزب الواحد باعتبارها انتخابات غير ديقراطية وغير صالحة. وتكشف النظرة العامة للانتخابات عن جانب مهم وهو أن ما اصطلح على تسميتها بالأقليات، بما في ذلك الجنوب، (والمرأة والكيانات المهنية) كانت تُمثّل دوماً بصورة أكبر في البرلمانات أحادية الحزب مقارنة بالبرلمانات في أنظمة التعددية الحزبية. علاوة على ذلك، أوضحت دراسة أكثر تفصيلاً أجريت عن انتخابات 1996 – وردت في جزء لاحق من هذا الفصل - أن النظام الشمولي قادر على تبني ممارسات متعلقة بالديمقراطية التشاركية تقوم مقام النظم التي يُلجأ إليها لإجراء الانتخابات.

أن الغرض الرئيس من دراسة الانتخابات في السودان هو توضيح السبل التي مكنت الكتلة الحاكمة ذات الأغلبية الشمالية من الحفاظ على هيمنتها في فترات الحكم المدني والعسكري وحكم الحزب الواحد وحكم التعددية الحزبية. وقد استغلت الطبقات الحاكمة، حفاظاً على قبضتها السياسية، رأس المال والدولة استغلالاً جيداً وعملت على تجفيف منابع القوة والمصادر التي تفرخ المعارضة. لذا فإن الأسئلة الرئيسة هي: هل انتخابات التعددية الحزبية هي بالفعل انتخابات ديمقراطية وإلى أي حد يمكن القول ان انتخابات الأنظمة الشمولية أحادية الحزب انتخابات غير ديمقراطية؟ وهنا نود الإجابة عن هذه الأسئلة بتقييم أثر الانتخابات والعمليات الانتخابية على الجماهير العاملة والتجمعات العرقية الوطنية الموجودة في المناطق الطرفية (لاسيما في الجنوب) بالإضافة إلى المرأة وقدرتهم جميعاً على تنظيم أنفسهم ذاتياً، بصورة مستقلة بعيداً عن هيمنة واستغلال رأس المال والدولة.

وبالنظر إلى حقيقة أن هناك سبع انتخابات عامة أجريت في السودان بين عام 1953 وعام 1996، فإن هناك مادة غنية تبرر إجراء تحليل تاريخي متسلسل زمنياً synchronic لشرح أهمية الانتخابات السياسية (1). ومن الثابت إن الانتخابات في السودان وانتخابات البرلمان لم تكن محاكاة لنموذج ويستمنستر، البرلمانات الديمقراطية، على الرغم من تأثير الاستعمار البريطاني في السابق. وبصورة عامة، مكّن النظام الانتخابي السوداني الأحزاب السياسة غير الديمقراطية من حيث هيكلها وتلك التي لها صفة عرقية من اتباع سلوك ديمقراطي والالتزام بقوانين الديمقراطية. وقد خاضت كلا الأحزاب الطائفية التقليدية مثل حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي وتلك الأحزاب غير الديمقراطية في خطابها وتوجهها مثل الجبهة الإسلامية القومية انتخابات التعددية الحزبية. يكشف هذا الفصل، بصفة خاصة، من خلال إيلائه أهمية خاصة للعوامل التي ساهمت في إحراز الحزب ذي الأغلبية الإسلامية لمكاسب انتخابية في الفترة ما بين 1986 و 1996 عن اضطراب منهجي بين تمثيل خيار الناخبين تمثيلاً حقيقياً وبين الإجراءات الرسمية للديمقراطية. ويستبطن هذا الاضطراب عملية ظهور تدريجي وغير متكافئ لفئة من المواطنين عزموا على الحصول على كافة حقوقهم السياسية والاقتصادية والتمتع بها في مقابل طبقات ومجموعات حاكمة من المحافظين الشماليين.

الانتخابات قبل 1989:

عندما تولى البريطانيون الإدارة في السودان في نهاية القرن التاسع عشر وجدوا شبكة تجارية محلية نامية نسبياً في المناطق التي تقع على ضفاف نهر النيل حيث ينشط عدد من التجمعات. وقد شكل الحرفيون والنجارون والتجار والباعة جميعهم فضلاً عن الجميعات والمنظمات الدينية والطائفية والقبلية جزءا من المجتمع السياسي السوداني. وقد تبنت الإدارة البريطانية استراتيجية ذات شقين متناقضين: الأول، مواجهة الخطر المحتمل الذي تشكله قوة المهدية الثورية حيث شجعت السياسات شبه اللبرالية الاستعمارية على نمو اقتصاد سوق وفئة/طبقة اجتماعية "حديثة" مثل التجار والفنيين

والإداريين والمتعلمين. والثاني، مصلحة الإدارة البريطانية المتمثلة في تحقيق استقرار سياسي مما يعني عجزها عن خلق اقتصاد سوق مكتمل النمو في وجود "العلمانية الحديثة"، وذلك خوفاً من تأجيج الوطنية وسط تجمعات الفئات والطبقات الحديثة، والتي تقابل تقريباً ما أشير إليه بالمجتمع المدني، قد وُلدت من رحم عملية تطور تدريجي(2).

ومن المواضيع ذات الأهمية الخاصة هنا موضوع تضارب المصالح بين ثلاث قوى من قوى التحالف العريضة وهي التجار في المدن والمجموعات المتعلمة وتحالف المجموعات الطائفية التقليدية، لا سيما الأنصار والختمية، والدولة المستعمرة. أما الجنوب، من الناحية الأخرى، فقد أُدير بصورة منفصلة بعد "تهدئة" مقاومة الحكم الاستعماري وفرض قانون المناطق المغلقة في 1922. وقد أدى التمدد التدريجي للحركة الوطنية من مصر إلى السودان بالإضافة إلى أحداث 1924 إلى إحداث تغيير كبير في ميزان القوة بين هذه المجموعات الثلاثة. وفي السنوات التي تلت، نجح التعاونُ الوثيق بين الاستعمار البريطاني والطائفية الدينية في أبعاد فئات المتعلمين والتجار عن الحكم وزرع بذور الصراع بين هذه المجموعات والدولة.

وتمثلت نوايا الإدارة البريطانية الاستعمارية في سنواتها الأولى في تحديث/ تجديد هذه المجتمعات السودانية الشمالية التي كانت ترى الإدارة أن المهدية قد مزقتها. بيد أن الإدارة البريطانية التي تبنت فلسفة اجتماعية ليبرالية استثنائية لم تمس الهياكل الثقافية والاجتماعية المحلية، فيما عدا في الحالات التي تتدخل فيها هذه المجموعات في حفظ القانون واستتباب النظام باعتبارهما يمثلان الشغل الشاغل للإدارة البريطانية. وتجلّى مبدأ الاستقرار السياسي في التدابير السياسية والاقتصادية. وشكلت المشاريع التي تديرها الدولة بالمشاركة في المحاصيل وتقييد حركة التجار المحليين في مجموعها عناصر التغيير الموجه أو المقيد. ومن بين العوامل التي ساهمت في خلق مناخ سياسي في فترة الاستعمار التوزيع "العادل" للمشاريع الاقتصادية ورعاية متعاونين محليين من بين المجموعات الدينية والطائفية، والحرص على عدم تعميق التباين الاجتماعي واستيعاب الإدارة الأهلية في نظام الحكم، بالإضافة إلى السلوك المتسامح اتجاه النخب المتعلمة

التي ظهرت حديثاً. وقد تشكلت جذور المجتمع المدني الحالي والأحزاب السياسية encompassing political parties والنقابات ومجموعات الضغط والصحافة والروابط الإقليمية والقبلية في الفترة الاستعمارية.

تبنى التجار الجلابة وطبقة الأفندية المتعلمة، اللذان يشكلان حجر الزاوية للمجتمع المدني سلوك عدائي تجاه الدولة في فترة الاستعمار والفترة التي تلته، وذلك بعد التضييق الذي تعرضت له مصالحهم. واتسمت العلاقة بين الإدارة الاستعمارية والجلابة والأفندية بانعدام الثقة والريبة فقد كانت ترى هاتان الفئتان الدولةَ مصدراً يستمد منه الاستعمار قوته وقدرته على القهر، وفي مرحلة لاحقة أداة في أيدي المجموعات التقليدية. وعلى الرغم من تداخل طبقة الجلابة وطبقة الأفندية بصفة متزايدة وتشكيلهما مجموعتين في طبقة واحدة، فإنهما دخلا في تنافس للحصول على السلطة في الخمسينات وبعد الاستقلال. وعلى الرغم من أن المصالح التجارية قد أوجدت لها مكاناً في مؤسسات الدولة، فقد احتفظ المهنيون، بصفة خاصة، بنظرتهم المتشككة في الدولة في الفترة التي تلت الحصول على الاستقلال. ومن ناحية أخرى، كانت الإدارات في الفترة الاستعمارية وفترة ما بعد الاستعمار تفتقر عامةً لثقة هذه الطبقات "الجديدة" أو "الحديثة" إذ كان يُعتقد أن هذه الطبقات عازمة على تقويض السلطة وضرب الامتيازات التي تتمع بها السلطات التقليدية (Al-Hardallu 1998).

تميز النمو التدريجى، ذو الخطى الثابتة للحركة الوطنية السودانية أثناء الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضى، تميز بالتوافق/التداخل، جزئياً، بين المجتمع المدني الناشيء واقتصاد السوق النامي. وانبرت الجميعات الاجتماعية والقبلية ابتداءً من العشرينات، ولاسيما مؤتمر الخريجين في الثلاثينات، للمطالبة بالحكم الذاتي والاستقلال السياسي من الاستعمار الإنجليزي المصري. فأنشأت الإدارةُ البريطانية في محاولة لتهدئة القوى الوطنية، المجلسَ الاستشاري في 1943 والجمعية التشريعية في 1948. غير أن الحركة الوطنية النشطة قاطعت كليهما، ومع ذلك لم يعجز المستعمر عن إيجاد حلفاء وعملاء من بين الارستقراطية القبلية والقادة الطائفيين الدينيين، على رأسهم حزب الامة. وآثرت المجموعات الريفية والدينية، التي كانت جزءاً من هذه

الأجهزة "التشريعية" المشاركة في الحكم لخدمة مصالحها المتمثلة في المشاريع الزراعية والشركات التجارية والتجارة الخارجية.

علاوة على ذلك، استخدمت الإدارة الاستعمارية، التحالف مع "التقليديين" من الإدارة الأهلية/القبلية والارستقراطية الدينية، في السيطرة على الجماهير في الريف وفي اختبار تمدد الحركة الوطنية في المدن. نظمت الحركة الوطنية من جانبها الطبقات الاجتماعية التي ظهرت حديثاً وعملت تدريجياً على تحريضها وتحريض المدرسين والمحامين والفنيين والعمال والحرفيين والطلاب. غير أن الخلافات بشأن أي التكتيكات يجب تبنيها في النضال للحصول على الاستقلال أدت - من بين عوامل أخرى - إلى إحداث شق وسط النخب الوطنية. فشكل الأنصار منادين "بالسودان للسودانيين" ومفضلين التعاون مع البريطانيين، مجموعة سياسية هدفت إلى الوصول إلى سودان مستقل. أما القوة الموالية للمصريين فقد نادت "بوحدة وادي النيل". غير أن كلا الفريقين قد انتظموا تحت قيادة نخبة متعلمة علمانية حديثة هي مؤتمر الخريجين.

سعت النخب المتمركزة في المدن إلى خلق صلة مع القادة الدينيين والارستقراطية القبلية بعد الإخفاقات المتعاقبة التي مُنيت بها ونتج عن ذلك تشكيل الأحزاب السياسية. فقد شكلت طائفة من النخب وطائفة الأنصار حزب الأمة في 1945، كما شكلت جماعات الاتحاديين فى عام 1952 فى الحزب الوطنى الاتحادى، وانضمت لاحقاً، في الفترة من 1954 إلى 1955، مجموعة من هؤلاء الاتحاديين إلى طائفة الختمية، وشكلت، بمباركة زعيمها السيد على الميرغني، حزب الشعب الديمقراطي الذي كان يقوده شيخ علي عبد الرحمن وقد أظهر هؤلاء ميولاً عربية مع مصر الناصرية. وقادت لفترة من الزمن النخب غير الطائفية الحزب الوطني الاتحادي الذي كان له تأثير ونفوذ سياسي في الخمسينات. غير أن تواطؤ قيادة حزب الشعب الديمقراطي مع نظام عبود العسكري في الفترة من 1958 إلى 1964 صرف مؤيدو الحزب عنه وأضعف التأييد الذي كان يتمتع به في أعقاب سقوط النظام العسكري في 1964. وقاطع حزب الشعب الديمقراطي الانتخابات العامة التي أجريت في عام 1965 استشعاراً منه لاحتمال فشله فيها وتمخضت المفاوضات مع الحزب

الوطني الاتحادي في 1967 عن تأسيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي كان بمقدوره الدخول في منافسة فاعلة وكسب مزيد من المقاعد خصماً على منافسه الرئيس حزب الأمة في انتخابات 1968.

وتحالفت مجموعة نخبوية أكثر راديكالية مع العمال والمزارعين والمهنيين والطلاب مكونة الجبهة المعادية للاستعمار و ما أصبح لاحقاً الحزب الشيوعي، بينما شكلت مجموعة أخرى حركة الاخوان المسلمين وتبنت منهجاً صارماً عن طريق مصادمة الشيوعيين. وظهرت الأحزاب والحركات السياسية الإقليمية تعبيراً عن عدم رضاها عن تهميش الشعب في المناطق الأقل نمواً في الجنوب والغرب والشرق. وعلى الرغم من أن القوى السياسية الشمالية لم تكن موحدة، كما أشرنا أعلاه، فقد أظهرت الحركات السياسية الإقليمية والعرقية فى الاطراف عدم رضاها وضيقها ضد القوى الحاكمة ذات الأغلبية فى المركز. وفي حقيقة الأمر، هيمنت المجموعات والأحزاب آنفة الذكر على عموم المشهد السياسي في فترة ما بعد الاستقلال.

ورغم أن الثقافة السياسية الشمالية في السودان درجت على الانفتاح على الثقافة الخارجية الوافدة من الشرق الأوسط وأوروبا والتأثر بها، غير أن هذا الانفتاح لم يتمدد في اتجاه الجنوب ذو الديانات التقليدية والاقلية المسيحية، بل نتجت عن ذلك نزعة تاريخية تمثلت في انتهاج سلوك تبشيري لاستيعاب العنصر الإفريقي غير العربي وغير المسلم الموجود بالبلاد، وذلك لمواجهة انتشار عمليات الأسلمة والتعريب في الجنوب الذي حدث لاحقاً (البشير 1987، 161). وتظهر الثقافة السياسية الشمالية، في شكلها المتطرف، بمظهر الأصولية الإسلامية للجبهة الإسلامية القومية. أما شكلها المعتدل فقد عبر عنه موقف الأحزاب التاريخية، الطائفية- التقليدية الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، إذ كان موقفهما أكثر اعتدالاً وتسامحاً. وطال أمد الحرب بجنوب السودان واستأثرت بمعظم فترة ما بعد الاستعمار، الشيء الذي ساعد على ترسيخ التمييز العرقي والديني الذي مارسته الحكومات التي تلت الاستعمار، وهو تمييز أحست به وعاشته، بدرجة كبيرة، النخبة المتعلمة في الجنوب فكان أن قاومت الأسلمة والتعريب.

وظهرت الدولة، بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد نجاح مشروع الجزيرة وبعض المشاريع الاقتصادية الأخرى، في مظهر مشروع اقتصادي ذي أهمية خاصة للتجار السودانيين الذين صوبوا مشاعرهم الوطنية ضد التجار والشركات الأجنبية وعملوا على إزاحتهم بغرض الاستحواذ على موارد الدولة. وبدأت هذه النزعة التي ظهرت بين التجار المحليين في بذر بذور الشقاق بين قطبي المجتمع المدني وهما برجوازية الجلابة، من ناحية، ومن الناحية الأخرى الأفندية الذين استقطبوا في ذلك الوقت المزارعين والعمال والمهنيين. كان ذلك هو الوضع خاصة في فترة الخمسينات والستينات عندما سعى القادة الوطنيون الذين يتزعمون الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي للحصول على تأييد التجار والارستقراطية في الريف بإتاحة دعم الدولة ومواردها لهم لإثراء هذه المجموعات ؛ الشيء الذي أثار حفيظة العمال والمزارعين والمهنيين في داخل المجتمع المدني الناشيء.

انتخابات الحكم الذاتي في 1953

تبنى الساسة السودانيون نموذج وستمنستر مع إدخال بعض التعديلات المهمة عليه في السنوات الأولى من الخمسينات. وكان من بين هذه التعديلات إنشاء دوائر الخريجين وذلك لإعطاء وزن للفئة المتعلمة من السودانيين ولإبراز الدور الذي تضطلع به في السياسة. وقد رُسمت حدود الدوائر بناءً على أسس خاصة حيث لم يكن هناك تمثيل للنساء في الانتخابات على الأقل حتى عام 1965. ومع ذلك، كان هناك إجماع عام على وصف الانتخابات العامة الأولى للتعددية الحزبية التي تلت اتفاق الحكم الذاتي لعام 1953 انها كانت انتخابات حرة ونزيهة على الرغم من أن حزب الأمة وبعض التقارير التي وردت في الصحافة البريطانية زعمت تدخل المصريين في العملية الانتخابية.

وقد أجريت انتخابات 1953 في ظروف سياسية اتسمت إلى حدٍ كبير بسطوة الناشطين من الحزب الوطني الاتحادي (بعد تكوينه من الجماعات الاتحادية فى عام 1952) الذي شكلوا مؤتمر الخريجين في عام 1938 وقاموا بدور طليعي في تأسيس

الأحزاب السياسية والنقابات في الأربعينات. وانضم الجنوبيون بعد مؤتمر جوبا الذي عقد في 1947 للعملية السياسية الوطنية. وأيدوا إعلان استقلال السودان من الحكم الإنجليزي المصري في 1955 فقط بعد أن حصلوا على تعهدات من الشماليين بالنظر في مناداتهم بالفدرالية على نحو يؤمن مصالحهم.

جدول 8- 1 : توزيع المقاعد بعد الانتخابات العامة لعام 1953:

الحزب	عدد اعضاء البرلمان	انتخاب	تعيين	الإجمالي
الوطني الاتحادي	50	21	10	31
الأمة	23	4	4	8
الجمهوري الاشتراكي	3	1	0	1
حزب الاحرار	6	3	3	6
المستقلين والجنوب	12	1	3	4
	97	30	20	50

المصدر : Bechtold 1976, 180

وساهم عدد من العوامل الوطنية والإقليمية في نجاح الحزب الوطني الاتحادي في انتخابات 1953. فقد حصل الحزب على تأييد من علمانيي المدن ومريدي طائفة الختمية، الخصوم التقليديين للأنصار. ولا تنطوي "العلمانية" في السودان على رفض للقرآن أوالمباديء الإسلامية، كما أن السلوك العلماني لا يظهر بمظهر الرافض لتأدية الفروض العادية للمسلم. أما الأخوان المسلمون، وهم فرع من حركة الأخوان المسلمين المصرية فقد ميزوا أنفسهم بما رأوه تمسكاً بالتعاليم الصارمة للسلوك الإسلامي. أما اتباع طائفتي الأنصار والختمية فقد عُرفوا بولاء راسخ لشخص زعيميهما. دعمت الختمية الحزب الوطني الاتحادي لأنه كان مناهضاً للأنصار. وكان الختمية داخل

حزب الوطني الاتحادي أول من تخلى عن قضية الوحدة مع مصر بعد أن هزم الوطني الاتحادي حزب الأمة في انتخابات 1953.

عليه، وحّد الحزب الوطني الاتحادي بين مجموعتين قائمتين بذاتهما لم يكن هناك الكثير من نقاط الالتقاء بينهما اجتماعياً أو دينياً أو اقتصادياً (Bechtold 1976, 186). وكانت زعامة الأزهري للحزب الوطني الاتحادي تعد كسباً للحزب، فضلاً عن وجود هرم تنظيمي في قمته وتنظيمه تنظيماً فاعلاً على المستويات المحلية. ويرجع النصر الساحق الذي حققه حزب الوطني الاتحادي إلى عوامل كثيرة منها نجاحه في تقديم منبر جاذب للسودانيين في ذلك الحين ولما له من موهبة تنظيمية عالية وقدرة على الاستغلال الرشيد للموارد التي أتاحتها سياسة مصرفية مالية قوية لاسيما الموارد التي وفرتها مصر (المرجع السابق، 184- 186).

وكان من بين أسباب هزيمة حزب الأمة في الانتخابات موقفه الواضح من موالاة البريطانيين بينما قاد وتزعم النضال للحصول على حق تقرير المصير إسماعيل الأزهري. كما أن التعصب والصفة شبه العسكرية الذي اتسمت بها طائفة الأنصار جعلها تفقد عدداً كبيراً من جمهور الناخبين. وقد يكون هناك سبب آخر على قدر من الأهمية ألا وهو أن الفترة من 1948 إلى 1952 للجمعية التشريعية - الفترة التي اشترك فيها حزب الأمة في الحكم مع البريطانيين - اتسمت باضطرابات قادها العمال بالإضافة إلى اندلاع مظاهرات وظهور أزمات اقتصادية. لذا، فإن حزب الأمة كان عرضة للانتقاد أكثر من الأحزاب المنافسة له التي قاطعت الجمعية التشريعية.(3)

وأسس بعض السياسين الجنوبيين حزبَ الاحرار الجنوبي الذي خاض انتخابات 1953 بمن فيهم "زعماء القبائل الجنوبيين ممن لم تستطع الأحزاب الشمالية استمالتهم" والذين لم يحصلوا على دعم النخبة المستنيرة من الجنوبيين فحسب بل أيضاً "السواد الأعظم منهم" (المرجع السابق 178). ومن المفيد الإشارة إلى أن الحزب هدف إلى تأمين مصالح الجنوبيين بالعمل والتعاون مع حكومات الائتلاف في الشمال وذلك بغرض

تحقيق الحكم الذاتي لإقليم الجنوب. ومن المهم الإشارة إلى هذا الأمر نظراً للأحداث التي ستلي في العقود اللاحقة.

انتخابات 1958

اتسمت حكومة الحزب الوطني الاتحادي المنتخبة في 1953 عموماً بطبيعة معتدلة (أحزاب الوسط) حاصلة بذلك على دعم واسع من الطبقات الوسطى في المدن حتى منتصف العام 1956 غير أنها أثارت حفيظة حزبي الأمة والشعب الديمقراطي المدعومين من الطائفيين المحافظين فضلاً عن الراديكاليين والاشتراكيين في اليسار. وقد دفعت الصراعاتُ على السلطة ومؤامرات الزعماءَ الموالين للختمية إلى انقسام الحزب الوطني الاتحادي وتشكيل حزب الشعب الديمقراطي، كما ذُكر آنفاً. بعد انفصال حزب الشعب الديمقراطي عن الوطني الاتحادي، حجبت عن الأزهري، وهو رئيس الوزراء وزعيم الوطني الاتحادي، الثقة وحلت بدلاً عن حكومته حكومة ائتلاف مشكلة من الأمة والشعب الديمقراطي في 1956. وقد مد الائتلاف الطائفي عمر الجمعية التشريعية التي وضعت قانوناً جديداً للانتخابات البرلمانية مكّن من إجراء انتخابات عامة. وطعن في انتخابات 1958 الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي والحزب الجنوبي الليبرالي والجبهة المعادية للاستعمار (الشيوعيون).

اتصفت انتخابات 1958 بمزيد من التوتر بين الأحزاب السياسية الشمالية. اذ يبدو أن التحالف الجديد بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي قد وجد مكاناً له في مواجهة وتحدي "العلمانية الجديدة للاتحاديين"؛ في تطور دفع بالاتحاديين إلى حشد القوى المتعلمة في المدن ضد الطائفية التقليدية (Bechtold 1976, 189). واستناداً إلى الميثاق الانتخابي الفاعل، تجنب حزبا الأمة والشعب الديمقراطي مواجهة بعضهما البعض في الدوائر الانتخابية وحشدا مواردهما لهزيمة الوطني الاتحادي الذي حصل على دعم الشيوعيين والراديكاليين. كما حصل على عدد كبير من أصوات الناخبين ونصف عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب المؤتلفة فقط، متأثراً بسوء تناسب

الدائرة الانتخابية لعام 1958. ومن بين العوامل التي صاغها بكتولد (المرجع السابق 193- 196) لشرح أسباب هزيمة الوطني الاتحادي خسارته للدعم المالي الذي كان يأتيه من الخارج والذي كان الحزب قد حشده في 1953 بالإضافة إلى فقدانه رضى قيادة الحزب.

ويعزى النجاح الذي حصل عليه حزب الأمة أولاً إلى مراجعة شروط الأهلية بحيث أصبح لكل ذكر سوداني يتجاوز عمره 30 عاماً الحق في التصويت. ووفقاً لبكتولد (المرجع السابق، 191)، ساعد هذا التعديل في "اجتياز عقبة الشروط المتصلة بالمستوى التعليمي للناخبين والتي أفاد منها الحزب الوطني الاتحادي". ثانياً تمكن حزب الأمة من الاحتفاظ بقواعده التقليدية والإقليمية والريفية في غرب ووسط السودان فضلاً عن قواعده التاريخية التي تدعمه في كل من الشرق والشمال ؛ الإقليمين اللذين خرج منهما الزعماء التاريخيون للثورة المهدية عثمان دقنة ومحمد أحمد المهدي. ثالثاً، أُعيد ترسيم الحدود الإقليمية لتسع دوائر انتخابية لتحسين فرص مرشحي حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، وبذلك فازا في ثماني دوائر من التسع دوائر (Niblock 1987, 212). (وبينما تولت مفوضية دولية ترسيم حدود الدوائر في عام 1953 وخلفتها في ذلك لجنة انتخابية غير حزبية في انتخابات 1965، سيطرت الحكومة على العملية الانتخابية في عام 1958.

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها حكومة الائتلاف بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي للتأثير على العملية الانتخابية إسقاط الشرط المتعلق بتعليم الناخبين في دوائر مجلس الشيوخ والتساهل في الأحكام المتعلقة بالجنسية مفسحين بذلك الطريق أمام الفلاتة والمهاجرين القادمين من غرب أفريقيا والمعروفين بموالاتهم لحزب الأمة للتصويت، بالإضافة إلى إدخال نظام وحدات الاقتراع المتحركة في المناطق الرعوية وذلك لزيادة مشاركة من يعرف عنهم دعمهم لحكومة الائتلاف في التصويت (Niblock 1987, 211).

أما الجنوبيون الذين أجهدتهم خلافات قبلية قديمة فقد وجدوا في مناداة الحزب الجنوبي الليبرالي "بالحكم الفيدرالي للجنوب" — شعار الحزب في

الانتخابات- شكلاً من أشكال التوحد. وكما هو موضح في الجدول 10- 2، ظهر الحزب الجنوبي الليبرالي، وهو خليفة حزب الأحرار الجنوبي، باعتباره ثالث أكبر حزب في البرلمان في 1958. ويبدو أن فوز الحزب الليبرالي الجنوبي كشف عن أن الناخبين في الجنوب قد صوتوا سعياً لرسم خط سياسي خاص بهم، ومع ذلك فإن العديد من المرشحين الذين فازوا في الجنوب كانوا أما مستقلين، بعيدين عن أي انتماء حزبي، أو ممن شكلوا إئتلافاً فاعلاً مع الأحزاب الشمالية.

جدول 8- 2: توزيع المقاعد في الانتخابات العامة 1958

الحزب	مجلس النواب	مجلس الشيوخ
الأمة	63	14
الوطني الاتحادي	44	5
الشعب الديمقراطي	26	4
الكتلة الليبرالية الجنوبية	40	7
	173	30

المصدر: بكتولد، 1976، 190.

وفاقم من اضطراب الأحزاب السياسية في عام 1958 الأزمات الاقتصادية التي حدثت بسبب انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة من 62 مليون دولار إلى 8 مليون دولار واستمرار الميزان التجاري في negative spiral دون أن تظهر أية بوادر لحدوث انفراج في الأفق (Bechtold 1976, 197). وحدث شق في الميثاق الانتخابي بين الأمة والشعب الديمقراطي، في وقت تصاعدت فيه المقاومة الشعبية وزادت الضغوط من مصر على الحكومة لتعديل اتفاقية مياه النيل. ولمنع احتمال حدوث هزيمة برلمانية، وافقت الأحزاب الحكومية على تأجيل البرلمان إلى حين حل خلافاتهم (Ali 1989, 144).

ويجدر هنا أن نؤكد أن اتحاد عمال السودان، الذي تمكن من الاضطلاع بدور نشط في الشؤون العامة وترك أثراً كبيراً عليها متفوقاً بذلك على كل نظرائه في أفريقيا والشرق الأوسط، قاد المعارضة ضد الحكومة، ووقف ضد رغبتها في قبول

المعونة الأمريكية (Bechtold 1976, 113). وعندما سحبت الحكومة اعترافها بالاتحاد، نظم إضراباً عاماً ناجحاً دعمه اتحاد المزارعين والاتحادات الطلابية والشيوعيون. وتدخل ضبـ ـبار في الجيش في السياسة لإسقاط الحكومة المنتخبة في نوفمبر 1958، وذهبت المزاعم إلى تواطؤ حزب الأمة في ذلك. ويرجع السبب الرئيس في حدوث انقلاب 1958 إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي فضلاً عن عجز البرجوازية العربية – الاسلامية المهيمنة بفئاتها المختلفة عن فرض شكل مستقر من الهيمنة السياسية. وقد قصد من الحكم العسكري توفير مهلة تعيد فيها الكتلة المستحوذة على السلطة تنظيم نفسها إلى أن تتمكن من تأكيد وتأمين سيطرتها على الطبقات التي لها نفوذ عليها (Ali 1989, 146). وشكلت الطريقة غير السليمة التي تعامل بها النظام العسكري مع هذه القضايا، بالاضافة الى عدم تداركه للافرازات السياسية والاجتماعية للمشاريع الاقتصادية التنموية التي أنشئت في الشمال، (في إطار الخطة العشرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (1960/1961- 1970/1971)، شكلت القشة التى قصمت ظهر بعير النظام وادت الى اسقاطه.

انتخابات 1965:

بعد ستة أعوام من الحكم العسكري، تمددت الأسلمة والتعريب في الجنوب بخطى مسرعة. ومن المفهوم ضمنياً أنها كانت مدعومة من "المحافظين" الشماليين. وكان رد فعل الجنوب تجاه الأسلمة والتعريب إشعال حرب ولجوء الآلاف منهم إلى الغابة لمحاربة النظام العسكري بالانضمام إلى حركة الأنانيا. كما ساهمت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إحداث توسع غير مسبوق في الزراعة المروية والزراعة المطرية الآلية بالإضافة إلى التوسع في البنى التحتية وشبكات الاتصالات وتمدد المناطق الحضرية والانتاج الصناعي. ونظراً للقوى الاقتصادية والاجتماعية النامية للطبقات الوسطى والمهنيين وموظفي الدولة التي يرجع الفضل فيها إلى الخطة العشرية للتنمية، خلصت الطبقات الحاكمة التقليدية إلى أن النظام العسكري قد استنفد

الغرض منه. علاوة على ذلك، غذت القوى المتصاعدة لتلك الطبقات الاجتماعية المقاومة الشعبية ضد النظام العسكري.

وفي عام 1964، وصلت المقاومة الشعبية ضد النظام العسكري مداها، وذلك عندما ربط السياسيون في الشمال ربطاً مباشراً بين المحاولة لفرض حل عسكري على الجنوب وغياب الديمقراطية في الشمال. وبمرور الزمن أحدث العمل التراكمي للمعارضة أثره التعبوي. فقد أعقبت الاحتجاجات التي قادها طلاب جامعة الخرطوم والاشتباكات مع الشرطة مظاهرات خرجت إلى الشوارع وتمخض عنها عصيان مدني ناجح. وبحلول أكتوبر 1964 كان مصير العسكر قد حُسم.

وتشكلت حكومة انتقالية جديدة في أكتوبر 1964 تضم الحزب الشيوعي وممثلين للجميعات المهنية واتحادات المزارعين والعمال بالإضافة إلى ممثلي الأحزاب السياسية الكبرى. وكان الحزب الشيوعي قد أعاد تنظيم نفسه من الناحية القانونية للمرة الأولى وحصلت النساء على كافة حقوقهن السياسية وامتد الاعتراف الرسمي باتحاد عمال السودان ليشمل العمال بالقطاع الخاص. وكانت جبهة المهنيين؛ وهو التحالف الذي قاد إلى الانتفاضة ضد الحكم العسكري، ترمي إلى تخصيص نصف عدد مقاعد الجمعية التشريعية Constituent Assembly الجديدة لممثلي نقابات العمال والمزارعين.(4) وقد أزعج هذا التوسع الذي حدث في حقوق النقابات والجمعيات الأخرى الحكومية أصحاب العمل للحد الذي جعل حزب الأمة يحرض أنصاره، من طائفة الأنصار، على التظاهر ضد الحكومة الانتقالية (Niblock 1987, 228). وعلى إثر ذلك تصاعدت الاضطرابات، ونجحت أحزاب المحافظين الشماليين، وتشمل الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي، في إجبار رئيس الوزراء سر الختم الخليفة، على تقديم استقالته. وفي ديسمبر 1964 قدمت حكومته الانتقالية استقالتها، وضمنت هذه الأحزاب بذلك عودة حكومة ائتلافية ضمت حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والميثاق الإسلامي والجبهة الجنوبية. وبذلك يكون المسرح قد عُدّ لعودة الانتخابات بشروط كانت لصالح الاحزاب المحافظة الشمالية وحلفاء آخرين.

جدول 8- 3 : توزيع المقاعد في الانتخابات العامة لعام 1965

الحزب	الدوائر الجغرافية	دوائر الخريجين	الإجمالي
حزب الأمة	76	-	76
الوطني الاتحادي	52	2	54
جبهة الميثاق الإسلامي	3	2	5
الشعب الديقراطي	3	-	3
الشيوعيين	-	11	11
المستقلين والبجة(6)	24	-	24
الإجمالي	158	15	173

المصدر: تم إعداده من السودان 1986، طاهر 1986، كرار 1989.

خاض الحزبان الحديثان، جبهة الميثاق الإسلامي والحزب الشيوعي انتخابات 1965. وكما يظهر في الجدول 8- 3، فقد فازت جبهة الميثاق الإسلامي بإحدى عشرة دائرة من مجموع خمس عشرة دائرة من دوائر الخريجين، وبذلك يتضح حجم تمثيل جبهة الميثاق الإسلامي للنخبة المتعلمة. وكذلك الشيوعيون ضموا إلى صفوفهم العمال والطلاب فضلاً عن عدد كبير من النساء. وشاركت في الجبهة أيضاً "أقليات عرقية" كانت تسعى للتحالف مع السياسيين في الجنوب. وقد أثار الشيوعيون حفيظة أحزاب الأمة والشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي بطرحهم برنامجاً اجتماعياً- راديكالياً، وشكلت هذه الاحزاب تحالفاً في 1966 هدف إلى حظر الحزب الشيوعى وإقصاء أعضائه من البرلمان. ولذلك الغرض، عدل الدستور بتصويت الأقلية. وأدى التغيير والفوران الاجتماعي في الستينات إلى إعادة اصطفاف داخل الأحزاب القائمة؛ ففي الخمسينات على سبيل المثال كان الحزب الوطني الاتحادي معارضاً للاحزاب الطائفية التقليدية التي شكلت في ذلك الوقت القاعدة الصلبة التي تستند إليها المؤسسة الشمالية. غير أنه بحلول 1966 أيد اعضاء الوطني الاتحادي طرد أعضاء الحزب الشيوعي من البرلمان. ووفقاً لمحمود (1984، 139) كشف هذا التغيير عن التحول الذي حدث في قيادة الوطني الاتحادي لصالح خدمة المصالح الرأسمالية.

وبصورة عامة، خضعت الأحزاب السياسية في هذه المرحلة لتغيير كبير. فتوحد الحزب الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي - خوفاً من النتائج التي تلت فوز الأمة في انتخابات 1965 - بفضل الجهود التي بذلها زعيمه، إسماعيل الأزهري، شكل الحزب الاتحادي الديمقراطي. هذا في الوقت الذى فشلت فيه المحاولات التي بذلت لتوحيد فصيلي الهادي والصادق في داخل حزب الأمة. وعلى الرغم من التنافس السياسي بين الحزبين ووجود فصيلين داخل حزب الأمة، فإن قيادات هذه الأحزاب كانت تمثل مجموعات مختلفة ضمن طبقة اجتماعية عريضة، وهي البرجوازية الشمالية، ذات الأصول العربية- الإسلامية (محمود، 1984). وقد وضع كلا الحزبين خلال الفترة التي تلت عام 1964 برامجَ انتخابية تستهدف العرب المسلمين في الشمال، ونادوا بتأسيس جمهورية إسلامية. تحول الحزب الوطني الاتحادي، على وجه الخصوص إبان ائتلافه مع حزب الشعب الديمقراطي، من حزب علماني إلى حزب يسعى للحصول على تأييد ودعم القاعدة الدينية.

انتخابات 1968

جدول 8- 4 : توزيع المقاعد بعد الانتخابات العامة لعام 1968

الحزب	عدد المقاعد
الاتحادي الديمقراطي	101
الأمة	72
جبهة الميثاق الإسلامي	3
حزب سانو	15
الجبهة الجنوبية	10
البجة وجبال النوبة	5 (2+3)
المستقلين	10
الشيوعيين	2
الإجمالي	218

المصدر: تم إعداده من السودان 1986، طاهر 1986، كرار 1989.

كما يظهر في الجدول 8- 4، عجز الحزب الشيوعي وجبهة الميثاق الإسلامي عن الكسب الانتخابى في انتخابات 1968. أما في الجنوب، استمرت الأحزاب السياسية الشمالية في سياسة ضم الأحزاب السياسية الجنوبية والتفريق بينها ونهج أسلوب تكتيكي تجاهها. ولم تنفذ التوصيات التي خرج بها مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في 1965 كما سلكت الأحزاب الشمالية تجاه قضية الجنوب مسلكاً تهميشياً غير مبالٍ. ولم يحقق أداء الأحزاب السياسية الجنوبية أو الجبهة الجنوبية أو حزب سانو التطلعات المرجوة. وفي الحقيقة، فازت الأحزاب الرئيسة الشمالية، حزب الشعب والأمة بقرابة 60٪ من أصوات الجنوبيين (بكتولد 1976، 250). ويعود السبب في هذه الظاهرة إلى الحرب التي حالت دون تسجيل الناخبين الجنوبيين، ولا سيما في الاستوائية التي سجلت أقل عدد للناخبين على مستوى البلاد كلها. ويمكن القول استناداً إلى ذلك أن الجنوبيين حُرموا من المشاركة في انتخابات 1968 (المرجع السابق 246- 57).

بدأت الأحوال الاقتصادية تتدهور تدريجيا في السودان اعتبارا من عام 1963، ما أسفر عن تدهور في المستويات المعيشية في أوساط الفقراء. وبدأت أعداد كبيرة من الناس، لا سيما في المناطق الحضرية، تتململ وتنحو منحنا متطرفاً فشل الحزب الشيوعي السوداني في استثماره انتخابياً من خلال انتخابات عام 1968. كذلك بات الاستقرار الداخلي في خطر داهم بفضل حرب الجنوب وتنامي القمع الحكومي، كما تفاقم الوضع الخارجي بسبب آثار حرب 1967 بين العرب وإسرائيل. وازداد العجز المالي بشكل كبير نتيجة للضغط الرهيب على الموارد بفضل الصرف على الحرب الأهلية في الجنوب، التي كانت تستنزف حوالي ثلث ميزانية الحكومة، مع ضمور العون الخارجي عقب الحرب بين العرب وإسرائيل. وتضاعفت الديون الخارجية خلال الفترة من 1964 إلى 1969 لتصل إلى 260 مليون دولار أمريكي. وقعت أقصى ضربات هذه الضغوط الاقتصادية على الفقراء، إذ بلغت عائدات الضرائب غير المباشرة على السلع الأساسية أكثر من 153 مليون دولار خلال عام 1969/1986 في تناقض واضح مع

عائدات ضريبة الدخل لنفس العام والتي بلغت فقط مبلغ 22 مليون دولار. وبهذا هيئ المسرح تماماً للانقلاب العسكري الذي حدث في مايو 1969.

نظام مايو 1969 العسكري: انتخابات الحزب الواحد 1974 و1978

جاء المشير نميري إلى الحكم في ظل أوضاع اقتصادية متناقمة وكسب تأييد الحزب الشيوعي السوداني. وفي تردده بين تبني المسار " الاشتراكي " واللجوء إلى السياسة الرأسمالية انحني نظام نميري لضغوط الطبقة الرأسمالية وارتباطاتها برأس المال الدولي (محمود 1984، ص 141). كما أدى تنامي الصراع مع الحزب الشيوعي السوداني إلى فشل النظام في الحفاظ على " التحالف التقدمي " ضد " المحافظين ". وطرد وزراء الحزب الشيوعي من الحكومة وانتهى الصراع المفتوح بإجهاض انقلاب عسكري نفذه ضباط شيوعيون في يوليو 1971 (نبلوك 1987، ص 249).

مباشرة وعقب انقلاب 1971 الفاشل، الذي وقف وراءه الحزب الشيوعي، اتجهت القيادة السياسية لنظام مايو نحو وضع الهياكل السياسية والدستورية للنظام الجديد. وأجريت "انتخابات" رئاسية في 15 سبتمبر 1971 أسفرت عن استفتاء رئيس مجلس الثورة، جعفر محمد نميري، الذي كان المرشح الأوحد لرئاسة للجمهورية بعد حصوله على 99٪ من أصوات الناخبين الذين بلغت نسبة مشاركتهم في هذه الانتخابات 26٪ من عدد المسجلين للتصويت!.

وضع دستور جديد للبلاد عام 1973 تحول السودان بموجبه إلى دولة حزب واحد، مع شكل رئاسي علماني للحكم وذلك بعد أن أعلن نظام مايو عن عدم شرعية كل الأحزاب السياسية وصادر ممتلكاتها واعتقل كل القادة السياسيين المحافظين تقريباً. وأصبح الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم السياسي الرسمي الأوحد. شكل أعضاء الاتحاد الاشتراكي السوداني، الذين جاء بعضهم بالانتخابات وفقاً لاستحقاق محدود، ما عرف بمجلس الشعب الذي كانت له سلطات تشريعية مشاركة مع الرئيس الذي احتفظ بسلطات مطلقة على الأجهزة التنفيذية والقضائية للدولة.

تقرر أن تشغل نصف مقاعد مجلس الشعب، البالغ عددها 250 مقعداً، عن طريق الانتخاب. ويملأ النصف الآخر (125 مقعداً) عن طريق ترشيحات تحالف قوى الشعب العامل، بحيث يأتي 30 عضواً من تنظيمات المرأة والشباب ولجان تطوير الريف، و40 من تحالف قوي الشعب العاملة، وهم الزراع والعمال والجنود، و30 من الموظفين الإداريين، و25 يعينهم الرئيس نميري بنفسه. وكان التنافس على شغل هذه المقاعد في الشمال يكون بين متنافسين اثنين على الأقل للمقعد الواحد، بينما يختلف الحال عن ذلك في الجنوب حيث يتنافس بين 6 و12 مرشح لشغل المقعد الواحد وذلك بسبب استتباب الأمن الذي نتج عن اتفاقية أديس أبابا عام 1972، ومساحة التعدد التى اتاحتها تلك الاتفاقية. وبلغ عدد ممثلي الجنوب 45 عضواً على الأقل، 25 منهم عن طريق الانتخاب.

وفي الانتخابات العامة التي جرت عام 1974 تمكن بعض أعضاء حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، الذين كانت لديهم مرارات سابقة مع قياداتهم، من المشاركة في المنافسة على المقاعد الانتخابية تحت رعاية الاتحاد الاشتراكي السوداني. وبالرغم من ذلك، ومثلما يمكن أن يظن المرء، لم تكن هنالك منافسة حقيقية مثل تلك التي كانت تشهدها الانتخابات السابقة. وعلى الرغم من التنسيق الحكومي للانتخابات الرئاسية، فإنه لم يكن هنالك حماس حقيقي لهذه الانتخابات ماعدا في بعض المناطق الريفية التي استغل فيها بعض خصوم الختمية والأنصار هذه الفرصة المواتية لبناء جسور مع النظام الجديد نالوا على أثرها المغانم المستحقة (كرار، 1989، ص 94).

جرت انتخابات مجلس الشعب لعام 1978 عقب " المصالحة الوطنية " بين نظام الحزب الواحد والتحالف المعارض الذي كان يجمع حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والأخوان المسلمين. دخل نظام النميري هذه المصالحة لتوسيع قاعدة دعمه بينما دخلها تحالف الأحزاب التقليدية من أجل تقويض النظام من الداخل باستخدام قواعد اللعبة التي وضعها ذات النظام. سمح لممثلي هذه الأحزاب بالترشيح لمقاعد مجلس الشعب الانتخابية كأعضاء في الحزب الحاكم. وفي بعض المناطق، لا سيما الخرطوم، حيث يزعم كل من الحزب الحاكم والمعارضة التمتع بشعبية كبيرة، فإن

انتخابات 1978 كان ينظر إليها وكأنها انتخابات نظام تعددي تحت عباءة نظام الحزب الواحد. غير أن نسبة المشاركة في التصويت في منطقة الخرطوم لم تتعد بالكاد الخمسين في المائة. وعلى الرغم من ان أقل نسبة مشاركة سجلت فى الخرطوم 31٪، إلا أن هنالك دائرتان تخطتا نسبة الخمسين في المائة، احداهما بشرق النيل (57٪) والأخرى بحري شرق (78) وكلاهما بالخرطوم بحري (السودان 1978).

وهكذا وبالرغم من مشاركة مرشحي المعارضة، فإن الناخبين في المناطق الحضرية الكبرى نأوا بأنفسهم عن انتخابات تحت نظام نميري الشمولي ذي الحزب الواحد. فإن كانت نسبة المشاركة أعلى في بعض المناطق بالخرطوم بحري فإن ذلك كان بسبب أن هذه المناطق تعتبر أكثر ريفية وأقل حضرية من مركز الخرطوم والخرطوم جنوب وأم درمان. ومثلما سنوضح بصورة أكثر تفصيلاً أدناه فإن العائلات القبلية والدينية في المناطق الريفية أظهرت على الدوام نزوعاً نحو المشاركة في الانتخابات غض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم أو ما إذا أجريت هذه الانتخابات بالنظام التعددي أو بنظام الحزب الواحد.

كانت الفكرة الأساسية التي طرحت بعد عام 1971 لتبرير شرعية النظام هي أنه شكل أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية. غير أن أركان النظام بدأت تضعف نظراً للفشل البين لاستراتيجيته التنموية ونذر عودة الحرب الأهلية في الجنوب من جديد. بدأ نظام نميري سريعاً في تغيير أهدافه وتوجيهاته. ومثلما قادته نفعيته السياسية أولاً نحو الحزب الشيوعي، فقد تحرك نميري نحو خلق أساس من الشريعة الإسلامية لنظامه لدرجة أنه حاول احداث تغيير أساسي في الدستور الجديد الذي وضعه بنفسه عام 1973 (نبلوك 1987، ص 289).

توسع القطاع العام في أعقاب عمليات التأميم والمصادرة التي شهدتها فترة تحالف نميري مع الجناح المنشق من الحزب الشيوعي. وبدأ هذا القطاع في النمو والتوسع بحيث مهد الأرض لنمو بيروقراطية الدولة ذات المصالح الرأسمالية والتي قادت في نهاية المطاف، ضمن عوامل أخرى، إلى مصالحة وطنية مع حزبي الأمة وعناصر من الاتحادي الديمقراطي، وبشكل أكثر أهمية مع الاخوان المسلمين خلال عام 1977. ومن جهة

أخرى، فتحت المصالحة الباب لإعادة تنظيم قوى الفئات المهنية – كالقضاء - وخلقت حيزاً نسبياً ملأته النقابات كاساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم.

بينما كان دعم حزب الأمة وعناصر الحزب الاتحادي الديمقراطي للنظام فاتراً وانسحبا منه لاحقاً، نجد أن الإخوان المسلمين، في المقابل، قد استغلوا مشاركتهم في السلطة استغلالاً تاماً، خاصة بعد أن أعلن نميري عزمه على تبني قوانين الشريعة الإسلامية. بالنسبة لقوة سياسية متطرفة ومتلهفة لحشد مؤيدين يؤمنون بطرحها كالإخوان المسلمين، فإن استخدام الدين لبناء قاعدة سياسية لمساندتها كان استراتيجية لا يمكن للعين أن تخطئها، ولا يمكن لسياسى براغماتى، كالترابى، مقاومتها. وقد ساهم عدد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية في تمكين الإخوان المسلمين من الظهور كشريحة، طبقية مسيطرة، يمكن أن نطلق عليها أياً من صفات "طبقة رأسمالية طفيلية بالوكالة" أو " الارستقراطية الجديدة" أو" نوع خاص من الرأسمالية المالية الجديدة" (البطحاني 1996، ص 15- 16). وأياً كانت الصفة المستخدمة فإن الثابت هو أن شريحة ضيقة من الطبقة الرأسمالية التي يهيمن عليها الشماليون العرب قد استغلت مجموعة من العوامل المتضافرة لتنصب نفسها وكيلاً لرأس المال العربى - النفطى و لتثري نفسها، حتى وان عنى ذلك إدخال البلاد في مراحل تبعية جديدة عمقت من ما يعانيه الاقتصاد السوداني من اختناقات وأزمات. وكان من أهم نتائج ذلك ظهور الإخوان المسلمين كقوة سياسية واقتصادية تنافس حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي على القيادة السياسية للبرجوازية الشمالية في البلاد. وقد عزز تبني نميري للشريعة الإسلامية عام 1983 الوضع السياسي للإخوان المسلمين في الحكومة وفي الاقتصاد.

تبلور الريعية والتوجهات السلطوية للحكم

مرت العلاقة بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني، خلال فترة حكم نميري، بواحدة من أهم مراحل تطورها. فعلي الرغم من الشكل التسلطي لحكم نميري أخضع كلاً من المجتمع المدني واقتصاد السوق لسيطرة الدولة، إلا أن كليهما تمتعا

بقدر من الحرية. فقد تركت لهما مساحة محددة للتحرك فيها، ذلك لأن النظام لم يحاول هيكلة المجتمع بأكمله بالشكل الشمولي. وفي واقع الأمر فقد كان هنالك نظام سياسي مزدوج، بوجود هياكل حكومية تسلطية في الشمال وشكل آخر "ديمقراطي " في الجنوب بعد اتفاقية سلام أديس أبابا عام 1972. غير أن التوتر السياسي والأزمة الاقتصادية الطاحنة، لا سيما بعد تبني سياسات صندوق النقد الدولي، قادت النظام ليكون أكثر قهراً في أوائل الثمانينات ليبلغ الأمر ذروته بإلغاء اتفاقية أديس أبابا وتنفيذ قوانين سبتمبر أو الشريعة الإسلامية عام 1983. ومرة أخرى تشكل تحالف عريض لمعارضة حكم نميري في الشمال ضم عدداً من القوي شملت الطبقات التقليدية والبرجوازية مع النقابات والاتحادات المهنية. أما في الجنوب فقد أدي تجدد القتال إلى ظهور حركة/ جيش تحرير السودان الذي تشكل عام 1983. وقد أدي تفشي الفساد والمصاعب الاقتصادية العميقة وسياسات نميري القمعية عقب تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية إلى تنامي المعارضة الشعبية للحكومة. كما منح تشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان قوة إضافية للطابع القومي العلماني للمعارضة التي تعمل ضد نظام نميري والتي أسهمت في نهاية المطاف في إسقاطه عام 1985.

الظروف التي سبقت انتخابات 1986:

لم يكن التغيير الذي حدث عام 1985 تغييراً جوهرياً بالكيفية التي تتمناها قوى الانتفاضة، وسبب ذلك هو الوسائل التي تم بها تغيير نظام الدولة. وقد قاد هذه الانتفاضة التجمع الوطني المكون من النقابات والاتحادات المهنية والأحزاب السياسية، باستثناء الإخوان المسلمين. غير أن الفشل في إلغاء قوانين الشريعة، الذي كان أهم بنود جدول أعمال التجمع الوطني، وسوء تقديرات الأحزاب الشمالية إضافة إلى رفض حركة/ جيش تحرير السودان للمشاركة في العملية الديمقراطية، كلها عوامل أسهمت في إضعاف التجمع الوطني الذي بدأ في تقديم التنازلات واحداً تلو الآخر للأحزاب وللجيش (البشير 1987، ص 160- 161).

والأهم من هذا فإن النظام الديمقراطي التعددي الجديد لم يتمكن من خلق توافق عملي بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني. ويبدو أن التحالف الشمالي التقليدي الحاكم المكون من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي حاول تبني النظرة الاستراتيجية التي كانت سائدة في الستينات مع تغيير في التوافق بين القوانين السياسية والاقتصادية. وقد فشلت حكومة ما بعد نميري في إيقاف الحرب الأهلية في الجنوب، وفشلت في كبح جماح الفساد الذي استشرى على نطاق واسع وفشلت كذلك في تحجيم الأنشطة المتنامية للحركات اليمينية المتطرفة التي كانت تمثلها الجبهة الإسلامية القومية. معاداة الحزب الشيوعي وتحرير المرأة والموقف المتشدد تجاه مشكلة الجنوب، كلها من الأمور غير الديمقراطية المعلومة عند الإخوان المسلمين منذ الستينات.

هشاشة ميزان القوة بين التحالف الذي قاد الانتفاضة و المجلس العسكري وتردد الأخير في حسم القضايا المحورية أحدثا شللاً في الإرادة السياسية للنظام الوليد واسترخاءا سياسياً عقب الانتفاضة مباشرة. وفي مايو 1985 تحرك الإخوان المسلمون لملء الفراغ السياسي الذي فتحته الحكومة الجديدة بترددها حيال إلغاء قوانين الشريعة إضافة إلى العوامل المذكورة آنفاً من خلال عقد مؤتمر دستوري. وقد تشكلت لهذا المؤتمر جبهة عريضة معارضة له من الجماعات الأصولية المشابهة والتي ضمت أيضا جنرالات متقاعدين من الجيش ومسئولين نافذين في نظام نميري المخلوع بجانب الجبهة الإسلامية القومية، التي انتخبت قائدها حسن الترابي أميناً عاماً لهذه الجبهة الجديدة: الجبهة الإسلامية القومية.

باستغلال ثرائها الذي راكمته حديثاً وباستخدام أحدث وسائل التعبئة الجماهيرية، تحركت الجبهة الإسلامية بسرعة شديدة للهيمنة على المسرح السياسي مقدمة نفسها كقيادة بديلة للجمهور السياسي في الشمال. وبدلاً من أن تكون في موقف الدفاع اتخذت الجبهة الاسلامية موقفاً هجومياً واضحاً " متحدية" أية جماعة تلغي قوانين الشريعة، ومهددة باللجوء إلى الجهاد إذا دعي الأمر، (نفس المصدر، ص 159).

وقد رفعت قوانين الشريعة لمرتبة " التابو " أو الأمر المنهي الحديث عنه، كما صور الخطر الداهم الذي يحدق بالهوية العربية الإسلامية للسودان على أنه قادم من الجنوب، تحديداً من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحلفائه اليساريين في الشمال. وقد خاض الإسلاميون، بقيادة الجبهة الإسلامية، خلال الفترة من 1985 إلى 1989 حرباً شعواء ضد التجمع الوطني وضد الأحزاب التقليدية. ولتحقيق أهدافها السياسية كانت الجبهة الإسلامية تعمل من خلال الآلية السياسية الديمقراطية المطروحة على الساحة السياسية، وتعمل في الوقت ذاته، وبكل ما تستطيع، على تقويض أسس الحكم الديمقراطي (البطحاني 1996 (أ) و1996 (ب)).

الجدول 8- 5 : توزيع المقاعد والأصوات في انتخابات 1986 العامة

الحزب	السودان		الخرطوم		الجزيرة	
	المقاعد	الأصوات٪	المقاعد	الأصوات٪	المقاعد	الأصوات٪
الأمة	99	38	6	21	29	47
الاتحاد الديمقراطي	63	24	29	21	15	31
الجبهة الإسلامية القومية	51	20	13	21	4	13
الشيوعي السودان	3	1	2	6	-	1
آخرين	39	17				

المصدر: تم إعداده من السودان 1986، طاهر 1986، كرار 1989.

وبالنسبة لاداء القوى السياسية الرئيسة في الانتخابات، نلاحظ أولاً وكما يوضح الجدول 8- 5 أن الحزبين التقليديين الطائفيين، الأمة والاتحاد الديمقراطي، قد تمكنا من الحفاظ على مناطق نفوذهما الريفية، مع نجاح استثنائي لحزب الأمة في الجزيرة إلى جانب دارفور وكردفان. قد كانت الخرطوم هي المنطقة التى حققت فيها الجبهة الإسلامية تقدماً ملحوظاً مقارنة مع بقية الأحزاب، وبصفة خاصة على حساب الحزب الاتحادي الديمقراطي. فقد أدت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت خلال فترة حكم نميري (69- 1985) إلى إضعاف قواعد الاتحاديين، خاصة في معاقلهم التي يتمتعون فيها بنفوذ كبير كالخرطوم الكبرى وأقصى شمال السودان. إذ كان أكثر المتضررين من هذه التغييرات هم طبقة رجال الأعمال والتجار وموظفي القطاع العام والبرجوازية الصغيرة. فقد تم القضاء تماماً خلال هذه الفترة على شروط وجود طبقة صغار التجار، وبالتالي أصبح التمايز واضحاً بين من أثروا وأصبحوا جزءاً من "البرجوازية الجديدة" وبين من ساءت أوضاعهم في المراتب الدنيا في الطبقة الوسطى وتدهور وضعهم الطبقي إلى ما يشبه الفقراء و المسحوقين.

ثانياً، أدى تأييد الحزب الاتحادي الديمقراطي لقوانين الشريعة الإسلامية إلى تشوه صورة الحزب، وبالتالي تأليب جماهيره على قيادتهم، حيث وجدوا أن لا فرق بين حزبهم والجبهة الإسلامية ورأوا بالتالي أن لا مندوحة من التحول نحو الحزب الإسلامي " الحقيقي " ولأن الجبهة الإسلامية كانت أكثر تنظيماً من الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد نجحت في اجتذاب الجمهور التقليدي للاتحاديين. وقد ذهب بعض المراقبين بعيداً إلى حد اتهام قيادة الختمية بالتآمر مع الجبهة الإسلامية لتسهيل نجاحها الانتخابي. فقد قدم الختمية أكثر من مرشح واحد في الدائرة الواحدة ووجهوا ناخبيهم في بعض الدوائر بالتصويت للجبهة الإسلامية " إما بالأمر أو بالإيحاء خاصة في المناطق الريفية" (محمود 1986، ص 12). ومهما يكن الأمر، فإن تخوفهم من اكتساح حزب الأمة للانتخابات وعداءهم المتأصل تجاه غريمهم التقليدي هو ما حدا بالاتحاديين لعدم اتخاذ موقف علني ضد الجبهة الإسلامية حتى وإن لم يتعاونوا معها صراحة.

ثالثاً، نجح حزب الأمة في انتخابات 1986، منها (أ) ان التغييرات التي حدثت خلال فترة حكم نميري (69- 1985) وإن أدت لتحولات اقتصادية، إلا أنها لم تؤثر تأثيراً عميقاً لإحداث تحول في المشهد السياسي العام في البلاد ككل. وبصفة خاصة فإن التغييرات الاقتصادية والجفاف والمجاعة في غرب السودان أدت إلى حدوث حركة سكانية، وسهلت جزئياً عمليات التعبئة الجغرافية والاجتماعية، إلا أن التغييرات نفسها لم تؤثر على معاقل الحزب، (ب) كان لانتقادات الصادق المهدي المتواصلة، وانسحابه الداوي من عملية المصالحة الوطنية التي جرت عام 1977 دورها الفاعل في تمتع قائد حزب الأمة بدعم التحالف المناوئ لنميري وجعله مبادرا لانتفاضة 1985 التي أزاحت نميري عن الحكم. وفي دارفور و كردفان كان الأنصار لا يزالون يعتقدون أن الصادق المهدي ورث روح جده، الثائر العظيم محمد أحمد المهدي الذي هزم البريطانيين في القرن التاسع عشر، لذا فهو جدير بقيادة المجتمع السوداني، (ج) كان هنالك قطاع واسع من المسلمين الذين لم يشأوا أن يصوتوا لصالح الجبهة الإسلامية نظراً لارتباطها بنظام نميري. ووجدوا في برنامج " الصحوة الإسلامية" الذي تبناه الصادق المهدي طرحاً إسلامياً ليبرالياً معتدلاً يلبي حاجاتهم فصوتوا له بحماس. واحدة من محاسن الطرح الإسلامي الذي تبناه الصادق المهدي هي اعترافه بوضع المرأة في المجتمع والسياسة من خلال اقتراحه وضع دوائر للنساء ضمن دوائر القوى الحديثة. كذلك قام الصادق بترقية الدور السياسي لزوجته، سارة المهدي، مضاهياً بذلك الظاهرة التي اشتهرت بها منطقة جنوب شرق آسيا في تولي النساء أدوار القيادة السياسية.

رابعا، حققت الجبهة الإسلامية اختراقاً انتخابياً واضحاً وذلك لأنه، وبعد عملية المصالحة الوطنية عام 1977 أصبح العديد من أعضائها يسيطرون سيطرة تامة أو شبه تامة على النشاط السياسي في كل أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، (أ) أصبحت الجبهة الإسلامية متقدمة على كل الأحزاب السياسية الأخرى من حيث التمويل والتنظيم وتسهيلات الدعاية الانتخابية. (ب) تمكنت الجبهة الإسلامية من بناء قاعدة اقتصادية صلبة، في القطاع المصرفي خاصة، وذلك من خلال سيطرتها على البنوك الإسلامية، وكسبها لتأييد طبقة رجال الأعمال الجدد. وقد أدركت هذه الطبقة الجديدة، التي

تعمل غالباً بالتجارة، أن قادة حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي يستخدمون السياسات الاقتصادية الحكومية لإثراء مؤيديهم على حساب منافسيهم، و (ج) قد أدى تعاون الجبهة الإسلامية الوثيق مع المجلس العسكري الانتقالي خلال عام 1985 إلى أن يكون لها كلمتها في وضع القوانين الانتخابية ورسم حدود الدوائر الانتخابية.

ومن خلال تخصيصه لدوائر الخريجين، التي استفادت منها الجبهة أيما فائدة، كان المجلس العسكري الانتقالي يأمل في تهدئة خواطر القوى الشعبية للانتفاضة. وكان أكبر الخاسرين في هذه الخدعة الانتخابية الحزب الشيوعي. ومثلما سيتضح ذلك لاحقاً يكفي أن نذكر أن الحزب الشيوعي كان قد كسب 11 دائرة من مجمل دوائر الخريجين البالغ عددها 15 في انتخابات عام 1965، التي حصل فيها الإخوان المسلمون والوطني الاتحادي على مقعدين لكل منهما، بينما حصلت الجبهة الاسلامية القومية وحدها على 22 مقعدا فى انتخابات 1986 من مجموع المقاعد المطروحة البالغ عددها 28.

نبهت مكاسب الجبهة الإسلامية الانتخابية كلاً من التجمع الوطني والأحزاب التقليدية. وبرغم ذلك، ودون تنظيم تحالف فعال ضد الجبهة الإسلامية، وجد قادة الأحزاب التقليدية أنهم ليس لديهم الكثير لمجابهة الجبهة والحفاظ على نفوذهم السياسي الطاغي. وعليه، وعلى هدى هذه الحقائق تحرك الحزب الاتحادي الديمقراطي بحذر لتسوية خلافاته مع التجمع الوطني ومع الحركة الشعبية لتحرير السودان ليصل معها في نهاية الشوط إلى اتفاقية مبادرة سلام السودان عام 1988. وقد نصت هذه الاتفاقية على عقد مؤتمر دستوري جامع لحل أزمة البلاد السياسية. لإجهاض هذه المبادرة السلمية ولمنع عقد المؤتمر الدستوري استولت الجبهة الإسلامية على السلطة من خلال انقلاب عسكري عام 1989. لم تواجه الانقلاب أية مقاومة شعبية تذكر، وحظى بدرجة من التأييد الشعبي لا يمكن إنكارها. ذلك لأنه كان هنالك ثمة إيمان بالسياسات التي أعلنها قادة الانقلاب العسكري، المتمثلة في محاربة الفاسد وتفعيل الاقتصاد والحفاظ على سلامة أراضي الأمة ضد التهديد الذي تمثله مبادرة الميرغنى – قرنق عام 1988 وقبلها إعلان كوكادام عام 1986. وكانت الجبهة

الإسلامية هي الحزب الوحيد الذي تمكن من تحقيق كسب سياسي من الدعم الشعبي الجزئي الذي حظي به الانقلاب، لأنها هي التي دبرت الانقلاب. وسرعان ما ظهرت نواياها السياسية والايديولوجية التي تهدف جوانب منها لترويض البرجوازية الشمالية واستيعاب شرائح أخرى من الهامش وإبقائها تحت سيطرتها. ووضح جلياً خلال عقد التسعينات أن السياسات المعلنة للجبهة الإسلامية صعبة التحقيق مثلما كان الحال دائماً مع الأنظمة السابقة وسرعان ما تبددت الآمال الشعبية فيها.

تأملات في الانتخابات قبل 1989:

الجهوية والقوى الاجتماعية ودوائر الخريجين:

ظلت الجهوية تمثل عاملاً من أهم عوامل الانتخابات في البلاد، وظلت الطوائف الدينية والارستقراطيات القبلية تسيطر سيطرة تامة على الانتخابات في المستوي المحلي. ولم يكن للأحزاب الحضرية الحديثة، كالحزب الشيوعي والإخوان المسلمون، أية قواعد للمساندة الشعبية في الدوائر الريفية. في محاولة منه لتقويض السند الشعبي الذي تحظى به الطائفية والقبلية في الريف، حل النميري الإدارة الأهلية عام 1970 واستبدلها بنظام "المجالس الشعبية". غير أن هذه الإجراءات الإدارية لم تؤثر كثيراً على هيمنة حزبي الأمة والاتحادي على هياكل السلطة في الريف.

صممت النظم الانتخابية بصورة عامة، خلال فترات حكم الحزب الواحد، لإعطاء حصة معلومة من المقاعد البرلمانية للقوي الاجتماعية "الحديثة" في المدن لمناهضة نفوذ القوي "التقليدية". فعلي سبيل المثال خصصت أكثر من 40٪ من مقاعد مجلس الشعب القومي، خلال فترة حكم نميري، للمرأة (سنناقش ذلك بتفصيل أكثر لاحقاً) والطلاب والشباب والمثقفين والمهنيين ورجال وسيدات الأعمال والقوات المسلحة. وعلى النقيض من ذلك تماماً فقد كان تمثيل هذه القوى الاجتماعية ضعيفاً خلال فترات الحكم التعددى. فخلال انتخابات أعوام 1953 و1958 و1986 كانت الحصص المقررة لهذه القوى هي فقط 3.5٪ و9.5٪ و8.6٪ على التوالي (الأمانة العامة للمؤتمر الوطني 1996).

ومثلما ذكرنا آنفاً، وفي خطوة مثلت ابتعاداً عن نموذج ويستمنستر، ظلت دوائر الخريجين تشكل معلماً بارزاً من معالم الانتخابات في السودان منذ العام 1953. وقد نوقشت فكرة هذه الدوائر لأول مرة في الجمعية التشريعية في أوائل الخمسينات وضمنت في مسودة دستور السودان في قانون الحكم الذاتي لعامي 1952 و1953. على الرغم من أن مهمة لجنة الانتخابات لعام 1953 كان من المفترض أن تكون ذات طبيعة فنية خالصة إلا أنه قد مهد إليها بصلاحيات واسعة للتفريق بين الدوائر الجغرافية والدوائر الوظيفية. من الواضح أن تبرير استحقاق دوائر الخريجين هو إعطاء وزن سياسي إضافي " للمتعلمين " الذين سيختار منهم الوزراء المحتملون. غير أن السبب غير المعلن هو الموازنة المضادة للنفوذ السياسي المتوقع لممثلي الأحزاب " التقليدية" القادمين من الدوائر الريفية الجهوية. خاصة إذا أخذنا في الحسبان تأثير النفوذ المصري في السودان، فإن فكرة دوائر الخريجين قد صممت أصلاً لإضعاف حزب الأمة.

نص قانون الحكم الذاتي لعام 1953 على تخصيص 3 إلى 5 مقاعد بمجلس النواب لمرشحي دوائر الخريجين. يكون ناخبو هذه الدوائر من الخريجين الذين يتمتعون بنفس الاشتراطات الأخرى للناخب العادي، مع استثنائهم من شرطي الإقامة والنوع (الجندر، وأن يكونوا قد أكملوا على الأقل المرحلة الثانوية أو ما يعادلها (بيكتولد 1976، ص 169). خصصت خمس مقاعد للخريجين ألغيت عام 1958 من قبل الائتلاف الحاكم المؤلف من حزبي الأمة والاتحادي لأن الفكرة، ببساطة، لا تخدم مصالحهما. إضافة لذلك فقد طرحت حجة أن تخصيص مقاعد لفئة معينة تهزم المبادئ الديمقراطية. وبعد الدور القيادي الذي لعبته مجموعات الطلاب والمهنيين والمرأة في الانتفاضتين الناجحتين عامي 1964 و1985 ضد نظامي عبود ونميري العسكريين، أعيدت دوائر الخريجين مرة أخرى وارتفع عددها هذه المرة إلى 15 دائرة في انتخابات 1965 و28 في انتخابات 1986.

باستثناء انتخابات 1986 فقد ظلت نتائج دوائر الخريجين على الدوام تميل نسبياً لصالح الأحزاب الراديكالية العلمانية. بلغت نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات 1953 83٪ من جملة المسجلين للتصويت البالغ عددهم 2.250 (بيكتولد

1976، ص 180). نال الحزب الوطني الاتحادي 3 مقاعد وذهب المقعدان الآخران لحزب الأمة والجبهة المعادية للاستعمار التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي. بحلول عام 1965 ازداد عدد ناخبي دوائر الخريجين بنحو مائة ضعف. ومثلما يوضح الجدول 10- 6 فقد حصل الحزب الشيوعي على 11 مقعداً من جملة المقاعد الخمس عشرة المطروحة للتنافس، إلا أن جبهة الميثاق الإسلامي، بقيادة حسن الترابي (الذي حصل شخصياً على أعلى عدد من الأصوات في هذه الانتخابات)، كان بإمكانها أن تجادل بأن النظام الانتخابي المتبع، بفوز صاحب أعلى الأصوات في الدائرة بالمقعد، قد حرمها من تحويل العدد الكبير من الأصوات التي حصلت عليها إلى مقاعد. وقياساً على ذلك فإن نتائج دوائر الخريجين في انتخابات 1965 لعبت دوراً كبيراً في الهجمة المضادة التي تعرض لها الحزب الشيوعي والتي أدت إلى استبعاد ممثليه في البرلمان وحظر الحزب نفسه عقي ذلك.

الجدول 8- 6: نتائج دوائر الخريجين في انتخابات 1965

الحزب	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الشيوعي	63.662	34.7	11
جبهة الميثاق	49.790	27.1	2
الوطني الاتحادي	45.854	25.0	2
آخرون	24.092	13.2	-

المصدر: كرار 1986، مجذوب عابدون 1988.

أما في انتخابات 1986 فقد ثبت أن الجبهة الإسلامية هي المستفيد من نظام التصويت. وكما يتضح من الجدول 10- 7 أدناه فإن الخاسر هذه المرة هو الحزب الشيوعي الذي حصل على مقعد واحد فقط رغم كسبه لما يقارب العشرين في المائة من أصوات الناخبين في دوائر الخريجين. وبرغم التحفظ الذي أبداه الإسلاميون تجاه دوائر الخريجين، إلا أنهم نجحوا في تجنيد عدد كبير نسبياً من تجار المدن والمهنيين خلال الثمانينات. وقد استفادت الجبهة الإسلامية من علو كعبها التنظيمي ووفرة مواردها

المالية، ومن خبرتها الانتخابية التي راكمتها خلال فترة نظام مايو، بجانب تمترسها التكتيكي وتوظيف كل ذلك في كسب معظم دوائر الخريجين في انتخابات 1986.

جدول 8- 7 يوضح نتائج انتخابات 1986

الحزب	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الجبهة الإسلامية	79.336	38.2	23
الشيوعي	39.799	19.2	1
الأمة	32.967	15.9	-
الاتحادي الديمقراطي	19.997	9.6	-
المستقلون (أ)	14.561	7.0	4

المصدر: المصدر: السودان 1986.

(أ) كلهم تقريباً من الجنوب، بما في ذلك المؤتمر الإفريقي السوداني والرابطة السياسية لجنوب السودان.

المراة والانتخابات: البعد النوعي

يوضح الجدول 8- 8 أدناه أن المرأة لم تدخل البرلمان بعددية تذكر إلا في السنوات الأولى من فترة الحزب الواحد لنظام نميري. وفي هذه الفترة أيضا حققت المرأة العديد من المكاسب في تأمين حقوقها المدنية والاقتصادية والسياسية التي ظلت تناضل من أجلها ولم تحققها كاملة خلال فترات الحكم التعددي السابقة عندما كانت الأحزاب التقليدية ممسكة بزمام الأمور. ومن النقاط المثيرة للاهتمام بصفة خاصة هنا الموقف المتناقض الذي اتخذه الإسلاميون تجاه المرأة في فترة الثمانينات، لأن هذا الموقف لعب دوراً في تفسير المشاركة في انتخابات 1986. إضافة إلى ذلك، وكما سنوضح أدناه، فإن الموقف الإسلامي الرسمي تجاه المرأة كان من الأمور المهمة أيضاً في انتخابات 1996.

فقد أدركت الجبهة الإسلامية أن المرأة لن تتخلى بسهولة عن الحقوق التي اكتسبتها خلال السبعينات. وعليه، قرر الحزب التحرك سياسياً لعمل كل ما يمكن عمله لاجتذاب النساء إلى صفوفه عام 1986. وقد ساهم التعليم والتحضر والأزمة

الاقتصادية في ظهور المرأة على السطح من خلال سبل كسب العيش في أماكن العمل والمصانع والخدمة المدنية والجامعات. ولمواجهة هذا الحضور الظاهر للعيان للمرأة فقد طورت الحركة الإسلامية خطاباً براغماتياً مرناً لقضايا النوع، يؤمن بأنه بالإمكان دعم وتوسيع حقوق المرأة في المجتمع ككل. إلا إن المناسب سياسياً قد يتناقض مع ما تفرضه تعاليم الدين، خاصة تلك المتعلقة بسطوة الأصولية الإسلامية التي تعتبر بمثابة حجر الزاوية لسياسة الدولة. وترى الأصولية الإسلامية في تأكيد حقوق المرأة نوعاً من الانفلات الأخلاقي، لذا فهي تحبذ إيجاد تدابير قانونية ومؤسسية لإخضاع المرأة، وظل هذا التناقض بين الانتهازية السياسية وضرورات الدولة الدينية سائداً خلال حقبة التسعينيات.

الجدول 8- 8: تمثيل المرأة في البرلمان 1954- 1996

	مجموع المقاعد	مقاعد النساء	انتخاب	تعيين	نسبة مقاعد النساء	نوع النظام
1954	95					تعددي
1958	95					تعددي
1964 -60	-					عسكري
1965	233	1	1		0.4	تعددي
1968	233	17				تعددي
1973 -72	255	14	10	4	5.5	حزب واحد
1977 -74	250	12			4.8	حزب واحد
1980 -78	304	18			5.9	حزب واحد
1981 -80	368	18			4.9	حزب واحد
1983 -82	153	14			9.2	حزب واحد
1986	272	2	2		0.7	تعددي
1996 -92	301	24		24	.7.9	حزب واحد
1996	400	21	1	20	5.7	حزب واحد

المصدر: تم إعداده من نيكتولد 1979، طاهر 1986 و1992، كرار 1989، 154- 156، بالسودان 1986.

الأسر/العائلات السياسية والصرف المالي الحزبي:

في الريف السوداني بصفة عامة كما في بعض المراكز الحضرية على حدٍ سواء هنالك أفراد وأسر ظلوا وظلت تسيطر على الأصوات الانتخابية على مر الحقب وتحت كل الأنظمة منذ الاستقلال. فعلى سبيل المثال، وفي منطقة شرق النيل شمال الخرطوم هنالك الشيخ محمد صديق طلحة، ناظر البطاحين، الذي فاز في كل الانتخابات تقريباً منذ الاستقلال دون منافسة تذكر. من بين الأسماء الأخرى هناك الناظر حسين زاكي الدين ناظر البديرية بشمال كردفان، وأسرة يوسف العجب من قبيلة رفاعة الهوي بالنيل الأزرق، وأسرة هباني من قبيلة الحسانية بالنيل الأبيض،وأسرة مادبو من قبيلة الرزيقات بدافور (كرار 1989)(7)، وبالاعتماد جزئياً على هذه الأسر تمكنت الأحزاب من صرف المال بسخاء خلال الحملات الانتخابية. فالإنفاق بسخاء يؤدي إلى كسب الأصوات والفوز بالانتخابات. وفي انتخابات 1986 تمكنت الجبهة الإسلامية أيضاً من الإنفاق بسخاء. فعلى سبيل المثال نذكر أن الحزب الشيوعي لم يكن لديه من سبل المواصلات مما يجعله يستخدم كمية الوقود والزيوت التي خصصتها له اللجنة القومية للانتخابات، في حين استخدمت الجبهة الإسلامية كامل الحصة المقررة لها لهذا الغرض. من الوجوه الأخرى لظاهرة الاسر/العائلات السياسية هذه أن الناخبين يشتكون من عدم رؤية المرشحين البرلمانيين أو أعضاء البرلمان عن دوائرهم إلا في موسم الحملات الانتخابية.

ظل عنصر التدخل الأجنبي موجوداً على الدوام في الانتخابات التعددية في السودان، لا سيما من بريطانيا، القوى الاستعمارية السابقة، خلال حقبة الخمسينات. كما تدخلت مصر أيضاً، صاحبة المصلحة الاستراتيجية في حماية مياه النيل، في السر وفي العلن لدعم الحزب الاتحادي الديمقراطي. وفي انتخابات 1986 قدمت الدول النفطية الغنية، تحديداً ليبيا والسعودية والعراق وإيران الدعم لكل من اللجان الثورية وأنصار السنة والبعثيين والإسلاميين على التوالي. وكانت هنالك مصالح واضحة للولايات المتحدة وأوربا الغربية مع حزب الأمة. وكان للاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، قبل 1989، مصالح مع الحزب الشيوعي.

الجنوب والهيمنة الشمالية

على النقيض من تبريرها المعتاد، فإن تطبيق نموذج ويستمنستر لانتخابات التعددية في السودان، مع عوامل أخرى، منع بصفة عامة فوز حزب واحد بالانتخابات بصورة واضحة. ومثلما زعم ودورد (1994، ص 24) وكما يؤكد الجدول 10- 9 فإن ما أسفرت عنه الانتخابات التعددية كانت حكومات ائتلافية ثبت أنها ضعيفة وغير مستقرة. وفي ذات الوقت فإن القدرة على توسيع المشاركة السياسية عبر الأحزاب التي تقتسم السلطة ظلت مقتصرة على شمال السودان وحده. وكانت المحصلة أن الجنوب، تحديداً، وبقية المناطق المهمشة في الشرق وفي الغرب، قد تم تجاهلها، إن لم نقل استبعادها تماماً من العملية السياسية.

وعندما عقدت الإدارة الاستعمارية البريطانية مؤتمر جوبا عام 1947 للنظر في مستقبل جنوب السودان، وبالرغم من التحفظات التي أبداها بعض الجنوبيين، انحصر النقاش في الشكل الذي سيأخذه الحكم الذاتي في الجنوب في ظل السودان الموحد. غير أن الممارسات الاثنية و"العرقية" للإدارة السودانية الجديدة في الجنوب أدت في أغسطس 1955 إلى تمرد قوات الاستوائية، مما أرغم الأحزاب السياسية الشمالية على التعهد للنظر في "الخيار الفيدرالي لمستقبل الحكم في السودان". وعلى أساس هذا التعهد وافق ممثلو الجنوب في الجمعية التشريعية على التصويت على إعلان الاستقلال عام 1956. غير أن التعهد الشمالي لم يترجم أبداً إلى تغييرات حقيقية في السياسة المتبعة نحو الجنوب. وبدلاً عن ذلك أبغت الحكومة السودانية على سياستها القاضية باستبعاد الجنوبيين من هياكل السلطة.

فعلى سبيل المثال فإن اللجنة الخاصة بوضع مسودة دستور تاخذ في الاعتبار موضوع الفيدرالية ضمت في عضويتها البالغة 43، ثلاثة جنوبيين فقط. وتمادياً في عدم الوفاء بالعهد صوتت اللجنة ضد الخيار الفدرالي. على الرغم من أن الأحزاب الشمالية حصلت على 46٪ من المقاعد المخصصة للجنوب في انتخابات 1953، إلا أن نتائج 1958، بالمقابل، أوضحت مدى رفض الجنوبيين لقرار اللجنة وذلك بالتصويت بكثافة

وتمكين الحزب الفدرالي الجنوبي من اكتساح الانتخابات. وبالرغم من حصول هذا الحزب على 40 مقعداً من المقاعد المخصصة للجنوب البالغ قدرها 46 مقعداً، إلا أن الأحزاب الشمالية تجاهلت هذه النتيجة الباهرة واعتبرت الحزب كم سياسي لا أهمية له (حامد 1988، ص 15- 16). وفي معارضة إضافية لمسودة الدستور الجديد صوت ممثلو الحزب الفدرالي الجنوبي بأرجلهم وذلك بخروجهم من الجمعية التشريعية بعد الانتخابات.

وكما هو متوقع، فإن التمثيل النيابي الجنوبي لم يكن فعالاً في البرلمانات السودانية إلا في أوقات السلم. وهكذا، فإن الأحزاب والحركات السياسية لم تتمكن من التنافس على دوائر الجنوب في أعقاب تصاعد النزاع المسلح ابتداءاً من أوائل الستينيات. تم تأجيل انتخابات 1965 العامة في الجنوب" لأسباب أمنية " ولم تجر إلا في عام 1967. وفيما عدا شهرين اثنين فقط خلال هذا العام، ظل الجنوب دون تمثيل نيابي حتى عام 1972، وهو عام اتفاقية السلام.

وقد أدى تأجيل الانتخابات في الجنوب أو اقتصارها على أجزاء منه إلى أن يكون التمثيل جزئياً أو منعدماً، مما يعني عزلاً من العملية السياسية القومية. ففي عام 1968 لم يتمكن الناخبون الجنوبيون من الإدلاء بأصواتهم إلا في خمس الدوائر، وفي انتخابات 1986، التي حصلت فيها الأحزاب الشمالية على 4٪ من أصوات الجنوبيين، لم يتمكن الناخبون الجنوبيون من التصويت إلا في أقل من نصف الدوائر التي كان من المقرر إجراء الانتخابات فيها. وقد تفاوتت نسبة المشاركة في الدوائر الجنوبية في انتخابات1986 بين 12٪ و53٪، أي بمتوسط يبلغ 35٪ (السودان 1986، ص 223- 224). ومن سخرية الأقدار أن الناخب الجنوبي لم يتمتع بدرجة عالية من المشاركة الانتخابية والتنافس الانتخابي إلا في فترة حكم الحزب الواحد في نظام مايو (1969- 1985) حيث عم السلام الجنوب طوال معظم سنوات تلك الفترة.

وبعيداً عن انتخابات 1986، وفي فترات الحكم التعددى، يبدو أن حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي كانا يستميلان البرلمانيين الجنوبيين ويشجعانهم على الانضمام إليهما، وقد حققا بعض النجاح في هذا. ويعكس هذا التصرف عمق النهج الأبوي

الشمالي لأحزاب الاثنيات، أي أن الأحزاب غير الشمالية إما أن يتم احتواؤها أو عزلها سياسياً. وقد طبق ذات النهج مع الأحزاب السياسية الأثنية أو "الجهوية" من دارفور وجبال النوبة والبجا من شرق السودان. وبغض النظر عن التنافس الحزبي، فإن الأحزاب السياسية الشمالية لاسيما الأمة والاتحادي والجبهة الإسلامية، قد أظهرت من خلال برامجها الانتخابية ومن خلال استراتيجياتها وسياساتها عندما تكون في الحكم/ بدأت تتوافق تدريجياً على بلورة هيكل للحكم يكون فيه للشمال السيطرة الكاملة على الجنوب. وتنبع هذه الهيمنة الشمالية من الافتراض المشترك بأن السلطة المركزية القومية هي الضمان لسد لحمة التنوع الاثني والعرقي والقبلي والديني للكيانات الجهوية والسيطرة عليها. وأي تهديد للمركز كان ينظر إليه كتهديد لوحدة الدولة وسلامة أراضيها، وهو المبدأ الذي ارتكزت عليه فكرة الهيمنة الشمالية العربية المسلمة، والذي عزز وحوفظ عليه من خلال انتخابات الحزب الواحد والانتخابات التعددية.

السياسة والانتخابات في التسعينيات:

- بعد استيلائه على السلطة مباشرة في 30 يونيو 1989 عطل مجلس قيادة الثورة العمل بدستور 1985، الذي كفل الحقوق المدنية والسياسية، وحل الحكومة المنتخبة وحظر النقابات والصحافة الحرة. حظرت كذلك كافة الأحزاب السياسية، بما فيها الجبهة الإسلامية القومية، اعتباراً من 30 يونيو 1989. ولإيجاد إطار قانوني للحكم أصدر المجلس عدداً من المراسيم الدستورية التي صممت لنقل السلطة من الكيانات المنتخبة إلى مجلس قيادة الثورة. ومن خلال هذا الإطار أنشئت هياكل جديدة، شملت المجلس الوطني الانتقالي (البرلمان) واللجان الشعبية وتنظيم سياسي جديد هو المؤتمر الشعبي.

كان أحد مبررات الإطاحة بالنظام البرلماني وتفكيك هياكله هو فكرة الجبهة الإسلامية عن قيادات الأحزاب التقليدية التي تتهمها بالتلاعب بالديمقراطية النيابة وتوظيفها لتحقيق مصالحها الطائفية الضيقة. وعليه، تمضي الحجة لتقول، إن

الشعب لم تتح له قط فرصة أن يختار ممثليه اختياراً " حقيقياً" وكذا الحكومة التي تكون مسئولة أمامهم. ووعد النظام الجديد بأنهاء احتكار الأحزاب التقليدية للسلطة وإعادتها للشعب، بزعم أن الجبهة الإسلامية ستقضي على الفساد السياسي وتقود عملية بعث المجتمع السوداني وتجديده (الأفندي 1995، ودوارد 1994).

استند حسن الترابي، منظر الجبهة الإسلامية وسابقاتها من تنظيمات الاخوان المسلمين، على الفكرة الديمقراطية للإسلام، الشورى، والتي اقترحها كبديل إيجابي للديمقراطية الليبرالية " الغربية " في تشكيل العلاقة بين الحكام والمحكومين. وحسب الفهم المتعارف عليه فإن الشورى هي عملية استشارة " العالمين " من الناس (الرجال).

أما في هذا السياق فينظر إليها كعملية لمنح السلطة للشعب السوداني ولتمكين المواطن العادي من التأثير على قرارات الحكومة ويرى الترابي ومشايعوه من مفكري النظام أن أي نظام سياسي لابد أن يستند إلى خلفية نفسية واجتماعية محلية. وهكذا زعم بأن " القيم الغربية المتمثلة في الفردانية والمصالح الذاتية تتعارض تماماً مع التشكيل النفسي والاجتماعي السوداني القائم على الامتثال لقيم المجتمع والتوافق والجماعية"(8)

إضافة إلى ما تقدم فإن هذه النظرية الإسلامية للحكم طرحت فكرتها الخاصة بها عن " المجتمع المدني " وذلك بمطالبتها لكل الاتحادات والتنظيمات، لا سيما غير الحكومية، بأن تشارك مشاركة تامة في وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بتحرير الناس من سيطرة الدولة. فالشورى عندما تدعم بمجموعة متكاملة من التنظيمات المدنية، يمكن أن تلعب دوراً في خلق البيئة التي تمكن الناس من الاهتمام برفائهم السياسي والاجتماعي. وسيقترن النمو الاقتصادي بالاعتماد على الذات وبالأمن الغذائي. كما سيتم القضاء على الفقر من خلال إشاعة عدالة التوزيع والعدالة الاجتماعية والارتقاء بالخدمات الأساسية. وبصفة عامة، فإنه كان يعتقد أن السعي الإنساني الدؤوب نحو الكرامة والحرية سيوجه ليتوازن مع الحاجة إلى تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسوف يتم تأسيس الشورى عبر الهياكل

الإدارية المذكورة آنفا والإعلانات المضمنة في وثائق من شاكلة " برنامج الإنقاذ الثلاثي: (1989- 1992) والخطة الاستراتيجية " القومية " (1992- 2002) – (البطحاني 1996 "ج").

لم يكن مستغرباً أن يثبت أن حقائق التطورات السياسية والاقتصادية في السودان خلال حقبة التسعينات كانت متناقضة تماماً مع صورته النظرية. ولم يلعب ممثلو الأجهزة التشريعية من المجلس الوطني الانتقالي في المجلس الوطني المنتخب أي دور في مراقبة اداء الحكومة. لم تناقش القضايا الكبرى مطلقاً. وقلص دور المجلس الوطني إلى باصم فقط، يناقش قضايا مثل " وحدة الأمة" و"التوجه الحضاري". أما مشاكل الزراعة والصناعة وهموم المعيشة، بما في ذلك أوضاع العمل والعمال، وتقديم الخدمات الضرورية (من صحة وتعليم) للمواطن فقد أحيلت إلى المجالس الولائية والسلطات المحلية. وعندما حاول المجلس الوطني لعب دوره كجهة رقابية على أجهزة الحكومة التنفيذية، كان رد النظام هو المزيد من التهميش لمهام المجلس. وبالمثل، فعندما رفعت لجنة الحسبة بالمجلس تقريراً ضافياً وموثقاً لعدد من حالات الفساد المتفشي رد النظام بحل هذه اللجنة وتسريح أعضائها عام 1995.

وفوق هذا وذاك حاول نظام الجبهة الإسلامية تحويل السودان إلى دولة اتحادية (فدرالية) وذلك عندما قسم السودان إلى 26 ولاية لكل منها برلمانها وحكومتها وواليها. وفي واقع الأمر فإن الإسلاميين أحكموا السيطرة على الشبكة الخفية من الموارد المادية والبشرية اللازمة لأداء المهام العادية للحكومة وذلك من خلال موظفين ذوي صلاحيات واسعة وحاسمة. وبالتالي أصبح نظام الحكم الإسلامي مركزياً صارماً (الأفندي 1995). كان المعارضون يرون أن البلاد تدار من وراء الكواليس بواسطة " المجلس الأربعيني " بينما كان أنصار النظام يشيرون إلى وجود " تنظيم سيوبر " ورث الجبهة الإسلامية بعد حلها ويحتكر الآن سلطة الدولة (نفس المصدر)، أو "المنظمة الخفية" كما يراها محمد أبوالقاسم حاج حمد (1990).

هنالك نتيجتان هامتان ترتبتا على مركزية سلطة الدولة. الأولى هي أن السياسة أصبحت وظيفة أمنية، وبالتالي أصبحت الأنشطة السياسية حكراً على أهل

الولاء للنظام. وقد استأثرت هذه النقطة بفصل كامل من كتاب الأفندي " الثورة والإصلاح السياسي في السودان" (نفس المصدر)، وعنوان ذلك الفصل هو " السياسة عبر الأجهزة الأمنية". تم إرساء نظام لحزب واحد تحت مسمى المؤتمرات الشعبية التي يفترض فيها توفير البرنامج السياسي اللازم لمشاركة كافة المواطنين في السياسة عبر تنظيم اللقاءات واتخاذ المبادرات السياسية والتنافس في الانتخابات، وتمتد سلطتها من الحفاظ على الهوية وحماية التوجه الحضاري إلى تجفيف البرك الآسنة في الشوارع وردم الحفر والمساعدة في القبض على من لا يسدد فواتير المياه!!!.

وفي ظل تضاؤل الدعم الشعبي للنظام وانعدام ضماناته، فقد أنشئ عدد من التنظيمات الأمنية وشبه العسكرية. وتشمل هذه التنظيمات العديد من الأجهزة الأمنية ولجان الأحياء (مسلحة) والدفاع الشعبي ، إضافة إلى إدارة التأصيل وهي بمثابة الرقيب العام لرصد أي تجاوز لسلطة النظام سياسياً كان ذلك أو اجتماعياً أو دينياً (فريزر 1996، ص 20- 25). أما مؤسسات المجتمع المدني القديمة فلم تعد تعمل إما لأنها حجمت أو تلاشت. كذلك تم تطهير الجهاز القضائي والجامعات، وحظرت النقابات والاتحادات المهنية وأوقفت الصحف كما ذكرنا آنفاً. وقد علق فريزر (نفس المصدر) على ذلك قائلاً "إن روح الإسلام المتشدد التي تلهم الحكام تتسم بعداء شديد نحو أي نوع من المعارضة حتى وإن قدمت بشكل لطيف أو مخفف وكان هدفها خدمة الدولة الإسلامية نفسها".

الثانيةً، أدت السياسات الاقتصادية التي اتبعها النظام إلى تدمير حياة ما كان يعرف حتى وقت قريب بالطبقات الوسطي والمهنية والتي كانت راسخة نسبياً في السودان. وقد أفقرت الطبقات الوسطي، لاسيما المهنيين في القطاع العام، لدرجة الإرغام على الهجرة إلى خارج البلاد. وقد ارتبطت هذه السياسات الاقتصادية، بقصد أو بدونه، بمجهودات النظام الحثيثة لغرض هياكله وأطره الخاصة به، التي تمازج بين الثيوقراطية والحداثة، لتدمير الأطر السابقة، غير الإسلامية أو العلمانية، التي تأسست عليها هذه الطبقات الوسطي. وهكذا وجدت الطبقات الوسطى في المدن نفسها محرومة من التعبير أو المطالبة بحقوقها لخوفها من بطش النظام الذي قد يعتبرها تتبنى

سياسات علمانية أو لبرالية. وكانت إحدى نتائج استبدال الطبقات الوسطى القديمة بأخرى جديدة (لم يتجذر عندها مفهوم الوطن) هي (تدهور هيبة الدولة وانعدام المؤسسية) مما يغري التيارات الساعية لتفكيك السودان " وتشظي الأمة" (نفس المصدر).

التطورات الاقتصادية: الريع والمضاربة

رأى قادة النظام، أنه وفقاً للمبدأ الاقتصادي الإسلامي الذي ارتبط بالشورى وحرية التجارة فإن توجيه الدولة لإدارة الاقتصاد وملكية القطاع العام هي أهم أسباب الجمود الاقتصادي والأزمة الاقتصادية في السودان. وزعم الاسلاميون الحركيون الذين استولوا على السلطة أن الدولة يجب أن لا تشارك مشاركة مباشرة في السوق من خلال السيطرة على الإنتاج ومراكمة الثروة وتبادل السلع وتقديم الخدمات. إذ يجب أن يكون دور الدولة، عوضاً عن ذلك، محصوراً فقط في وضع النظم والسياسات بهدف خلق بيئة مواتية للاستثمارات الخاصة. وهكذا، وكدواء عام لكل أدواء الاقتصاد السوداني طفق النظام الذي تسيطر عليه الجبهة الإسلامية في تنفيذ سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة، بشراسة بادية وبدون تهاون، عبر إصدار عدد من المراسيم الحازمة وتشكيل عدد من اللجان.

دارت شكوك حقيقية منذ البداية حول عمل هذه اللجان. وبأخذ النفوذ التي تتمتع به الجبهة الإسلامية في الحسبان، وبالنظر إلى الجو العام الذي أدت فيه هذه اللجان عملها، فإن النظام كان يجنح نحو التخصيص أكثر منه إلى التحرير. وقد أدت لجان " الخصخصة " هذه عملها دون التقيد بأية معايير محايدة أو موضوعية أو إجراءات مفتوحة. وبذلك تمكنت من تحويل ملكية مؤسسات الدولة إما إلى الحكومات الولائية أو المنظمات الإسلامية أو الأفراد أو المجموعات " التجارية". وكل ما كتب عن السوق في كل الدنيا ينطبق على ما حدث هنا إلا من حيث اعتباره وسيلة لتحقيق "فعالية التوزيع، ولكن كآلية لانتزاع الفائض بواسطة طبقة معينة من طبقة أخرى". وهكذا فإن " وظيفة التبادل لم تعد لترتيب السوق في بعض الأحيان وإنما،

وببساطة،هي إعطاء الأفضلية لطرف على حساب طرف آخر" (وايت 1993، ص 3-6، انظر أيضا أمبدة 1990). او كما يرى اقتصادى سودانى فكل ما قامت به القيادة السياسية تحت مسمى تحرير الاقتصاد هو تحويل لملكية الموارد من الدولة لأفراد (محمد هاشم عوض: 1998)

وطالما أن الطرق الاقتصادية قد عبدت من خلال المنصب السياسي فإن التخلص من المشاريع التجارية المملوكة للحكومة أعطى أفضلية غير مستحقة ليس " لشبكة المجموعات القديمة من التجار ورجال الأعمال المعروفين وذوي الامكانيات المالية الراسخة والمتمرسين في هذا المجال" وإنما لمجموعات حديثة نسبياً من رجال الأعمال وشبكات التمويل (حافظ 2008). الانتماء السياسي لهذه المجموعات والمكاسب التي حققتها من خلال خصخصة الاقتصاد يفسران سر الصراع المحتدم بين الشبكتين القديمة والجديدة من المجموعات التجارية على الساحة التجارية. يعزى صعود هذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال أيضاً إلى التوجه العام للاقتصاد السوداني منذ منتصف السبعينات نحو أنشطة المضاربات وبعيداً عن الأنشطة التجارية مما أعطى هذه المجموعات قوة دفع إضافية، بيد أن المساعدة الكبرى جاءتها من السياسات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات.

عزى تقرير صادر في 1996 ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة الصرف إلى كبر حجم الإنفاق الحكومي. غير أن أهم عوامل التضخم يعزى لحجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي، والذي قدر بنحو 80٪ إجمالي النقد المتداول(9).

تعود جذور القوة التي اكتسبها هؤلاء المضاربون في كل قطاعات الاقتصاد السوداني إلى فترة أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات عندما اتجهت البنوك الإسلامية، تحت قيادة عناصر الجبهة الإسلامية، إلى الاقتصاد الريفي. وعادت نفس هذه البنوك لتسيطر على الاقتصاد الحضري في فترة التسعينات.

جانب آخر من جوانب النشاط غير الإنتاجي كان هو المدى الذي بلغه الإنفاق الحكومى في المجال العسكري. فقد انخفض الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8٪ كمتوسط سنوي للفترة 70- 1975 إلى 2.9٪ للفترة 80-

1985، ثم قفز إلى 4.1٪ للفترة 85- 1990 ثم إلى 13.1٪ للفترة 1990- 1995 (الولايات المتحدة الأمريكية 1996، كامبس وآخرون 1997). على الرغم من عدم وجود أرقام رسمية منشورة، إلا أن التقديرات تشير إلى أن الحكومة أنفقت 40٪ من مخصصات موازنتها على قوات الأمن في أوائل التسعينات (خالد 1993، ص 329). وبعيداً عن الإنفاق على الأمن والدفاع فإنه لجدير بالملاحظة أن نذكر أن موازنة 1994/93 رصدت 294 بليون جنيه سوداني للهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، بينما رصدت للقطاع الصحي بأكمله أقل من 290 بليون جنيه سوداني (البطحاني 1996 "ب").

إضافة إلى ذلك فقد قدرت المبالغ المختلسة من الأموال العامة خلال الفترة من 1990 إلى 1994 بأكثر من 114 بليون جنيه سوداني، 80٪ منها، وفقاً لتقرير المراجع العام، كانت في المستوي الاتحادي من الحكم (المهدي 1996). كان الأداء الحكومي في الاقتصاد ككل، وفي الزراعة والتعليم والصحة على وجه الخصوص، كئيباً ومحبطاً. وكان الوزراء، برغم ما يقال عن ضلوعهم في حالات فساد، وبرغم ما عرف عن أدائهم المخيب للآمال، إما يبقون في مناصبهم أو يتبادلون المواقع.

أسهم سوء تخصيص الموارد، مع عوامل أخرى، في الانتشار الواسع للفقر المدقع والتعاسة. وقد قدر أن نصيب دخل العشر (10٪) الأغنى من السكان قد ارتفع من 40٪ إلى 60٪ خلال الفترة من 1978 إلى 1990، بينما انخفض نصيب الـ 40٪ الأفقر من12٪ إلى 8٪ خلال نفس الفترة (البطحاني 996 "ب").

بينما تشير التقديرات الرسمية لفترة أوائل التسعينات إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت 65٪، إلا أن معلومات أخرى تضع النسبة بين 80٪ إلى 90٪ (على 1992). وقد تفاقمت حدة هذا الفقر المدقع خلال حقبة التسعينات لتشمل سكان الريف وسكان المدن. فعلي سبيل المثال، صدر في العام 1998 تقرير عن مركز الدراسات الاستراتيجية، الممول من الحكومة، يضع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في السودان عند 94٪ (مركز الدراسات الاستراتيجية 1998). وارتفع الحد الأدنى لتكلفة المعيشة، لبند الطعام فقط، بنحو 350 مرة خلال

الفترة من 1992 إلى 1996 (نور 1995). ونالت الطبقات الوسطي نصيبها من الشقاء الاقتصادي في إطار المشهد السوداني العام من تكرار للمجاعات والحروب الأهلية والفساد السياسي والتوتر الاجتماعي والقهر الحكومي (حرير وتغيرت 1995).

انتخابات 1996

تعتبر انتخابات 1996، من منظور النظام، مرحلة مهمة في عملية إكمال الإصلاح في مؤسساته الدستورية والسياسية. وكما ذكرنا آنفاً فإن النظام السياسي المتمثل في المؤتمرات الشعبية كان قد وضع في العام 1990، وترتكز انتخابات 1996 على النظام السياسي الجديد الذي يجمع بين المؤتمرات الشعبية والقطاعية. وحل بديلاً للنظام البرلماني الذي كان سائداً قبل 1989، أي نظام رئاسي، يمنح السلطة العليا لرئيس منتخب على رأس هيكل حكم فدرالي. والأهم من كل هذا أنه بالرغم من اعتماد المواطنة رسمياً أساساً للمشاركة، فقد أعتبر الدين هو السلطة الحاكمة للحياة العامة.

المشاركة:

كفل قانون الانتخابات لعام 1994 للجنة الانتخابات، الممولة من موازنة حكومية مستقلة، مهمة إعداد وحفظ سجل دائم للناخبين. بالنسبة للدوائر الجغرافية عهد للجنة الانتخابات، التي تعرف رسميا باللجنة القومية للانتخابات، بمهمة الإشراف على الحملات الانتخابية من خلال ضمانها حصول كل المرشحين على فرص متساوية في المنابر العامة والوسائل الإعلامية والندوات السياسية. مع عدم السماح للمرشحين بحشد الدعم على أسس قبلية أو عرقية أو جهوية. وطلب من المرشحين الالتزام بميثاق العمل السياسي الوطني في عرض رؤاهم حول دور الدين في الحياة العامة وضرورة ربطه بالبرامج العامة للحكومة. وكلفت اللجنة القومية للانتخابات، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، بمسئولية تعيين مراقبين للإشراف على عد الأصوات بالمراكز

الانتخابية. وعليه، فإن انتخابات 1996 أجريت بموجب إجراءات صارمة، بما في ذلك تحديد الكيفية التي يدير بها المرشحون حملاتهم الانتخابية.

سمة أخرى من سمات انتخابات 1996 كانت هي الآلية التي وضعت للنظر في أهلية المرشحين من عدمها. فقد أنشئت بموجب قانون الانتخابات لعام 1994 مجالس الترشيح لفحص المرشحين للبرلمان بهدف التأكد من أن المرشح لن يطعن فيه أو يستبعد من الترشيح بسبب انتمائه السياسي أو القبلي أو العرقي أو الديني. كما لها أيضاً السلطة في النظر في الاستئنافات المقدمة من أولئك الذين فشلوا في الحصول على الترشيح. وبعد إجازة قانون آخر هو قانون الانتخابات لعام 1995، أنشئت "مجالس الوفاق " على مستوى الدوائر وذلك وفقاً لمبدأ "العفو والرضا". وفي محاولة منها لتمييز انتخاباتها عن الانتخابات السابقة، سعت الحكومة الإسلامية إلى تقييد وتقليل عدد المرشحين في الدائرة الواحدة على أساس أن التنافس السياسي يؤثر سلباً على تماسك " المجتمع ". وهكذا فقد منع قانونا الانتخابات لعامي 1994 و1995 الترشيح الذاتي، بما في ذلك الترشيح للانتخابات الرئاسية (السودان 1995). غير أن مايبدو وكأنه قيمة من قيم الاعتدال السياسي لهذا الاجراء، لم يكن سوى آلية لاستبعاد من يظن أنهم مرشحون معادون للحكومة.

فوضت مجالس الوفاق بإجراء الاتصالات والمشاورات مع المرشحين بهدف إقناع واحد منهم أو أكثر لسحب ترشيحاتهم لصالح مرشح واحد يعتبر هو "الأجدر" أو "القوي الأمين" و "الأكثر التزاماً" بالميثاق الوطني وبسياسات المؤتمرات الشعبية. كانت هذه العملية التشاورية مضرة بصفة خاصة بالمرشحين الذين يعملون كموظفين بالحكومة ويقفون ضد سياساتها ولا يلتزمون بالميثاق الوطني للنظام. وذلك لأن تصنيف المرشحين وضع لتمييز المرشحين الذين يديرون حملاتهم الانتخابية في إطار الميثاق الوطني على أنهم مرشحون " من الدرجة الأولى "، بينما يصنف من يعارضون الميثاق الوطني ويعارضون سياسات الحكومة مرشحين ليست أمامهم أية فرصة للفوز. وبما أن الحكومة قد التزمت بتمويل حملات المرشحين فقد رؤي أن تقليل عدد المرشحين سيحافظ على المال العام.

يجب التشديد هنا على أن سلطة مجالس الوفاق اعتبرت سلطة أخلاقية لا قانونية. فمجلس الوفاق ليس لديه الحق في تقرير مدى أهلية المرشح ولا يمكنه إبطال ترشيح أي مرشح لا ينتمي للحزب الحاكم. وقد بنيت مجالس الوفاق علي تقليد معروف هو "الجودية"، وهو مؤسسة اجتماعية محلية تعني بحل النزاعات، وعادة ما تشكل من كبار السن، وتعمل على احتواء النزاعات، في " المجتمع" وحلها. غير أن مجالس الوفاق التى شكلت لانتخابات 1996 بصورة تختلف عن مؤسسة الأجاويد. إذ أن المجلس الواحد يتألف من تسعة أعضاء، ثلاثة منهم من مجلس الولاية ومثلهم من مجلس المحلية ومثلهم من المؤتمرات الشعبية، أي أنه يتكون من مسئولين من الحزب الحاكم والبيروقراطية الحكومية لا من كبار السن في المجتمع.

على الرغم من الدعم اللوجستي والدعاية الضخمة، إلا أن انتخابات 1996، النيابية والرئاسية فشلت في اجتذاب الناخبين. وبالنظر للتجربة الانتخابية الثرة في السودان، فإنه ليس من المستغرب أن يفقد الناس الحماس لانتخابات معروفة النتائج. ومن المفارقات أنه يمكن القول إن دقة اللوائح الانتخابية ربما ساهمت في انخفاض نسبة المشاركة في التصويت، وبسبب أن لجنة الانتخابات قد مارست درجة عالية من السيطرة على العملية الانتخابية، فقد الناخبون اهتمامهم بها، لأنهم اعتادوا على الانتخابات التعددية الساخنة. من العدد الكلي للناخبين الذين يحق لهم الانتخاب الذي يقدر بحوالي 12.8 مليون لم يسجل فعلياً سوى 8.2 مليون، ولم يتعد عدد من ذهبوا لصناديق الاقتراع وأدلوا بأصواتهم 3.7 مليون، أي 45٪ من الناخبين المسجلين لانتخابات 1996 (السودان 1996). هذه المعدلات أقل بكثير من معدلات انتخابات 1986 التي كانت نسبة المشاركة فيها 80٪ ونسبة الناخبين المسجلين أعلى من نسبة المسجلين لانتخابات 1996. ارتكز التسجيل لانتخابات 1996 على بطاقات حصص السكر، لذلك استبعد عدد كبير من سكان المدن إضافة إلى الكم الهائل من السودانيين العاملين بالخارج**(9)** . تفاوتت نسب المشاركة بشكل كبير بين مختلف الولايات والدوائر في انتخابات 1996. على الرغم من أن نسبة المشاركة كانت

منخفضة في الجنوب بسبب الحرب، مثلما يوضح الجدول 10- 10، إلا أنها كانت منخفضة أيضاً في الخرطوم والمدن الكبرى الأخرى.

الجدول 8- 10: نسبة مشاركة الناخبين في دوائر مختارة، الخرطوم، 1996

رقم الدائرة	الناخبون المحتملون (أ)	الناخبون المسجلون (ب)	من أدلوا بأصواتهم (ج)	نسبة ب/أ	نسبة ج/ب	نسبة ج/أ
1	51041	29212	14353	57.2	49.1	28.1
2	52815	27950	14357	54.0	51.4	27.7
3	52793	23064	14464	43.7	62.7	27.4
13	53843	20741	11332	38.5	54.6	21.0
14	51513	16742	7645	32.5	45.6	14.8
37	59845	32554	13144	54.4	40.4	22.0
38	63056	34262	13336	54.3	38.9	21.1

المصدر: السودان 1997، ص 79

إضافة إلى ما تقدم فإن انتخابات 1996 تميزت بالمدى الذي تم به تفادي التنافس. فمن بين أعضاء المجلس الوطني الحاليين البالغ عددهم 400، فإن ما يقارب ثلثهم تم انتخابهم عبر الكليات الانتخابية للمؤتمر الوطني. 12٪ (15٪ في الجنوب) تم انتخابهم عن طريق ما عرف " بالإجماع السكوتي " ولم يحتاجوا لخوض أية منافسة على مقاعدهم. يذكر هنا أن انتخابات 1986 شهدت 3 حالات اختير فيها مرشح واحد للدائرة الواحدة. أما عدد الدوائر التي لم تشهد تنافساً انتخابياً في انتخابات 1996 فقد بلغت 64 دائرة، لأن إجراءات ولوائح التحقق في هذه الانتخابات أدت إلى مجيء 53٪ فقط من أعضاء المجلس الوطني الحالي عن طريق التنافس الانتخابي(11). ويبدو أن مجالس الوفاق قد نجحت في تقليل عدد المرشحين في العديد من الدوائر.

وعليه فقد تم خفض عدد المرشحين في البحر الأحمر من 51 إلى 20، النيل الأبيض من 114 إلى 62، غرب كردفان من 106 إلى 59. وفي دوائر أخرى، مثلما ذكرنا آنفا، نجحت مجالس الوفاق في الوصول إلى مرشح واحد عن الدوائر. وهكذا، وبالنظر إلى النفوذ الطاغي للمؤتمر الوطني، فإن الناخبين قد حرموا فعلياً من ممارسة استحقاقهم الانتخابي في انتخابات 1996.

لم يحدث تصويت فعلي في الجنوب إلا في حوالي نصف عدد الدوائر التي حددتها لجنة الانتخابات، ما يؤكد الرأى القائل "بأن الحرب قد منعت الجنوب من المشاركة في الانتخابات العامة".(12) من المعلومات الرسمية المنشورة يمكن أن نتوصل إلى أنه طالما كان عدد من أدلوا بأصواتهم في الجنوب 170.000 ناخب، فإن النسبة الفعلية لمشاركة الجنوب في هذه الانتخابات لم تتعد 4.5٪ فقط من جملة المشاركين في كل السودان (السودان 1996). نظراً لتفاقم الأوضاع الأمنية في أوائل عام 1996 كانت لجنة الانتخابات قد قررت "مبدئياً" استبعاد 5 ولايات من الانتخابات العامة، هي جونقلي وشرق الاستوائية وشمال بحر الغزال وواراب والوحدة. وسمح بإجراء الانتخابات في 4 ولايات، هي بحر الجبل وأعالي النيل والبحيرات وغرب بحر الغزال، وهي الولايات التي كانت حركة الشاحنات فيها ممكنة. أما ولاية غرب الاستوائية فقد تقرر إجراء الانتخابات في دائرة واحدة فيها. غير أنه وفي وقت لاحق من العملية الانتخابية تقرر إجراء الانتخابات في كل الجنوب. وبما أن السلطات العسكرية هي من يقرر فعليا ما إذا كان يمكن أولا يمكن إجراء الانتخابات، وباستقدام مجالس الوفاق إلى الجنوب، يبدو أن "الوضع الأمني" قد شهد تحسناً. شهدت 22 دائرة فقط تنافساً انتخابياً من جملة الدوائر المخصصة للجنوب والبالغ قدرها 45 دائرة. لم تجر الانتخابات في 8 دوائر وقسمت 15 دائرة عن طريق " الإجماع السكوتي " حيث نجحت الشبكات المنوط بها هذا العمل من اصطياد المرشحين الموالين لنظام الخرطوم.

ولنأخذ مثالاً واحداً للتنافس الانتخابي في غرب بحر الغزال، حيث نجد المرشح على تميم فرتاك، الجنوبي المسلم والقيادي بالجبهة الإسلامية، يتمتع بدعم كامل من النظام ومن الجيش والأجهزة الأمنية. وعلى الرغم من أنه خسر المقعد بفارق ضئيل

لصالح شارلس مجا، إلا أن الأصوات العالية التي حصل عليها كانت بسبب الدعم الذي تلقاه من الخرطوم. وكان هذا التنافس جديرا بالاهتمام بصفة خاصة، ذلك أن المرشح الفائز تلق أيضا دعماً من الخرطوم بطريقة غير مباشرة. إذ أنه توفرت له الحماية والمساعدة من رياك مشار وكاربينو كوانين، أميري الحرب المنشقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان اللذان كانا يحاربان إلى جانب صفوف النظام.

ازداد عدد النساء المرشحات لانتخابات 1996 النيابية زيادة كبيرة مقارنة بما كان عليه الحال في انتخابات 1986 مثلما يوضح الجدول 10- 8 أعلاه، وعلى النقيض مما كان عليه الحال قبل عقد من الزمان، فقد فازت مرشحة امرأة في دائرة جغرافية،تحديداً في دائرة الخرطوم شرق، بل وحصلت على 60٪ من أصوات تلك الدائرة. غير أن مشاركة المرأة في التصويت كانت منخفضة نسبياً، بنسبة تقل قليلاً عن 30٪ من إجمالي عدد الناخبين (السودان 1997). من بين أسباب انخفاض مشاركة المرأة في انتخابات 1996 كان هو ما صدر عن الأمانة العامة للحزب الحاكم بأن العادات والتقاليد تمنع المرأة من المشاركة في الشئون العامة، فشل المؤتمر الوطني في إنشاء وحدات نسائية على المستوي المحلي والمستوى الولائي، وفشلت لجنة الانتخابات في توفير وسائل المواصلات للناخبين، خاصة في المناطق الريفية (نفس المصدر). غير أن أحد أهم أسباب الفجوة بين مشاركة الرجال ومشاركة النساء هو الخط المعادى للمرأة الذي اتخذته الجبهة الإسلامية، وهو العامل الذي منع النساء في المدن بصفة خاصة من المشاركة في الانتخابات. وقد ظهر هذا الخط الإسلامي الرسمي المعادى للمرأة من خلال الممارسات المتعلقة بترشيح النساء في الكليات الانتخابية المخصصة للمرأة. ففي هذه الكليات فإن النساء المعروفات بشخصيتهن الحازمة والصارمة بالحق مثل لبابة الفضل تم استبعادهن برغم احتجاجات أعضاء الكليات بينما تم ترشيح ذوات الصوت الخفيض واللائي يملن نحو التوافق والقبول(13).

أظهرت المسوحات والاستطلاعات الميدانية التى اجريتها بنفسى عن انتخابات 1996 أن المناطق التي كانت فيها مشاركة المرأة عالية، كان بسبب الشائعات التي روجها أعضاء اللجان الشعبية بأن من يقاطعون الانتخابات سيحرمون من حصص

السكر الأسبوعية (14). كانت مثل هذه الأفعال الانتقامية، سواء كانت تهديدية أو حقيقية، تستخدم كعصا من قبل المسئولين الحكوميين لإرغام الناس على التصويت. وبسبب حاجتهن للعمل في القطاع العام أو لحصص السكر الأسبوعية، فإن النساء كن أكثر ميلاً للإذعان لهذه التهديدات. ويبدو أن المشاركة في انتخابات 1996 كانت ستكون اقل من الأرقام المعلنة لولا وجود مثل هذه التهديدات.

وفرت إمكانيات الدولة لدعم بعض المرشحين المختارين؛ خاصة في الانتخابات الرئاسية. عندما أعلنت انتخابات 1996، أعلنت لجنة الانتخابات أنها ستخصص 3 بليون جنيه سوداني (15مليون دولار) لتمويل مرشحي الرئاسة الذين " يلتزمون بالقانون" خلال حملاتهم الانتخابية (السودان 1996). غير أنه، وبعد الإعلان رسمياً عن القائمة النهائية للمرشحين، وقبل بدء الحملات الانتخابية بقليل، أخطر المرشحون بأن مسئولية تمويل حملاتهم الانتخابية تقع على عوائقهم، بما في ذلك نفقات السفر والندوات السياسية والإعلانات (15). ونتيجة لذلك كان للمرشح صاحب المنصب، الرئيس عمر البشير، ميزة بينة على جميع المرشحين الآخرين. وضمن له احتكار الحكومة لأجهزة الإعلام تغطية مجانية غير محدودة، والأهم من ذلك، ولدولة في حالة حرب، إمكانية التواصل مع القوات المسلح. وفي الوقت الذي كان فيه بإمكان البشير مخاطبة القوات المسلحة بصفته قائداً أعلى للقوات المسلحة، فإن بقية المرشحين لا يمكنهم أن يحلموا مجرد حلم بدخول الثكنات العسكرية. ليس ذلك فحسب، بل أن بقية المرشحين كان يسمح لهم بإدارة حملاتهم الانتخابية في ولاية الخرطوم فقط، واحدة من بين 26 ولاسية اتحادية في السودان، بل لا يسمح لهم بالسفر خارج الخرطوم إلا بإذن رسمي (16).

نتائج انتخابات 1996:

كان هدف الحكومة الإسلامية في انتخابات 1996 هو إضعاف قواعد تأييد خصومها في الأرياف وفي المدن. ولإضعاف شبكات الدعم للأحزاب التقليدية، الأمة والاتحادي الديمقراطي، سعي النظام إلى دعم ورعاية وكلائه في أوساط القبائل

الصغيرة والطوائف الدينية الصغيرة التي تذمر " ممثلوها " من هيمنة القبائل والطوائف الكبيرة. يوضح الجدول 10- 11 المدى الذي وصل إليه تهميش القادة التقليدين والمزارعين في برلمان 1996. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد بدأت منذ عقود خلت، مثلما أوضحنا آنفا، إلا أن انتخابات 1996 أكدت ذلك تاكيدا قاطعا.

يمكن إعطاء أمثلة لمرشحين فازوا في الانتخابات نتيجة للدعم الذي تلقوه من قبائلهم ومجتمعاتهم المحلية. فاز آدم صالح سبيل في الدائرة 146، ولاية القضارف بشرق السودان. وعلق آدم على فوزه قائلاً: " كنت في المملكة العربية السعودية عندما رشحني أهلي هنا وساندت كل قبائل المنطقة هذا الترشيح" (17). وفاز عبد الرحمن محمد عبدالله أمير عن الدائرة 132، ولاية النيل الأبيض، وذكر عند فوزه قصة مشابهة لقصة آدم. ولم ينفق في حملاته الانتخابية سوى مبلغ 41.000 جنيه سوداني (20 دولار) إذ غطت تكاليف الحملات قبائل الحسنات والرويح والحسانية وبعض عشائر السنابلة والعوامرة (18). أما أحمد شارف موسي، الذي فاز في الدائرة 104.

الجدول 8- 11 : المهن التي يشغلها أعضاء البرلمان المنتخبون، 1958 و1996

	1958 نسب	1996
القادة التقليديون	20	
المزارعون	24	5
التجار	10	22
السياسيون	13	5
الموظفون والمدرسون والمهنيون	33	68

المصدر: كرار 1989، مقابلة مع حسن الترابي، تلفزيون السودان، 15 سبتمبر 1996.

بولاية غرب دارفور لم يكن له أي ارتباط سابق بالمؤتمرات الشعبية، إلا أنه كان معروفاً عنه منافسته الشديدة للقائد القبلي التقليدي بالمنطقة ولعب دوراً أساسياً في الجمعية التعاونية المحلية (19). وهكذا، فإن الجهوية كانت حاضرة بقوة في انتخابات 1996 طالما كان التاريخ والسمعة الحسنة في خدمة المجتمع والالتزام بقضاياه من

الأهمية بمكان في ضمان النجاح الانتخابي. ومثلما ذكرنا آنفا، فإن هدف النظام المؤكد هو القضاء على " القبلية" في جميع أنحاء السودان. ويجب أن يفهم التركيز على الجهوية في هذا الضوء. نظراً لارتباط سكان الريف بالشبكات التي تحدثنا عنها آنفا (وصي – عميل) فإنهم شكلوا على الدوام سنداً سياسياً قوياً للأحزاب التقليدية الطائفية. ولكن، فإن التوسع المضطرد لاقتصاد السوق، مع زحف الاستثمارات الزراعية الرأسمالية على موارد ووسائل سبل كسب العيش للرعاة والمزارعين في المناطق الريفية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات قد أضعف تدريجيا الدعم الذي يحصل عليه حزباً الأمة والاتحادي الديمقراطي في هذه المناطق. وللاستفادة من تعرض جماهير الأرياف للتطرف السياسي، نشأ حلف جديد من النخب الدينية (العلماء) ومجموعات التجار ورجال الأعمال الريفيين، حيث التام الكل تحت راية الجبهة الإسلامية القومية لتحدى الأحزاب الطائفية وإضعاف دعم مؤيديها.

ومهما يكن من أمر، فإن التنافس السياسي الحزبي، كما ذكرنا آنفا، كان يجرى داخل حدود كتلة الهيمنة الشمالية. خلال حقبة التسعينات، على وجه الخصوص، واجهت الهيمنة الشمالية أزمة خطيرة ونتيجة لذلك، ضمن عوامل أخرى، طفت إلى السطح مقاومة متنامية من مجموعات إثنية وعرقية ومجموعات أخرى أصولها غير عربية – مسلحة، وعليه، ولإعادة تنظيم كتلة السلطة الشمالية الهشة، ولتعبئة الجماهير الشمالية وجماهير الريف والحفاظ على الوضع القائم، لجأت النخب الإسلامية إلى الدين. واستخدم الإسلام، أو نسخة معينة منه إذا أردنا الدقة، ليكون أيدولوجية جديدة بغرض التعبئة السياسية. ويمكن هنا طرح عدد من الأسئلة حول إمكانية فرض الإسلام الأصولي في بلد يعتنق غالبية سكانه الإسلام الصوفي.

وإذا وضعنا في الاعتبار الكيفية إلي طورت بها الجبهة الإسلامية الشورى وفق خطوط توازي رسمياً فرض الوصاية على "المجتمع المدني" و"المجتمعات المحلية" كمصادر للحكم الرشيد عبر سائر أنحاء أفريقيا، بعض التغيرات للأصولية الحالية في السودان ترى أن نسخة الجبهة الإسلامية عن الإسلام على أنها نسخة حديثة ومتسامحة وفيها شيئ من "العلمانية" ، بينما يرى آخرون أنه ليس هنالك ما هو مدني أو

مجتمعي في " النزعة العنصرية للاستبداد الإسلامي في السودان" (دي وال 1993) . وبعد كل ما ذكرنا، إن هنالك جانباً واحداً من الأيدلوجية الدينية كان له أثره الفوري على انتخابات 1996.

واحدة من الظواهر المتكررة خلال انتخابات 1996 كانت هي تلك الحملات المكثفة التي نظمها النظام الحاكم لأخذ " البيعة " من الناس. تمت مناشدة الجماهير على المستويات المحلية والإقليمية بتقديم البيعة للنظام ودعمه والدفاع عنه ضد " الطغاة " وضد العدوان الخارجي. من الصعب تقييم أثر حملات " البيعة " هذه على الرأي الشعبي عموماً. ولكن، فإن حقيقة أن هذه الحملات قد نظمت كجزء من عملية انتخابية، يحمل دلالة على أن انتخابات 1996 صممت لصد التهديد الذي تتعرض له الكتلة الشمالية جراء تواصل وتصاعد وتيرة الحرب في الجنوب، إلى جانب تهديد آخر في الشرق من كوادر التجمع الوطني (الذي تأسس في اوائل التسعينات) الذين تجمعوا لتنظيم معارضة مسلحة ضد النظام.

وعلى هذه الخلفية وضع الاستبداد الإسلامي، عبر أفكار من شاكلة الدولة الإسلامية والجهاد، الأساس لتبرير عملية شاملة لتجييش المجتمع. ونتيجة لذلك تكاثرت وتناسلت التنظيمات الأمنية وشبه العسكرية التي أنشئت أو أعطيت الشرعية من قبل الحكومة، والتي شملت العديد من أجهزة الأمن واللجان الشعبية المسلحة في الأحياء وقوات الدفاع الشعبي. وفوق هذا وذلك فإن ظهور المليشيات الإسلامية من الدول العربية والإسلامية لحماية الدولة الإسلامية السودانية فاقم من جو القهر المؤسسي والخوف. وعلى الرغم من أن إحدى نتائج هذا الجو القهري التسلطي في السودان كان هو الإذعان الشعبي، مثلما يحدث في أي مكان آخر، إلا أن ذلك تبعته نتيجة أخرى وهي تصاعد الصراعات الطبقية والعرقية والدينة، بما في ذلك صراع المسلم ضد المسلم، إضافة الي شن حرب شاملة في الجنوب.

بما أن تخصيص الموارد الاقتصادية كان حكراً على المركز، وأن النظام السياسي استبدادي أصلاً، فلم تكن هنالك أية فرصة أمام مرشح مستقل لخوض انتخابات 1996 من منبره الخاص ضد مرشحي النظام أو من يدعمهم. وما هو أهم من

غياب التنافس السياسي في انتخابات 1996، تمثل فى أن المكايدات الانتخابية للمركز أعاقت العملية السلمية في الجنوب. فمن أجل كسب تأييد مناصرين على المستوي المحلي، لجأ المرشحون المتنافسون إلى استخدام التكتيكات السابقة لحشد التأييد السياسي عبر الولاءات القبلية والعرقية. كان المرشحون المفضلون من قبل النظام، والذين يعتقد بأنهم مناهضون للحركة الشعبية لتحرير السودان، فى وضع افضل وكان يؤمن لهم تاييدا غير محدود من المركز. هذا التدخل السافر من قبل المركز، مع عوامل اخرى، أرغم لوردات الحرب الجنوبيين، الذين كانوا قد انضموا للعملية السلمية في وقت سابق، على إعادة تقييم صلاتهم التي أقاموها مع أوصيائهم الشماليين (20).

الاستنتاجات:

جسد تاريخ الانتخابات في السودان فشل الطبقات المسيطرة في بناء كتلة سلطة فعالة لتتمكن من ممارسة الحكم وفرض هيمنتها، سواء كان ذلك عبر مبادئ وقواعد الديمقراطية الليبرالية أو أي نظام آخر من نظم الحكم. بين عامي 1956 و1958 انضمت النخب الوطنية وطلائع البرجوازية الصغيرة، أي الحزب الوطني الاتحادي، إلى الراديكاليين السياسيين عندما استبعدوا من السلطة بواسطة الحزبين الطائفيين، الأمة والاتحادي الديمقراطي، اللذان كانا يسيطرون على سلطة الدولة. وبعد انضمام حركة التمرد الجنوبية إليهم، تمكن الراديكاليون، من الحزب الشيوعي ومناصريه في أوساط العمال والمزارعين والطلاب، فضلاً عن بعض القوميات العرقية الأخرى، من الصمود في وجه القمع الذي كان يمارسه نظام عبود من 1958 إلى 1964. وقد أدى سقوط نظام عبود إلى رفع الروح المعنوية لليسار الراديكالى وتقويته وتحسين صورته لتحدى هيمنة الطبقات المسيطرة، الا ان ذلك لم يدم طويلاً.

ومهما يكن من أمر، فإنه وبجانب هذه التعبئة الراديكالية، كانت هنالك جبهة سياسية من القوى الاجتماعية، غير المرحب بها حتى هذا الوقت، تعيد تشكيل نفسها من جديد، إلا وهي القوى التقليدية من الأرستقراطية الريفية وبرجوازية المدن ورجال

الأعمال. فقد أدى التخطيط الاقتصادي الذي نفذه نظام عبود إلى توسع كبير في الزراعة والصناعة، ما أدى لخلق قوة عمل تعتمد على الرواتب الشهرية، وبالتالي قويت شوكة التهديد المحتمل الذي مثلته الحركة الراديكالية في منتصف الستينات. فأصبح الصراع الناشب بين الحركة الراديكالية والتحالف الجديد للطبقات المسيطرة صاحبة الأملاك صراعاً طبقياً. ويبدو أن هذا التحالف الذي انبني على أساس المهددات لهذه الطبقات، كان تحالفاً متماسكاً وقوياً. فعلي سبيل المثال، عندما تصاعد الصراع خلال أواخر التستينات تحت النظام التعددى وانتخاباته، اختار العلمانيون السابقون في الحزب الوطني الاتحادي الانضمام إلى الطبقات ذات الأملاك وذلك بالتخلي عن علمانيتهم لصالح الدستور الإسلامي، بينما صمدت الحركة الراديكالية وساندت الدستور العلماني بشدة. أسفرت الانتخابات التعددية التي جرت في 1965 و1968 عن دخول الحزب الشيوعي للبرلمان. غير أن تحريك الثروة والنفوذ الديني والسلطة السياسية التي تتمتع بها الأحزاب القديمة مكنها من احتواء خطر حركة الراديكاليين في عملية تنافسية من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.

أدى طرد الحزب الشيوعي من البرلمان في أعقاب انتخابات 1968، مثلما أشرنا إلى ذلك آنفا في هذا الفصل، إلى سلسلة من الأحداث توجت بانقلاب نميرى واستمرار فترة حكم الحزب الواحد حتى منتصف الثمانينات. بالنظر إلى شكل حكم الوصاية الذي كانت تمارسه الأحزاب الطائفية الكبيرة، الأمة والاتحادي الديمقراطي والوطني الاتحادي، في الحصول على فوائد الحكم من خلال إخضاع أهالي الريف، فإنه من الواضح أن انقلاب نميري عام 1969 هدف إلى " تحرير" أهل الريف من براثن أوصيائهم وتفنين الوصول إلى سلطة الدولة على أسس جديدة. وقد صمم نظام الانتخابات في عهد نميرى ليعمل على إضعاف نفوذ القوى التقليدية والطائفية والبرجوازية واستبدالها بسلطة " الشعب " . وبالرغم من هذا فإن نتائج إصلاحات نميرى لم تكن سوى تعزيز لحكم جهاز الدولة الذي انحاز أفراده، من ضباط الجيش ورجال الخدمة المدنية، في نهاية المطاف إلى القضية العامة للشعب السوداني والانضمام إلى التجمع الوطني، وريث حركة الراديكاليين في الستينات، في الإطاحة بنظام نميرى. على النقيض مما كان

عليه الوضع في الستينات، فإن عودة النظام التعددى بعد سقوط نميرى جاءت في فترة شهدت فيها حركة التطرف ضعفاً شديداً. وبالمقابل، فإن طبقة أصحاب الأملاك لم تكن لتتماسك وتتجمع جيداً في غياب تهديد الراديكاليين الذي واجهته في الستينات، لولا ظهور تطرف إسلامي متمثل في الجبهة الإسلامية القومية، والتي نجحت لاحقاً في التسعينات في إدخال البلاد في حقبة أخرى من حقب حكم الحزب الواحد.

على ضوء هذه الخلفية التاريخية التي اتسمت بتكرار دورة من الأحداث السياسية الجسام، يمكن القول أن سبب التعايش السلمي النسبي في الشمال بين مختلف القوى الاجتماعية - كالأرستقراطية التقليدية والتجار ورجال الأعمال ونقابات العمال والمهنيين وموظفي الدولة هو ذلك " التوافق" بين اقتصاد السوق الهش والمجتمع المدني الذي بدأ بقوة في التشكيل. فقد توافقت الحريات الديمقراطية والمساحة التي تمتعت بها مختلف الجماعات السياسية لهذه القوى الاجتماعية مع الدرجة التي تطور إليها الاقتصاد في صورة متوازنة نسبياً. ولهذه الأسباب مجتمعة تمتع الشماليون خلال حقبة الستينات بالعديد من الحقوق الديمقراطية، حتى عندما كانت هنالك قيود قانونية ورسمية أخرى مفروضة على النشاط السياسي. وعلى النقيض من ذلك، فعندما وضعت الحقوق الديمقراطية على الورق بموجب الدستور الإسلامي للحكم خلال حقبة التسعينات، لم يتمتع الشماليون سوى بقدر ضئيل جداً من الحرية للانخراط في العمل السياسي وفي إطار مساحة ديمقراطية محدودة.

تبدد " التوافق " أو تلك العلاقة التكافلية، بين اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية عندما عززت الانقلابات العسكرية، في 1958 و1969، سلطة بيروقراطية الدولة. ظلت الطبقات المسيطرة في الشمال تتحاشي مواجهة أشكال الحكم الاستبدادي التي أضعفت المجتمع المدني وتلاعبت بقضية الجنوب من خلال شن الحرب في الجنوب ومحاولة استمالة الجنوبيين لإدخالهم في كتلة السلطة الشمالية. في حفاظها على اقتصاد السوق الهش، ورغم اتخاذها لإجراءات مناهضة له أحياناً، إلا أن فترات الحكم العسكري لم تشكل تهديداً أساسيا لمصالح الأرستقراطية التقليدية والتجار. كلما وضعت الحركة الراديكالية في الشمال، المتمثلة في النقابات والاتحادات

المهنية، تحت السيطرة وكلما ظن أن الجنوب قد تمت تهدئته وأن الأحزاب السياسية ستمارس السياسة التعددية من جديد كلما أجهض ذلك بانقلاب عسكري وما يتبعه من حكم الحزب الواحد.

تميزت فترات حكم الحزب الواحد بتباين أنواع الانتخابات. ويبدو أن "الاختراعات" الانتخابية في السودان قد استخدمت لتحقيق هدفين في وقت واحد، لتبرير فشل النظام التعددي ولإعطاء الشرعية لنظام الحزب الواحد. هنالك أسباب قوية لتبني نموذج ويستمنستر للديمقراطية النيابية لملاءمته لتجارب الناخبين الأفارقة. وقد تكون تجربة دوائر الخريجين، خلال سنين الاستقلال الأولى، مثالاً ذا معنى بالنسبة لحالة السودان، إلا أن ما مورس باسم "الأصالة" و"الحداثة" أو حتى "الأسلمة" خلال فترات حكم الحزب الواحد فشل في تجاوز ثنائية الانتخابات كوسيلة لمنح الشرعية للدولة من خلال الناخبين وتوفير خيارات حقيقية لهؤلاء الناخبين. أما تجربة السودان فقد فاقمت، قطعاً، التوترات القائمة أصلاً بين هذين السببين لإجراء الانتخابات.

بالنسبة لأعضاء البرلمان الذين يمثلون مواطنين مستنيرين فإن أكبر اهتماماتهم هى التخلي عن السعي نحو السلطة، وعن ما تجلبه السلطة لصالح المستضعفين في الشمال وفي الجنوب على حدٍ سواء. ويحدث النجاح النسبي للانتخابات، أو النجاح الانتخابي لممثلي الشعب إذا ما وضعت مؤسسات الدولة تحت مراقبة من ينتخبهم الشعب، وأن تكون هذه المؤسسات مسئولة أمامهم. يحاول ممثلو الشعب دائماً احتلال أية مساحة ديمقراطية تفتح أمامهم، مطالبين بأكبر قدر من إمكانية التعامل مع الدولة في الحفاظ على مصالحهم باستقلال تام والدفاع أيضا عن أية مكاسب حققوها في الماضي.

قدم هذا الفصل رصداً تاريخياً للانتخابات في السودان، لتوضيح كيف يمكن لجهود ترجمة المكاسب الانتخابية لمكاسب حزبية "ضيقة" أن تؤدى لتراكم سياسي يغري الأنظمة الشمولية بالانقضاض على السلطة. ومثلما أوضح التاريخ فإن هذه الأنظمة الشمولية تقلب الدورة -- دورة الانظمة الحزبية التى وبرغم حزبيتها تخلق قنوات ومنابر لفتح مؤسسات الدولة وتقريبها من المواطن - وتعمل الأنظمة الشمولية من أعلى

لقفل المساحة الديمقراطية وتجفيف مؤسسات المراقبة وقنوات التعبير الحر، وبالتالي يقفل الباب أمام أي تحرك مستقل من المستوى الشعبى - القاعدى. على الرغم ممن عدم وجود ضمان لن يكون مسار هذه الدورات متسقاً طوال الوقت، إلا أن تكرار قفل وفتح المساحات أمام التحرك المستقل قد يؤدي تدريجياً إلى نشوء ثقافة ديمقراطية وبناء حركات جماهيرية مستقلة وتوسيع مساحة التسامح الرسمي تجاه التنظيمات الاجتماعية المستقلة. وفقاً لفكرة تكوين رأس المال السياسي، فإن القضية الأساسية هي مقدار رأس المال السياسي المتبقي بعد أن تتحول الدورة نحو مرحلة ديمقراطية تعددية ومقدار المساحة الديمقراطية التي يمكن الحفاظ عليها عندما تتحول الدورة نحو مرحلة استبدادية. ظلت هذه الدورات بطيئة في السودان وتدريجية وغير متساوية.

التجربة السياسية تمر بتطور بطىء وغير متوزان، فيه مؤشرات تقدم ومؤشرات تراجع فى نفس الوقت. وهذا ربما يساعد فى فهم كيف تتجاور وتتعايش انماط متباينة للعلاقة بين الدولة والمجتمع فى منظومة سياسية واحدة. خذ مثلا فترة التسعينات والانتخابات التى جرت فى عام 1996 فهى دليل على امكانية تعايش نظام الحزب الواحد الشمولى مع "جيوب اجتماعية" معارضة ان لم تكن سياسية بالمعنى المباشر- وان كانت تضمر وتضم قوى المعارضة السياسية العلنية كما قد يظهر لاحقا. هذا التعايش ما بين النمط السلطوى الحاكم والنمط "الديمقراطى" المعارض يشكلان قطبى خط امتدادى للاتباعية clientelism من جهة والمواطنية citizenship من الجهة الاخرى. وفى حين تطبع الاولى علاقة المواطن بالسلطة بالطاعة والخنوع توفر الثانية الحقوق المدنية والسياسية، على الاقل، للمواطن وتقلب معادلة السلطله لصالحه، الا ان ما بين القطبين يسمح باشكال متعددة ودرجات متفاوته من المزج بين خصائص الاثنين للانظمة التى تمر بالانتقال من نظام الحزب الواحد للتعددية الحزبية.

وهنا يمكن تصور امكانية نظام "شبه اتباعى" semi-clientelist حيث ترهن السلطة الحاكمة الحصول على خدمات التى تقدمها الحكومات بمدى الطاعة والولاء الذى يبديه المواطن للسلطة. ووسيلتها للضغط هنا، على عكس الانظمة السلطوية، ليس بالضرورة استخدام العنف انما اخراج المواطن أو المنطقة أو الفئة لمعنية من دائرة

الاهتمام الحكومى والامتناع عن تقديم الخدمات. أى الاهمال، اللهم الا اذا كان هناك ما يجلب فائدة ما لطرف من اطراف السلطة الحاكمة. والانتخابات فى مراحل الانتقال واحدة من استراتيجيات شرعنة هذه العلاقات.

وفي هذا الإطار فإن الانتخابات يمكن أن ينظر إليها كوسيلة سلمية نسبياً لمختلف القوى الاجتماعية للوصول بصورة شرعية لسلطة الدولة المؤسسية . غير أنه، إذا ما ركزت سياسة الدولة على التفرقة الاجتماعية وعدم المساواة والقهر العرقي، فإن التنافس على التمكن من سلطة الدولة المؤسسية قد يبدى الوجه القهري والعنيف لطبيعة الصراع السياسي. وهكذا، بقصد أو بدونه، فإن مختلف أنظمة الدولة السودانية قد خلقت المزيد من أبعاد عدم المساواة الاجتماعية وذلك من خلال إضافة أبعاد العرق والإثنية والدين للبعد الطبقي. ويصاحب هذا ميل الأنظمة نحو الجنوح لاستخدام القوة الجبرية، مما يعني أنه من الأرجح أن تحل الصراعات عن طريق العنف لا عن طريق الوسائل السلمية والانتخابية من وسائل العمل السياسي المعروفة والمتفق عليها دولياً.

مصادر الفصل الثامن

1- أفاد هذا البحث من عدد من مصادر المعلومات: مقابلات أجريت مع مسئولين في الدولة ومقابلات مع عدد من قادة الأحزاب السياسية، كما اعتمد على الوثائق والتقارير الموجودة بالدار القومية للوثائق وبالمفوضية القومية للانتخابات بالخرطوم وبمكتبة جامعة الخرطوم وأخيراً وليس آخراً أرشيف الصحف اليومية الإخبارية.

2- لمزيد من التوثيق انظر Tim Niblock, *Class and Power in Sudan*, MacMillan, 1987. Mohamed Omer Bashier, *Revoluton and Nationalism in Sudan*, 1974

P.M.Holt, *Modern History of the Sudan* ,Bookbarm International 1972.

Robert Collins, *A Short History of Sudan*, 2009

3- وبنفس القدر، فقد أطلق حزبا الوطني الاتحادي والأمة على الحزب الجمهوري الاشتراكي صفة "العملاء" الذين يعملون لصالح البريطانيين Stooges والذين أرادو للحكم البريطاني أن يبقى وأن يبسط نفوذه في السودان. وقد تكوّن الحزب الجمهوري الاشتراكي من زعماء قبائل محافظين نادوا باستقلال السودان غير أنهم كانوا خصوماً للمهدية. ووفقاً لبيكتولد Bechtold، فالراجح أن الحزب قد أنهار فوراً بعد انتخابات 1953 ولم تقم له قائمة بعدها (Bechtold 1976, 177-178).

4- ومن بين الإجراءات التي اتخذتها حكومة الائتلاف بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي للتلاعب بالعملية الانتخابية إسقاط الشرط المتعلق بتعليم الناخبين في دوائر مجلس الشيوخ والتساهل في الأحكام المتعلقة بالجنسية مفسحين بذلك الطريق أمام الفلاتة والمهاجرين القادمين من غرب أفريقيا والمعروفين بموالاتهم لحزب الأمة للتصويت، بالإضافة إلى إدخال نظام وحدات الاقتراع المتحركة في المناطق الرعوية وذلك لزيادة مشاركة من يعرف عنهم دعمهم لحكومة الائتلاف في التصويت (Niblock 1987, 211).

5- انظر كذلك الحوار الذي أجري مع أحمد السيد حمد، القاهرة، 23 فبراير 1999.

وكانت جبهة المهنيين؛ وهو التحالف الذي قاد إلى الانتفاضة ضد الحكم العسكري، ترمي إلى تخصيص نصف عدد مقاعد الجمعية التشريعية constituent assembly الجديدة لممثلي نقابات العمال والمزارعين.

6- البجة مجموعة عرقية بشرق السودان وهم أنصار تقليديون لطائفة الختمية وأوفياء لزعيمها، السيد علي الميرغني. تأسس مؤتمر البجا عام 1958، للنضال ضد التهميش والحرمان. بعد سقوط

نظام عبود العسكري في 1964، ظهر عدد من الحركات الإقليمية السياسية مثل جبهة دارفور التي كان يعتقد أن لها مشاعر معادية لحزب الأمة، بالإضافة إلى اتحاد عام جبال النوبة الذي تأسس للعمل على الحصول على الحكم الذاتي الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازنة في جميع أنحاء البلاد. وقد تمتعت هذه الحركات السياسية الإقليمية بدعم غير معلن من الراديكاليين بمن في ذلك الشيوعيين والسياسيين الجنوبيين الذين رأوا فيهم مشروع حلفاء ضد الحكومة الائتلافية بقيادة الأمة.

7- من الأسر الأخرى هناك بحر الدين وتاج الدين من المساليت، وعلى دينار من دارفور وفضل الله والأعيسر وعلى التوم من الكبابيش بكردفان، والزبير محمد الملك من دنقلا بشمال السودان، وبكر مصطفي من القضارف، وأبوسن من البطانة، والشريف الهندي من الجزيرة، وأحمد يوسف علقم من شمال الجزيرة، وسرور رملي من شمال الخرطوم، وعبدالرحمن نقد الله من جنوب الجزيرة، وبابو نمر من المسيرية بكردفان، والأمين ترك من الهدندوة بشرق السودان، والمكاشفي من الجزيرة.

8- سودان فوكاس 15 مايو 1996، مقابلة بتلفزيون السودان مع حسن الترابي، 1 سبتمبر 1996

9- أخبار اليوم، 9 مارس 1996.

10- ست ولايات فقط لم تشهد "إجماعاً سكوتياً في انتخابات 1996. توزعت دوائر الإجماع السكوتي" على النحو التالي: الخرطوم 9، الوسط 11، الشرق 5، كردفان2، دارفور 20، الاستوائية 5، بحر الغزال 6، أعالي النيل 5.

11- الشرق الأوسط، 21 مارس 1996

12- سبعة من الولايات الثمان التي كانت فيها نسبة المشاركة هي الأقل على مستوى السودان، كانت في الجنوب: أعالي النيل (30٪)، بحر الجبل (30). غرب بحر الغزال (25) الوحدة (24)، جونقلي (11)، شمال بحر الغزال (1). لم تجر الانتخابات في واراب. كان نزوح السكان بسبب الحرب هو أهم أسباب انخفاض المشاركة. إذا يقدر أنه بين عامي 1992و1996 مات ما لا يقل عن 1.3 مليون شخص بسبب الحرب والمجاعة، ونزح 3.5 مليون شخص نحو الشمال أو المدن الكبيرة بالجنوب أو إلى الدول المجاورة (الشرق الأوسط، 21 مارس 1996). لم تشهد أية منطقة في العالم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حرباً بطول الحرب في جنوب السودان. كما أن عدد من ماتوا في جنوب السودان أكبر من أي عدد موتي في أية منطقة أخرى تمزقها الحرب في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية

13- مأخوذة من عوض السيد الكرسنى "Presidential and National Council Elections of 1996", University of Khartou, Development Research and Studies Centre, Seminar Paper 105, 1997.

14- تفاصيل المسوحات.

15- الحياة، 27 فبراير 1996.

16- رفع بعض المرشحين طعناً في ترشيح البشير، الرئيس الحالي، للمحكمة مطالبين باستقالته. وكان الطعن بسبب عدم حياد وسائل الإعلام، وأرغمت لجنة الانتخابات على الدخول في إجراءات قضائية معقده في هذه القضية. (الحياة 5 مارس 1996، الشرق الأوسط، 7 مارس 1996). إلاأن الطاعنين، الذين طالبوا بتأجيل الانتخابات لحين توفر الظروف التي يمكن فيها إجراء انتخابات " حرة ونزيهة" خسروا قضيتهم يوم 11 مارس 1996.

17- عوض السيد الكرسنى 1997.

18- المصدر السابق.

19- نفس المصدر

20- وعليه، تذمر كاربينو كوانين لأنه لم يعين في المنصب الذي يرى نفسه أنه يستحقه كمكافأة على دعمه للنظام الشمالي. ودخل رياك مشار وباولينو ماتبيب في حروب انتحارية ضد بعضهما البعض بدعم من مختلف فصائل النظام.

الفصل التاسع

الفترات الانتقالية في السودان: إلى أين؟ [9]

شهد السودان العديد من فترات الحكم الانتقالية. ففي الفترة الإنتقالية الأولى (1953) إنتقلت السلطة من الإستعمار الثنائي إلى حكومة وطنية أعلنت إستقلال البلاد عام 1954. وفى الفترة الإنتقالية الثانية (1964) تمكن تحالف سياسي ـ نقابي عريض عبر العصيان المدنى من إسقاط النظام العسكري الأول، وإقامة نظام برلماني، ما لبث أعواماً قليلة حتى تمت إزاحته بواسطة النظام العسكري الثاني الذي حكم لمدة ستة عشر عاما. وجاء الإنتقال الثالث عام 1985 ليعيد التحالف السياسي ـ النقابي العريض تجربة سابقة، ويتمكن عبر إنتفاضة شعبية، وسند من الحركة الشعبية من إسقاط النظام المايوي. ولم تكمل الحكومة البرلمانية المنتخبة دورتها حتى أجهز عليها إنقلاب عسكري عام 1989، وجد سنداً سياسياً و لوجستياً من الجبهة الإسلامية القومية التى حكمت تحت نظام الإنقاذ من 1989 حتى تاريخه (2002). فترة الإنتقال الرابعة هى ما يواجه الساحة السودانية حالياً، و ما يستعرضه هذا الفصل بشىء من التفصيل.

تقوم حجية هذا الفصل على أن الطبيعة البنيوية للأزمة السياسية في السودان، وتأرجح ميزان القوى المصاحب لفترات الإنتقال، ساهمت مع عوامل أخرى، في فشل فترات الإنتقال، وعجز الحكومات الإنتقالية عن تحقيق المهام المطروحة والمنوط بأنظمة الإنتقال تحقيقها (وحدة الوطن، الدولة المدنية العصرية، التنمية الاقتصادية). فتؤجل المهام لفترات قادمة، وتزداد مهام "الإنتقال" صعوبة بقيام الأنظمة العسكرية بتصفية القوى الوطنية والديموقراطية في كل مرة تعتلي فيها كراسي السلطة. حيث يبز كل نظام عسكري في هذا المجال من سبقوه، فيتآكل الرصيد التراكمي لـ

---

[9] جزء من مادة هذا الفصل قدمت لورشة عمل الترتيبات الدستورية للمرحلة الانتقالية في السودان – نظمها مركز القاهرة لحقوق الإنسان بالتعاون مع حركة السلام الأفريقية، كمبالا – يوغندا 30 يناير 20 فبراير 2004، وايضا فى ورشة عمل المنتدى القومى السودانى بالخرطوم فى 2005.

(الديموقراطية والثقافة المدنية)، وبالتالي تتعاظم المهام وتقصر القامة. إن معطيات ما يجري فى الساحة السودانية يتأثر سلباً وايجاباً بما يجري خارجها فى المحيطين الإقليمي والدولي. فكان لابد لفشل نظام الإنقاذ الحالي فى تحقيق "وحدة الوطن" ان تكون لها نتائجه وانعكاساته اقليمياً ودولياً، وكأننا نتقدم إلى الخلف. فقد قفزت مهام مرحلة الإنتقال الأولى (1953) لتتصدر مهام مرحلة الإنتقال الحالية (وحدة الوطن، الدولة المدنية العصرية، التنمية الاقتصادية).

ويستعرض الفصل عدد من سيناريوهات الإنتقال، تمتد من هزيمة النظام وانهياره من الداخل، إلى تحالف سياسي ـ نقابى، مجتمع مدني عريض، يقود إنتفاضة شعبية لتغيير النظام، إلى تسوية (تاريخية) سلمية بين أطراف الصراع، إلى حركة إصلاح من داخل النظام تقود فى النهاية إلى تغييره، أو إلى نجاح النظام فى تخفيف قبضته الشمولية، وتوسيع قاعدته ليأخذ نمط أنظمة "شمال أفريقيا (الحزب الواحد الكبير مع أحزاب صغيرة)، والتحالف مع الغرب مع درجة من التحديث الاقتصادي.

يتبنى الفصل مفهوم الإنتقال كسيرورة وعملية متصلة لتحقيق أهداف محددة (فى حالة السودان: وحده الوطن، الدولة المدنية - العصرية، التنمية الاقتصادية) هذا مع الأخذ فى الإعتبار ما أحدثه النظام الحالي (نظام الانقاذ) من إضعاف لرصيد القوى الوطنية المنوط بها إنجاز هذه المهام. هذا الواقع يجعل من العسير التفاؤل في عبور المرحلة الإنتقالية القادمة بسلام. لكن وفى ذات الوقت وكما يقال لا تطرح البشرية من المشاكل إلا ما توفرت لها إمكانية حلها. فالمجتمع السودانى بتاريخه، وتباينه، وموارده، وديناميكيته له من القدرات ما يشفع للبعض التفاؤل الحذر. ذلك أن "معركة" الإنتقال لم تحسم بعد، وهى معركة مفتوحة. فنبذ القوى السياسية لمصالحها الضيقة، وتحالف القوى "الوطنية" فى الشمال والجنوب ذات المصلحة فى وحدة السودان، والتعامل السليم مع المتغيرات الإقليمية والدولية، ربما يكون كفيلاً بترجيح كفة ميزان القوى لصالح وحدة الوطن ودولة المواطنة والتنمية الاقتصادية.

جدول (9- 1) الفترات الانتقالية من 1953- 2002

الفترة الإنتقالية	مرحلة الإعداد	عوامل مساعدة	القضايا	الفاعلون	الوسائل
1953 1956	طويلة نسبياً	إتفاقية 1953	الإستقلال السياسي	بريطانيا، مصر، الأحزاب	مفاوضات
1964	قصيرة	مظاهرات الطلاب	الجنوب، الحريات	النقابات والحركة الشعبية	عصيان مدني حياد الجيش
1985	قصيرة	مظاهرات شعبية	الديمقراطية، الجنوب، التنمية.	النقابات والحركة الشعبية	إنتفاضة شعبية، الحركة الشعبية
2002 2011	طويلة نسبياً	الوضع الإنساني التدخل الدولي	الجنوب، المركز - الهامش	أمريكا، الحركة، حكومة الإنقاذ	مفاوضات مطولة

المصدر: المؤلف

المرحلة الانتقالية: المفهوم والإطار النظري

سوف يعالج هذا الفصل تعريف ومفهوم النظام الشمولي/السلطوي، والنظام التعدد/ الديموقراطي، موضحاً خصائص كل منهما، وسماته العامة. تنتقل بعد ذلك لمعالجة مفهوم المرحلة الإنتقالية على ضوء نقاش وإشارات للأدبيات والتجارب المقارنة. والغرض من ذلك هو تحديد إطار نظري يصلح لتعريف وتحديد ما نعنيه بالمرحلة الإنتقالية. وسوف يساعدنا هذا الإطار ليس فقط في تحديد وتوضيح رؤى الأحزاب والقوى السياسية لما نعنيه "بالمرحلة الانتقالية". ورصد نشاطها وفعاليتها لتحقيق الإنتقال. إنما سوف يساعدنا أيضاً في تحديد ملامح المرحلة الإنتقالية "المقبلة"، ومدى تطابقها،

إقترابها أو ابتعادها عن إستيفاء شروط المرحلة الانتقالية "المُثلى". والأكثر أهمية لتحديد دور المجتمع المدني في إدارة المرحلة الإنتقالية وتحقيق الحالة المُثلى.

في الواقع تختلف رؤى الأحزاب والقوى السياسية والإجتماعية حول مفهوم ومضمون "المرحلة الانتقالية"، فهناك من يحصر مضمون ومعنى الإنتقال في العمليات الفنية والإجرائية (الانتخابات) دون التطرق، ناهيك عن التساؤل حول مدى شرعية الوضع السياسي، الإجتماعي، الثقافي القائم، الذي تتم فيه الإنتخابات، ولا يذهب هذا الاتجاه في التنقيب في سلطة الدولة وهيكل السلطة. فالإنتقال هنا هو إنتقال "توالي" للفاعلية السياسية وليس تغييراً نوعياً في سلطة الدولة وهيكل السلطة، أي أن مفهوم الإنتقال هنا هو إنتقال جزئي ومحدود، ويمثل هذا التصور الحزب الحاكم في السودان المؤتمر الوطني. ويضم أيضاً وبدرجات متفاوتة الأحزاب المتحالفة مع الحزب الحاكم.

يقف في مقابل هذا المفهوم الجزئي والمحدود و"المتوالي"، مفهوم التجمع الوطني الديمقراطي للإنتقال. فالانتقال هنا شامل وكلي يؤدي إلى قيام نظام سياسي يختلف نوعياً عن النظام القائم بمؤسساته وقوانينه وتوجهاته و"ثوابته"، ويمكن أن نلاحظ أن رؤى التجمع الوطني الديمقراطي ليست موحدة ومتطابقة لكل أطرافه، فهناك - مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان - من يرى أن "الإنتقال" يهدف بالضرورة إلى إعادة هيكلة السلطة والسياسة في السودان، بحيث نتجاوز جذور الأزمة الوطنية المستحكمة منذ الاستقلال. و ربما يستدعي إعادة هيكلة وترتيب السلطة ليس فقط سياسياً واقتصادياً كما ترى بعض فصائل التجمع الأخرى، إنما أيضاً ثقافياً وعرقياً ودينياً حتى وإن أدى ذلك لفتح باب تقرير المصير. فالمطلوب وحدة طوعية في إطار نظام ديمقراطي عادل يوفر المساواة لجميع مكونات المجتمع السوداني.

وما بين مفهوم الانتقال المحدود والجزئي، والإنتقال الشامل الجذري والكلي، يقف البعض متبنياً مفهوماً وموقفاً يراوح "بين بين"، وذلك ينطبق حالياً على الحزب الاتحادى (بدرجة اكبر) وحزب الأمة (بدرجة أقل) اللذان يُبْقيان على جميع الإحتمالات مفتوحة.

لابد من التأكيد هنا أن ما يهمنا ليس هو تصور ورؤى الأحزاب والقوى السياسية للمرحلة الانتقالية، إنما نحن مهتمون بدراسة **ظاهرة الإنتقال** من النظام السياسي الحالي في السودان إلى نظام سياسي آخر، وما ستسفر عنه وتعنيه العملية الإنتقالية، هذه المرة نبحث فيها **كظاهرة موضوعية تخضع لقوانين وتتفاعل في بلورتها متغيرات عديدة.** ونرى في رؤى ودور الأحزاب السياسية مجرد متغير واحد ضمن متغيرات أخرى.

القوى السياسية والمرحلة الانتقالية

في إعتقادنا العام أن أحد أهم القضايا فى استراتيجية القوى السياسية للمرحلة الإنتقالية في السودان هو الدفع بعملية التحول السياسى (الحزبى – التعددى) للأمام، والإستفادة القصوى مما توفره ترتيبات المرحلة الإنتقالية لاستمرارية هذا الدفع لتحقيق المصالح المشتركة للقوى السياسية المعارضة. ويجب ألا يفهم من ذلك أن قوة الدفع للقوى السياسية المعارضة هذه تستهدف تحقيقاً مطلقاً لكامل مصالح للقوى السياسية المعارضة وحل قضياها بالكامل، أو قضايا الوطن بالكامل (هذا اذا تطابقت مصالح الاحزاب مع مصالح الوطن) كما لا يجب أن يفهم من ناحية أخرى أن الحركة السياسية (المعارضة وحتى جيوب من الحزب الحاكم) توافق على الإبقاء على الوضع الراهن على ماهو عليه. فما بين التحقيق الكامل لمجموعة المصالح هذه والإبقاء على الوضع الراهن يمكن تبين ملامح "تصور" حراك سياسى للمرحلة الإنتقالية. ونعتقد أن هذا التصور يقوم على عدة محاور. أهمها مفهوم الإنتقال الذي يتعلق بطبيعة السلطة من حيث هى سلطة، وفى هذا نزعم أن فهم القوى المعارضة ينزع لتحرير مفهوم السلطة من مضمونها القسري القائم على القهر الجسدي (القانونى ، الثقافى، الاثنى، والذكوري) والمعنوي، والذي يختزل السلطة بكافة أبعادها فى ميزان القوى العسكرية، ويعد هذا إنتقالاً ذا مدى زمني مفتوح تجاه المستقبل. فليس من المنظور، كما أنه ليس من المستحيل فى ذات الوقت أن تقود المرحلة الانتقالية إلى إنطلاق كامل فى طبيعة السلطة الاجتماعية، وتحريرها المطلق من الهيمنة الاحادية لشريكى

الحكم، على أن لا تركن الحركة السياسية لهذا الفهم. فالتحول الجذري في مفهوم وبنية السلطة يشكل أجندة مستقبلية للعمل.

والمحور الثانى هو محور الترتيبات الدستورية السياسية، ويتعلق ذلك بميزان القوى بين مكونات المجتمع المختلفة. وكما هو واضح فإن إتفاقية السلام والدستور الإنتقالى قد أمنا إلى حد كبير على ثنائية ومحاصصة السلطة بين الأطراف التي حسمت هذا الصراع فى الميدان العسكرى وقننت تسويتها بصورة أقصت فيها مكونات سياسية وإجتماعية فاعلة من معادلة الحكم.

أما المحور الثالث فيتعلق بما أفرزته الترتيبات السياسية والدستورية من واقع سياسى جديد يتيح "نسبيا" حيزاً كبيراً لقوى السياسية لتحفيز وتنشيط وتجميع قواها عبر منابرها وأحزابها وتنظيماتها الإجتماعية للنهوض والإستفادة المثلى مما يتيحه الحراك السياسي والاجتماعي الراهن للدخول فى تحالفات مع قوى المجتمع الناهضة.

متغيرات عملية الانتقال

هناك عدد من المتغيرات تحكم وتتحكم في عملية ومرحلة الإنتقال من النظام الشمولي السلطوي إلى النظام التعددي الديموقراطي، هي:

- عجز الأطراف عن كسب الصراع بالقوة العسكرية.
- العامل الخارجي.
- توفر ظروف التعايش السلمي في كيان سياسي واحد.
- تضاؤل الأهمية الاقتصادية للدولة بالنسبة للنخبة الحاكمة.
- اعتماد الاقتصاد القومي على قاعدة نمو إنتاجية متنوعة.
- حياد القوات المسلحة.
- حيوية المجتمع المدني والقوى السياسية.

تتفاعل هذه المتغيرات سلباً وإيجاباً، وتؤدي إلى عدة أنماط للإنتقال، فليس هناك نمط واحد للإنتقال. هذا يتوقف على الأهمية النسبية للمتغير - المتغيرات -

وتفاعلها، فلربما نجد أن إعتقاد طرف بكسب الحرب ينعكس بظلاله على مرحلة الانتقال، حتى فى حالة دخول الاطراف المتنازعة فيها كما فى أنجولا، وربما يلعب العامل الخارجي الدور الحاسم (دور تنزانيا في يوغندا). وقد يؤدي إنتفاء شروط التعايش السلمي إلى تغيير طبيعة النظام السياسي كما حدث في شرق أوروبا بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي، وقد تفقد الدولة أهميتها الاقتصادية بالنسبة للنخبة الحاكمة فيسهل ذلك من عملية الانتقال، أو ربما تظل الدولة عاملاً هاماً لاقتصاد النخبة الحاكمة، فتعرقل عملية الإنتقال كما في السودان حالياً، وقد تلعب القوات المسلحة دوراً رئيسياً في ترجيح كفة أحد الفرقاء والتعجيل بالإنتقال كما في يوغوسلافيا، ورومانيا. أما الإعتماد على الموارد الريعية (ذهب، ماس، بترول) وضعف البنية الإنتاجية للإقتصاد فيشكل عاملاً مساعداً لترويج التمرد، وتعطيل عملية الإنتقال لوضع سلمي ديموقراطي، كما في العديد من دول أواسط أفريقيا (الكونغو، سيراليون).

حيوية التجمع السياسي والمدني المتمثلة في بروز دور النقابات والتنظيمات الطلابية والنسوية، وتصديها للأنظمة العسكرية الشمولية في الماضي، ساهم بدرجة كبيرة في تسهيل سقوط تلك الأنظمة (1964، 1985). إذن لا نستطيع الحديث عن ماذا سيحدث في السودان، أو ما هي طبيعة المرحلة الانتقالية القادمة ما لم نحدد المتغيرات الرئيسية التي تحكم هذه المرحلة، والأهمية والوزن النسبي لكل متغير؟ وما هو المتغير الحاسم الذي سيرجح بكفة وعملية الإنتقال من نمط انتقالي محدد إلى نمط آخر؟ الأنماط التي سيتم على ضوئها القياس هي "أنماط مثالية" لا تعكس حقيقة الواقع بقدر ما تقدم مؤشرات عامة لحالات وأنماط إنتقال مرت بها دول عديدة ونوقشت في الأدبيات المقارنة.

نمط جنوب أفريقيا

تمكث النخبة الحاكمة فترة طويلة نسبياً في السلطة، وتُحدث تغييرات إقتصادية وإجتماعية كبيرة، لكنها تعجز عن كسب الشرعية السياسية لحكمها، كما تعجز عن قمع المعارضة التي تثبت فعالية كبيرة، وتصبح مهدداً مباشراً للاستقرار السياسي والإقتصادي، ولكنها "أى المعارضة" تعجز عن إسقاط السلطة القائمة. هذا الوضع يدفع القوى السياسية المسيطرة وقوى المعارضة لقبول معالجة "تسوية تاريخية"، تقوم على مبدأ الجميع يكسب، وليس على مبدأ المباراة الصفرية حيث الكاسب يكسب كل شئ والخاسر يخسر كل شيء.

والانتقال يؤدي إلى نظام يختلف نوعياً عن النظام القديم، خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية والدستورية، لكن يلاحظ هنا أن ما يحدث هو أشبه بالمقايضة المقبولة، حيث تنسحب النخبة السياسية لرعاية مصالحها الإقتصادية والتجارية والعلمية، بينما تهيمن على الدولة النخبة الجديدة القادمة من المعارضة دون الإخلال بشروط النظام الاقتصادي القائم.

النمط السوفيتي ـ الشرق أوروبي

هنا تأتي البادرة بالإنتقال والتغيير من النظام نفسه سواء في شكل برسترويكا وغلاسنوست "غورباتشوف"، أو صيحة "دي كليرك" بضرورة التغيير. يتيقن النظام الحاكم من ضرورة إحداث إصلاحات داخلية في بنية النظام ليستعيد النظام حيويته وفاعليته، ولكنه يعجز عن إجراء الإصلاحات هذه، أو تتلازم مع إجراء الإصلاحات تغييرات داخلية وخارجية يعجز النظام عن إستيعابها في منظومة إصلاحاته، فيفقد القدرة على ضبط الأمور فتفلت من يده، ويحدث التحول الكامل، خاصة بعد أن تفشل القوى المحافظة في الإبقاء على النظام القديم ولو بانقلاب عسكري كما حدث في الاتحاد السوفيتي 1990م.

يمنى النظام القائم بهزيمة عسكرية، فى حرب خارجية أو حرب أهلية، أو يعجز عن قمع تمرد داخلى فى موقع واحد او أكثر من موقع ، وبتصاعد المعارضة للنظام يجبر على تقديم تنازلات جزئية وخوض إنتخابات حرة عامة، تجد فيها المعارضة الفرصة لتنظيم صفوفها، ومنازلة النظام سلمياً، وتأتى نهاية النظام بخسارته للانتخابات وربما لتقديم قادته للمحاكمة. وإلتقاء التنازلات الجزئية مع التعبئة الشعبية من أسفل، والتي تنادي بها أحزاب المعارضة، تؤدي إلى إنهيار النظام، فطبيعة الأنظمة الشمولية التسلطية لا تسمح بإحتمال أدنى درجات التنازل، لأن فتح كوة فى جدار الشمولية يوسع تلقائياً من فتقها ويقود – مع عوامل أخرى – إلى إنهيار الجدار بأكمله. نجد هذه الحالة بدرجات متفاوتة فى كل من البرتغال، اسبانيا، الأرجنتين ، البرازيل، تشيلي ويوغسلافيا.

النمط السوداني - النيجيري

يمر النظام السياسي في السودان بظروف إقتصادية صعبة، تفاقمها حروب أهلية وتمرد وجفاف وتصحر وهجرات واسعة من الأقاليم للمدن. تعجز النخبة الحاكمة عن السيطرة على الأوضاع، وتنشط المعارضة للنظام، وتندلع مظاهرات وقلاقل في المدن يقودها الطلاب والجماعات المهنية وتجذب الطبقات الدنيا. يترافق إنهيار النظام مع عجز النخب المعارضة تقوية علاقتها العضوية بقواعدها الشعبية. وتقف بعض أجهزة الدولة (القمعية) في الحياد ويحدث تغيير جزئي تتم بموجبه تسوية فوقية بين النخب، تتغير بنية النظام الدستورية والقانونية لكن سرعان ما تلتف القوى المسيطرة على مطالب الحركة الشعبية بالتغيير الجذري، وتقبض بزمام الأمور مرة أخرى بعد إجراء إنتخابات (ديمقراطية الإجراءات الفنية ـ الإقتراع فقط)، وتعجز النخب المدنية عن إدارة البلاد بكفاءة ويتدخل الجيش مرة أخرى في شكل إنقلاب، لكن سرعان ما تحاصر النظام العسكري أزمات شبيهة بما حدث سابقاً، ويتم إنتقال جزئي ومحدود لا يؤدي لتغيير جذري في سلطة الدولة أو هيكلة السلطه والثروة. تعيش هذه البلدان ما أصطلح عليه بـ

"الدائرة الشريرة" أي نظام مدني فاشل، يعقبه انقلاب عسكري، ثم ثورة أو انتفاضة، تأتي بنظام مدني فاشل، إنقلاب عسكري، إنتفاضة وهكذا. تمثل هذه الحالة تجربة السودان (1964 ـ 1985م)، والتحولات التي حدثت في نيجيريا.

النمط الشمال أفريقي

يقوم النظام على شرعية تاريخية ـ تحقيق الإستقلال الوطني أو إنجازات تنموية ـ لكن يواجه النظام ضغوط التحديث والمواكبة من الداخل والخارج، ويسعى النظام لامتصاص الضغوط سلماً إن أمكن، وأحياناً بعد صراع تتمكن السلطة القائمة من حسم الأمر لصالحها، والاحتفاظ بالخصائص العامة لبنية النظام السياسية والإجتماعية، مقابل تقديم تنازلات وإدخال تعديلات على بنية الأطر الدستورية والقانونية للحكم، يسمح بموجبها للمعارضة السلمية أو المسلحة بالدخول "جزئياً" في العملية السياسية، ويقلص الحزب الحاكم، أو يبدو أنه يقلص من صلاحياته وامتيازاته، ليصبح الأخ الأكبر مع أخوة وأخوات صغار يتحركون في هامش محدود من الحرية والتنظيم والتعبئة، يتسع ويضيق هذا الهامش حسبما ما تمليه الظروف والمتغيرات السياسية المحيطة بالنظام.

متغيرات المرحلة الانتقالية: الحالة السودانية

يقدم هذا الجزء من الفصل وصفاً وليس تحليلاً، لما أحدثته حكومة الإنقاذ من أثر على المتغيرات، التي نرى أن لها تأثيراً بالغاً على عملية الإنتقال، القادمة فما هو هذا الأثر؟ وما هي الأهمية النسبية لهذه المتغيرات "الوزن النسبى" في عملية الإنتقال القادمة؟

عجز الأطراف المتنازعة عن كسب الصراع بالقوة العسكرية

استطاع نظام الإنقاذ الإسلامي في سنواته الأولى، تعبئة وحشد وتجنيد القوى العربية – الإسلامية في السودان، وإمتداد هذه القوى في الوطن العربي والعالم الإسلامي، بهدف القضاء عسكرياً على التمرد الذي تقوده الحركة الشعبية لتحرير

السودان منذ 1983. وتوافق هذا الحشد والتعبئة والتجييش مع ظروف محلية وإقليمية ودولية مواتية "الإنقسامات الداخلية في الحركة الشعبية، نهاية النفوذ السوفيتي في المنطقة، إنهيار نظام منقستو هايلي مريام في أثيوبيا في أوائل التسعينات، الحرب الأثيوبية الأرترية في 1988م، والرغبة الخارجية في الإستثمار في البترول السوداني".

وقد نجح النظام الإسلامي الحاكم في إجبار الحركة الشعبية على الإنسحاب والتراجع من مناطق عديدة كانت تحت سيطرتها، وتقلص نفوذ الحركة العسكري كثيراً، إلا أن نجاح القوات الحكومية وقوات الدفاع الشعبي لم يؤد إلى القضاء على الوجود العسكري للحركة الشعبية التي استعادت فيما بعد كثيراً من الأراضي التي فقدتها، وحققت وجودا ميدانيا لا يمكن تجاهله.

ويبدو أن الخطاب الرسمي للنظام قد تحول من النبرة الهجومية إلى النبرة الدفاعية في الإنتقال من الحديث عن القضاء على الحركة الشعبية عسكرياً إلى الدفاع عن الدين وحماية مناطق البترول وتأمين وجود الإمدادات من تهديدات الحركة الشعبية. وفي المقابل أيضاً نلاحظ نفس التحول في نبرة الخطاب على التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان فقد إنتقل الحديث من إسقاط النظام عسكرياً، بالزحف من جهة الجنوب و الشرق، و الإنتفاضة المحمية بالداخل، إلى تبني خيار الحل السلمي كخيار إستراتيجي. صحيح أن هذه الخيارات كانت مطروحة منذ البداية عند التجمع الوطني والحركة الشعبية، وكان تقديم خيار ما على بقية الخيارات يتكيف حسب الظرف السياسي المتغير، ويبدو أن الظرف السياسي قد "تغير" لحد ما، فأصبح خطاب المعارضة ممثلة في التجمع يقدم كثيراً إن لم يكن قد إنحصر في الحل السلمي، ويتجلى ذلك فى موافقته ومشاركته فى مبادرتي الإيقاد، و المصرية الليبية المشتركة، وإن لم يتخل نهائياً عن الخيارات الأخرى.

يمكن القول أنه وبالنسبة للطرفين فإن قناعة كسب الصراع عسكرياً قد تراجعت كثيراً، وإن جاء هذا التراجع بدرجات متفاوتة. فمن الصعب للنظام الحاكم الآن تكرار شريط "صيف العبور"، و"غضبة الحليم"، و"مسك الختام"، تماماً كما أثبتت الظروف عجز التجمع الوطني على أخذ المبادرة العسكرية وإستمراريتها في

الشرق والجنوب زحفاً للخرطوم، فأصبح هدف الحركة الشعبية في تهديد آبار النفط يتقدم على إسقاط النظام عسكرياً. إذن فقد تراجعت قناعة كسب الصراع عسكرياً وضعفت، لكن من الصعب القول أن التمسك بالقوة العسكرية قد ضعف أو تلاشى. فهناك فرق ما بين كسب الصراع بالقوة العسكرية والتخلي عن القوة العسكرية، فالتخلي عن إستخدام القوة العسكرية يتعلق ليس فقط بمتغيرات القوى العسكرية، بل بالذهنية "الحالة النفسية"، بأسلوب التعاطي مع الأحداث والمتغيرات، ومثال ذلك سلوك الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا عندما تيقنت من عجزها عن كسب الصراع عسكرياً، إلا أنها لم تنتقل بسهولة إلى التخلي عن التمسك بالقوة العسكرية، فقد أخذ هذا الإنتقال بعض الوقت،فيمايشبه ضرورة المواءمة النفسية مع الظرف المتغير، مثال ذلك "حركة يونيتا فى أنغولا" أو حركة الجيش الجمهوري في إيرلندا الشمالية، فتصريحات المسؤولين في الإنقاذ من قبيل "لن تتفكك، الإنقاذ باقية، ثوابت الإنقاذ" ستظل هي هي، هذا حديث أقرب للحالة الأولى، وربما يكون محاولة للمواءمة النفسية مع الظرف السياسي المتغير، فالتشبث بالسلطة حتى الرمق الأخير هو ديدن كل حكم سلطوي.

العامل الخارجي

عند تناول تأثير العامل الخارجي على سيرورة المرحلة الإنتقالية في السودان، هناك عدد من الإعتبارات لابد من الإشارة إليها قبل تقييم أثر هذا العامل. أولى هذه الإعتبارات هي أنه وبنهاية الحرب الباردة، وبروز القطبية الأحادية، تضاءلت الأهمية الإستراتيجية للعديد من بلدان العالم الثالث، خاصة البلدان الأفريقية في منطقة القرن الأفريقي مثلاً، بالنسبة للدول العظمى. وتناقص حجم المساعدات الإقتصادية والإستثمار للدول الأفريقية، خاصة بعد ظهور منافس قوي لها في أوربا الشرقية وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا. وما عاد الوزن السياسي والدبلوماسي لهذه الدول يعني شيئاً لدرجة أن تسعى فيها هذه الدول لكسب ود الدول الأفريقية، بل العكس هو

الصحيح، أن تسعى الدول الأفريقية لجذب إنتباه الدول الغربية وكسب رضاها ومباركة دخولها نادي العولمة ومنظمة التجارة الدولية.

الاعتبار الثاني هو أن هذا التطور تلازم أو صاحب تطور آخر في البيئة الداخلية السياسية للدول الغربية ذات النفوذ، إذ برزت فيها حكومات تجمع ما بين الليبرالية الجديدة والإشتراكية الديمقراطية، مما طبع السياسية في هذه المجتمعات خاصة بعد إنهيار الكتلة الاشتراكية والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، بطابع جديد. كأن الحركات الإجتماعية السياسية ذات الأجندة الكلاسيكية الراديكالية (الحرب ضد الفساد، التعددية، حقوق الإنسان) قد إنتقلت لجنوب شرق آسيا، تاركة المجال للحركات الإحتجاجية في أوربا لتركز على العولمة.

ويبدو في ظاهر الأشياء أن الدول التي أدخلت حقوق الإنسان كإحدى الموجهات أو المؤثرات في سياستها الخارجية، سرعان ما تناست ذلك (بريطانيا). ويبدو أن قضايا التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان ما عادت تثير ردود فعل قوية من جانب الحركات الإجتماعية في الغرب، هذا بالرغم من التطور المؤسسي الهام الذي شهده المجتمع الدولي بتعيين الأمم المتحدة لمفوض خاص لحقوق الإنسان، والخطوات الجريئة التي إتخذتها بعض الدول والمنظمات (العفو الدولية) لمحاكمة الرئيس الشيلي السابق، ومجرمي الحرب في يوغسلافيا.

وربما تكون الهجرة المنظمة والغير منظمة من دول العالم الثالث (الأفريقية على وجه الخصوص) للدول الأوربية، هي أحد العوامل التي تقف وراء تجدد الحركات الاجتماعية، فقد ساعد تدفق أعداد هائلة من المهاجرين للدول الأوربية، ساعد على تقوية الجماعات اليمينية المتطرفة الرافضة أصلاً لوجود الأقليات المهاجرة، الشيء الذي دفع حكومات هذه الدول لاتخاذ الإجراءات والسياسات للحد من الهجرة وأثارها السلبية. وما يهمنا هنا هو أن من بين هذه الإجراءات المحدودة التي تقوم بها بعض دول العالم الثالث والدول الأفريقية في مجال الإصلاح السياسي، وتصوير هذه الإجراءات وكأنها ترمز لتحول جذري في طبيعة النظام السلطوية. ونذكر ما كان يقوم به سفراء إحدى الدول الأوربية في السودان من تغطية وتمجيد ودفاع عن سياسة الحكومة

السودانية، حتى وصف بأنه "سفير الجبهة القومية الإسلامية" في الخرطوم. ولم يكن هذا السفير وحده إذ ذهب ومعه آخرون إلي المحاججة إلى أنه لا ينبغي قياس التقدم نحو الديمقراطية في بلدان العالم الثالث بنفس معايير ومقاييس الدول الأوربية. فبالإضافة إلى اختلاف الثقافات والقيم السلوكية، أخذت التجربة الديمقراطية في أوربا فترة طويلة لتترسّخ ويقوى عودها. عليه يجب ألا نستعجل النتائج الآن، فما يقوم به النظام السوداني من تجارب وإجراءات شيء مقدر ويجب إعطائه الفرصة والوقت ليتبلور بشكل أفضل.

ونسبة للعلاقات الجيّدة التي تربط نظام الإنقاذ بكل من حكومتي ألمانيا وفرنسا، ولعلاقتهما الإقتصادية بالنظام خاصة فرنسا، وللثقل الخاص التي تتمتع به هاتان الدولتان في الإتحاد الأوربي، فمن المتوقع أن تأخذ الدول الأوربية موقفاً قوياً وحاسماً تجاه التحول الديمقراطي في السودان.

أما عن بقية الدول الغربية الأخرى، إذا إستثنيا كندا التي بدأت علاقتها بالسودان تأخذ بعداً جديداً بعد دخول شركة تاليسمان في الإستثمار والتنقيب وإستخراج البترول، فتبقى الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة ثقل خاص بالنسبة لتحريك العامل الخارجي في القضية السودانية، والمعطيات المؤثرة في تحديد علاقة الولايات المتحدة بالسودان مؤخراً كثيرة، منها على سبيل المثال "قوة اللوبي الديني المسيحي في الكونغرس، والمصالح البترولية للشركات الأمريكية في السودان، وموقف الحكومة الأمريكية تجاه الإرهاب الدولي، والموقف من الأنظمة الإسلامية الأصولية المتشددة كإيران والسودان وأفغانستان".

ومهما كان الخيار الذي سترسو عليه الإدارة الأمريكية، فمن المؤكد أنها لن تعزل نفسها عن التأثيرات فى الوضع السوداني وتطوراته كما فعلت في رواندا وبورندي. إلا أنها أيضاً لن تنغمس في الشأن السوداني، ولن تأخذ مشكلة السودان أهمية خاصة عندها، كتلك التي أخذتها وعالجت بها الإشكال الصومالي، أي أنها لن تتورط في تعقيدات المشكلة السودانية المعقدة أصلاً. ولكنها في ذات الوقت تريد أن يكون لها دور ما، وهذا ما تجري المشاورات والإتصالات حوله. ومهما يحدث فلا أظن أن العامل

الخارجي الأمريكي سيأخذ وزناً نسبياً أكبر يرجح كفة إحدى أطراف الصراع على الآخرين!

ويبدو أثر العامل الخارجي إقليمياً من خلال الدور العربي والدور الأفريقي. فإذا أخذنا الدور العربي، نجد أنه وبالرغم من تعدد أطرافه إلا أن لمصر ثقلاً خاصة في صياغة طبيعة هذا الدور. فمصر التي عملت على الترويج وتسويق النظام في أيامه الأولي في عام (1989 – 1990) تعمل الآن على إقناعه بتعديل مساره بما لا يؤثر على المصالح الإستراتيجية لمصر في السودان، وذلك من خلال مبادراتها المشتركة مع ليبيا. وتضاءل كثيراً نفوذ الدول الأفريقية المجاورة في التأثير على النظام السوداني مؤخراً. قد أدت الحرب الأثيوبية الإرترية إلى تحييد إريتريا، وإلى جر أثيوبيا إلي تعاون وثيق مع النظام السوداني. وتعمل يوغندا على تحسين علاقتها حالياً مع النظام. كما وافقت كينيا على استيراد البترول السوداني في إطار إتفاقية الكوميسا. ولا أعتقد أن هناك خطراً على النظام من جهة الدول الأفريقية الأخرى كتشاد، وأفريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديمقراطية.

من جهة ثانية كان للتغيرات التي حدثت داخل النظام السوداني بعد 12 ديسمبر 1999م، وانقسام النخبة الإسلامية الحاكمة إلي جناحين، دخل أحدهما في اتفاقية تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، أثر في تقليل الخطر الناجم عن مساعى النظام لتصدير ثورته الإسلامية إلى دول الجوار، وتعمل الحكومة السودانية حالياً على تطبيع العلاقات مع الدول الأفريقية بتوقيع اتفاقيات أمنية على المصالح الاقتصادية المشتركة.

ويقابل تضاؤل تأثير العامل الخارجي في الضغط على النظام، قلة الدعم الذي يجده التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية لإسقاط النظام. فالثورات السابقة التي كانت لها أثرها في "تحييد" هذا العامل الخارجي على المستوى الدولي والعربي والأفريقي، لغير صالح النظام. كانت هذه التطورات أيضاً خصماً على فعالية المعارضة الشمالية والجنوبية، الفعالية التي شلتها الخلافات والصراعات الداخلية بين أجنحة

المعارضة، فانقسمت الحركة الشعبية في أوائل التسعينات، وخرج حزب الأمة من التجمع الوطني الديمقراطي في أواخر التسعينات.

عليه لا نغالي إذا حسبنا تأثير العامل الخارجي لصالح النظام الذي استطاع أن يجتاز مرحلة "الحصار" باتباع سياسات ضرائبية وجبائية اقرب للنهج الستالينى (دون توظيفها انتاجيا)، وتخلى الدولة عن مسؤوليتها الاجتماعية – الخدمية، و الإعتماد في فترة ما على روؤس الأموال الإسلامية لتمويل حماية الدولة، وتوفير البترول والأسلحة (صحيفة القدس 1990 – الترابي 65 مليون دولار). والآن وبفضل البترول يستطيع النظام أن يراهن على مقاومة الضغوط الخارجية، بل يستطيع إحتواء وتحييد حدة الضغوط بإبداء مرونة كبيرة والقيام بإجراءات تصالحية محدودة لا تؤثر في بيئة النظام، وهذا ما يفعله بمهارة مع المبادرات الداخلية والخارجية التى تكاد لا تتوقف.

الأهمية الاقتصادية للدولة

بدأ تنفيذ المشاريع الزراعية لتطبيق شعار السودان (سلة غذاء الشرق الأوسط) منذ السبعينات، وتزامن هذا مع إعلان نوايا الدولة السودانية في الإتجاه نحو تقليص دورها في المشاريع الإنتاجية (زراعة + صناعة) والتلويح بتقليص دورها في مجال الخدمات الإجتماعية والاقتصادية. ووقف ميزان القوى السياسي معترضاً سير الدولة فى هذه الاتجاهات، كما توضح التجربة السياسية.

نعالج عامل الأهمية الإقتصادية للدولة وعامل القاعدة الإنتاجية للإقتصاد كموضوع واحد نسبة لتشابكهما وتداخلهما الوثيق. إيضاً نسبة لإرتباطهما وبروز أهميتهما في منعطف هام للاقتصاد السوداني. ترجع فترة الإنعطاف هذه إلى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي. فى تلك الفترة وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية في الدول الغربية إتجهت بعض روؤس الأموال الدولية، والفوائض النقدية الناتجة عن الشراكة البترولية الدولية فى الشرق الأوسط، لإعادة تدوير جزء من هذه الفوائض فى عدد من دول العالم الثالث الأفريقية ، وحُظى السودان (لأسباب مختلفة)

بنصيب من هذه الأموال تحت مسميات البنوك الإسلامية، الأعمال الخيرية في فترة (1985- 1989).

المراقب لهذا الفترة، يلاحظ أيضاً أن تزايد الأهمية النسبية للبنوك والشركات والمنظمات الإسلامية في الإقتصاد والمجتمع، ترتبط طردياً مع الدعوة لتقليص دور الدولة في الإقتصاد والخدمات الإجتماعية. وهذا ما عبر عنه البرنامج الإنتخابى للجبهة الإسلامية القومية عام (1987م)، حين نادى نوابها من داخل الجمعية التأسيسية بوجوب الأخذ بسياسات الخصخصة واقتصاد السوق دون تحفظ. إلا أن تحالفاً هشاً جمع بين أنصار الرأسمالية الوطنية والنقابات والأحزاب والجيش إستطاع أن يقف أمام هذه التوجهات حتى يونيو (1989).

بعد انقلاب يونيو 1989، إستطاع رأس المال الإسلامي أن يخترق أجهزة الدولة ويتحكم في مفاصلها الرئيسية مؤذناً ببداية حكم "كومبرادورية إسلامية"، من نوع جديد تربط الاقتصاد بيوتات المال الإسلامي إقليمياً وعالمياً، واستطاع هذا الدعم الإسلامي الإقليمي والعالمي أن يساعد النظام ليس فقط في ترتيب أوضاعه الداخلية، بل ساعده في التصدي للمقاطعة والحصار (البترول الاسلحة)، وفي تمويل حملات الجهاد لتهيئة الأوضاع الديموغرافية والبنية التحتية للتوغل إستثمارياً في مناطق البترول. (تقارير منظمات حقوق الإنسان ـ إفادات).

لم تعد الدولة تمثل ذلك التحالف الهش بين أنصار الرأسمالية الوطنية والنقابات والأحزاب والجيش بالشكل الذي كانت عليه قبل 1989، بل أصبحت تمثل النخبة الاقتصادية الجديدة بعناصرها الإسلامية الصاعدة، إن هذه النخبة والعناصر الإسلامية الحاكمة لا تملك مؤسسات وأجهزة اقتصادية وطنية، كما ذكر الأستاذ محمد أبو القاسم حاج حمد. إذ أننا وبعد ما يقارب الأربع دورات برلمانية نجد أن الاقتصاد السوداني قد فقد قاعدته الإنتاجية (الزراعة+الصناعة) و أصبح يعتمد بشكل أكبر على قطاعات التعدين والخدمات. وهذه قطاعات يسهل فيها العمل والإستثمار لرأس المال الخارجى الاسلامى، والذي و بحكم طبيعته الطفيلية يركز إستثماراته فى المجالات الخدمية ذات العائد السريع .

يكفي إلقاء نظرة على الأداء الاقتصادي للفترة من (1989- 2002م) لنلاحظ تقلص القطاعات الإنتاجية من زراعة، وصناعة، مقابل تضخم القطاعات غير الإنتاجية، وتوظيف الفوائض النقدية من الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في الاقتصاد السوداني في القطاعات الخدمية، عبر وكالة الشركات المالية الإسلامية.

ما هي أهمية كل هذا لمرحلة الانتقال؟ ما لم تتضاءل الأهمية الاقتصادية للدولة بالنسبة للنخبة الحاكمة، لن تجد النخبة الحاكمة حافزاً للتخلي عن تمسكها بالدولة. وبنفس القدر ما لم يتجه الاقتصاد للاعتماد على القطاعات الإنتاجة (الزراعية+الصناعية) ويقلل من اعتماده على القطاعات غير الإنتاجية بشكل مباشر (التعدين+الخدمات). أى بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، في هذه الحالة يمكن للنخبة الحاكمة التخلي عن الدولة وخدمة مصالحها خارج الدولة.

في هذا الإطار تعد الأهمية التى بدأ يكسبها البترول في اقتصاد البلاد مؤشراً غير جيد، فقد أوردت الصحف أن قطاع البترول ساهم بـ (41٪) من الناتج الإجمالي المحلي (GNP) لعام (2002)، محققاً دخلاً قدره (132) بليون دينار، فكيف يمكن إقناع الإستثمارات الخارجية من الدول الإسلامية وغيرها، بالتخلى عن إستثماراتها (البالغة 6 مليار دولار)؟ كيف لا يشكل قطاع بهذه الأهمية إغراءاً أكبر لحركات التمرد وللشركات البترولية وللدول الكبرى للتدخل في شئون البلاد لخدمات مصالحها؟ إلى أين تتجه النخبة الإسلامية الحاكمة بعد تخليها عن الدولة؟ هل تتحول للصناعة، للتجارة، للاقتصاد؟ هل أمنت مواقعها جيداً تحسباً للتحولات القادمة أم هل ستقاتل حتى الموت؟ وما هو اثر التداخل بين اجهزة الامن والمؤسسات والانشطة الاقتصادية والتجارية والمالية؟ وما مدى توفر إمكانية التعايش السلمي بين الإثنيات المتعددة المكونة للسودان؟ وما هو أثر ذلك في عملية الانتقال لنظام جديد؟، التعايش هنا بمعنى تجاوز المشكلة الأثنية الثقافية، وتجاوز المشكلة الاقتصادية الاجتماعية.

التعايش الإثني الثقافي – الاجتماعي

على مدى أكثر من نصف قرن، ظلت النخبة العربية الإسلامية الحاكمة في الشمال تستخدم مرة الانتماء العربي، ومرة الانتماء الإسلامي للإبقاء على هيمنة المركز على القوميات والمجموعات الأثنية الثقافية واللغوية الأخرى، وإبعادها عن مركز القرار والثروة، الشئ الذي دفع هذه الإثنيات والقوميات للتدرج في مطالبها من الحكم الذاتي، إلى الفيدرالية إلى تقرير المصير إنفصالاً أو اندماجاً طوعياً على أسس جديدة للوحدة لا تقوم على العرق أو الدين أو الثقافة.

وقد أدى فشل مشروع الأسلمة الذي تبنته الإنقاذ مع عوامل أخرى داخلية وخارجية إلى القول، ولو على مضض، والسعي الحثيث نحو صيغة تقوم على التعايش والتراضي بين الإثنيات، الديانات والثقافات المختلفة، ترتكز هذه الصيغة على المواطنة والانتماء للسودان أساساً للحقوق والواجبات للجميع. فلا إمتياز لأحد على آخر إلا بما يقدمه هذا الأحد أو الآخر لوطنه ورفاهية مجتمعه. تحتاج هذه الصيغة للتعايش الأثني الثقافي للرعاية والحماية وذلك بوضع أسس دستورية وسياسية متينة، وتأسيس ثقافة تقوم على الاعتراف بالظلم الواقع على الآخرين وضرورة وضع حد لهذا التمييز السلبى، وسيادة خطاب وفكر سياسي جديد محوره السودان أولاً، ويتيح المجال لشتى التيارات والقوة السياسية والاجتماعية والثقافية للتنافس والتلاقح والتفاعل من أجل إثرائه وتمتين وحدته. وتعكس الساحة السياسية السودانية حالياً، مؤشرات تدعم من قراءة الذين ينادون بالوحدة، وفي ذات الوقت هناك ما ينبئ أن إرهاصات المرحلة قابلة للتحول للاتجاه الآخر المعاكس، إذا لم تتوافر الشروط الضرورية للتعايش.

ليتحقق التعايش لا بد أن يقوم على أساس اقتصادي مادي، لإزالة الوجه الإثنى للفقر وأيضاً إزالة الوجه الاجتماعي الطبقي للفقر. ليس سراً أن قلة من السكان تستحوذ على معظم ثروات البلاد، فقد أورد بروفسير محمد هاشم عوض أن (10٪) من السكان يحصلون على (58٪) من الدخل القومي، وأن (40٪) من السكان تقلص نصيبهم من الدخل القومي من (12٪) إلى (8٪) في الفترة ما بين (1992 ـ 1996). وليس

سراً أن أغلب هؤلاء الفقراء من الأثنيات المهمشة في الجنوب والغرب والشرق إلا أن اعداداً كبيرة من الشمال دخلت في عداد الـ (90٪) الذين يعيشون تحت خط الفقر.

لقد شنف الإنقاذيون مسامع الجميع أن أزمة السودان ترجع في أصل المشكلة إلى افتقار المجتمع والسلطة السياسية إلى "مشروع حضاري"، وهي عبارة فضلاً عن غموضها تجفي أكثر مما تكشف، ويكفي ما كشفه واقع المشروع الحضاري، فما يردده أنصار النظام من إنجازات التوسع في التعليم العالي، التوسع في شبكة الاتصالات (سوداتل)، البترول، والتصنيع الحربي والمدني. فالحقيقة هي أن لكل فرد مشروعه ولكل طبقة مشروعها، ويندر أن يفتقر الفرد أو الحزب أو الجماعة السياسية إلى رؤية أو مشروع للصعود والترقي، حتى ولو لم يعبر عنه صراحةً، والمجتمع بأسره يتحدد مشروعه للترقي بمشروعات الطبقات المسيطرة أو الأكثر تأثيراً، فالشكوى إذن لا يجب أن تكون في افتقار المجتمع والسلطة السياسية في السودان لمشروع حضاري للنهضة، بل في تغير مضمون المشروع بتغير الطبقات والسلطة السياسية المؤثرة، إضافة لعدم قدرة هذه المشروعات على حل الإشكاليات الأساسية التى يعانى منها السودان، فالمشروع الحضارى للإنقاذ هو إضافة لكونه مشروع للصعود والترقى يعبر عن الجماعات التي صعد نجمها إبان التحولات الاقتصادية التي شهدها السودان في فترة السبعينات والثمانينات، فقد فشل في التصدي للإشكاليات الأساسية التي يعاني منها السودان، هذا إذا لم نقل أنه قد فاقمها.

جدول (9- 2) تفاعل الحركة السياسية مع متغيرات المرحلة الإنتقالية

متغيرات المرحلة الانتقالية	مدى تفاعل الحركة السياسية وتاثيرها على هذا المتغير
عجز الأطراف عن كسب الصراع بالقوة العسكرية	الحركة السياسية المدنية (الحزبية، النقابية) ضحية للعمل العسكري من الجانبين
العامل الخارجي والتضامن الدولي	ساهمت المعارضة فى تحريك المجتمع الدولي ضد النظام.
توفر ظروف التعايش السلمي و نشاط المجتمع المدني	ظروف التعايش السلمي في مجتمع متباين، مع نشاط المجتمع المدني يدعم الحراك السياسى فى اتجاه حل شامل للازمة.
الأهمية الاقتصادية للدولة بالنسبة للنخبة الحاكمة.	لا تزال النخب الحاكمة تتمسك بالدولة لعجزها احداث تنمية انتاجية تقلل من أهمية الدولة لاستدامة مصالحها. ومع ذلك ف"اقتصاد السوق" قد يدفع بالحراك الإقتصادى والإجتماعى للأمام.
إعتماد الاقتصاد القومي على قاعدة نمو إنتاجية متنوعة.	إقتصاد الحرب مع الإنفتاح على اقتصاد السوق "الموجة" وتزايد دور البترول أضر بالقطاعات غير الإنتاجية، واسنمرار السياسات الإقتصادية على هذا المنوال يؤثر سلباً على الحركة السياسية (الجماهيرية)
حياد القوات المسلحة وتدهور البيئة الأمنية وغياب سيادة القانون.	تضاءل دور القوات المسلحة بعسكرة المجتمع وانتشار المليشيات الحزبية والدينية والاثنية والاقليمية، فاقم من تدهور البيئة الأمنية ودفعت الجماعات الضعيفة ثمناً باهظاً جراء ذلك.

المصدر: المؤلف

الدور المفصلي للمعارضة

الفترة الانتقالية في السودان اختبار للنوايا والواقع بالنسبة للوحدة الطوعية، أما الانفصال أو الوحدة الوطنية الطوعية، وأعتقد أن الحركة السياسية السودانية لها

القدرة في المرحلة الانتقالية أن تلعب دوراً مفصلياً كبيراً جداً، ومن وجهة نظري أن الوحدة الطوعية قائمة على أساس طوعي واختياري وديمقراطي، ويعتبر هذا مكسباً للجميع في الولايات الجنوبية والشمالية والشرقية والغربية، ما يعني أن تعمل هذه القوى متحالفة من أجل الوحدة كهدف إستراتيجيي.

- إذا فكرنا في الحركة السياسية – خاصة المعارضة منها - كجسم واحد ما هي قدراتها بالنسبة للمرحلة الانتقالية؟
- من أين يمكن أن تأتي نقاط الضعف؟
- ما هي الفرص المتاحة التي توفرها المرحلة الانتقالية بالنسبة لحركة السياسية؟ هل تستطيع استثمارها؟
- ما هي المخاطر التي تحملها المرحلة الانتقالية؟

هنا تقتضي الضرورة العملية إيجاد حد أدنى من التوحد والتنسيق والانسجام بين أطراف الحركة السياسية، لأن القضايا مشتركة والديمقراطية سوف تفتح هذا المجال لتحويل الكم إلى الكيف وتوسيع إطار الحراك السياسى.

الكتلة التاريخية – الاجتماعية

أن تعمل الحركة السياسية على توحيد كيانها، وتجميع قواها وبلورتها في كتلة مجتمعية ضاربةً جذورها في المجتمع، بحيث تتجدد قواها دائماً وتتسع باتساع وتيرة التطور والتغيير في المجتمع، وبصورة يصعب الالتفاف حولها مستقبلاً. وهذا يتطلب ضمن ما يتطلب خلق الصلة العضوية بين القيادات السياسية والقواعد الجماهيرية خاصة في الأحياء الشعبية والقرى والمصانع والجامعات والمنتديات. أي أن تكسب القيادات السياسية لنفسها حيزاً ومساحة ترسخ وجودها الدائم فيها معبرة عن مصالح قواعدها وأن تجعل من الأحياء الشعبية (العمل القاعدي) ساحة عمل مثلما تفعل النقابات في المصانع ومواقع الإنتاج، الوجود الشبيه بوجود الحركات الإسلامية في المساجد، أى ان تخلق كيان عضوى ترتكز عليه ويصبح من الصعب زحزحتها منه.

خاتمة

الحركة السياسية السودانية أدرى بطبيعة التحديات التي واجهتها في الماضي وتواجهها حالياً، وهي وعبر قياداتها وتنظيماتها الأقدر على تصور ووضع وتملك إستراتيجية العمل التي تدفع بمصالحها الخاصة، ومصالح المجتمع العامة للأمام. وكل ما قصدناه فى هذا الفصل هو إثارة إشكاليات على المستوى النظري، لعل القيادات السياسية تجد فيها حافزاً للمزيد من النقاش والحوار الموضوعي المفضي لمعرفة تساعد على تضافر وتشابك القضايا الخاصة بالاحزاب بالقضايا الوطنية والقومية المطروحة على المستويات المختلفة (قضايا الحرب والسلام، والهوية والوحدة الوطنية، الدين والدولة، والحقوق والتحول الديمقراطي) كل ذلك في إطار المرحلة الانتقالية.

وكما ذكرنا أعلاه، فميزان القوة الذي يحكم مواقع ومصالح مكونات المجتمع في المرحلة الانتقالية قد لا يفسح مجالاً واسعاً و"مثالياً" للقوى السياسية الآن لطرح كل قضاياها، و"التفاوض" حولها، والخروج بنتائج مرضية لطوموحاتها. ما يهم في التصور الإستراتيجى هو النظر للمرحلة الانتقالية في إطار سيرورة متصلة (process)، ومرتبطة بقضايا مكونات المجتمع الأخرى في ظرف تأريخي محدد. فما يهم هو أن تساعد المعرفة المتولدة من الحوار الموضوع والحراك السياسي المتواصل على تبن سياسات وبرامج في إطار استراتيجية تزيل التناقض والتعارض ـ الظاهريين ـ ما بين مصلحة القوى السياسية – من أحزاب ومجتمع مدنى وحركات - ومصلحة المجتمع القائم على المساواة، المعزز لتوقير واحترام كرامة الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والتعايش السلمي والتنمية بصورة تدفع بمصالح الجميع للأمام.

مصادر الفصل التاسع

- بلقيس بدري وعطا البطحانى (2002) واقع وتقييم مشاركة المرأة السودانية ـ في الحياة السياسية والعامة، المركز العربى لحقوق الانسان، تونس.

- صامويل هتنقتون ، (1993) الموجة الثالثة التحول الديمقراطي ـ في اواخر القرن العشرين ، ترجمة عبدالوهاب علوب مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، دار سعاد الصباح الكويت.

- محمد سعيد القدال، (2007) خواطر تأريخية حول أزمة الديمقراطية.، السوداني 11 نوفمبر 2007.

الفصل العاشر

السياسات الاقتصادية البديلة في فترة ما بعد الحرب في السودان [10]

المطلع على الأدبيات الاقتصادية السودانية يمكنه التمييز بين ثلاثة تيارات شكلت الاطار المفاهيمي للذين ساهموا في هذه الأدبيات: أدبيات الاقتصاد الكلاسيكية، أدبيات ماركسية/ ومدرسة التبعية، وأخيراً أدبيابت اقتصاد السوق/إسلامية). وقد ارتبطت هذه الأدبيات بتطورات سياسية معينة مرت بها البلاد منذ الاستقلال. تشكل مرحلة نهاية الحرب في الجنوب واتفاق السلام الشامل في 2005، والمحاولات الجارية لحل النزاع في بقية اجزاء القطر، تشكل مرحلة جديدة في تاريخ البلاد، مرحلة يدور فيها الحديث عن مراجعات فى مجالات عديدة، تشمل، بالضرورة، وكما نصت الاتفاقية والدستور الانتقالي، مجال الاقتصاد والاسس التي تقوم عليها التنمية بحيث تؤدى لتنمية متوازنة على المستويين الجغرافي/الاقليمي والاجتماعي/الاثني بما يدعم وحدة الأمة وتماسك البلاد.

ويستدعي ذلك إعادة النظر ليس فقط في السياسات التي سادت في حقبة الإنقاذ (1989- 2005) بل إعادة النظر في المفاهيم والأسس النظرية التي قامت عليها هذه السياسات والتوجهات. وعليه يعالج الفصل مفهوم ومصطلح السياسات البديلة على ثلاثة مستويات: (أ) المستوى المنهجي – المعرفي، مستوى البرادايم paradigm ، و(ب) ومستوى السياسات الاقتصادية ممثلة في سياسات التكييف الهيكلي والتحرير الاقتصادي، والخصخصة، وغير ذلك و (ج) ومستوى البدائل العملية والواقعية لما حدث

---

[10] قدمت أولاً كورقة تحت عنوان التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب في السودان في مؤتمر تحديات بناء السلام في السودان نظمه منتدى السودان، وسودان فوكال بونيات، بهلدشام، هيرمانسيرج 2- 4 مايو 2006 بألمانيا.

في الواقع وفي إطار التوجه العام للسياسات الاقتصادية المتأثرة باقتصاد السوق في مرحلة ما بعد الحرب، وينتهي الفصل بخاتمة، مع قائمة للمصادر.

1- مفهوم البديل والبرادايم

تعدد المفاهيم، والنماذج والنظريات في شتى مجالات المعرفة والعلوم (في الفيزياء والاقتصاد والسياسة) ظاهرة معلومة ومعترف بها. وعادة ما تتنافس في هذه المجالات نماذج ونظريات مختلفة حول فهم وتفسير الظاهرة الواحدة، يكتب النجاح لواحدة منها وتصبح النظرية أو النموذج هو السائد.

وقد ابتدع العلماء وسائل وتقنيات معرفية ومنهجية معينة للفصل والحكم بين النظريات المتنافسة. فمثلا وفي إطار منظور الوضعية، توجد على المستوى الابستيمولوجي والمنهجي سبل لحسم النزاع بين النماذج والنظريات حول ادعاء كل منهما امتلاك الحقيقة. وبما أن النظريات والصياغات تتعدد وتتنافس على ادعاء الحقيقة، عليه لا بد من وجود وسيلة محايدة (للغة الملاحظة – لغة الملموس) تستخدم بغرض الفصل والحكم بين هذه النظريات، وذلك بنقل وترجمة الصياغات التجريدية إلى صياغات ومفردات تتناول الملموس والملاحظ توطئة لاجراء الاختبار المعملى عليها، أى أن الوسيلة المحايدة تقوم بعملية تنزيل من الأعلى تجريداً إلى الواقع الإمبريقي للتحقق والتأكد من صدقية النموذج او النظرية.

والنظريات المتنافسة أمكن اختبارها معلمياً فقط عندما تتم ترجمتها أو ترجمة أجزاء منها إلى لغة الملاحظ (Observation language) وحاولت المدرسة الوضعية (الإمبريقية) طرح ما أسمته بقوانين التطابق (correspondence Ruler of) ما بين مستوى النظرية ومستوى الملاحظة ومن تم إعادة صياغة افتراضات النظرية إلى لغة ومفردات لغة ملاحظة مما سهلت بالمقابل – إمكانية اختبار صحة هذه المقولات على أرض الواقع، فمثلاً عند معالجة مقولة "الاشتراكية هي الاكثر كفاءة من النظام الرأسمالي فى تحقيق العدالة الاجتماعية"، نجد أن المقولة بهذه الصياغة هي جملة نظرية أو ادعاء إذا أردنا إخضاعها للتجربة في الواقع وفي ظل ظروف ملموسة ومحسوسة

(ظروف معملية) للتحقق من مدى صحتها لا بد من إعادة صياغتها أو ترجمتها إلى لغة ملاحظة – لغة الملموس فتقوم بترجمة المفردات التى تشكل الجملة "الاشتراكية"، "الكفاءة" "النظام الرأسمالي"، "العدالة الاجتماعية" وهكذا. وهذا ما يعرف في لغة البحث العلمي بالتريف الاجرائى، أي ترجمة مفردات ومفاهيم البحث لمفردات قابلة للاستخدام للملاحظة والبحث والتأكد من أن التعريفات الإجرائية تجعل المفهوم قابل للتناول العلمي – المختبري تحديداً.

إن الاهتمام بقيمة النظرية دفع بعض الفلاسفة التجريبيين للاعتماد اكثر على الاستدلال الاستنتاجي بدلاً عن المنطق الاستقرائي ومن هؤلاء العلماء كارل بوبر والذي قدم مساهماته عبر المنهج الافتراض – الاستدلالي Hypothetic – deductive method ومن منطلق هذا المنهج وعلى أساس هذا النهج تقوم تطوير المعرفة العلمية على مقدرة العالم على بناء نظريات تتفرع منها فرضيات في المجال المعين ومن ثم يتم التوصل إلى نتائج أو مشاهدات إمبريقية من الافتراضات وتخضع هذه النتائج أو الاستنتاجات إلى الاختبار التجريبي لفرز وأبعاد الافتراضات التي تثبت أو يتم التحقق من خطئها .

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة، اختلف العلماء حول كيف يتطور العلم وحول أنجع الوسائل للفصل بين النظريات المتنافسة حول تفسير الظاهرة أو الواقع (ويمكن أيضاً معالجة او تغيير الواقع). فهناك من يرى ان النظريات العلمية تشكل، في تطورها، مسار خطي صاعد دوما للأمام بحيث تقدم كل نظرية مساهمتها "وتسود" الساحة العلمية والفكرية لفترة ثم تصطدم بمتغيرات تعجز عن تفسيرها فتنزوى وفتسح المجال لنظرية اخرى، تقوم هذه النظرية الجديدة أو "البديلة" بالبناء على ما حققته النظرية الموجودة وتطرح من التفسير والتحليل ما يؤكد جدارتها و"سيادتها " العلمية ويستمر ذلك لفترة حتى يتم تجاوزها بنظرية جديدة وهكذا. فالعلم هنا بناء تراكمى cumulative process تقوم النظريات بالبناء علية طوبة طوبة، وما تحقق اليوم من علم ومعرفة هو نتاج مجهودات سابقة لعلماء ومفكرين سابقين لا بد من الاعتراف بها وكما تشير إلى ذلك صفحات الشكر والعرفان في البحوث والكتب. فالنظرية الجديدة أو البديلة لها جذورها في السابق وامتداداتها في اللاحق (1).

من جهة أخرى هناك من يرى أن تاريخ العلم لا يشير إلى أنه العلوم تتطور في مسار خطي صاعد للأمام، بل هو تتابع لأنساق مختلفة succession of discontinuous paradigms ويعرف توماس خون البرادايمز أو الأنساق المعرفية أو النماذج الإرشادية (إن صحت الترجمة) بأنها أطر مرجعية لنظريات ومناهج لتنظيم وترتيب وتفسير الواقع، وهي أطر مرجعية متنافرة، لا تتداخل ولا تلتقي مع بعضها البعض. وفي مرحلة سيادة النسق/النموذج الارشادي تجري النشاطات العلمية والمعرفية في إطار العلم القياسي normal science في المجتمع العلمي في حقبة تاريخية معينة. ففلك كوبرنيكوس، ميكانيكا نيوتن، ونسبية اينشتين، وكوانتا بلانك وغيرها، كلها أنساق/نماذج إرشادية أطاحت، كلياً أو جزئياً، بنماذج سابقة لها وأسست لبدايات جديدة ذات نهايات مفتوحة لحل المشكلات – الألغاز قياساً عليها، فانبنى تبعاً لذلك العلم القياسي الراهن – أي تنبثق مرجعية جديدة للباحثين والعلماء تربط بينهم كلغة مشتركة وحلول لما يدلهم عليهم من معضلات عجزت المرجعية السابقة عن حلها. و هكذا تصير هذه الأنساق أو النماذج الإرشادية أداة توحيد المجتمع العلمي أينما كان، بفضل النظام التعليمي المستند إليها، ومناهج البحث والتقنيات العلمية التي تكرس ممارستها وتمويل المؤتمرات البحثية والعلمية وإصدار الدوريات المحكمة. وكما أوضح توماس خون فإن للانساق أو النماذج الإرشادية دوراتها التي تبدأ بانبثاق نسق/نموذج إرشادي واعد بحل المشكلات في حضن نسق/نموذج إرشادي مأزوم وهنت قدراته التحليلية وعجز عن تفسير ما يجري. ومع ذلك لا توجد طريقة عقلانية للاختيار بين النسق/النموذج الواعد والراهن، وينسحب بموجبها النسق/النموذج الراهن والواهن فاسحاً المجال للجديد أو "البديل"، إنما يجري شيء شبيه بما يجرى فى عالم السياسة، فتتم الاطاحة بالنسق/النموذج الراهن والواهن وتثبيت النسق/النموذج الجديد. وفقد وصف خون عملية الاطاحة او الانتقال من نسق/نموذج لاخر بالبراديم شفت paradigm shift بالثورة العلمية حيث تتم عملية اعادة تشكيل المجتمع العلمى: رؤاه العلمية، وتقنياته وادبياته ومصطلحاته والقائمين عليه (2).

وينطبق هذا على مفاهيم، ونماذج ونظريات التنمية. فسواء أخذنا بتصور العلم كبناء تراكمي، خطي أو تصوره كتتابع لأنساق مختلفة وغير مترابطة، فالواضح أن تاريخ النظريات فى التنمية الاقتصادية يعكس سيادة مفاهيم ونظريات لفترات معينة تعقبها نظريات أخرى تدوم بدورها لفترة ما وهكذا. فقد سادت نظرية التحديث في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين ثم أعقبتها الماركسة و نظرية التبعية، مؤخراً ومنذ ثمانينات القرن العشرين بدأت الليبرالية الجديدة تبرز كنسق/نموذج إرشادي ساد في دوائر البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث، وساد أيضاً في دوائر الاستشارات ودوائر اتخاذ القرار سواء على مستوى الحكومات أو مستوى المنظمات والمؤسسات الاقليمية و الدولية.

ومفهوم البديل الذي تتناوله هذه الورقة مرتبط بالحديث عن نقد او ردة الفعل للمفهوم/النموذج/النظرية سائدة والمتمثل حالياً في النيوليبرالزم Neo-Liberalism. عندما نتحدث عن التنمية البديلة هو الحديث عن البديل للتنمية القائمة على المنظور النيوليبرالي باعتبار أن الليبرالية الجديدة Neo-Librealism هي السائدة حالياً ومنذ انهيار التجربة الاشتراكية في نهايات القرن الماضي.

ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية البديلة بمرحلة من مراحل الصراع الايديولوجي بين المعسكرين، المعسكر الرأسمالى والمعسكر الاشتراكي، وبما يطرحه كل معسكر من تصور لمجتمع مثالي في مواجهة المعسكر الآخر. فالاشتراكية هي البديل والخلاص من الراسمالية وأزماتها وتناقضاتها، والرأسمالية هي التي توفر، في رأي أصحابها، صيغة واقعية وفعالة لما عجزت الاشتراكية عن تحقيقة. وكان الصراع الايديولوجي في جانب من جوانبه، صراع بين مفهومين متناقضين للتنمية الاقتصادية. وبانهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق اوروبا انفتح الباب أمام سيادة الرأسمالية، الليبرالية الغربية، و"نهاية التاريخ" على طريقة فرانسيس فوكوياما.

إلا أن مفهوم البديل الذي نعني به هنا، لا ينحصر في ما دار ويدور من جدل وجدال بين الرأسمالية والاشتراكية، وإنما يتسع ليشمل السياسات الاقتصادية التي

أفرزتها حقبة الليبرالية الجديدة التي يرجع تاريخ ظهورها على الساحة لبداية الثمانينات من القرن العشرين. وربما يرجع تاريخ المفهوم لمحاولات حزب العمال البريطاني وقتها بلورة سياسات اقتصادية تأخذ في الاعتبار ما أحدثته سياسات حزب المحافظين تحت قيادة مارجريت تاتشتر من تغيير في هيكل الاقتصاد البريطاني، وتتصدى لها من منظور غير تقليدي. وتطور هذا التناول ليشكل إطاراً لما يعرف بالنظرة النقدية والسياسات البديلة لاجماع واشنطون Washington Consensus وسياسات الصندوق والبنك الدوليين.

2- مفهوم التنمية والتنمية البديلة: فض اشتباك المفاهيم

مع التحسب من إغراق القارىء في لجة مصطلحات ومفاهيم، إلا أنه من الضروري التمييز بين بعض المصطلحات والمفاهيم. والغرض من هذا النقاش التامين على ما جاء في الجزء الأول من أن البراديم هو النسق الذي يعطى للمفاهيم معناها وابعادها حتى وإن التقى أكثر من براديم واحد في استخدام مفهوم ما. فمثلاً مفاهيم السوق، الدولة، الديمقراطية، التنمية، العدالة، هي مفاهيم مشتركة بين براديم الرأسمالية - اقتصاد السوق ، وبراديم الاشتراكية – اقتصاد الدولة.

فمع إن اقتصاد السوق ارتبط بالرأسمالية والتخطيط ارتبط بالاشتراكية، إلا أن الاشتراكية أيضاً تعرف السوق وعلاقات التبادل، فقط يختلف مفهوم الاشتراكية للسوق من مفهوم الرأسمالية له. وكذلك الحال بالنسبة للتخطيط، فالرأسمالية أيضاً تعرف التخطيط سواء على مستوى الشركة، أو مستوى النظام، لكنه تخطيط يختلف عن تخطيط الاقتصاد الاشتراكى. وينسحب نفس الحديث بالنسبة للديمقراطية، والتنمية. إذن ما يعطي للمفهوم (التخطيط، الديمقراطية، التنمية) معناه وأبعاده هو النسق المعرفي أو النموذج الإرشادي (البرادايم) الذي تنتمى إليه. ووحدة البرادايم ليست وحدة صخرة صماء، فالبرادايم قد يشهد تمايزات وتشققات في نسيجه المفاهيمي (عدة نسخ للرأسمالية، عدة نسخ للاشتراكية) نتيجة التجربة ونتيجة المنافسة مع الآخر.

تستند كل من النظرية الاقتصادية الرأسمالية والنظرية الاقتصادية الاشتراكية الى مرجعية (منهجية- معرفية) مختلفة عن الاخرى، والمقارنة بينهما تاتى من باب أن كل منهما تدعي أنها السبيل لمجتمع مثالي يوفر ويلبي المطالب والاحتياجات الأساسية والكمالية للمجتمع وأفراده social welfare. فالأول تقوم مرجعيته أساساً على إضفاء مشروعية على النظام الاجتماعي الرأسمالي في الملكية الخاصة والمنافسة الحرة في إطار اقتصاد السوق. والثاني يعمل على نقد المنظور الأول نقداً جذرياً أو جزئياً بدرجات مختلفة و يمكن اعتبار كل منظور "كل متكامل" من حيث النسق المعرفي والإطار المنهجي والمنظومة القيمية بحيث يأخذ المفهوم أو الفكرة أو السلوك معناه في إطار هذا النسق المتميز.

مع أن لكل منها إطاره المميز إلا أن الرأسمالية والاشتراكية في صراع مستمر كذلك أيضاً يدور بينها جدل وحوار مستمرين، خلفية الصراع والحوار هو سيادة الرأسمالية الفعلية بحيث يسعى الفكر البرجوازي لتقديم الرأسمالية على إنها المجتمع المثالي وبالطبع يمكن المقارنة بين الإطارين المميزين للفكر البرجوازي الرأسمالي والفكر الاشتراكي مقارنة تدور حول أيهما نجح أكثر في الاقتراب من تحقيق صورة المجتمع المثالي للبشرية؟

لاشك أن الصراع السياسي الأيديولوجي في فترة الحرب الباردة كان يدور، في جانب من جوانبه، حول هذا الموضوع وهو صراع استخدمت فيه شتى الأسلحة. لكن مع الصراع هناك حوار وجدال وربما نذهب للقول بأن هناك أيضاً التعلم من الآخر والاقتباس بالطبع شريطة أن لا يؤثر ذلك في طبيعة النسق أو الإخاء الفكري فكما يقول سمير أمين "الرأسمالية نفسها في تطور دائم وبالتالي فإن استمرار حركتها وتكييفها مع مقتضيات المرحلة يتطلب بدوره ممارسات وسياسات خاصة بكل مرحلة من مراحل التطور وينتج عن ذلك أن التيار الأكثر فعالية من بين مختلف التيارات الرأسمالية هو ذلك التيار الذي يأخذ في الاعتبار مقتضيات التحديات فيختلف الإطار الفكري ويرسم على ضوئه السياسات الملائمة لمواجهتها بالصدام معها مهما كلف الأمر أو بالمواءمة معها بهدف امتصاصها واستيعابها كذلك أيضاً فإن القضايا التي

تتلاشى مع مرور الزمن وأخرى التي تزداد حدة. فالتيار الأكثر فعالية في صفوف نقد الرأسمالية هو ذلك التيار الذي يعمل حسابا صحيحا للتحديات الجديدة". وفي هذا الصدد ربما نجد هذا التيار يقوم باحتواء بعض عناصر الفكر الليبرالي وإدماجها في منظومة الفكر الاشتراكي بعن أن نعيد تركيبها في نسقه المعرفي، كما يقول بعض انصار السوق الاجتماعي SOCIAL MARKET و الاشتراكية الديمقراطية.

ومهما كان حال العلاقة بين الإطارين الفكريين الرئيسيين: صراع، جدال أو حوار فالواقع يقول أننا في مرحلة عادت فيها السيادة الفكرية المطلقة للفكر البرجوازي الليبرالي من جديد.

"إن المرحلة التي امتدت من 1917 إلى 1990 قد اتسمت بوجود نظام حكم قائم بالفعل طرح نفسه بديلاً للرأسمالية. هكذا استطاع تيار معين في النقد الاشتراكي أن يفرض نفسه بوصفه فكراً اشتراكياً وحيداً وثيق الصلة بنظام الحكم السوفيتي السابق وقد تعايش هذا الفكر مع الأشكال المتتالية للفكر البرجوازي السائد في كل مرحلة من المراحل المعنية هنا. وهي مرحلة الليبرالية الوطنية ثم الكنزية، ثم الليبرالية الجديدة المعولمة وذلك إلى أن انهارت التجربة السوفيتية فانهار معها الفكر الوحيد للاشتراكية القائمة واتضح من جديد باب التعددية في نقد الواقع الراهن. على أن هذه التعددية لم تأت بعد بالنتائج المطلوبة والمتبلورة في مشروعات بديلة متماسكة في إطار نظم فكرية على قدر مواجهة التحدي (نلاحظ أيضاً) أن أشكال الفكر الناقد تظل متعددة لأن هذا الفكر لا مرجعية له في نظام حكم قائم (باستثناء الصين وكوبا) بل مرجعيته هو حكم آخر احتمالي فقط وبالتالي خاضع لتصورات متنوعة"(3)

في أوربا أدى الصراع بين البرجوازية الصاعدة والقوى الرجعية الحاكمة إلى تبلور رفاهية جديدة حول حرية الفرد في ممارسة الحقوق والواجبات الاقتصادية والسياسية الثقافية باعتبارها أحد تجليات آلية السوق أدت هذه التطورات إلى ظهور مفهوم التعاقد الحر بين العامل الحر ورب العمل الحر أيضاً كما أن الصراع الذي برز مع نمو القوى العاملة نتيجة للتطور الصناعي في الغرب أنتج مفهوم الانتماء السياسي

الحر وقد شرح ماركس المضمون الحقيقي لهذه المفاهيم وممارسات الديمقراطية القائمة عليها أي أوضح حدود هذه الديمقراطية ذات المضمون الاجتماعي القائم على استغلال العمل(4).

يرى سمير أمين أن جوهر أزمة الديمقراطية في الأنظمة الاشتراكية تمكن في الأسلوب الذي اتبعته هذه الأنظمة لإنجاز تنميتها المستقلة أي التنمية الموسعة المتسارعة التي مارستها هذه الأنظمة من خلال إقامة قطاعات إنتاج مماثلة لما حدث في المراحل الرأسمالية السابقة بهدف اللحاق والتفوق على الرأسمالية. "لقد أدت هذه التماثلية التنموية التي اعتمدتها الأنظمة الاشتراكية إلى تغييب المضمون النظري لمفهوم الديمقراطية التي أشار إليها ماركس فحلت الدولة محل رب العمل مع ما تحمله ذلك من تجليات لأزمة الديمقراطية لا تزال تتمظهر بأشكال شتى حتى الآن"(5). كما أن الظروف الملموسة التي تكونت الثورة في رحمها قد أدت إلى صياغة مفهوم الطليعة والحزب القائد الذي أرسى قواعد البيروقراطية المتجمدة والتي حالت دون تجلي التغيرات السياسية الديمقراطية هذه الديمقراطية السياسية التي تعتبر في حد ذاتها المكسب الأساسي والوحيد للديمقراطية الرأسمالية.

في إطار هذه المعارضة بين الرؤيتين تمت المطابقة بين الديمقراطية والليبرالية عند قطاع واسع من الرأي العام والمثقفين وصار ينظر إلى كل داعية للديمقراطية في وسط الاشتراكيين على أنه داعية لليبرالية وللحريات الشكلية معادٍ لقيم العدالة والمساواة ومساند للرأسمالية. وبالمثل أصبح ينظر إلى كل داعية للعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع بل بين البشر على أنه معادٍ للحرية ومؤيد للاستبداد والنظم الشمولية التي لا ترى في الديمقراطية إلا نظاماً يخدم سياسات البرجوازية والإمبريالية العالمية.

أطروحات متباينة: بناء تركمي ام براديم شفت

ثمة مواقف ورؤى تبدو بارزة في ساحة الصراع والحوار والجدال بين الفكر البرجوازي الليبرالي والفكر الاشتراكي نذكر أربعة من هذه الرؤى بدون ترتيب مقصود وإنما بهدف إثارة النقاش والأطروحات هي: أطروحة الاندماج Convergence

(thesis) أطروحة الإحلال (Replacement thesis) أطروحة الكمون (Dormant thesis) أطروحة الطريق الثالث (The Third Way)

فيما يخص أطروحة الاندماج، يعتقد أن "جان تنبرجين" هو الذي وضع ملامح هذه الأطروحة بشكل واضح عام 1961 بالرغم من أن جذورها ترجع إلى الأربعينات في القرن العشرين ومفاد هذه الأطروحة يتلخص في تخلي كل من الرأسمالية الاشتراكية من مظاهرها المتطرفة والعناصر التي تغرق بينها وبدلاً عن ذلك تبني تلك العناصر التي تجمع ما بينها بحيث تتجه الرأسمالية نحو الاشتراكية وتسير الاشتراكية نحو الرأسمالية إلى أن يلتقيا في منتصف الطريق ويندمجا في كل واحد CONGLOMERATE يحتوى على أفضل ما فيها معاً(6) . ويشتمل الاندماج المجالات التالية: (ا) ملكية رسائل الإنتاج، الإدارة والتخطيط الاقتصادي، البنوك والمالية، الحوافز، دور ووظيفة المستهلك، الأسعار، توزيع الدخل القومي، البنية الاجتماعية، (ب) تعددية المراكز والقيادات والنماذج (الكاسترويه، الاشتراكية الأوربية الماوية الماركسية اللينية، التيتوية والتروتسكية)، (ج) تزايد معدل التعاون التجاري المالي، الصناعي، التكنولوجي بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية (7).

وتعزى اتجاهات التطور نحو الاندماج إلى تفاعل ثلاثة عوامل تعمل معاً هي التطور التكنولوجي، التصنيع ومجتمع الرفاهية. إن تفاعل هذه العوامل يؤدي إلى تقوية اتجاه التطور نحو الاندماج بصرف النظر عن النظام الاجتماعي الذي تعمل فيه. ومع أن هذه الأطروحة وجدت أنصاراً كثيرين في العالم العربي إلا أنها رفضت رسمياً من قبل الدول الاشتراكية إذ رأت فيها في تلك الفترة محاولة لإنقاذ المجتمع الرأسمالي من مصير الانهيار الذي ينتظره جراء الأزمات التي تحيط به.

أما أطروحة الإحلال، فتنحصر في (1) التصور الليبرالي – فوكوياما و(2) التصور التاريخي الموضوعي. وتشمل أطروحة الكمون التناقضات الطبيقية، و الدفع الباطني باتجاه التخطيط والبرمجة والابتعاد عن مقولة ترشيد السوق. أما أطروحة الطريق الثالث، فتشير إلى منظومة القيم: المساواة، حماية الضعيف، الحرية والاستقلال، لا حقوق بلا مساواة، التعددية الكونية، برنامج الطريق الثالث: The

radical center وتشمل الدولة الديمقراطية، المجتمع المدني الناشط، اقتصاد مختلط، والأمة متباينة الأصول (الكوزمومبوليتانية).

تفكيك مفاهيم السوق، الدولة، التنمية

مفهوم التنمية البديلة لا يقوم على برادايم شفت (أي ليس على الاشتراكية مثلاً، أو الاقتصاد الذي تديره الدولة) وفي ذات الوقت ليس مبنياً على التراكم المعرفي للفكر الليبرالي السائد (الاحتفاظ بآلية السوق مع اعطاء التنمية وجه إنساني، والأهداف التنموية الالفية، و PRSP). فهو يفكك و يؤلف ويبني على ما تراكم من معرفة باتجاه البرادايم شفت، أي ليس الغرض أحدث النقلة/التحول عن طريق الثورة وإنما عن طريق الإصلاح. ***ولكنه اصلاح بأفق الثورة، وليس إصلاح بهدف شرعنة الراهن والدفاع عنه.***

فهو يبني على بعض ما جاءت به الليبرالية الجديدة: الاتجاه لهدم مقولة ضرورة وجود الجهاز البيروقراطي – المتمثل في الدولة - لإدارة المشاريع والخدمات. يجب إعادة وتوطين مفهوم الدولة كتعبير واداة في يد المواطن. وهذا الفهم يتسق مع النظر للدولة أداة في يد المواطن (عملياً تحت إدارته وتصرفه على مستوى الحكم المحلي، والولائي) وليس أداة في يد قوى مركزية (سواء أكانت مركزية حزب، أو مركزية دولة). وأعتقد أن الليبرالية الجديدة (مع أن هذه المقولة ترجع لليبرالية الأم) ساعدت، مع الفشل الذي لازم التجارب الاشتراكية، في نزع الوهم demystification حول ضرورة وجود شخص بيرقراطي لا ينتج وينال امتيازات حتى ولو كان هذا الشخص يمثل الحزب الطليعي. وحقيقة عندما نتحدث عن الدولة لا نتحدث عن كيان ميتافيزيقي هائل يوجد فوق المجتمع، ويقف فوق الصراعات الاجتماعية. مفهوم التنمية البديل يذهب مع دمقرطة الدولة مع لامركزيتها لاقصى مدى.

من جهة أخرى فمفهوم التنمية البديل يتناقض كلياً مع ما جاءت به الليبرالية الجديدة عن مفهوم السوق. فسوق التنمية البديلة ليس هو سوق الليبرالية الجديدة. السوق الذي نتحدث عنه، في إطار المفهوم المقترح، ليس هو السوق الذي تسوغ مفهومه

أدبيات الليبرالية الجديدة باعتبار أن للسوق ظاهرة أو وجود "طبيعي" وله قوانينه التي لابد من الخضوع لها، ليس هناك سوق طبيعي، السوق ظاهرة اقتصادية، تاريخية فيها كثير من تشكيل البشر. وتماماً كما نزعت الليبرالية والليبرالية الجديدة الوهم demystification حول ضرورة وجود جهاز بيروقراطي لا ينتج وينال امتيازات، بذات القدر لا بد من نزع الوهم الذي نسجته الليبرالية الجديدة حول مفهوم السوق، فالمصالح الخاصة لرأس المال والشبكات الربحية التجارية والمصرفية قد تساهم كثيراً في خلق أسواق لا ضرورة لوجود طبيعي لها. مثلاً إلى ماذا نرجع وجود سوق اتصالات واسعة في السودان؟ هل نرجعها إلى السوق الطبيعي أم لمصالح مراكز القوى داخل النظام مستفيدة من وجود شبكة الاتصالات الاقليمية والعالمية؟ ؟ هل وجود ايضاً عندما نتحدث عن الدولة لا نتحدث عن كيان ميتافيزيقي هائل يوجد فوق المجتمع، ويقف فوق الصراعات الاجتماعية.

على مستوى السياسات يقوم المفهوم على البناء على ما تحقق من استقرار مالي واقتصادي من جهة واهتبال الفرصة التي توفرها مرحلة إعادة التعمير لما بعد الحرب لإحداث "إصلاحات" اقتصادية بافق التغيير الاقتصادي- الاجتماعي الجذري: جرعات كينزية قوية تتمثل في الاستثمار في القوى البشرية عن طريق الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية (الصحة، والتعليم)، تعديل سياسات التوظيف واستيعاب مئات الآلاف من الخريجين والشباب في مشاريع البناء واعادة الاعمار في الجنوب، ودارفور والشرق، وتهيئة المناخ الاستثماري لرأس المال الانتاجي- الوطني، وأكرر الوطني لأن الهدف فى النهاية هو بناء قاعدة مادية- انتاجية- تقنية داخلية لحماية وتنمية موارد البلاد لتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين السودانيين بالدرجة الاولى، وليس فتح البلاد للشركات متعددة الجنسية ورأس المال الاجنبي لنهب مواردها بحجة تلبية شروط للاستثمار في مرحلة العولمة.

بالطبع ليس الهدف هو إدخال الثورة بالشباك بعد أن تعذر إدخالها بالباب، لأن الثورة تزيل طبقة حاكمة بمصالحها وتحالفاتها ومؤسساتها، ولكن مفهوم التنمية البديلة لا يزيل الطبقة الحاكمة بمصالحها، إنما يوفر المناخ لتسوية عقلانية: ففي

سياق توازن القوة هناك فرصة للطبقة الحاكمة لتامين مصالحها بالتسوية السياسية - السلمية، وهناك الفرصة للطبقات والمجوعات المستغلة والمهمشة لتعديل أوضاعها عبر آلية الديمقراطية المفضية للإصلاح الجوهري المطلوب. ومن الضروري التأكيد على إنه ليس هناك وصفة جاهزة لتحقيق ذلك إنما السياق السياسي وتوازن القوة القائم short of revolution هو الذي يكيف عملية الإصلاح الجوهري المطلوب.

3- التنمية البديلة في فترة ما بعد الحرب في السودان

هل توجد في السودان منظومة اقتصادية ليبرالية او ليبرلية جديدة تستجوب البحث عن بديل؟ أليس الاقتصاد الاسلامي هو البديل للاقتصاد الليبرالي الجديد؟ و ما هو المفهوم الملائم للتنمية البديلة للحالة السودانية؟ أي كيف نوفق بين الديموقراطية (الحقوق السياسية – والمدنية) والعدالة الاجتماعية (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)؟ وكيف نوفق ما بين ما تم انجازه فى اقتصاد السوق والتكييف الهيكلى وبين ضرورات البناء وإعادة التعمير في فترة ما بعد الحرب؟

عبر الفترات الماضية، وقبيل الاستقلال، أخذ السودان بمبدأ التنمية المبرمجة التي تطورت إلى خطط وإستراتيجيات فيما بعد:

- البرنامج الاستثماري الأول خلال الفترة 46- 1951م وقد هدف إلى إنشاء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات العامة.
- البرنامج الخماسي 51- 1956م وشمل تنفيذ 25 مشروعاً في مجالات المواصلات والزراعة والخدمات الاجتماعية.
- برامج تنموية سنوية 58/57 و 1959/58م استمرت حتى عام 1961/60م.
- الخطة العشرية 62/61- 1971/70م وهي أول خطة شاملة في البلاد وقامت على رؤى هدفية كمية ومعنوية واضحة شملت مساهمة القطاع الخاص بحوالى 40٪ من جملة الاستثمارات لكنها أوقفت بعد ثورة أكتوبر 1964م.

- الخطة الخمسية 70/1971- 74/1975م وهي شمولية مركزية وفق النهج الإشتراكي لكنها لم تقفل القطاع الزراعي بل أخذت بريادته.
- برامج العمل المرحلية 1972م وقد هدفت إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق الوفرة في السلع الزراعية للصادر واستوعبت هذه البرامج في الخطة الخمسية المعدلة بزيادة عامين للخطة الخمسية.
- الخطة السداسية 77/78- 82/1983م وقد تبنت ما يسمى بالبرنامج الزراعي الأساسي 76- 2000م وأولوياته في التنمية الزراعية وهو أي البرنامج ذو مرحلتين الأولى 76- 1985م وقد تزامن إعداد هذه الخطة مع زيادة حجم الفوائض المالية في الدول العربية النفطية وقيام العديد من مؤسسات التمويل العربية ونخص بالذكر الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي التي أنشئت في السودان للاضطلاع بمهام التنمية الزراعية فيه لكن جهودها تعثرت لأسباب أهمها سوء الإدارة الاقتصادية وضعف اختيار وتصميم وتنفيذ المشروعات وهيمنة الأجهزة العليا على تدفقات التمويل مما أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي واهتزاز العلاقات الدولية بعد موجات الركود التضخمي واشتداد سياسات الحماية في الدول الصناعية وأزمة الديون في عام 1982م التي تداخلت فيها الأجندة الدولية مع الوطنية ودخلت الدول النامية المدينة ومنها السودان في برامج التركيز الاقتصادي والإصلاح المالي في إطار برامج استثمار ثلاثية متوالية هدفت اساساً إلى معالجة الديون الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات وتحريك قطاع الصادر وقد استمر هذا الوضع حتى عام 1987م حيث تم إعداد البرنامج الرباعي 88/89- 91/1992م الذي لم يحظ بالتنفيذ.
- وبعد قيام نظام الإنقاذ تم إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (90- 1993م) أعقبه وضع الإستراتيجية القومية الشاملة (92- 2002م) التي شكل اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادى الإطار الفكري والمنهجي للدولة حيث ربطت الإستراتيجية حلقات الاقتصاد بالإصلاح المالي والنقدي والتنمية

الاقتصادية، والثقافية والأمنية والبيئية وتم تنفيذها من خلال ثلاثة برامج.(8)

النيوليبرالزم السودانية

توافقت إجراءات التحول لاقتصاد السوق مع تطورات إقليمية وعالمية تمثلت في عودة الليبرالية في صورتها الجديدة أي مع عودة النيوليبرالية منذ السبعينيات من القرن الماضي، وانتصارها بشكل واضح بعد انهيار المشروع السوفييتي وزوال جاذبية الفكرة الشيوعية، دخل نظام الفكر العالمي في حقبة جديدة من التفاعلات الفكرية والإيديولوجية. ولأسباب محلية واقليمية ارتدت النيوليبراليزم السودانية زياً إسلامياً مميزاً لم يخف جوهر سياساتها الاقتصادية. لكن ما هي مبررات هذه السياسات؟ وما هي عناصرها الرئيسة؟ وإلى مدى نحجت في تحقيق أهدافها؟(9)

إن الحديث في الشأن الاقتصادي السوداني يثير قلقاً أزاء ما يدور من نقاش في الأوساط الفنية حول جدوى السياسات الاقتصادية (الايام، الصحافة) في مرحلة تتطلب منا السير قدماً في تقديم وتقويم السياسات والخطط الجذرية لمجتمع قد توارى من الانشطارات والانقسامات نتيجة التوجهات السياسية الخاطئة أدت، فيما أدت إليه، إلى عدم استقراره سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، تدني الانتاج وتفاقم المديونية الخارجية واستيراد معظم السلع من الخارج أي أن نسبة المستورد أضعاف الناتج المحلي هذه النسب تؤشر أن الاقتصاد أحادي الجانب يقتصر على تصدير النفط (10).

وكانت آثار هذه السياسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالاً على المواطن (ولاسيماً الفقراء وسكان الريف تمثل في تقليص الدخل الحقيقي للفرد، تدهور الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، خدمات أي الفجوة النسبية بين الفقراء والأغنياء حيث تراوحت تقديرات نسبة الفقراء بالبلاد ما بين40٪ إلى 65٪ (11)و90٪(12). وعلى المستوى السياسي تم التمكين لممثلي الرأسمالية في إطار ولاءآت وتكوينات تقليدية (دينية، عرقية، قبلية، جهوية ...الخ) خصماً على رصيد شعب السودان في بناء تكوينات المجتمع المدني ذات الثقل الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي المنحاز لغالبية الشعب، وإفراز هذا الواقع طبقة عاملة هلامية، رأسمالية طفيلية سائدة وفئات متعددة من طبقة وسطى مبعثرة تتجه فئاتها دوماً لتغذي الطبقة الفقيرة (مزارعين، رعاة، موظفين، عاطلون...الخ)

أمام هذه التحديات والصعوبات يعني هذا تأخرنا كثير في ميادين كثيرة وبعزلة عن تطورات العالم هذا إذا أخذنا الأمور بالمقارنة مع الآخرين وهذا يوضح موقعنا الذي صار في هوة عميقة يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ومنها يمكن الحد من تزايد عدد العاطلين عن العمل والفقراء والمحتاجين، إن الظواهر السلبية الاجتماعية هي نتيجة حتمية للحروب توقفت معها عجلة النمو الاقتصادي، وظهور امارات الاقتصاد المتردي وما تبعه من ظواهر اقتصادية واجتماعية نخرت في واقع وجسد المجتمع في كافة المجالات المرتبطة بالاعتبارات الإنسانية التي لها مساس بالمجتمع منها البطالة والبطالة المقنعة وظاهرة الاحتكار شكلت عبئاً على الاقتصاد السوداني. التجاوز على المال العام والتي هي مجمل فوائدها خدمة المواطن هذه التجاوزات أدت إلى انعكاسات خطيرة منها التقصير في عمل أجهزة الدولة وعدم قدرتها على إنجاز واجباتها حيث إن الفشل الاداري والانفلات الامني في أجزاء عديدة من البلاد وصل لقلب العاصمة خلال الأحداث التي رافقت وفاة جون قرنق.

وتتفق الورقة مع طرح سمير أمين الذي يعتبر أن حركات الإسلام السياسي، (ونظام الانقاذ في السودان مثال حي لهذه الحركات)، تجسد اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية ، حيث يقوم المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً : إلغاء الديمقراطية وثانياً : إحلال خطاب أيديولوجي شمولي محلها (ينتهي إلى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً : قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي (13).

وهنا تتبدى المفارقة فبالرغم من الحديث ليل نهار عن التأصيل الاسلامي إلا أننا نجد أن المنهجية العامة والمبنى الفكري والاطار النظري للسياسات الكلية قد اتخذت من الليبرالية ومنهجها كل أدواته المعرفية التي تم استخدامها وتطبيقها على واقع اقتصادي مشوه ومتخلف ومأزوم ، لا يمكن إخراجه من هذه الحال ، إلا بأدوات

معرفية نقيضة للأدوات الليبرالية بل وفي مواجهتها، تعمل عبر أطر منظمة - على تجاوز هذا الواقع وتغييره

مسوغات التنمية البديلة في السودان

فليس المغزى الوحيد أو الأساسي لتصفية القطاع العام التخفيف من وزن البيروقراطية بقدر ما هو انسحاب الدولة والسلطة العمومية من قطاعات اقتصادية استراتيجية لصالح رأس المال الاسلامي (الكمبورادوري) وراس المال العالمي (الشرق- أوسطي وجنوب- شرق آسيوي والغربى)، وبالتالي القضاء على أهم قطاع كانت الدولة تستخدمه في سبيل تعميم الخدمات الاجتماعية أو توفيرها بأسعار معقولة أو ضمان استقلالية بعض القطاعات الحيوية في الحياة الاقتصادية القومية مثل قطاع النقل والمواصلات (السكة حديد، والنقل الميكانيكى) والمصارف والبريد وخدمات اجتماعية أخرى عديدة.

وتتداخل الضائقة والأزمات الاجتماعية مع النزاعات الاثنية والاقليمية بما يفاقم من إشكالية البناء الوطني، مع تزايد معدلات البطالة وركود القطاعات الانتاجية (زراعة، صناعة) في سياق تفاقم المنافسة غير العادلة في السوق العالمية الحرة (اتحاد الغرف الصناعية) بما يهدد مجتمعات وجماعات وفئات متزايدة على مستويات مختلفة: على مستوى العلاقات والتوازنات بين الطبقات مما قد يقود لتفجير الأوضاع الاجتماعية خاصة مع تزايد معدلات التهميش و الضغوط الاقتصادية القاسية بسبب تطبيق سياسات الانفتاح أو التسيب والانفلات الاقتصادي. وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية داخل البلدان نفسها بسبب ما تقود إليه من انحيازات تدفع إلى زيادة البطالة وانتشار الفقر وتفكك البنى الوطنية الناجم عن تطبيق سياسات ليبرالية مغالية يفرضها التكيف مع العولمة.

التنمية البديلة: مستوى ما تحقق على ارض الواقع:

ومستوى البدائل العملية والواقعية لما حدث في الواقع وفي إطار التوجه العام للسياسات الاقتصادية المتأثرة باقتصاد السوق.

عناصر التنمية البديلة

1- اعادة بناء قاعدة الانتاج الوطنى – الزراعى والصناعى، واعادة النظر فى الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية التى لا تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطنى.

2- يتضح من تجارب اعادة البناء والإعمار انه من الصعب الجمع بين انجاز مهام البناء وما تتطلبه من إعادة بناء وتأسيس بنيات تحتية وقيام مشاريع انتاجية وخدمية وفي نفس الوقت الالتزام بموجهات اقتصاد السوق الحر. فالتجربة تشير إلى ضرورة أخذ جرعات كينزية قوية لإنجاز مهام البناء والتعمير بعد الحرب، ثم بعد ذلك ينظر في أخذ الوجهة التى ياخذها الاقتصاد. واعطاء دور للدولة فى مرحلة البناء والتعمير لا يعني العودة لبيرقراطية وسلحفائية القطاع العام، فنحن نتحدث عن قطاع عام خاضع للمراقبة والمحاسبة والمنافسة.

3- اهتمام اكبر بالجنوب ودارفور والشرق + توظيف رفع الدخل القومي للتنمية، والاهتمام من منطلق تنموي (توسيع السوق الداخلية، الخ)

4- عقد اجتماعى بين العمل، وراس المال والدولة.

ربما تبدو أو لا تبدو عناصر سياسات التنمية البديلة متسقة نظرياً أو متوافرة عملياً في الوقت الحاضر، لكن يبقى الغرض من هذه الورقة إثارة النقاش حول ضرورة رفض الاستكانة للوضع الراهن وذلك بإعمال الفكر فيه لإنتاج مفاهيم ومعرفة بديلة أكثر جدوى مما هو سائد حالياً. صحيح أن ميزان القوى لا يميل لإحداث برادايم شفت على مستوى السياسات الاقتصادية البديلة، وما نطرحه هنا اقرب لمفهوم البناء التراكمي لايجاد البديل، البديل الذي يعزز الجهود السياسة لتسوية أو إصلاح باتجاه أحدث تحول جذري.

وفي اعتقادنا أن التنمية أو التخلف لا تقرره موارد أو تدل عليه جداول أو بيانات إحصائية فحسب ، بل الإطار الفكري والسياسي والاجتماعي الشامل الذي تمت وتتم في ظله العملية أيضاً " ، والإطار المطلوب هنا ، هو بالضرورة الإطار النقيض للرؤية والسياسات الليبرالية، إطار مفاهيمي يحمل في مضامينه وآلياته ضرورة أن يكون مصطلح أو تعبير التنمية دالاً وحاملاً - كما يقول إسماعيل صبري عبد الله - لعملية التغيير الإرادي في مقومات المجتمع. ويصبح مصطلح أو مفهوم " التنمية المستقلة" أو التنمية البديلة – كما نرى، وفق ما أورده إسماعيل صبري، هو المؤهل لهذه العملية لكونه يتضمن التغيير الإرادي المقصود لتحرير شعوبنا من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها ، إذ أن ميزة هذا المفهوم تكمن في مضمونه الذي لا يقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل يشمل أيضاً الجوانب الثقافية والاجتماعية.(14)

فالتنمية المستقلة أو البديلة - بهذا المعنى - تعبر وتجسد مشروعاً حضارياً مجتمعياً واقتصادياً وسياسياً معتمداً على الذات، دون أن يعني ذلك الانسلاخ الكامل مع العالم من حولنا ، وهي بالتالي رؤية نقيضة للتنمية التي يروج لها أصحاب المنطق الليبرالي وأدواته المعرفية والسياسية التي لن تقدم لمجتمعاتنا وشعوبنا سوى نوع خبيث من التنمية ، يؤكد على استمرار خضوعها بدرجات متفاوتة للتبعية والاستغلال .

من هنا فإن أي رؤية لا تحمل صراحة موقفاً فكرياً وسياسياً واقتصادياً قومياً نقيضاً للرؤية والموقف الليبرالي في عصرنا الراهن ، فإنها لن تتجاوز - بكل جهدها وحسن نوايا أصحابها - شكل الظاهرة أو سطحها عبر الحديث عن إطلاق الحريات، والحكم الصالح ، والتعليم الراقي والنموذج المعرفي العربي المنفتح ورأس المال الإنساني ... الخ . لكن هذه الرؤية الواضحة يمكن التعبير عنها والعمل من أجلها من خلال الإصلاح والعمل السياسي المنظم الهادف للتغيير للافضل في الحياة المعيشية للاغلبية وفي ذات الوقت العمل على تغيير ميزان القوة.

تقوم الرؤية على استبعاد "المحافظة على الوضع الراهن" وايضا استبعاد " التغيير الثورى"، والطريق هو الاصلاح بافق التغيير الجذرى: non-reformist reforms ، فهناك

إصلاحات تعمل بهدف شرعنة الوضع الراهن والحفاظ علية، هذه مرفوضة، وكما قال آرثر ماقوين، الاصلاح المطلوب هو الاصلاح الهادف – بمنطق العقلانية والمصلحة العامة - لإحداث تغيير جذري في موازين القوة. فمفهوم الاصلاح المرتبط بالتنمية البديلة لا يقوم على مقولة ليس في الإمكان أحسن مما كان، أو مقولة عمل ما هو ممكن وما يسمح به الوضع الراهن، بل يقوم على مقولة عمل ما يجب أن يكون ممكناً في إطار الوضع القائم (15).

إن ربط مفهوم التنمية البديلة بالاصلاح السياسي والدستوري لا يكتمل إن لم يسنده عقد اجتماعي بين ممثلي العمل وراس المال والدولة، عقد اجتماعي يساهم في دفع حركة المجتع باكمله إلى الأمام عبر تنظيم "كتلة القوى التاريخية" كحركة واسعة مناط بها قيادة التغيير. و تصبح هذه " الحركة " القوة المحركة للتاريخ " من أجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري، المحقق للحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. ما يعزز هذا التوجه ويغذيه - بدواعي الحركة والقوة والمواجهة - معاناة هذه الشعوب ، وإذلالها واستعبادها وإفقارها على يد نظام العولمة وآلياته المتوحشة، وهي معاناة كشفت إلى حد بعيد - سواء في الوعي العفوي للشعوب المضطهدة أو في وعي نخبتها الطليعية - إن هذه العولمة تحمل تناقضاً صارخاً يكشف زيف ادعاءاتها عن الديموقراطية والتنمية وحقوق الإنسان في بلادنا، وهو تناقض يتجسد في هذا التزايد المتسارع من الدمج والهيمنة والتمركز الاحتكاري الذي ينفي بصورة كلية أي إمكانية للمنافسة أو التعددية المزعومة، بل يهدف إلى مزيد من الإلحاق والتبعية صوب الاحتواء الكامل لثروات هذه الشعوب ومقدراتها، بما لا يترك أمام هذه الشعوب خياراً، سوى التأسيس للبديل الشعبي المنظم شرط امتلاك الرؤية العقلانية ومنهجيتها السائدة في عالم اليوم، وفهمها واستيعابها ودمجها في فكرنا ووعينا وروحنا مستلهمين في ذلك ارث البشرية المؤسس لخيار العدالة الاجتماعية والحرية الإنسانية (16).

الخاتمة

إن هذه السياسات التي فرضها نظام النيولبيرالية العولمي ، لا تكمن مخاطرها في إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني السوداني واجبآره على الاستجابة والتكيف مع الشروط والنتائج الضارة فحسب، بل تكمن أيضاً في المفاهيم المعرفية (السياسية والاقتصادية) التي يتحدد بموجبها الفعل التطبيقي لتلك السياسات والقيود العملية التي يفرضها نظام العولمة على بلادنا ، ليس فقط عبر الأنظمة والحكومات فحسب، بل أيضا عبر القطاع الخاص المرتبط أكثر برأس المال الاجنبي و المنظمات غير الحكومية الممولة أو مؤسسات الأمم المتحدة التي باتت اليوم محكومة في مساحة كبيرة من أدائها لشروط وسياسات نظام العولمة النيوليبرالى.

إن كان لا بد من توصيات، فالتوصية الرئيسة تتركز حول ضرورة وجود منبر و وابتدار نقاش حول السياست الاقتصادية policy debate يشترك فيه العمل المنظم (النقابات) والقطاع الخاص والقوى السياسية والدولة للعمل على وضع صيغة لحل سياسي وبرنامج وطني ديمقراطي حقيقي يؤمن خلق قاعدة اقتصادية قوية، تؤمن توزيع عادل للفرص والثروات، ويهيىء الأجواء وإتاحة الفرص كاملة لطرح البرامج البديلة التي تتقدم بها القوى السياسية والأحزاب المختلفة، ويعمل على تصفية القاعدة الاقتصادية لدول الاقتصاد الريعي – التابع وإعادة هيكلة المؤسسسات الاقتصادية والمصرفية (البنوك والشركات الإسلامية) بما يؤمن دورها كرفد للتنمية بمعنى الاستثمار الانتاجي وتصفية الأنشطة غير الانتاجية (الربوية والمضارباتية، والطفيلية) التي لا تنتج، ولا ترتبط بانتاج، قيم اقتصادية تساهم في تراكم ثروة البلآد، واتخاذ الإجراءات الاصطلاحية الضرورية لمعالجة التشويه وعدم التوازن في الاقتصاد السوداني بصفة خاصة ومناحي حياة المجتمع السوداني بصفة عامة.

مصادر الفصل العاشر

1. Terry Lovell, Pictures of Reality: Eesthetics, Politics and Pleasure, BFI, 1983

2. تيرى لوفيل، بمصدر سابق، وفاروق محمد ابراهيم، تقرير تقييم اداء طلاب الشرف الثانى وتأهيلى الماجستير بقسم النبات بكلية العلوم للعام الاكاديمى 2004- .2005

3. سمير أمين ، البديل للنظام النيوليبرالي المعولم والمسلح - المستقبل العربي - العدد 298 - ديسمبر 2003 - ص12

4. الصدر السابق

5. المصدر السابق

6. أنتونى قيدنز، الطريق الثالث،

7. المصدر السابق

8. عطا البطحانى (محرر)، الاقتصاد السودانى فى فترة ما بعد الحرب: اقتصاد السوق والتنمية البديلة، 2006

9. الشيخ الملك "الاقتصاد السودانى فى التسعينات من القرن الماضى" فى عطا البطحانى، مصدر سبق ذكره.

10. محمد ابراهيم كبج، مجموعة مقالات فى الصحافة، 2009- 2010، حيدر ابراهيم، ، الاقتصاد السودانى، 2008

11. تقارير وزارة الرعاية والشؤون الاجتماعية، 1998 فى الرد على التقرير الاول التنمية البشرية للسودان 1998

12. محمد هاشم عوض، تقرير التنمية البشرية للسودان 1998، تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية 1998- 2000، الخرطوم

13. سمير أمين، مصدر سبق ذكره. وايضا إبراهيم العيسوي - التنمية في عالم متغير - دار الشروق - القاهرة - الطبعة الثانية - 2001 - ص46

14. اسماعيل صبرى عبدالله، التنمية المستقلة، وايضا غازي الصوراني، تقرير التنمية الإنسانية العربية: مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة، 2005. برهان غليون، مـأزق الليبراليـة، الاتحاد 2005/6/8

15. أرثر ماقوين، الديمقراطية أم الليبرالبة لجديدة، 2007 وايضا جاد الجباعي - التبعية وإشكالية التأخر التاريخي - كتاب جدل - العدد الثالث - مؤسسة عيبال - قبرص - 1992 - ص145

16. اصدارت منتدى العالم الثالث، داكار، 2008- 2010 وايضا محمود العالم - الفكر العربي بين الخصوصية والكونية - دار المستقبل العربي - القاهرة - 1996ص196، ومحسن زهران، ،نظرة متأنية في تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005



الفصل الحادى عشر

في تشريح الازمة السودانية: جدل أزمة الهيمنة و هيمنة الأزمة [11]

تشكل ظاهرة الواقع المستعصى على التغيير منذ الاستقلال مصدراً للحيرة إن لم يكن الغضب المحرض على التمرد أو الثورة على هذا الواقع، ولكن تجارب الحكم السابقة ومحاولات التمرد والثورة على الواقع بدون معرفة نظرية تكشف جوهره أو تفك شفرته أوردتنا موارد الهلاك والتجريب السياسى اكثر من مرة. مع ذلك يظل السؤال قائما: كيف نحلل وكيف نفسر ما يجري أمامنا – ظاهرة الواقع المستعصى على التغيير- قبل العمل على تغييره؟

تتبارى الاحزاب والتنظيمات السياسية والحركات التحررية والاجتماعية (الوطنية والليبرالية، الاشتراكية واليسارية، القومية العربية والافريقية، والاسلامية وغيرها) في الاجابة على السؤال أعلاه، وتقدم أطروحاتها السياسية.

نجد أن معظم الاطروحات السياسية والقوى التي تمثلها تتفق على أن هناك أزمة حكم عاشتها البلاد منذ الاستقلال، وأن فترات الانتقال من نظام حكم إلى آخر ما هو، في جانب من جوانبه، إلا بحث وسعي للوصول للنظام الأمثل. لا نريد القول بأن بعض هذه الاطروحات والخطاب السياسي الذي تبنته هذه القوى انعكاس صورة ما للأزمة، لكن من الواضح أن ذلك يستدعي التناول النقدي للاطروحات الفكرية والنظرية للقوى السياسية، والتي وجد بعضها الفرصة "لتغيير" الواقع للأفضل، ونقصد هنا تحديداً اطروحة الاسلام السياسي ممثلاً في تجربة حكم نظام الانقاذ؟ هناك أطروحات سياسية أخرى لم تجد الفرصة للتطبيق بالكامل، وليس من العدالة وضعها

---

[11] قدمت كورقة لمدير مركز الدراسات السودانية لضمها لعدد من لاوراق لمؤتمر يناقش الراهن السياسي والفكري والسودان على عتبة الانفصال، وهي جزء من مشروع كتابة بحث مطول حول اشكاليات الهيمنة والطبقة الحاكمة في افريقيا والشرق الاوسط.

في موضع مقارنة بما حظي به الاسلاميون من فرصة لتطبيق رؤاهم السياسية في البلاد. لكن هذا موضوع مستقل للبحث ليس هذا مجال الخوض فيه.

أولى سمات فشل هذه الاطروحات هي أن منهجها لم يسبر غور جوهر الأزمة، بل وقف على مظاهرها الخارجية ولم يغص عميقا ليمسك بسنن وقوانين التطورالباطني للمجتمع السوداني في مرحلته الراهنة. صحيح أن من حق القوى السياسية المختلفة اختيار منهج نظرها وتحليلها للواقع، فهناك من قال بإعلاء شأن ما يفعله البشر من كسب إنتاجي لتأمين وتجديد شروط حياتهم المعيشية والمادية وكيف أن نمط الانتاج هو الذي يكيف ويحدد مستوى الوعي والمؤسسات الاجتماعية التي يقوم عليها شأن الحياة العامة، وهنا من رأى أن النظام الاخلاقي – القيمي (الدين) هو المسير لأمر البشر، وهناك من يبرز دور العوامل الاجتماعية – أبرزها النخبة - والطبقة الوسطى في قيادة التغيير وهكذا. هذا مشروع، ويتسق مع حرية اختيار رؤية الفرد أو الجماعة أو زاوية النظر والتحليل. ولكن أنماط التحليل هذه وزوايا النظر والرؤى (المترجمة إلى ايديولوجيات وبرامج سياسية) خاصة تلك التي وجدت طريقاً للتطبيق والإمساك بختاق سلطة الدولة وضح بما لا يدع مجالاً للشك فشلها المزلزل.

وهناك الرؤى المنافسة، والتي تلح وتنافح مطالبة بإفساح المجال لها لتجرب حظها، وهذه أيضاً لا تواجه بخطل التجربة وفشلها ولكننا نأخذ عليها أنها لم توفر معرفة نظرية تكشف جوهر أو أس البلاء الذي يحيق بنا. ونقترح هنا مواجهتها ليس ببؤس التجربة إنما بفقر النظرية وعدم اتساقها مع التغييرات الجديدة والتي لم تدخلها النظرية أو الاطروحة السياسية في معالجتها.

ربما نكرر هنا ما ورد في الفصل الاول في كتاب أزمة الحكم في السودان" الذي ناقش قضايا "المرجعية والعالمية" ويمكن القول إن من أبرز سمات التحليل المنهجى السائدة – هى الاختزالية reductionism بمعنى إغفال طبيعة التركيبة المعقدة للمجتمع السوداني واختزالها عمداً لمتغير/عامل واحد، والمركزية – الإثنية المتجسدة في سطوة ثقافة سائدة ترى ما حولها من خلال منظور مشدود للماضي، عاجز عن استيعاب كنه وجوهر العصر وغير متفاعل مع ما حوله بما يعينه على تجديد شروط حياته ويدفع

بحركة المجتمع بأكمله للامام، إنها باختصار حالة تعكس وجود أزمة في هيمنة مركز عاجز عن تغيير نفسه وما حوله. استطالت الأزمة وتمددت وفرضت منطقها خلال مرحلة تاريخية كاملة من الاستقلال عام 1956 إلى اتفاقية السلام الشامل في 2005، ومع ذلك لم تتزحزح "الأزمة" عن مكانها.

في تحليلها للعوامل التي أقعدت البلاد عن التطور والتقدم، تكاد كل القوى السياسية تتفق على ضرورة تعديل هيكل السلطة أو ما يمكن تسميته بسيطرة كتلة القوى الشمالية وتخفيف قبضتها على السلطة المركزية (لامركزية، فيدرالية)، أو الهيمنة المستمرة منذ الاستقلال.

إذن هاتان المفردتان "أزمة" و"هيمنة" وما يجمعهما من تركيب "أزمة هيمنة" و"هيمنة أزمة" يشكلان بتفاعلهما السلبي واقع مجتمع انتقالي تواجهه معضلات تقعد به عن التقدم للأمام، و تسير فيه التنمية بصورة مشوهة وغير متوازنة.

المحاولة للغوص إلى داخل التفاعل السلبي في جدل "أزمة هيمنة" و"هيمنة أزمة" يتطلب إرساء المناخ والشروط لحوار العقلاني – الجاد. وهذا بدوره يتطلب ضرورة تحرير المفاهيم مما علق بها من غبار، غبار التسيس الطاغي غبش الرؤيا وشوه معاني ودلالات بعض المصطلحات والمفاهيم مما يتطلب إعادة تعريف أو الاتفاق على ما نعنيه قبل استخدامها، وتحريرها من الأبعاد السلبية التي لحقت بها جراء الاستخدام غير العلمي (كمفاهيم السوق، الطبقة، الطبقة الرأسمالية، الهيمنة، التهميش، الشريعة، العلمانية، رأس المال، وغيرها).

ويتطلب الحوار العقلاني أيضاً تخفيض وتيرة السياسي وإعلاء شأن الفكري والعلمي . في واقع الأمر يواجه الحوار العقلاني ظاهرة"إرهاب التصنيف الحزبي الضيق" وغلبة تيار طغيان التصنيف السياسي المباشر وارتفاع وتيرته العالية المحسوسة والملموسة في شتى جوانب الحياة عندنا. أشير هنا إلى ورقة قدمها دكتور ياسر عوض بجامعة الخرطوم بعنوان "ارتفاع وتيرة السياسي" (1). وأشير أيضاً إلى تعليق للأستاذ محمد إبراهيم نقد قبل أيام في ندوة 1 يوليو 2008م أقامتها منظمة "سلام السودان" تحت عنوان "السودان: يكون أو لا يكون" حيث قال: "نتحمل كسياسيين مسؤوليتنا تجاه

الأزمات التي استفحلت وأدت إلى نشوب الحروب الأهلية في الجنوب ودارفور مشيراً إلى أنها مسؤولية سياسية وليست قضاءً وقدراً أو مؤامرة خارجية، وقال إن شعار حكومة وحدة وطنية يحتاج إلى فكر سياسي يحقق محتواه ويكون قابلاً للتطور(2) . أنا أضيف أن الخروج من الأزمة يحتاج إلى فكر سياسي غير الفكر السياسي السائد الآن والمدعوم بأجهزة الدولة وأمانات الفكر والدعوة.

التشديد على ضرورة تناول موضوعات السياسة تناولاً فكرياً باستخدام أدوات العلم والتحليل العلمي لا يعنى بالضرورة الهروب من مطلوبات العمل السياسي. هنا لابد من الإشارة لملاحظتين الأولى تتعلق بالبعد عن إلصاق "تهم أخلاقية" بمفاهيم ومصطلحات تستخدم في التحليل. فالبعض يرى أن لا ضرورة ولا فائدة من الحديث عن "شبه الاقطاع" وطبقة الجلابة، البرجوازية، الرأسمالية غير المنتجة وغيرها، لأنها تثير الحساسية! ما نؤكد عليه أن استخدامها جاء من باب فائدتها الوصفية والتحليلية ومن له رأي مغاير فله الحق في استخدام مفاهيم ومصطلحات مغايرة تنتج معرفة جديدة ومفيدة. فليس بيننا وبين هذه المصطلحات من حيث هي ود أو عداء مضمر ومسبق. فالرأسمالية قد تلعب دوراً هداماً في مرحلة ما في مجتمع ما وقد تؤدي إلى تقدم في مرحلة ما في مجتمع آخر، ذلك يعتمد على التحليل المادي الملموس (الامبريقي). الشيء الآخر- وهو نتاج ضعف المكون الفكري في المناخ السياسي – اللجوء للتخوين والتجريم. ويبدو أن هذه هي اللغة المسيطرة في الجدل السياسي، وكما دلت التجربة الطويلة والمريرة أن هذا الجدل السياسي (الفارغ في المحتوى الفكري) لم يساعد على فهم الواقع وتشريحه لفك شفرته وتغييره للأفضل. آن الأوان لأصحاب الفكر للتقدم للساحة، وحتى الذين توهموا أنهم يقدمون فكراً سياسياً وأقاموا على مداه تجربة ونظاماً سياسياً لمدة تقارب العشرين عاماً تكشف لهم خطل الفكر وعجزه عن فهم الواقع المعقد والشائك، وكان اللجوء للاطلاقيات والمطلقيات والأبحاث العقائدية هي البديل عن فهم الواقع وإنتاج معرفة تساعد على تغييره للأفضل.

أزمة الهيمنة أي أزمة؟

هي أزمة لها جوهر ومظاهر ومراحل. والاطروحة التي نقدمها هنا – دون الدخول في جدل حول المصطلح والمفهوم – هي أننا نعيش أزمة بنيوية مركبة ومتعددة الجوانب: فيها قضايا الهوية والانتماء، والسلطة والحكم، والتمية الاقتصادية، والحريات الاجتماعية والثقافية، والرفاه الاجتماعي). هناك عدد من الكتاب، لا يسع المجال هنا لذكرهم، تناولوا هذه المواضيع بالبحث العميق (3) منهم على سبيل المثال حيدر إبراهيم علي، منصور خالد، محمد أبوالقاسم حاج حمد، الباقر العفيف، عبدالعزيز الصاوي، وغيرهم.

في اعتقادي أن جوهر الأزمة أو أس الأزمة تعكسه طبيعة النظام الاجتماعي الذي يقوم على تركيبة مجتمعية معقدة تتخللها أو تتميز بعدم المساواة والتفاوت بين مكوناتها Structured-complex totality with built-in inequalities وهذا تعكسه وتجسده فعلياً "هيمنة" الطبقة السائدة و متلازمة اقتصاد غير إنتاجي، وثقافة غير نقدية وتراجع القوى الحيوية في المجتمع.

الأزمة لها جوانب عدة؟ هنا نركز عليها كظاهرة اقتصادية – سياسية، أزمة بنية مركبة تقوم على دوائر كل دائرة لها عدة جوانب ومظاهر وتقاطعات مع دوائر أخرى:

- النخبة الحاكمة، الطبقة/كتلة القوى المسيطرة
- ، المجتمع الوسط النيلي السياسي
- المجتمع الأطراف والأقاليم – السودان الكبير
- رابط المجتمع الدولي

فالشريحة المهيمنة في مركز الدائرة الكبيرة، وهي التي تتحكم في مسارات السلطة، والثروة والجاه، وتضع شروط الدخول والاقصاء لدائرتها. يفترض نظرياً أن تقود وأن توجه المجتمع بأكمله. ترتبط هذه الشريحة بعلاقات تبادل وتجد الدعم من الطبقة المسيطرة (التي تتنافس في داخلها الشرائح وتتطلع لكسب مركز الهيمنة)،

وتتوسع الدوائر لتشمل المجتمع السياسي/المدني أو كتلة القوى المساندة والتي تشكل المجال للتنافس بين القوى السياسية، وهذه كتلة متباينة ومتسعة ومتمددة وتتشكل باستمرار وقد تمتد أطرافها لخارج البلاد (الأمة العربية، الإسلامية، حركات التحرير الافريقية، الحركة النسوية، حركات التضامن العالمية). هناك أيضاً دائرة النظام الاقليمة والدولي وتبادل المصالح مع الشريحة المهيمنة أو الطبقة المسيطرة، أو في عهد الاتحاد السوفيتي دعم حركات المقاومة والتحرير.

إذن أداء الشريحة المهيمنة، الماسكة بناصية القرار التنفيذي الحاسم، يتأثر بتداخلات وتقاطعات مع مصالح قوى وكتل أخرى تبتعد منها وتقترب على حسب المصلحة المعنية وتبدلات موازين القوة السياسية.

تتجسد هيمنة الأزمة أكثر ما تتجسد في طغيان الصراع ما بين الشرائح والأجنحة المتنافسة داخل كتلة القوى المسيطرة على ما عداه من قضايا وصراعات. فقد استنفد الصراع الداخلي، بين الأحزاب الشمالية حول السلطة مثلاً، وأولوية المصلحة الآنية (الشخصية- الحزبية) على المصلحة الوطنية، اهتمام وطاقة الطبقة السياسية المنوط بها قيادة دفة العمل العام طيلة الفترة منذ الاستقلال.(4) وتكلل ذلك بعجز الطبقة السياسية تحقيق وظائفها في المجتمع من الوصول لصيغة حكم تحقق الاستقرار السياسي القائم على التراضي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستجيبة للاحتياجات الأساسية، على الأقل، لغالبية قطاعات المجتمع.

هيمنة؟ هيمنة من على من؟: طبقة سياسية قابضة ولكنها لا تحكم

يتساءل بعض مثقفي المؤسسة – صاحبة النفوذ الاجتماعي في الشمال (شمال السودان) مستنكرين الحديث عن الهيمنة. فهم في نظرهم لا يرون وجوداً لهيمنة – ناهيك عن الحديث عن أزمة هيمنة، تماماً مثل الشخص المتشرب بالأبوية الذكورية عندما تحدثه عن حقوق المرأة، يبادرك: حقوق المرأة؟ عن أي حقوق تتحدث؟. ولو تدبروا في الأمر قليلاً لما وجدوا فيه مبرراً للإنكار. فالهيمنة موجودة وتعكس توازن القوة في المجتمع واصطفاف القوى الاجتماعية حول مصالحها والتنازلات المتبادلة التي تقوم بها

حفاظاً على هذه المصالح. لكن محور الخلاف والاختلاف هو في المنظور- البرادايم الذي من خلاله يرى الشخص عالمه يفهمه ويفسره.

في منظور كتلة القوى المسيطرة تاريخياً في السودان توجد أزمة حول طبيعة مصالحها والاصطفاف حولها ومدى التنازلات والتسويات التي تقدمها حفاظاً على هذه المصالح. لم تقدم هذه القوى من التنازلات والتسويات ما يتناسب مع تأمين مصالها الطبقية، والعرقية والثقافية. بعبارات أخرى "ساومت" في التسويات التاريخية التي كان يفترض أن تقدم للمجوعات (الاثنية، والاقليمية) والجماعات (الفئوية، النوعية) الخاضعة لحكمها. ونتيجة لذلك شاب حكها العجز عن إنجاز ما عليها من مهام: بناء الوطن، تأسيس الدولة، إحداث التنمية المتوازنة اجتماعياً وجغرافياً. فما هو مفهوم الهيمنة؟ ولماذا عجزت المؤسسة الحاكمة في الشمال عن إنجاز ما كا يجب إنجازه طيلة مفترة ما بعد الاستقلال؟

مفهوم الهيمنة

ذكر غرامشي بأن تفوق المجموعة أو الطبقة الاجتماعية، يولد في مسارين مختلفين: "السيطرة، أو القسر،" والقيادة الفكرية والأخلاقية، ويشكل هذا النوع الأخير من السيطرة الهيمنة والتحكم الاجتماعي، بمعنى آخر ، ينقسم هذا النوع إلى شكلين أساسيين: فبجانب تأثيره على السلوك والاختيار خارجياً، بواسطة الثواب والعقاب، فهو أيضاً مؤثر داخلياً، وذلك بواسطة صياغته للقناعات الشخصية والسعي للتطابق مع العادات السائدة. وينطلق مثل هذا" **التحكم الداخلي**" من الهيمنة، وهي تشير إلى نظام تستخدم فيه لغة اجتماعية – أخلاقية مشتركة، ويسيطر عليها مفهوماً آحادياً للحقيقة، نافخة في روحه جميع نماذج الفكر والسلوك. ويلى ذلك، أن الهيمنة هي السيطرة التي تحققت بواسطة القبول بدلاً من ممارسة قسر الدولة، وفي حين أن "القيادة الفكرية والسياسية" تعارض ذلك، فهي إلى حد بعيد تمارس ذلك عن طريق " المجتمع المدني" وبمجموعة متناسقة من المؤسسات التربوية والدينية والمؤسسات النقابية. وقد

تحققت الهيمنة عبر طرق لا تحصى ولا تعد، والتي تعمل مؤسسات المجتمع المدني عبرها لتشكل، مباشرة أو غير مباشرة، البنى الإدراكية والمؤثرة والتي بموجبها يدرك ويقيم الناس إشكالية الحقيقة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التفوق الأيديولوجي يتوجب أن تكون له جذوراً اقتصادية قوية: " فإذا كانت الهيمنة أخلاقية أو سياسية يتوجب أيضاً أن تكون اقتصادية ويتوجب أيضاً أن يكون لها أساسها في الوظيفة القائدة والتي تمارسها المجموعة القائدة في المركز الحاكم للنشاط الاقتصادي(غرامشي)

وقد استخدم في نقطة وحيدة في المذكرات، صراحة المصطلح كمقابل للقيادة الفكرية والأخلاقية بالإضافة إلى السيطرة السياسية: "إن الممارسة الطبيعية في الحقل التقليدى الحالي للنظام البرلماني تميزت بالجمع بين الإكراه والقبول وكل منهما يوازي الآخر وبطرق متعددة، فالهيمنة تتضمن السيطرة والقيادة معاً. أي قد نجد أنظمة تسود فيها طبقة تفرض سيطرتها دون أن تقود.

ثلاثة أنماط من الهيمنة

الهيمنة المتكاملة (في حالة النهضة)

يظهر المجتمع علاقة عضوية بين الحكام والمحكومين، علاقة دون تناقضات وعدائيات على المستوى الاجتماعي أو الأخلاقي. في هذه الهيمنة تغيب وتهمش المعارضة والثقافات الأخرى - لكن القوى الحاكمة تؤدي وظيفة تقدمية في العملية الإنتاجية - إذ أنها بثقافتها وتقنيتها تتسبب حقيقة لا مجازاً في أن يتحرك المجتمع بأكمله للأمام، فالقوى الحاكمة صاحبة/حاملة الثقافة المهيمنة لا تقف عند حدود متطلباتها الخاصة بل تنكب في عمل دائب لتوسع إطارها الاجتماعي باستمرار وذلك باكتساب مناطق جديدة دائمة في النشاط الاقتصادي والإنتاجي والعلمي، يساعد هذا التوسع في إرساء أسس مادية- اجتماعية "لاستيعاب" الثقافات الأخرى أو التلاقح معها لتوليد ثقافات جديدة يجد

الجميع فيها نفسه. وحتى عندما تتم مقايضات أو تسويات نجد أن التسويات أو إن شئت المقايضة، نجدها مقبولة ومعقولة وذات فائدة للجميع.(5)

الهيمنة المتخثرة/المتجمدة

هنا توجد أزمة شريحة مسيطرة، أو مهيمنة بمعنى الهيمنة المتخثرة/المتجمدة، (وإلى حد ما متداخلة في أزمة طبقة حاكمة – كتلة قوى مسيطرة) الهيمنة متجمدة أو متخثرة هنا تعني حكم الشريحة أو الطبقة المسيطرة التي استنفدت مشروعها تدريجياً وأوصلت المجتمع ومكوناته لحالة مفصلية تطرح أسئلة أو قضايا وجودية بالنسبة للمواطن، والكيانات التي دخلت أو أدخلت في نسيج المجتمع عبر تحولات عدة.

تستنفذ المجموعة المسيطرة وظيفتها وتعجز عن دفع حركة المجتمع للأمام وتجديد القوى الاجتماعية والإنتاجية للمجتمع، يعيش المجتمع في أزمة وتبرز احتمالات التمزق ولا تجد أفكار المجموعة المسيطرة وثقافتها المفروضة (قسراً) صدى وقبولاً عند المحكومين والجماهير ويظهر شبح الانهيار أو التغيير.

الهيمنة المحدودة

يرتكز هذا النوع من الهيمنة على الوحدة الأيديولوجية للاقتصاد والسياسة والصفوة الفكرية جنباً إلى جنب مع الكره الشديد لأي تدخل من جانب الجماهير الشعبية في حياة الدولة. ولا تنسجم مصالح وطموحات المجموعات الاقتصادية المهيمنة وقيمها الثقافية مع مصالح وطموحات الطبقات والجماعات الأخرى وثقافاتها. فالمجموعة المسيطرة تحافظ على الحكم عن طريق التشكل: أي عن طريق ممارسة دمج القادة للمجموعات المنافسة - ذات الإمكانات العدوانية من داخل شبكة الصفوة - ثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والنتيجة صياغة طبقة حاكمة متسعة أبداً. لكن القدرة على التشكل تظل محدودة بضمور القوى الإنتاجية والمقدرات الاجتماعية للجماعة المسيطرة، فهي لا تستطيع استيعاب الصفوة المنافسة سياسياً ناهيك عن استيعاب الجماهير المتباينة ثقافياً.(6)

هيمنة الأزمة منذ الاستقلال

تغيير اجتماعي حصلت فيه الثقافة العربية الإسلامية (رغم الحصار ورغم المناطق المقفولة) على مكاسب وامتيازات مثل التحديث الجزئي في عهد الاستعمار، والنفوذ الكبير الذي أوجدته وسط القوى والفئات الاجتماعية والمهنية الحديثة (عمال، مزارعين، موظفين، ضباط وجنود، تجار، طلاب وغيرهم) وقادت هذه المجموعات الحركة الوطنية، لكن في فترة ما بعد الاستعمار انكفأت النخب الوطنية على ما تحقق لها من مكاسب ولم تسع بجدية لإحداث نقلة نوعية في البلاد، فشلت في تشكيل كتلة تاريخية تنجز مهام التحرر الوطني (بناء الدولة المدنية، التنمية الاقتصادية، ربط مكونات البلاد معا في وحدة فعالة) وعجزت الانظمة المتعاقبة والانتقالية عن ايجاد صيغة الحكم الموفق بين المصالح المتعددة الشيء الذي لم يبق فقط على ما كان عليه بل عمل على تدهوره باثر غياب الفعل التراكمي الايجابي.

شهد السودان العديد من فترات الحكم الانتقالية، ففي الفترة الانتقالية الاولى (1953) انتقلت السلطة من الاستعمار الثنائي إلى حكومة وطنية أعلنت استقلال البلاد عام 1954، وفي الفترة الانتقالية الثانية (1964) تمكن تحالف سياسي - نقابي عريض عبر عصيان مدني من إسقاط النظام العسكري الأول وإقامة نظام برلماني ما لبث أعوام قليلة حتى تمت إزاحته بواسطة النظام العسكري الثاني الذي حكم لمدة ستة عشر عاما. وجاء الانتقال الثالث عام 1985 "ليعيد" التحالف السياسي – النقابي العريض تجربة سابقة ويتمكن عبر انتفاضة شعبية وسند من الحركة الشعبية من إسقاط النظام المايوي ولم تكمل الحكومة البرلمانية النتخبة دورتها حتى أجهز عليها انقلاب عسكري عام 1989 ، وجد سنداً سياسياً و لوجستياً من الجبهة الإسلامية القومية التي حكمت تحت نظام الانقاذ من 1989 حتى تاريخه (2002) ، فترة الانتقال الرابعة هي ما يواجه الساحة السودانية حالياً و ما يستعرضه هذا الفصل بشيء من التفصيل.

واضح أن الطبيعة البنيوية للأزمة السياسية في السودان، وتأرجح ميزان القوى المصاحب لفترات الانتقال ساهمت ، مع عوامل أخرى ، في فشل فترات الانتقال وعجز الحكومات الانتقالية عن تحقيق المهام المطروحة والمنوط بأنظمة الانتقال تحقيقها (وحدة الوطن، الدولة المدنية- العصرية، التنمية الاقتصادية). فتؤجل المهام لفترات قادمة، وتزداد مهام "الانتقال" صعوبة بقيام الانظمة العسكرية بتصفية القوى الوطنية والديموقراطية في كل مرة تعتلي فيها كراسي السلطة حيث يبز كل نظام عسكري في هذا المجال من سبقوه، فيتآكل الرصيد التراكمي (للديموقراطية والثقافة المدنية)، وبالتالي تتعاظم المهام وتقصر القامة.

إن معطيات ما يجري في الساحة السودانية يتأثر سلباً وايجاباً بما يجري خارجها في المحيطين الاقليمي والدولي. فكان لا بد لفشل نظام الحكم في تحقيق "وحدة الوطن" أن تكون لها نتائجها وانعكاساتها اقليمياً ودولياً ، وكأننا نتقدم إلى الخلف، فقد قفزت مهام مرحلة الانتقال الاولى (1953) لتتصدر مهام مرحلة الانتقال الاخيرة 2005 - 2011: وحدة الوطن ـ الدولة المدنية/ العصرية ـ التنمية الاقتصادية .

في التطورات الأخيرة للمجموعة الحاكمة نجد أن العجز والضعف قد دفعا العناصر الاكثر نفوذاً فيها إلى التمسك أكثر بجذورها العرقية والدينية للحفاظ على ما تبقى من مكاسب وامتيازات. ففي وجه الدعوة للنظر مجدداً للذات والمصالحة والدعوة للعدالة والمساواة من الجماعات العرقية والثقافية لجأت كتلة القوى المسيطرة تاريخياً في السودان إلى أن تتحصن بالعرق والدين وتتوهم وجود حركة عنصرية أو مؤامرة تهدد مصلحة الوطن وهوية البلاد في كل حركة تطالب بالعدالة والمساواة.

في اعتقادي نشأ ارتباط وظيفي ما بين الحفاظ على قاعدة المصالح والامتيازات للجماعات الحاكمة واللجوء للعرق والدين والثقافة حماية للمصالح. فالفشل في بناء نظام سياسي يربط ويوحد بين مكونات الوطن لاحداث حراك اجتماعي وتحول اقتصادي يعمل على زيادة واتساع قاعدة المصالح المادية لكل مكونات الوطن وأطرافه دفع بالمجموعات الحاكمة للتحصن بالهوية الثقافية – التي كما يقال أصبحت مهددة من جانب القوى المنادية بالتغيير.

لابد من الاعتراف بأن هيمنة الثقافة العربية الإسلامية هي هيمنة النوع الأخير هذا هيمنة الأزمة، والاعتراف بأن الذين ينتمون للثقافة و"الاصول" العربية - الإسلامية يتمتعون ببعض الامتيازات غير المرئية وغير المبررة أكثر مما يتمتع به أصحاب الثقافات العديدة الأخرى. تفاعل ذلك وتقاطع مع عوامل اخرى وأدى إلى نمط من التنمية تراجع خلاله مشروع التحرر الوطني والتنمية المستقلة ودفع للواجهة قوى اجتماعية عملت على تكريس مصالحها الضيقة و غذت بفشلها بوادر أزمة مجتمعية تهدد تماسك الوحدة العضوية و الكيان السياسى للبلاد.

تعاني البلاد مخاض التحول المجتمعي – البنيوي المتمثل في التغلغل، الأفقي والرأسي، لمنظومة الرأسمالية الطرفية (غير الإنتاجية) في مناطق (جغرافية واجتماعية) جديدة لم تمسها من قبل وفي وقت تعجز هي بحكم ضعفها عن تحديد شروط توسعها وإعادة إنتاجها. وسواء بوعي أم بدونه تقوم مجموعات الرأسمالية الطرفية، التابعة بدور الميسر Facilitator للتبعية وإضعاف قوى النماء والتجديد الذاتي وقوى التغيير الداخلي وذلك في سبيل إدماج المجتمع بأكمله في النظام الرأسمالي العالمي عبر تبني ما يسمى باقتصاد السوق الحر وسياسات التحرير الاقتصادي (في الواقع شراكات، ومضاربات، أضعفت القاعدة الانتاجية لاقتصاد البلاد).

وليس أقل هنا من الاشارة إلى سياسات تدمير المشاريع الاقتصادية الكبرى – مشروع الجزيرة، السكة حديد – والمؤسسات القومية العريقة القضاء، الجامعات، الخدمة المدنية.

صحيح أن الأزمة لم تبدأ بنظام الانقاذ في عام 1989، لكن نظام الانقاذ دفع بالأزمة وتناقضاتها للعلن وبوضوح وقوة جسدت مثالاً حياً للطبقة السياسية الحاكمة والمتعايشة مع الأزمة Instrumentalization of crisis فليس هناك نظام جاء بأطروحة للتغيير، ولكنع وفي ذات الوقت، يستثمر كل طاقاته ووقته في تثبيت النظام وإكسابه الشرعية لأكثر من عقدين. فلا تحققت شرعية بالإنجاز (النموذج الستاليني أو الناصري) ولا شرعية بالتراضي الحر كما في الأنظمة الديمقراطية.

بالطبع وجود أزمة مستمرة لا بد وأن يؤدى إلى أثار ونتائج. وبلغة علم الاجتماع الوظيفي المؤسسات التي تعجز عن القيام بدورها تفقد فعاليتها، وتتآكل قيم التماسك التي تشد أركان المجتمع معاً وبناء على الطبيعة المرحلية التي يمر بها المجتمع قد تظهر حركات الاصلاح والتغيير أو قد يفقد القدرة على التجديد الذات لقواه وينهار (الصومال). هنا لا بد من تحديد فترة معينة شكلت "المرحلة المفصلية" critical juncture لما يليها من مراحل ومن تطور، وهذه في تقديرنا هي مرحلة النصف الثاني من سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي 1979- 1985 وهي المرحلة التي بدأ فيها ميزان القوة يتأرجح ويميل لصالح القوى المحافظة والمرتبطة بالإسلام السياسي.(7)

أزمة الهيمنة وهيمنة الأزمة في نظام الانقاذ

متوهمة بأنها تمثل قوى التجديد والحيوية في المجتمع، كان مشروع الجبهة/الترابي يقوم على على إحداث تغيير نوعي/هيكلي في المجتمع السوداني، يدوم لفترة ما و بتكلفة عالية، (وإذا أخذنا بما رشح أخيراً بعد الانقسام)، يفتح الباب بعدها للقوى السياسية التقليدية للمنافسة. أي ينجز نظام الانقاذ، بطريقة ما، ما أنجزه نظام عبدالناصر من تغيير لبنية المجتمع بصورة "توفد" أي تجعل من أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي كيانات شبيهة بحزب الوفد: كيانات سياسية تجاوزها التاريخ.

الأنظمة الستالينية في روسيا واوروبا، بل حتى النظام العنصري في جنوب افريقيا حدث فيها التحول من الداخل. وصلت النخبة الحاكمة لقناعة استحالة استمرار النظام بصورته القديمة، فانبثقت قيادات اصلاحية من داخل النظام (غورباتشوف، وف. و دى كليرك) وحتى هذه القيادات الاصلاحية لم تهبط من السماء إنما هي نتاج للتحول الاجتماعي الناتج من نمط التنمية الذي أدى إلى تغيير نوعي في تركيبة المجتمع، ما عاد المجتمع هو ذات المجتمع عندما قامت هذه النظم سواء في روسيا أو جنوب إفريقيا: تصنيع، عمال، طبقة وسطى، مدن، نهضة مادية- اقتصادية، غزو فضاء، مؤسسات

دولة وبنيات تحتية للحكم. بالاضافة إلى أن التنمية حققت هدفاً آخر لا يقل أهمية عن ذلك وهو الحفاظ على الوحدة العضوية للمجتمع في جنوب افريقيا وتزويد الجمهوريات السوفيتية ببنيات تحتية مهدت لاستقلالها، دون تفتتها، عندما حان الوقت.

. بالطبع ليس المجال هنا مجال مقارنة بين ما حدث في الاتحاد السوفيتي وجنوب افريقيا وما حدث ويحدث في السودان. لكن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس من تجربة التحول في هذه البلدان. ما الذى سهل المهمة هناك ولماذا تبدو صعبة هنا في السودان؟ لماذا، بالرغم من الادلة على فشل المشروع الاسلامى في السودان، لم تبرز للوجود شريحة اصلاحية من داخل النظام تعمل على تعديل بنية النظام من الداخل وتلتق مع المعارضة في نصف الطريق؟ لماذا لا يوجد "نص" غورباتشوف أو "ربع" دى كليرك سوداني؟

الاسباب متعددة، لكن السبب في تقديري يرجع - بعد خطل المفهوم faulty - concept لفشل الانقاذ في احدث التغيير النوعي/الهيكلي في المجتمع، فهي قد استهلكت جزء من فترة حكمها في الجهاد، (والاممية الاسلامية) وبالرغم تسييس الخدمة المدنية بالكامل، و تحويل ملكية مؤسسات وموارد الدولة لأفراد يدينون بالولاء للجبهة (باسم التحرير الاقتصادي) وبالرغم من اكتشاف البترول والتوسع الكمي في التعليم العالي، وهندسة النظام الاهلي والتحركات السكانية، إلا أن كل ذلك لم يكن كافياً لإحداث التغيير المطلوب في بنية المجتمع لأنها في الاساس عمليات تمت خارج دائرة الأنتاج المستوعب والموظف لقدرات الغالبية في الريف والمدن والمستجيب لاحتياجاتهم. ما حدث هو العكس تماماً. نظرت السلطة للمواطن نظرة سلبية: فهو موضوع للترويض ومصدر للجباية، وليس كإنسان له حقوق وقدرات انتاجية يستثمر فيها بالمشاركة السياسية والخدمات الاساسية (من تعليم وصحة). وحتى بعد الجباية نجد أن ما راكمه أنصار الجبهة من مال لم يتحول للانتاج بل أصبح يدور في دائرة التداول والمصارف والودائع والمضاربات والعقارات ومجالات أخرى تمتص الطاقة الانتاجية للمواطن والعامل والمزارع: فهي لا تنتج سلعة ولا تقدم خدمة مفيدة.

بالمقارنة نجد أن البوير في جنوب افريقيا لعبوا دور الطبقة التي عملت على توسيع الماعون الاقتصادي والمادي في المجتمع مما ساعد على خلق مصالح (صناعية، زراعية، تجارية، مصرفية) شملت - بعد المعاناة - الاقلية البيضاء (البوير) اولاً والاخرين ثانياً، أي نتيجة لما قامت به من تحول فقد تهيأت للنخبة الحاكمة قاعدة مصالح مستقلة عن الدولة، الشيء الذى ساعد ايضا في التسوية السياسية، فقد توفرت البيئة لصيغة مفادها "الكل يكسب من التسوية والسلام" بالفعل وليس بالقول، أو إن شئت يمكن القول إن كل ما حدث هو انسحاب البوير من السياسة للاقتصاد. اما عندنا "البعض فقط يكسب من التسوية والسلام" ذلك ان الطبقة الاسلامية الحاكمة فشلت في توسيع الماعون الاقتصادي والمادي والخدمي، لأنها في الاساس طبقة ريعية- راسمالية تابعة، لا تهتم للوسط الاجتماعي الذي تعمل فيه، لأنها بطبيعتها تنفر من الانتاج وترتع في التداول محمية بسيف الدولة، "وشريعتها". بل في تقديري أن الشريحة المهيمنة في الطبقة الحاكمة سعيدة بأن تلعب دورالوكيل الكومبرادوري حيث تتشابك مصالحها مع مصالح بيوتات المال الخليجي والشرق- اوسطي ومع جنوب شرقي آسيا و شركات البترول والتعدين، في ظل عالم معولم ومندمج تحت منظمة التجارة الدولية ومؤيد باتفاقية سلام، وبانتخابات ابريل 2010 - قاطعتها العارضة- ولكنها، وبمباركة المجتمع الدولى، اسبغت قدراً من الشرعية على النظام ليواصل دور الوكيل للمصالح الخارجية بالرغم من جعجعة أجهزة إعلامه وفضائياته ليل نهار بمعارضة الغرب!

إقصاء الآخرين واستكمال اختراق الاحزاب والنقابات والاتحادات (إن لم يكن بالسيطرة عليها) وتأمين السيطرة على الاجهزة المؤثرة والمتحكمة لتأمين المصالح التي لم توفر لها حتى الآن قاعدة مستقلة عن جهاز الدولة. والمنطق يقول إنها لن تتخلى عن جهاز الدولة لأنها عاجزة عن التحول للانتاج سواء في الزراعة أو الصناعة وتريد تأمين مواقعها جيداً تحسباً للتحولات القادمة، وبلغة المصالح الضيقة ما هو الضرر في ذلك؟ هل نتوقع منها أن تترك جهاز الدولة الذي هيكلته وتقتات عليه هكذا وهي تملك القدرة على القمع للدفاع عن مصالحها؟ التفسير الاقتصادي يقول ما لم

تتضاءل الأهمية الاقتصادية للدولة بالنسبة للنخبة الحاكمة لن تجد النخبة الحاكمة حافزاً للتخلى عن تمسكها بالدولة، وتضاؤل اهمية الدولة النسبى وتخل النخبة عنها يتم فى واحدة من حالتين (1) اذا تحولت النخبة الحاكمة لطبقة منتجة: اى تتحول من طبقة ريعية - تابعة لطبقة منتجة، تهتم بالوسط الاجتماعى للمواطنين أو (2) اذا زادت كلفة التمسك بالدولة عن العائد منها. وحتى الان التحول الطبقى غير وارد، والعائد من احتكار الدولة كبير.

يفرض انفصال الجنوب على الشريحة المهيمنة ومعها كتلة القوى المسيطرة (خط الدفاع الطبقى لنظام الانقاذ) تحديات جديدة تعمل جاهدة لترتيب بيت الحكم الكبير واعادة اصطفاف القوى داخله، وينعكس ذلك على التحالفات بين اطراف الطبقة السياسية ككل بما ينبىء عن مخاض ترتيبات تستوعب نظام الإنقاذ لإنقاده إن لم يكن لتعديل ميزان القوة داخله بطريقة ما تؤدي لمرحلة "انتقالية" قبل تغييره.

موت القيم وميلاد الجديد

لا أود الخوض في طرح السناريوهات الماثلة في حالتنا هنا في السودان: هل نحن على أعتاب انهيار وشيك أم مرحلة استجماع قوة وطاقة حيوية للتجديد والنمو؟ ربما لا هذا ولا ذاك، ربما الأقرب أن المجتمع السودانا بعد هيمنة الأزمة الطويلة "لأزمة الهيمنة" يقف على اعتاب ما يمكن تسميته بحالة المخاض المزدوج – الغامض: interregnum لا الجديد يولد وينبثق ولا القديم يتداعى ويموت، حالة اللا- حالة لمخاض عسير طال انتظاره! أي أننا نفهم ما يجرى في سياق عملية مزدوجة: تتداخل فيها عناصر ولحظات الهدم مع عناصر ولحظات البناء في سيرورة واحدة. الصعوبة هنا تتمثل في كشف كنه هذه السيرورة: هل المجتمع يجدد في قواه الحيوية والانتاجية ويسير إلى الأمام أم يهدر قواه وتبطىء حركته ويفقد القدرة على المبادرة حتى في إدارة شؤونه بما يجعله تابعاً لمراكز المجتمعات المتقدمة؟ يصبح المجتمع ملحقاً بارادة مجتمعات أخرى بالفعل حتى وإن ادعى غير ذلك؟

مصادر الفصل الحادي عشر

1. ياسر عوض، "هل السودانيون سياسيون: مقدمة نظرية" مجلة الدراسات السودانية، المجلد 13، عدد 2 مارس 2007، صص 167- 187.

2. صحيفة السوداني، 2 يوليو 2008 – عدد 946

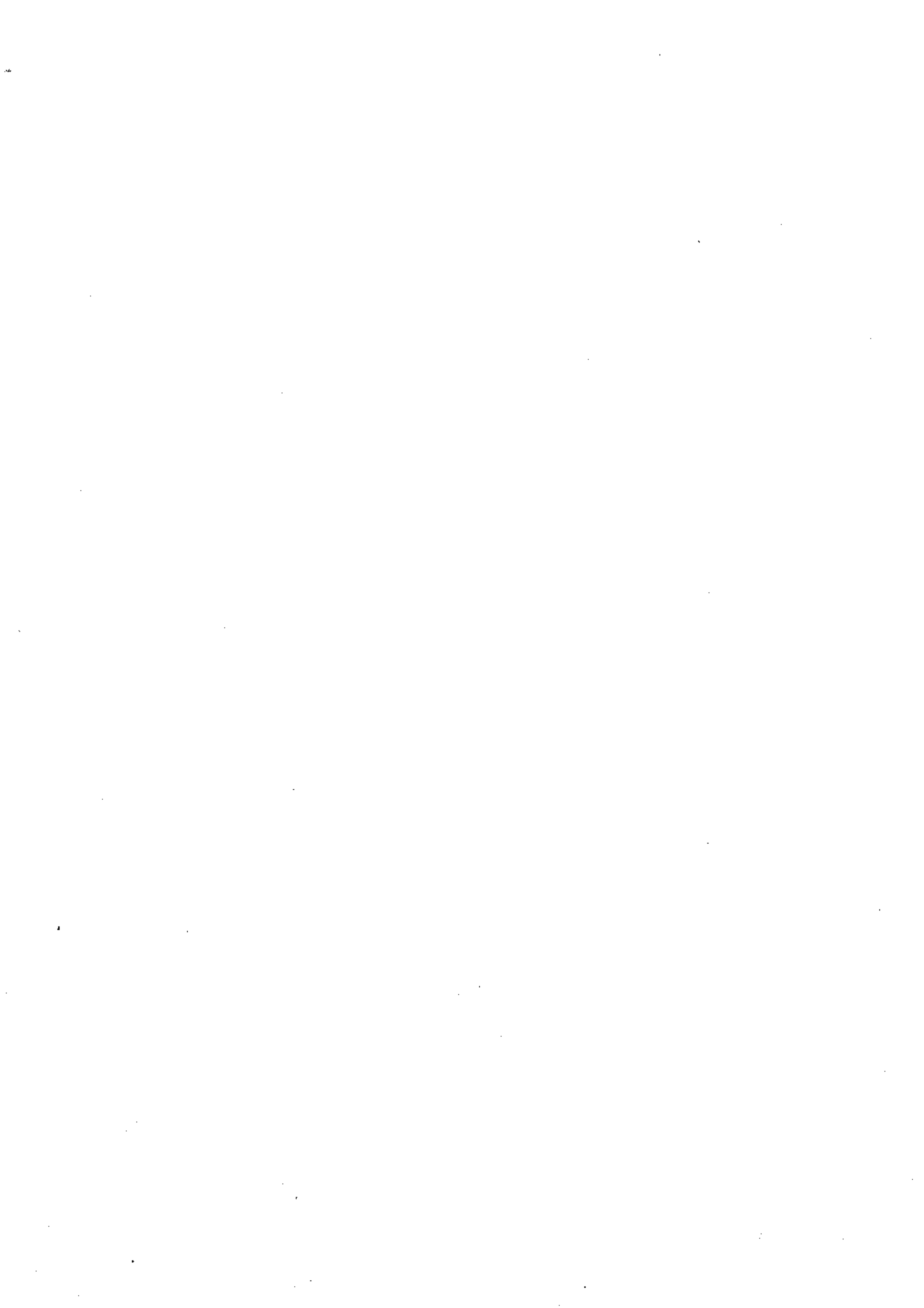
3. حيدرابراهيم، أزمة الاسلام السياسي: الجبهة الاسلامية القومية نموذجاً، القاهرة، 1999، وايضاً التقرير السوداني الخامس: حالة الوطن، القاهرة 2003، منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، دار الامين للنشر، القاهرة، 1993.، محمد ابوالقاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار الكلمة، الباقر العفيف، سؤال الهوية والأزمة السودانية، مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، الخرطوم، 2008، و عبدالعزيز الصاوي، مقالات صحفية، عام . 2010

4. منصور خالد، مصدر سبق ذكره، وحيدر ابراهيم، مصدر سبق ذكره.

5. جوزيف فيميا، انطونيو غرامیشی، 1980

6. المصدر السابق

7. عطا البطحانی، "نظرة متعددة المداخل لقضايا السودان" محاضرة قدمت لسمنار الاثنين بمعهد الدراسات الافريقية و الاسيوية، جامعة الخرطوم، 21 يوليو 2010.



الخاتمة

جدلية أزمة الهيمنة وهيمنة الأزمة

وضح للقارىء من خلال الاطلاع على ما جاء في الصفحات أعلاه، أن الخيط الذي يربط بين جميع فصول هذا الكتاب هو عرض ونقاش جوانب متعددة لما اصطلحنا على تسميته "جدلية أزمة الهيمنة وهيمنة الازمة". وهي أزمة لها جوهر، ومظاهر ومراحل. في توصيفها العام هي أزمة بنيوية مركبة ومتعددة الجوانب: هويوية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية. وفي توصيفها الخاص هي أزمة ضاربة في عمق أو، إن شئت، جوهر النظام الاجتماعي القائم على بنية مركبة تتسم العلاقات بعدم المساواة بين عناصرها أو مكوناتها الرئيسة Structured-complex totality with build-in inequalities وتقف على رأسة طبقة سياسية عن الحكم بكفاءة.

إذن في اعتقادي أن الأزمة هي في جوهر النظام الاجتماعي، بمعنى وجود خاصية عدم المساواة فيه من بداياته التكوينية، وبصورة أعاقت وعرقلت تقدمه. صحيح أن كل المجتمعات فيها درجة من درجات عدم المساواة ولكن تبقى قضية إدارة عدم المساواة في إطار حركة وتقدم المجتمع هي القضية والمسؤولية لمن يتصدى للقيادة. فليس بالضرورة أن تعيق عدم المساوة – أو الصراعات والنزاعات - المجتمعات من الحراك الدينامي والتقدم للأمام. فالمحك هو إدارة القيادة السياسية للنظام الاجتماعي بكفاءة. وفيما يخص واقعنا السوداني انعكست أزمة النظام الاجتماعي في بعض جوانبها في سلوك الطبقة السياسية الحاكمة (وأفضل هنا استخدام مصطلح كتلة القوى المسيطرة تاريخياً) والتي تلازم - تزامن أو أدى وجودها في السلطة اقتصاد غير انتاجي وثقافة غير نقدية وكان هذا التلازم من خمسينيات القرن الماضي حتى اليوم.

والأثر البارز لجوهر الأزمة، يظهر ضمن أشياء أخرى، في خطاب وسلوك الطبقة السائدة، سلوك تجسده متلازمة syndrome اقتصاد غير انتاجي وثقافة غير نقدية، أو إن شئنا الدقة التربع على نظام تدنت تدريجياً إنتاجية اقتصاده، وابتعد

كثيراً عن العقلانية في ثقافته السياسية للحد الذي قاد في النهاية لاقتصاد سادت فيه القيم الريعية والسلطة المشرعنة دينياً.

الأزمة لها جوانب عدة؟ هنا نركز عليها كظاهرة اقتصادية – سياسية، أزمة بنية مركبة تقوم على دوائر كل دائرة لها عدة جوانب ومظاهر وتقاطعات مع دوائر أخرى: دائرة النخبة الحاكمة، دائرة الطبقة/كتلة القوى المسيطرة، دائرة المجتمع الوسط النيلي السياسي، دائرة المجتمع الأطراف والأقاليم – السودان الكبير وأخيراً دائرة أو رابط المجتمع الاقليمي والدولي. وهي أزمة لم تبدأ مع نظام الانقاذ الحالي (1989- 2011) ولكنها قديمة وتطورت وتتوزع فيها المسؤولية لتشملنا كلنا ولو حاولت أن أرسم مسؤولية الأزمة في شكل دوائر فسنجد في الدائرة الصغيرة النخبة الحاكمة وهي حالياً نخبة الاسلام السياسي وفي دائرة أوسع منها وحولها نجد كتلة القوى المسيطرة الشمالية ونجد دائرة أخرى أوسع هي المجتمع السياسي للوسط النيلي والدائرة الأكبر هي دائرة السودان الكبير العريض وسودان الهامش والأطراف والأقاليم وكل هذا مربوط مع دائرة الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي الاقليمي منذ الاستعمار البريطاني وربما من قبله .

الأزمة هي وبامتياز أزمة شريحة مسيطرة (وليست مهيمنة بمعنى الهيمنة المتكاملة لغرامشي كما جاء أعلاه)، متداخلة في أزمة مؤسسة/طبقة حاكمة – كتلة قوى مسيطرة تاريخياً منذ الاستقلال – استنفدت مشروعيتها تدريجياً وعبر مراحل واخيراً عجزت عن الانتقال بالمجتمع بأكمله للأمام على طريق التقدم. تراجع مشروع التحرر الوطني والاستقلال والانعتاق و تكريس المصالح الضيقة لكتلة القوى المسيطرة غذت بدورها عناصر أزمة مجتمعية ظهرت بوادرها بتهديد تماسك الوحدة العضوية و الكيان السياسي للبلاد. كما ظهر جلياً اثناء المرحلة الانتقالية من 2005 إلى 2011، واستفتاء وانفصال جنوب البلاد وتفاقم النزاع في إقليم دارفور، هذه كأمثلة لأبرز علامات الفشل.

عكست فصول الكتاب بدرجات متفاوتة ما تعانيه البلاد من إرهاصات وعلامات مخاض التحول المجتمعي – البنيوي المتمثل في التغلغل، الأفقي والرأسى،

لمنظومة الرأسمالية الطرفية (غير الانتاجية) فى مناطق (جغرافية واجتماعية) جديدة لم تمسها من قبل وفي وقت تعجز الطبقة السياسية المسيطرة، بحكم ضعفها، عن تحديد شروط توسعها وإعادة إنتاجها. وفي عجزها هذا تلعب دوراً وظيفياً مهماً عبر ما اسمته اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادي تعميق، بقصد أو بدونه، التبعية وإضعاف قوى النماء الوطني المستقل، وتدفع بالاتجاه المعاكس لإدماج المجتمع باكمله في النظام الرأسمالي العالمي عبر شراكات، ومضاربات، أضعفت القاعدة الانتاجية لاقتصاد البلاد. وهناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن سياسات تدمير المشاريع الاقتصادية الكبرى – مشروع الجزيرة، السكة حديد – والمؤسسات القومية العريقة القضاء، الجامعات و الحدمة المدنية. تكرار ان الازمة لم تبدأ بالانقاذ، لا يبرىء نظام الانقاذ – فهذا النظام هو تجسيد لقمة الأزمة من حيث القدرة على التعايش على الأزمة Instrumentalization of crisis.

يكفي أن النظامساير تطورات أهدرت في مجملها شروط السيادة الوطنية، تطورات أعادت للأذهان سياسات القرن التسع عشر التي شهدت تكالب الدول الاوروبية على موارد افريقيا وخلفت نظماً تابعة لها بالرغم من علو حناجر قادتها بغير ذلك.

الهوية و تشكيل الدولة دون تعزيزها

تكمن مشكلة السودان في تشكيله كدولة وأمة تحت التكوين، فوجود سلطة مركزية والسيطرة على الأقاليم ضروريان لتشكيل دولة منظمة وفعالة تعمل لربط مكونات المجتمع معا في كيان سياسى – اجتماعي. وبينما يمكن لكيان مناطقي أن يشكل بالقوة إلا أنه لا يمكن توحيده (تعزيزه، توطيده) إلا عندما تعبر السلطة السياسية عن نفسها عن طريق جباية الضرائب وتوفير الأمن والتطوير الاجتماعي، ولكن السلطة السياسية في السودان لم تكن فقط استغلالية منذ أمدٍ بعيد، بل انها لم تتمكن من ايجاد الصيغة السياسية الملائمة لربط مكونات البلاد معا حتى في إطار علاقاتها الاستغلالية.

مع أن القوميين (الوطنيين) في الشمال والجنوب والشرق والغرب يدعون أن السودان موجود منذ آلاف السنين إلا أنه لم يعرف كدولة إلا في ظل الاستعمار في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقبل ذلك كان موطناً لجيوبٍ تضم مجتمعاتٍ سياسية صغيرة غير منظمة نسبياً تطورت إلى سلطنات وبرزت كممالك تجارية على نهر النيل، ودارفور وكردفان. وقام النظام المصري- العثماني (والذي أسس من خلال إخضاع البلاد للسيطرة بين 1820- 1821) بدمج هذه الكيانات ولكنه لم يكن قادراً على تعزيز السيطرة على الجنوب والأطراف. بدلاً من ذلك أُسسس نمطٌ من الاستغلال الاقتصادي كان فيه أقاليم الجنوب عرضةً لغاراتٍ دورية (تشمل الإغارة لاسترقاق العبيد) بعضها الأكبر من قبل قوى مدعومة من الحكومة وشبكات تجارية اقليمية في هذا النمط الاستغلالي استثني الجنوب من عملية تطور المجتمع السياسي، وكانت فيه أقاليم الغرب والشرق مسرحاً لنشاط التجار الشماليين.

استعادت بريطانيا ومصر (والتي كانت محمية بريطانية من 1882 – 1922) السيطرة على السودان في 1898 بعد ثورة المهدي في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر ولكنهما واجتها صعوبات جمة في تأسيس سلطة مركزية، فدارفور التي اخذت شكل سلطنة في ظل الثورة المهدية لم يتم إستعادتها تحت سيطرة الحكم البريطاني- المصري إلا في 1916 أما الجنوب فلم يحل الهدوء فيه إلا في عشرينيات القرن العشرين ولكن بعد اندلاع ثورة في الجنوب عام 1922 أغلق البريطانيون الجنوب أمام معظم الشماليين بإصدارهم تشريع المنطقة المغلقة. وفي السنوات التالية، ولتفادى آثار نمو الحركات الوطنية أنشئ شكل من الحكم غير المباشر عرف باسم الإدارة المحلية وكان يعمل من خلال شيوخ القرى والزعماء القبليين البارزين. استمرت الوصاية البريطانية على الجنوب وفي نهاية الأمر استبعد ضمه كمستعمرةٍ مع دول شرق إفريقية وفي العام 1947 تقرر أن يبقى الجنوب جزءاً من السودان.

عزل الجنوب وإهمال التعليم فيه عزز من فرص هيمنة الشماليين على الطبقة السياسية الناشئة ولم يكن إلا القليل من الجنوبيين قادرين على ملء المناصب الإدارية الشاغرة في برنامج سودنة الادارة في بداية خمسينيات القرن العشرين. لدعم الطموحات

السودانية بحق تقرير المصير ولاستباق أي ادعاءات مصرية بالسيادة على السودان منحت بريطانيا الاستقلال للسودان عام 1956 بعد فترة انتقالية لثلاث سنوات وسلمت السلطة السياسية والسيطرة على الجيش والخدمات المدنية وإدارة الموارد الاقتصادية إلى النخب الشمالية "النيلية" التي تحالفت مع أعيان وقيادات من الأقاليم الطرفية المهمشة.

سعت حكومات ما بعد الاستقلال لتحديث الدولة والاقتصاد وخلق هوية وطنية سودانية مبنية على الثقافة العربية والإسلام، وعارضت هذا التوجه القوى (اليسارية والنقابية) المناوئة لتحاف القوى المسيطر. كما عملت أنظمة الحكم المتعاقبة على توظيف الهياكل الإدارية لإضعاف سيطرة السكان المحليين والسلطات المحلية على الموارد. واستخدمت الهوية والأيديولوجيا (وخصوصاً القومية العربية والإسلام السياسي) لحشد الدعم للتعويض عن إخفاقات سياسة الدولة في الحكم وفي التنمية. وأتقنت النخب السياسية سياسة "فرق تسد" الموروثة من الحقبة الاستعمارية عبر التنظيم الإقليمي (المناطقي) للدولة السودانية الحديثة (حكم محلى 1950، حكم شعبى 1970، حكم ذاتى للجنوب 1972، حكم اقليمى 1980، حكم فيدرالى 1992) وكانت نتيجة ذلك هي التخلف والاستبعاد والنزاعات والعنف.

قاتل المتمردون الجنوبيون – والذين أصبحوا يعرفون بحركة أنيانيا – للحصول على استقلال الجنوب ولكنهم واجهوا العديد من الخلافات الداخلية بينهم حتى توحدوا تحت قيادة جوزيف لاقو في 1970. في عام 1964 أجبر الجنرال عبود على التنحي عن السلطة، وبالرغم من بوادر تحول نوعي في شكل الحكم وعلاقته بالاقاليم خاصة الجنوب (مؤتمر المائدة المستديرة) إلا أن الحكومات الحزبية التي خلفته كانت معارضة بذات القدر للحكم الذاتي في الجنوب ولتطلعات الأقاليم الطرفية في الغرب والشرق والتي عانت من إهمال المركز لهمومها التنموية.

في إطار تبادل شرائح الطبقة المسيطرة للحكم، سعى نظام مايو بقيادة جعفر نميرى في عام 1969 بالاعتراف بالحقوق الجنوبية وفى عام 1972 وقع اتفاقية اديس ابابا للسلام مع المتمردين الجنوبيين ومنح الجنوب قدراً كبيراً من الحكم الذاتي الإقليمي وبحلول 1973 كانت قد تأسست دولة علمانية ونظام سياسي رئاسي في السودان.

حدثت في عهد مايو تحولات عميقة في الاقتصاد، حيث وجه الاقتصاد الوطني باتجاه الزراعات الممولة بضخامة بهدف التصدير حيث سعى السودان، عبر شراكة مع رأس المال العربي والغربي، ليصنبح سلة غذاء الشرق الأوسط. أدت هذه السياسات الاقتصادية لتغيير في بنية المجتمع السودانى من هجرات للمدن وتوسع التعليم والخدمات وإن كانت بشكل غير متوازن (اجتماعياً وجغرافياً). ومع ذلك عجزت معارضة الأحزاب التقليدية اسقاط النظام الذي تحصن بنظام الحزب الواحد والهيمنة على النقابات واضعاف الاحتجاجات الاقليمية.

ونتيجة لتسلط حكم الفرد وتزايد الإفقار الاقتصادى وفتور علاقته بالجنوب، اتجه النميري في محاولة منه لصرف التهديد الموجه ضد حكمه من قبل الأصوليين الإسلاميين والأحزاب الطائفية اتجه لاحقاً إلى مصادر أخرى للحصول على الدعم السياسي. ومع فشل المعارضة في إسقاط النظام ركنت لمشروع المصالحة الوطنية لعام 1977 حيث دخل زعيم حزب الأمة الصادق المهدي وحسن الترابي من الإخوان المسلمين إلى حكومة النميرى وتوسعت قاعدة الدعم التي يتمتع بها هذا الاخير وإن زاد بذلك من الطابع الإسلامي لحكمه. وانتهى تصاعد الأسلمة إلى التوجه الإسلامى في 1983 بقوانين الشريعة أو "قوانين سبتمبر" وإلى ازدياد في صرامة التعامل مع المعارضة. ومع الضغوط من القوى الشمالية الأخرى التي لم تكن تثق بقاعدة الدعم التي يملكها في الجنوب أبطل النميري العمل باتفاق أديس أبابا في 1983 ملغياً تعديلاته الدستورية للتخطيط لتوجيه عوائد النفط المستكشف حديثاً إلى الحكومة المركزية.

الشريعة والبترول وتجدد الحرب

وصل استياء الجنوبيين إلى نقطة الانفجار في 1983 وشكل العقيد في الجيش جون قرنق جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان واندلعت حرب أهلية ثانية. كان هدف جون قرنق خلق سودان جديد موحد وعلماني وهي استراتيجية مصممة لشمل المظالم والفئات التي تقع خارج نطاق الجنوب رغم أن معظم الفئات الشمالية الحاكمة ظلت رافضة لمثل هذا العرض وأن العديد من الجنوبيين ظلوا ملتزمين بالانفصال. من بين

الشكاوى التي تضمنها إعلان جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت التدخل في اختيار قيادات منطقة الجنوب والإلغاء غير الدستوري للكيانات المحلية وإعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات.

ومرة أخرى وفي إطار تبادل مواقع السلطة، تمت الإطاحة بنظام النميري المتصدع عام 1985 وعاد تحالف القوى الحزبية التقليدية للحكم في 1986، وخلال الحرب الأهلية استخدمت الخرطوم بشكل متزايد المليشيات القبلية مثل المسيرية والرزيقات والمرحلين في كردفان ودارفور لمحاربة الثوار كوسيلة غير مكلفة لقمع (إخضاع) المعارضة الجنوبية وكانت لهذه المليشيات التي شكلت لحماية ملكية الأراضي والمصالح النفطية الحصانة من أي ملاحقة قانونية وارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأفلتت من العقاب بفضل توزان المساومات بين أطراف/شرائح كتلة القوة المسيطرة.

بالرغم من أن الحركة الشعبية رفضت التضامن مع قوى الانتفاضة التي أطاحت بحكم جعفر نميرى، إلا أن هذه القوى عملت لتشكيل تحالف من أجل الحل السلمي للحرب الأهلية ولعقد مؤتمر دستوري للتوافق على عقد اجتماعي يشكل الأساس القانوني لتعبير سياسي تجتمع وتتراضى عليه مكونات البلاد وكان ثمرة ذلك اتفاق الميرغنى – قرنق عام 1988. اثناء ذلك ومع نجاحها فى انتخابات عام 1986، إلا أن إخفاقها في تأمين موطئ قدم لها في الريف السوداني (خاصة في دارفور أو الحفاظ على قاعدة شعبية بسبب تأثير حزب الأمة) واستشعارها خطر التحول السياسي الذي ينبىء به اتفاق السلام الذي أجازه مجلس الوزراء وعلى وشك إجازته من البرلمان – إلا أن إحدى شرائح الطبقة السياسية (الجبهةالاسلامية القومية) استشعرت خطر الاتفاق على مصالحها و بدعوى ضرورة تجاوز الولاءات الضيقة والانتماء للإسلام تحركت واستولت على السلطة عسكرياً في يونيو 1989.

لإسلاميين: الشريعة غطاء للريعية

انتهج النظام الإسلامي سياسية تدمير منهجي للحكم المحلي واستبداله بحلفاء
، للنظام من أحزاب تقليدية وقادة قبليين وعائلات كانوا قد فقدوا السلطة
ا استغلال الفرص التي قدمها لهم النظام الجديد. وجمع توافق المصالح هذه
ات اقليمية سايرت الحكام الإسلاميين في الخرطوم. أحدثت هذه الفئة من
، المثقفة من المجموعات العرقية والقبلية تغيرات مهمة في السياسات العامة حيث
دمت التشكيلات المحلية "القبلية" و"العرقية" الصغيرة والكبيرة كجماعات
، أو تأثير كأساس للمنافسة على الزعامة السياسية والاقتصادية. ومع إعلانه
د وعسكرة المجتمع واتخاذ الحرب الطابع الديني، إلا أن النظام سعى أيضاً
د تحالفات له في الجنوب خاصة مع بدء تصدع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي
ير السودان في 1991. ولأن مفهوم الوطن ظل "غائماً" في أذهان الحكام
لاميين وبمكافيلية عالية رعت حكومة الخرطوم الأطراف التي كان لديها
تعداد لمحاربة قرنق ومنحتها "حق تقرير المصير" في 1992 في محادثات فرانكفورت
لمانيا. وفي المقابل اجتمعت المعارضة وأجازت مقررات اسمرة عام 1995 التي أعطت
وية للوحدة الطوعية وتوفير شروطها حفاظاً على وحدة التراب السوداني وفي غياب
، نصت على حق تقرير المصير للجنوب.

مثل تسويق واستثمار عائدات البترول تطوراً مهماً في مسار النزاع دفع المجتمع
ليمي والدولي في السعي الجاد لايجاد حل للحرب في السودان. ومنذ العام 2001
د المجتمع الدولي جهوده لدعم التوصل لاتفاق سلام بين الحكومة وجيش الحركة
عبية لتحرير السودان تحت رعاية IGAD (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية).
طى المجتمع الدولى الاولوية لوقف الحرب، وازاء تصادم مشروعين ايديولوجيين (نظام
سلام السياسي المسيطر على الدولة المركزية في الخرطوم منذ يونيو 1989،
حركة والجيش الشعبي لتحرير السودان المتمردة منذ 1983 والمنادية بنظام علماني
ساساً لوحدة البلاد)، جاءت تسوية ايقاد بنظامين في دولة واحدة لفترة انتقالية يجرى
دها الاستفتاء.

وبالرغم من أن نهاية الحرب الاهلية ابرزت حجم التدخل الخارجي في الشأن السوداني، إلا أن افريقيا والعالم احتفيا بالاتفاقية عام 2005 وبدا وكأن البلاد قد دخلت مرحلة جديدة يملؤها الامل في إرساء أسس الاستقرار والحكم الديمقراطي والوحدة الطوعية. إلا أن عوامل عديدة شابت تطبيق الاتفاقية ودخل الشريكان في مناكفات ومشاكسات كيفت موازين القوة داخلهما لصالح الجماعات الانفصالية، فنشط منبر السلام العادل في الشمال، وبرزت سيطرة الانفصاليين داخل الحركة الشعبية. ومع تعثر وعود المانحين بتمويل مشاريع التنمية، وتدهور النزاع في دارفور واعتماد النخب الحاكمة في الخرطوم وجوبا على الاستحواذ على دخل البترول تضاءل الامل الذي بنى على الاتفاقية لحظة توقيعها. والآن عندما جرى الاستفتاء على مصير الجنوب لم يجد سكانه بدأ من التصويت لصالح الانفصال – الاستقلال عن الشمال وتكوين دولة جنوب السودان.

تحديات الحكم: تجاوز الازمة أم اعادة انتاجها

وبالقدر الذي مثل فيه اتفاق السلام عام 2005 فرصة تاريخية للحكام الاسلاميين خاصة وللطبقة السياسية عامة فى البلاد لتجاوز الازمة التي أقعدت بالوطن ومزقته بالنزاعات، يمثل انفصال الجنوب دليلاً لا يقبل الجدل لفشل الصيغة السياسية (القومية العربية والاسلام السياسي) التي حكمت البلاد منذ الاستقلال، ولا تجدي مكابرة الحزب الحاكم – حزب المؤتمر الوطني – في أنه حارب من أجل الوحدة، أو أن جذور المشكلة ترجع للتاريخ البعيد والكل مشارك فيها. هذا كله صحيح، ولكن الصحيح أيضاً أن حكم الاسلاميين بقيادة المؤتمر الوطني هو الذي عمق الأزمة وفاقم النزاع ودفع به للحالة الماثلة الدافعة للانفصال. وإذا أريد للشمال البقاء "موحدا" فلابد من مراجعة صيغة الحكم والاعتراف بالمكونات المتعددة للبلاد وتقديم التنازلات المطلوبة لحل النزاع في دارفور، واحتوائه في جبال النوبة والنيل الازرق، والاطفاء المبكر لمستصغر الشرر في شرق السودان.

كما يمثل انفصال الجنوب ويشير بجلاء لتشابك أزمة الهيمنة مع همينة الازمة ويتجلى ذلك أكثر ما يتجلى في عهد الانقاذ (1989- 2011) وإن كان هذا التشابك يطبع بطابعه، وبدرجات متفاوتة، جميع الأنظمة السابقة منذ الاستقلال. فهذا التشابك هو أس أزمة الحكم في السودان. والمتابع والمدقق في سياسات وممارسات هذه النظم يجد أن هذه السياسات والممارسات تعكس منذ الاستقلال ما يمكن الاصطلاح عليه ب"توزان المساومات المتأرجحة بين أطراف/شرائح كتلة القوة المسيطرة" unstable equilibrium of compromise مع العجز البين لأي من هذه الأطراف أو الشرائح المتنافسة على السلطة عن حسم الصراع السياسي وترتيب البيت الكبير للطبقة المسيطرة وفرض هيمنة ايجابية أو تكاملية تنجز انتقال المجتمع بأكمله للامام تحت قيادتها. لكن مع ذلك يتفاوت اداء فترات الحكم لهذه الشرائح (مدنية وعسكرية، تعددية حزبية أو أحادية حزبية) كما أوضحت دراسة علي عبدالقادر علي وعطا البطحاني (2011) حيث وضح فيما يخص الممارسة الديمقراطية أن النظم الحزبية التعددية أفضل كثيراً من أداء النظم العسكرية ونظم الحزب الواحد. ونضيف هنا أن ذلك حدث بالرغم ما يجمع بين هذه النظم من توافق في الطبيعة الطبقية – الاجتماعية لنخب النظام والتمسك بنهج سياسي موروث (نهج فرق تسد، والسياسة المشخّصنة personalized politics وغلبة التكتيكي على الاستراتيجي) ربما يرجع بعضها لعهد الاستعمار - كما جاء في فصل البناء الوطني أعلاه.

في هذه المرحلة (2005- 2011) وصل تشابك أزمة الهيمنة مع همينة الازمة إلى مدى هدد الكيان العضوي للبلاد والمتمثل في وحدة أراضيها (استفتاء وانفصال الجنوب، تفاقم الصراع في أقليم دارفور – هذه كمثال) ولكنه مع ذلك قد يكون وظيفياً في اتساق مع طبيعته كنظام اجتماعي للرأسمالية الطرفية – التابعة حيث تلعب أطراف منسجمة مع المصالح العليا للرأسمالية خارج حدود البلاد، سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي.

وكل الموضوعات التي طرقتها فصول الكتاب جاءت في إطار هذا التشابك، ومن بين الموضوعات التي لم نفصل فيها كثيراً موضوع مرجعية الحكم. فقد أشرنا في

صدر هذا الكتاب إلى ضرورة طرح المرجعيات أو الاطروحات الفكرية التي تستند عليها القوى والطبقات الحاكمة وغير الحاكمة في نشاطها السياسي للنقاش والحوار الجاد، وواضح من تناولنا أن تجربة الحكم في الفترة الماضية قد كشفت عن بعض سمات هذه المرجعيات والاطروحات، خاصة تلك التي وجدت حظها الكامل من التطبيق. ونعني هنا أطروحة الأسلام السياسي في السودان: الحركة السياسية التي قادها الدكتور حسن الترابي منذ ستينيات القرن الماضي وقادت هي السلطة منذ نهاية ثمانينيات القرن نفسه. وفي اعتقادي أن تقييم تجربة حكم الإسلام السياسي يشكل الخيط الذي يربط بين جميع فصول الكتاب: من أزمة المرجعية - وأسئلة الهوية التي عجزت تجارب البناء الوطني عن تقديم حلول لها، بل فاقمها نظام الانقاذ وأدى ذلك لمزيد من التعقيد للازمة السياسية لا يستطيع – حتى الشخص المكابر نفسه – غض الطرف عنها. ليس هناك من ينكر أن الواقع المعقد قد استعصى على التغيير وأن المرجعية التي استند عليها نظام الحكم الذي اسبغ على نفسه وشرع سلطته باسم الاسلام السياسي قد عجز عن تقديم الاجابات التي يطرحها الواقع بل إن الواقع قد طرح النظام وأطروحاته جانباً بالرغم من مظاهر "قدرة النظام على الحكم": أي أن الواقع المعقد المستعصي على التغيير قولب النظام بدلاً عن سعى النظام لقولبة الواقع. هذا الواقع الذي أوقع بالمشروع الاسلامي (ضمن المشاريع الاخرى) هو واقع تراكم الثروة والنفوذ ورأس المال في نظام اجتماعي تابع للمنظومة الرأسمالية العالمية، وحالياً تلعب فيه القوى المحلية المتنفذة، شاءت أم أبت، دوراً تابعاً حيث تنسجم مصالحها العليا مع مصالح الرأسمالية خارج حدود البلاد، سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي.

إضافة للعجز عن فهم واستيعاب تعقيدات الواقع، شاء حظ الحركة الإسلامية العاثر أن تسطو على السلطة في ظروف محلية واقليمية ودولية متغيرة، وعليه ليس مستغرباً ان وجدت نفسها في دوامة الصراعات والمواجهات التي عجزت عن ايجاد الحلول لها أو وضع حد لها بما يؤسس لحقبة تاريخية جديدة تغنى بها كثيراً منظروها وواضعو استراتيجيتها الكبرى. والسامع صيحات الحرب الجهادية المحفزة للمقاتلين والجنود وهم فس طريقهم إلى جنوب البلاد في أوائل تسعينيات القرن العشرين تكاد

تختلط عليه المشاهد وتنقله لصيحات القتال في الحروب الدينية في عصور اوروبا الوسيطة وتكوين الدول والممالك وتجييش وتجنيد الفلاحين وفرض الضرائب لتمويل الحروب لبسط نفوذ الدولة المركزية على الاراضى لتأمين وحدة اراضى الدولة. أدت هذه الدينامية (التراجيدية) إلى بزوغ نظام منفصم الشخصية، بأوجه متعددة Janus-faced ينزع للماضى ويتعامل بأدوات الحداثة وعندما تدلهم عليه الامور لا يجد عزاء الا في التدين الشعائري والقدرية والعجز البائن عن فهم طبيعة المجتمع المعقد التركيب والفشل في تقديم الحلول المتسقة مع منطق الزمان والعصر والتاريخ.

أوضحت فصول التحرير الاقتصادي والمجتمع المدني والاثنية السياسية والتنمية الاقتصادية البديلة بجلاء عجز حكم الاسلام السياسي في السودان عن تقديم الاجابات التي يطرحها الواقع: واقع التباين والتعدد الاثني والثقافي والاقليمي هذا إن لم نقل واقع الاقتصاد والتنمية الاقتصادية التي تتراوح بين قاعدة تحتية أساسها اقتصاد التبادل السلعي والسوق والرأسمالية وبناء فوقي تهيمن عليه صيغة فقهية- اسلاموية تبرر لتراكم ثروة غير إنتاجى وتغذي نمو طبقة ريعية غير منتجة وتلعب دور الوكيل لربط اقتصاد البلاد بقوى خارجية متمثلة في رأس المال المعولم. وأثبتت التجربة أيضاً، تجربة إدارة التنمية وإدارة الحكم عبر صيغة الفيدرالية، الفشل في جمع مكونات الوطن الاقليمية، والاثنية والثقافية في كل واحد متماسك. وحتى عندما اتيحت الفرصة مرة أخرى للاسلاميين لتصحيح مسار التجربة بعد توقيع اتفاقية السلام والتصالح مع الواقع المعقد وتقديم أطروحة سياسية تأخذ البلاد لبر الامان، نجد أن اداء أطراف الحكم في المرحلة الانتقالية (2005- 2011)، خاصة الطرف الاسلامي الحاكم، قد عكس الفشل المتجذر في الاطروحة – المرجعية له.

لا يختلف اثنان ان السودان ومنذ استقلاله في خمسينيات القرن الماضى واجه ويواجه قضايا مصيرية عجزت أنظمة الحكم المتعاقبة على حلها بالشكل المطلوب، هذا إن لم يكن قد عمقتها وفاقمتها كما تبرهن تجربة حكم الاسلاميين الممتدة منذ عام 1989.

إن البقاء على سدة الحكم، لفترة تطول أو تقصر، لا يصلح للمحاججة بسلامة مرجعية الحكم. فقد يتعايش نظام الحكم مع أزمة سياسية تطاولت بفعل توافر مجموعة من المعطيات الظرفية كالحال لنظام الانقاذ (نهاية الحرب الباردة، حرب الخليج الاولى، ظهور الصين القوي على الساحة الدولية، البترول، اتفاقية السلام 2005، وفاة جون قرنق، فشل المعارضة، انتخابات 2010 ضمن عوامل أخرى) معطيات تهيىء للحكم توظيف الأزمة لصالح منطق البقاء في السلطة instrumentalization of crisis. لا ضرر في ذلك بمنطق السياسة الميكافيللي ولكن أصحاب المشاريع السياسية الكبرى عليهم الإجابة على أسئلة التاريخ: ما هي حصيلة ذلك على أرض الواقع؟ أين السلام، التنمية، التقدم، الوحدة، العدل التي جاءت هذه المشاريع، كالمشروع الحضارى، في الاصل بحجة توفيرها.

واضح أن الواقع أثبت قدرته الفائقة على تلقف هذه الأطروحات ومشاريع التغيير الكبرى ومعها القوى التي تمثلها وابتلاعها في داخله و بدلاً عن نجاح الاطروحات في تغيير الواقع، نجح الواقع المستعصي على التغيير في "تغيير" أطروحات ومشاريع التغيير أو دفع الذين يتبنوها للعمل على اصلاحها أو مرجعاتها، كما تقوم بعض الجماعات الاسلامية في بعض البلدان، وأيضاً الجماعات ذات التوجه الاشتراكي، فهي أيضاً تقوم بمراجعات وتصحيحات. ولكن وحتى ذاك الوقت أو ظهور طرح سياسى جديد يوجه الحكم، تستمر الازمة وبشكل متجذر، وقد تضرب في عمق المجتمع ونسيجه. ذلك أن نتيجة الفشل الاجتماعي – السياسي لا تذهب هكذا بدون مردود سلبي أم ايجابي. فالتاريخ والقوانين التي تنظم حركته لا تقف محايده هكذا: فهذه القوانين "تكافىء" إن صح التعبير أو تمالئ المجتمعات التي لها القدرة على التجديد الذاتي ومواجهة التحديات والسير للأمام، ولكنها وفي ذات الوقت "تعاقب" المجتمعات التي تعاند التغيير ويرهقها العجز عن الانتقال بكل مكوناتها للامام، فتتعثر وتتفكك ان لم تدخل فى مرحلة طويلة من الجمود والتخثر.

اصطفاف القوى والراهن السياسى

يبدو من مؤشرات الحراك السياسي في فترة ما بعد الاستفتاء في السودان (شمال السودان) أن المحاولات جارية لتحديد المواقع وفرز الصفوف لمعرفة الحلفاء من الخصوم ويصب كل هذا الحراك فى، المحصلة النهائية، فى اصطفاف القوى الاجتماعية – السياسية وتشكيل الفضاء السياسى العام political landscape لفترة قد تقصر أو تطول. تتمحور محاولات ومفاوضات الاصطفاف السياسى حول ثلاث كتل رئيسة، عريضة وفضفاضة: (أ) جماعات الاسلام السياسي الحاكمة والمعارضة (ب) القوى "التاريخية" التقليدية والوسيطة و(ج) الجماعات الرادكالية الرافضة من اليسار للحركات الاقليمية. نتجاوز هنا عن التفصيل الدقيق في عناصرها المكونة ومواقفها المحتملة المتداخلة والمتقاطعة في حال من السيولة السياسية، كما نتجاوز عن الاشارة للقوى الاقليمية والدولية والتى سيكون لها شأنا كبيرا فى تكييف وتعديل موازين القوة عند لحظات حسم الصراع السياسى فى لحظاته الاخيرة.

بالرغم من انتهاء المرحلة الانتقالية (2005- 2011) إلا أن ما جاء في فصل المرحلة الانتقالية في الكتاب يلق الضوء على ديناميكة الحراك السياسى. وبالرغم من أطراف الكتل الثلاث تتحدث عن السعى الحثيث لبناء نظام سياسي مستقر يحدد آليات تداول السلطة، إلا أن الوقع يكشف عن اختلافات عميقة بين هذه الكتل. في الواقع تختلف رؤى الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية داخل هذه الكتل حول مفهوم ومضمون "مرحلة ما بعد الاستفتاء وانفصال/استقلال الجنوب": فهناك من يحصر مضمون مرحلة ما بعد الاستفتاء في العمليات الفنية والإجرائية لسد ما نجم عن انسحاب الحركة الشعبية للجنوب، دون التطرق، ناهيك عن التساؤل، حول مدى شرعية الوضع السياسي/الاجتماعي القائم في الشمال بعد الانفصال. وباعتبار أن الشرعية قد اكتسبت في انتخابات 2010، لا يذهب هذا الاتجاه في التنقيب في سلطة الدولة وهيكل السلطة، فالمطلوب هو "إفساح المجال" لاستيعاب حلفاء من مجموعة (ب) تمتيناً لقاعدة التأييد للنظام وليس تغييراً نوعياً في سلطة الدولة وهيكل السلطة، أي أن المطلوب هو "إصلاح" جزئ ومحدود، ويمثل هذا التصور الحزب الحاكم في

السودان: المؤتمر الوطني. ويضم أيضاً وبدرجات متفاوتة الأحزاب المتحالفة مع الحزب الحاكم.

المجموعة الحاكمة تتمسك بما تسميه "الثوابت" التي لايمكن التنازل عنها أو تغييرها في العمل السياسي هي: الحكم بالشريعة الإسلامية، والنظام الرئاسي، وهوية الدولة إسلامية، لا علمانية ولا مدنية، وهي تهاجم الليبرالية الغربية والعلمانية وتتهمهما بأنهما وراء الهجمات الشرسة على الإسلام. وتنادي بالحوار مع جماعات الإسلاميين وتوحيدهم، ثم أهل القبلة، ومن ثم أخيراً الجماعات الوطنية الأخرى. إن تجربة حكم الانقاذ الاسلامية في السودان تمثل خصماً لتيارات الإسلام السياسي فيما يتعلق بالوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها، وتالياً إثبات صدقيتها في بناء الدولة المدنية الحديثة والتزامها بالمبادئ والشعارات الديموقراطية التي رفعتها.

يقف في مقابل هذا المفهوم الجزئي والمحدود لمطلوبات التطور السياسي والدستوري مفهوم قوى المعارضة الحزبية والتي تطالب بتحول شامل، وكلي يؤدي إلى قيام ترتيبات دستورية تختلف، بدرجات متفاوتة، عن ترتيبات النظام القائم بمؤسساته وقوانينه وتوجهاته و"ثوابته"، وفي واقع الأمر، يمكن أن نلاحظ أن رؤى الأحزاب المشكلة للمعارضة ليست موحدة ومتطابقة فشتان ما بين رؤية الحزب الشيوعي وحزب المؤتمر الشعبي ومع ذلك يجمعهما تحالف سياسى مشترك. ما لم يحسمه مشترك المعارضة هو المدى الذي يجب أن يذهب إليه "الإصلاح السياسي" هل يهدف بالضرورة إلى إعادة هيكلة السلطة والسياسة في السودان بحيث نتجاوز جذور الأزمة الوطنية المستحكمة منذ الاستقلال، و ربما يستدعي إعادة هيكلة وترتيب السلطة ليس فقط سياسياً واقتصادياً كما ترى بعض فصائل التجمع الأخرى، إنما أيضاً ثقافياً وعرقياً ودينياً، أم الهدف هو ترتيبات دستورية تقود لقيام ديمقراطي عادل يوفر المساواة لجميع مكونات المجتمع السوداني؟

وما بين مفهوم الترتيبات الدستورية "الجذرية" للمجموعة (ج) أو على الاقل لبعض أطرافها والترتيبات المحدودة للمجوعة (أ) تقف المجموعة (ب) موقفاً يراوح بين- بين وذلك ينطبق حالياً على حزبى الأمة القومى والاتحادى الديمقراطى اللذان

يبدو انهما يبقيان على جميع الاحتمالات مفتوحة. وبالرغم من "التراث الديمقراطى" لهذين الحزبين، الا ان ثمة شكوك حول صدقية مواقف "بعض أطرافها" من العملية الديموقراطية بسبب بنيتها الفكرية التأسيسية القائمة على الطائفية وعلى مشروع الدولة الدينية وان بتوصيف حداثى – مدنى أو الدولة المدنية بمرجعية دينية.

الكتلة التاريخية المفقودة

إذا اخذنا مفهوم الكتلة التاريخية بالمعنى العريض، فمن الواضح من رصد المشهد السياسي الراهن فى السودان أنه لا يمكن لأي قوة سياسية أو أيديولوجية بعينها ان تتصدى لتقديم الحلول وتنفيذها بمفردها، أو تستأثر بالأمر والسلطة عبر القنوات المفتوحة للتغيير داخل الحقل التعددي المتولد عن الضغط على النظم الاستبدادية لمزيد من الانفتاح فى عصر يشهد تغييرات متسارعة.

إن مفهوم الثورة وإمكانية التغيير الجذري لا تتوافر ضمن معطيات الوضع الراهن. فالتغييرات و"الاصلاحات" هيَ أقرب لديناميكيات و"موجات" التحول الديمقراطي التي عرفتها مناطق شتى من العالم منذ سبعينيات القرن الماضي إلى انهيار جدار برلين وما تلاه من نتائج نوعية معروفة، ولا يمكن اختزالها في تلوينات أو شعارات إيديولوجية أو خيارات دينية أو ثقافية بعينها بالرغم من سعي البعض الحثيث لصبغها بشعاراته.

تتنافس الكتل الثلاث المشار اليها أعلاه على قيادة الاصلاح أو التغيير المطلوب في المرحلة الحالية: أي الطموح للعب دور الكتلة التاريخية. وليس هناك حجر أمام القوى السياسية لتقديم أطروحاتها للمخرج من الأزمة، أو أن تتمكن أي منها أو تحالف أطراف منها لقيادة المرحلة. لكن ذلك يتوقف على كفاءة النظام السياسى واتساقه النسبي مع مصالح الغالبية العظمى. فبرنامج القوى السياسية التي تطمح لتكون قلب الكتلة التاريخية أن يربط برنامجها بين (أولاً) (مرحلياً/مؤقتاً) بين "تسوية تاريخية بناءة" تستجيب بدرجات متفاوتة لمجموع مصالح مكونات المجتمع السودانى. أي أن

يشكل برنامج الجماعة/الحزب/الحركة القاسم المشترك الأعظم للقوى السياسية الفاعلة في المرحلة الراهنة. ويجب أن يطرح البرنامج باعتبار أنه ليس موجهاً ومستهدفاً قوى سياسية/اجتماعية/قومية/ثقافية بعينها، إنما هو موجه لممارسات وسياسات وقناعات شكلت واقع سياسي/اجتماعي/ثقافي ثبت عجزه وفشله، وبهذا المعنى فبرنامج الحزب/الحركة والحركة نفسها أقرب للمنبر الجامع والمؤسس للحد الادنى لمشروع وطنى constructed at the intersection of multiple positions للجماعات المحافظة وللقوى صاحبة المصلحة في التغيير، ويبدو أن الجميع قد وصل لقناعة وضرورة الاصلاح إن لم يكن التغيير، و(ثانياً) على المستوى البعيد بناء مجتمع السودان الذي تتحقق فيه قيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية وتتوافر البيئة المحفزة لجماعات وهيئات وأفراد المجتمع لتحقيق ذاتها.

مهام الكتلة التاريخية

صناعة السلام والوحدة والتنمية هي نتاج صراع وتسويات وسياسات ولا يمكن النظر للاتفاقيات والدساتير والقوانين بمعزل عن القوى الاجتماعية والسياسية في بيئة السياسة الكلية المشكلة والمكيفة لهذه الاتفاقيات والدساتير أياً كانت. وتعدد المكونات الاجتماعية والسياسية سمة ماثلة في الجنوب والشمال، ولابد من استيعاب هذه المكونات في صيغة الحكم الدستوري المرتقب للجنوب والمعدل في الشمال. فمبادىء سيادة القانون، والدولة المدنية، والتنمية المتوازنة والهيكلة الفيدرالية كلها من متطلبات الحكم الديمقراطي المستدام. وعلى النخب الحاكمة ألا تنسى أن الشعب السوادني يتميز بالمرونة وذخيرة في الديناميكية السياسية ولكن ما لم تبادر هذه النخب في الخرطوم وجوبا باتخاذ اجراءات لتقويم الظلم التاريخي والاجتماعي الذي وقع على قطاعات وأقاليم مضطهدة من الشعب والتفاوض على عقد اجتماعي جديد ضمن إطار إعادة هيكلة سياسية وخلق بيئة تفضي لخلق نظام سياسي عادل يستوعب مصالح الجميع فسوف تتهيأ البيئة الكلية لنمو خلافات وصراعات جديدة سواء في

الشمال أو الجنوب. ويبقى الامل في أن تعي القيادات دروس التاريخ – التاريخ القديم والتاريخ المعاصر وتعمل على تجاوز متلازمة "ضعف وفشل الدولة مع تعثر البناء الوطنى".

واضح أن هناك دورة صراع اكتملت بانفصال الجنوب وأن هذه الظروف تشكل ظرف تاريخى مفصلي Critical juncture سوف تشكل البناء التأسيسي لما سيليها من تطور وأحداث، هذا أيضاً يترافق مع أحداث معاصرة في الدول العربية والافريقية، حيث يتهيأ نظام الانقاذ إلى الدخول في مرحلة جديدة: تقود مؤسسات "الإصلاح" ويكون هو قاعدة لها (بالتوافق مع أطراف كتلة القوة المسيطرة) أو يذهب ضحية لدينامية التغيير التي تعيشها المنطقة. من الصعب التنبؤ بما سيحدث. ففي حالة الحراك والاستقطاب بين الكتل السياسية الثلاث، هناك من يخشى عودة الديكتاتورية الاسلامية كما في تسعينات القرن الماضي، وهناك من يبشر بالثورة والتغيير وبين هؤلاء وأولئك هناك من يحذر من الدخول في فترة اضطراب سياسي طويل ناتجة عن مصاعب الانتقال الديمقراطي وشدة تنوع وتفكك الحقل السياسي، مما قد يؤدى للجمود والتحلل والتفكك فى وضع مخاض شاق وبطىء interregnum حيث القديم يموت والجديد لم يولد بعد.

إننا نفهم تواصل الأزمة (الأزمة في مجتمع التركيب – الجدلي) في سياق عملية مزدوجة: تتداخل فيها عناصر ولحظات الهدم مع عناصر ولحظات البناء في سيرورة واحدة. الصعوبة هنا تتمثل في كشف كنه هذه السيرورة: هل المجتمع يجدد قواه الحيوية والانتاجية ويسير إلى الامام أم يهدر قواه وتبطىء حركته ويفقد القدرة على المبادرة حتى في إدارة شؤونه بما يجعله تابعاً لمراكز المجتمعات المتقدمة؟ يصبح المجتمع ملحقاً بارادة مجتمعات أخرى بالفعل حتى وإن ادعى غير ذلك؟ أم هل تستعيد القوى الحيوية في المجتمع المبادرة وتنتظم في كتلة تاريخية توقف تدحرج المجتمع للخلف، وتقود التغيير المنتظر وتدفع بحركة المجتمع بأكمله للامام؟

الاجابة على الاسئلة ربما تستدعى بحثاً جديداً، لكن مع ذلك هناك علامات وإشارات لهذا البحث المستقبلي للالتفات إليها. أولى هذه العلامات كيف ومتى تتغلب كتلة

القوة المسيطرة تاريخياً على ضعفها الذاتي وتنهض "بمشروعها للحكم" وتتجاوز ما سبق واسميناه بحالة توزان المساومات المتأرجحة والهشة بين أطرافها، وعما إذا كانت ستشكل تحالفاتها وصيغتها للحكم استمرارا أو تجاوزا للازمة.

هذا ما سينبئنا به التاريخ.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2001.
2. العجب احمد الطريفى، مالية الحكم الاقليمى والمحلى باقليم دارفور، جامعة الخرطوم للنشر، 1990.
3. ألكس كالينوكس، ماركسية التوسير، دار بلتو للنشر ، لندن 1976.
4. أنتونى قيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، دار بولتى، 1998
5. تيم نبلوك، صراع السلطة والثورة في السودان، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر 1994.
6. جاد الجباعي، التبعية وإشكالية التأخر التاريخي، مؤسسة عيبال، قبرص، 1992.
7. صديق امبدة، معايير توزيع الايرادات المركزية، فى العجب احمد الطريفى، مالية الحكم الاقليمى والمحلى باقليم دارفور، جامعة الخرطوم للنشر، 1990.
8. سيد حريز والفاتح عبد السلام العرقية والصراع والتجانس والتكامل القومي في السودان معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم 1989م.
9. سمير أمين، "علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيدلوجي العربي" دار الفارابي، بيروت 1983.
10. عطا البطحانى (محرر)، الاقتصاد السودانى فى فترة ما بعد الحرب: اقتصاد السوق والتنمية البديلة، الخرطوم، 2006.
11. عبدالوهاب الافندى، الثورة والاصلاح السياسى فى السودان، منتدى ابن رشد، 1995.
12. علي مازروعي، الحدية المركبة للسودان في يوسف فضل، السودان في أفريقيا، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1971.
13. علي مازروعي، القوي الثقافية في السياسة الدولية، جيمس كري، لندن 1990م.
14. علي عبد القادر، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1994م
15. فرانسيس دينق وبروسر قيفورد، البحث عن السلام والوحدة في السودان مركز ولسون، واشنطون 1987م
16. عبد الغفار محمد احمد وغونار سوربو، إدارة الأزمة في السودان- جامعة بيرغن، بيرغن 1989م.

17. محمد عمر بشير التباين والإقليمية والوحدة الوطنية ابسالا 1979م
18. محمد اركون، الإسلام، الاخلاق والسياسة- اليونسكو ومركز الإنماء القومي، باريس 1990م،
19. اسبولدنق تقلبات التاريخ في فرانسيس دينق وبروسر فيفورد البحث عن السلام والوحدة في السودان
20. محمد محمود حميدة، ايرادات الحكم الاقليمى والمحلى، فى العحب احمد الطريفى، مالية الحكم الاقليمى والمحلى باقليم دارفور، جامعة الخرطوم للنشر، 1990
21. محمد احمد بابكر شنيبو، لاتنمية الاقليمية بين النظرية والتطبيق، فى العحب احمد الطريفى، مالية الحكم الاقليمى والمحلى باقليم دارفور، جامعة الخرطوم للنشر، 1990
22. منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، 1994م
23. محمود العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996
24. مختار الاصم، الحكم المحلى فى السودان، سودان بوكشوب، الخرطوم، 1983
25. هوراس ديفيد، القومية: نحو نظرة علمية معاصرة، مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت 1980م

الدوريات

1. - أوجي أبويادي، الحكم والتكييف الهيكلي والتحول مجلة الدراسات الإنمائية، مجلد 25، عدد 23، يوليو 1994م
2. برهان غليون "الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي"، المستقبل العربى. عدد106ديسمبر1987
3. - سمير أمين ، البديل للنظام النيوليبرالي المعولم والمسلح - المستقبل العربي - العدد 298 - ديسمبر 2003
4. - مدثر عبد الرحمن العروبة الأفريقية والانتماء الذاتي في السودان "مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة"، مجلد 8 العدد 2- 1997م
5. نادية رمسيس فرح "مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية". المستقبل العربي، السنة التاسعة العدد 91، سبتمبر 1986م

6. 1992 ، على عبدالقادر علىStructural Adjustment programmes and Poverty Creation: Evidence From Sudan، EASSRR, 1992--8 (1)
7. White, G. Towards a Political Analysis of Markets, IDS Bulletin, 24 (3), 1993

وثائق وتقارير

1. الجبهة الإسلامية القومية ميثاق السودان، الخرطوم يناير 1978م
2. - اسماعيل صبرى عبدالله، التنمية المستقلة، وايضا غازي الصوراني، تقرير التنمية الإنسانية العربية: مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة، 2005
3. حزب البعث العربي الاشتراكي قضايا المؤتمر الدستوري، الهوية القومية لشعب السودان الخرطوم فبراير 1987م.
4. جمهورية السودان- مصلحة الإحصاء – التعداد السكاني الأول 1955- 1956م تقرير رقم 3 الخرطوم 1962م.
5. خطاب رئيس القضاء أمام مؤتمر العدل والإصلاح القانوني صحيفة الانقاذ الوطني 1991/3/12م.
6. محمد هاشم عوض، تقرير التنمية البشرية للسودان 1998،
7. مركز الدراسات الاستراتيجية 1998- 2000، الخرطوم
8. منظمة العمل الدولية، النمو والاستخدام والمساواة استراتيجية شاملة للسودان، 1976م.
9. منظمة العمل الدولية، الاستخدام والإصلاح الاقتصادي نحو استراتيجية للسودان، 1987م
10. محسن زهران، ،نظرة متأنية في تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005
11. تقارير وزارة الرعاية والشؤون الاجتماعية، 1998 فى الرد على التقرير الاول التنمية البشرية للسودان 1998
12. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي – إدارة التنمية الإقليمية – التقارير السنوية
13. IMF, Government Finance tatistics Year Book vol. VI, 1982, International Monetary Fund.
14. البنك الدولى، تقرير1987
15. البرنامج الانمائى للامم التحدة، Strategy on Governance واشنطون، 1995
16. وفاروق محمد ابراهيم، تقرير تقييم اداء طلاب الشرف الثانى وتأهيلى الماجستير بقسم النبات بكلية العلوم للعام الاكاديمى 2004- 2005

أوراق مؤتمرات وورش عمل

1. آدم سميث اليبون، جون – ر، لامب، النزاع العرقي في فترة ما بعد الحرب الباردة آثار التحول الاقتصادي والنزاع العرقي تقرير حول ورشة العمل التي نظمت بواسطة ، مركز وودرو ويلسون والجامعة الأوربية المركزية ، مايو 1994م
2. عبد الغفار محمد احمد السودان والوحدة في التنوع- المكتبة العربية- برلين الغربية 1987م اوراق البناء الوطني في السودان: حصيلة الماضي وتوجهات المستقبل مؤتمر اركويت الحادي عشر- معهد الدراسات الاضافية جامعة الخرطوم نوفمبر 1988م
3. عشاري احمد محمود المسألة الثقافية في خطاب السودان الجديد ندوة الدراسات السودانية الماضي والحاضر والمستقبل، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، يناير 1988م
4. علي عبد الله عباس "الثقافة والبناء الوطني في مفهوم الثقافة ودورها في البناء الوطني" مؤتمر اركويت الحادي عشر حول البناء الوطني في السودان معهد الدراسات الإضافية، جامعة الخرطوم، نوفمبر 1988م.
5. عطا الحسن البطحاني، الفيدرالية والتنمية الاقتصادية: العدد الإثني. " ندوة التجارب الفيدرالية بالتركيز على تجربة السودان" العلوم السياسية (جامعة الخرطوم) وفريدش ابيرت، قاعة الشارقة، 1994م
6. عطا البطحانى، اتفاقية السلام والتنمية المتوازنة
7. محمد هاشم عوض، الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الراهنة: السلبيات والحلول، المجلس الوطني الانتقالي، فبراير 1993م
8. عطا البطحانى، "نظرة متعددة المداخل لقضايا السودان" محاضرة قدمت لسمنار الاثنين بمعهد الدراسات الافريقية و الاسيوية ، جامعة الخرطوم ، 21 يوليو 2010.

صحف وتلفزيون

1. محمد ابراهيم كبج، مجموعة مقالات فى الصحافة، 2009- 2010
2. أخبار اليوم، 9 مارس 1996.
3. الشرق الأوسط، 21 مارس 1996
4. تلفزيون السودان، ندوة "حول السياسات الاقتصادية الراهنة" 26 اكتوبر 1996.
5. الراية 1988/11/13

1. 1989/3/15
2. 1989/3/31
3. 1989/4/1
4. 1989/4/3

6. سودان تايمز 1989/3/31
1. 1989/4/3

7. الأيام 1989/2/11
1. 1989/3/12

8. *الخرطوم 1989/2/14
9. الحياة 5 مارس 1996،
10. الشرق الأوسط، 7 مارس 1996
11. النذير، صحيفة طلابية، النشاط، عدد (50) السبت 1987/9/5م
12. الحياة (اللندنية)، 27 فبراير 1996.
13. الأيام 1989/1/23م.
14. الانقاذ الوطني 1991/3/12م.
15. صحيفة ظلال، 3 أكتوبر 1996
16. الصحف اليومية الناطقة بلسان الاحزاب السياسية: الراية، الاتحادي، صوت الأمة، في فترة ما بعد أبريل 1985م
17. صحيفة اخبار اليوم، أرشيف 14 مارس الى 3 يونيو 1996.
18. صحيفة الخرطوم 1988/10/13
19. صحيفة السودانى، 2 يوليو 2008
20. صحيفة الراي العام، أرشيف 1996
21. سودان تايمز
22. الأسبوع
23. الأشقاء 20 سبتمبر 1988
24. صوت الأمة 17 نوفمبر 1985
25. الاقتصادي، العدد 15، 1993م،
26. برهان غليون، مـأزق الليبراليـة، صحيفة الاتحاد 2005/6/8
27. منصور خالد، مقالات فى صحيفة الراى العام عن اتفاقية السلام ،

28. أرشيف الصحافى الدولى1999- 2003

29. صحيفة السودانى الدولية، أرشيف 1996.

30. صحيفة السودانى الدولى، أرشيف الصحيفة، الخرطوم.

مقابلات وتصريحات

1. أحمد السيد حمد، القاهرة، 23 فبراير 1999.
2. محمد هاشم عوض، استاذ الاقتصاد بجامعة الخرطوم، مقابلة، الخرطوم 15 اغسطس 1995
3. يوهانس أكول في الجمعية التأسيسية يوم 1 مارس 1989م
4. السيد الصادق المهدى، خطبة عامة، مايو 1996.
5. وزير المالية في حديث لصحيفة المسيرة، عدد 102، يوم 1992/11/9م.

كتب اللغة الانجليزية

1. -H. Wolp, Afroulation of Froductro, Routledge, London, 1980 and J. Banaji, "For a Ttheory of Colonial Mode of Production Economic and Political weekly, vol. No. 1. 7 N 52 December 23, 1972.
2. Mekki ElShibli, Fiscal Federalism in Sudan, Khartoum University Press, 1990 -Steue Osman, Social Policy, Long man, London, 1989.
3. Terry Lovell, Pictures of Reality: Eesthetics, Politics and Pleasure, BFI, 1983
4. Goran Hyden, "Africa – the challenge of Getting Politics Right" 25th Anniversavy Symposium, OECD Development Centre, Paris, 6-8
5. Therborn, G. "The Rule of Capital and the Rise of Democracy", in David held (ed.) States and Societies, Martin Robertson, London, 1983.
6. Perez-Diaz, V.M, State, Bureaucracy and Civil Society, MacMillan, London, 1978.
7. عدلان الحادرلو، Preliminary Remarks on the Civil Society in Sudan. ، الخرطوم 1995.
8. Al-Turabi, Hassam, The Islamic Awakening Second Wave, NPQ, Khartoum, Summer 2992.
9. Tim Niblock, Class and Power in Sudan, MacMillan, 1987.
10. Mohamed Omer Bashier, Revoluton and Nationalism in Sudan, 1974
11. P.M.Holt, Modern History of the Sudan, Bookbarm International 1972.
12. Robert Collins, A Short History of Sudan, 2009



أَزمَةُ الحُكم في السُّودَان: أزمة هَيمنة أم هيَمنة أزمة

مجموعة مقالات تدور حول العلاقة بين "الثقل النوعي للتخلف" والاستعصاء على التغيير. أدى ناتج العلاقة بين هذين المتغيرين إلى "أزمة الحكم" والمعبر عنها هنا بجدلية "أزمة الهيمنة أم هيمنة الأزمة". يثير الكتاب قضايا تحفز وتعمق الحوار حول مكمن وأس الداء الذي يتمثل في واحد من أبعاده في فشل الفئات المهيمنة من الطبقة السياسية في تحويل الفرص التاريخية العديدة التي برزت إلى تسويات تاريخية تنقل البلاد ومجتمعها بأكمله للأمام. يأتي الكتاب وقد أوشكت إحدى دورات الصراع من أجل التجديد والنهوض الوطني على النهاية. بكل ما تحمله من فرص ومخاطر وتحديات. وهذا ما حدا بالمؤلف بالدفع به للمطبعة بالرغم من القصور الذي يعتري بعض جوانبه. ونأمل أن نعالج هذا القصور بطبعة ثانية تستكمل التوثيق.

عطا الحسن البطحاني

يعمل أستاذا بقسم العلوم السياسية. كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. جامعة الخرطوم ويساهم في مجال البحث. والتدريس الجامعي. والاستشارت العلمية والمناصحة المدنية.

له من الكتب: الإثنية السياسية والحركة الفلاحية. والاقتصاد السوداني في فترة ما بعد الحرب. ويعد حاليا لاصدار مقدمة في الاقتصاد السياسي الدولي . ومبادىء النظرية السياسية.

ردمك ISBN 978-99942-994-9-2

أَزمَةُ الحُكم في السُّودَان: أزمة هَيمنة أم هيَمنة أزمة

مجموعة مقالات تدور حول العلاقة بين "الثقل النوعي للتخلف" والاستعصاء على التغيير. أدى ناتج العلاقة بين هذين المتغيرين إلى "أزمة الحكم" والمعبر عنها هنا بجدلية "أزمة الهيمنة أم هيمنة الأزمة". يثير الكتاب قضايا تحفز وتعمق الحوار حول مكمن وأس الداء الذي يتمثل في واحد من أبعاده في فشل الفئات المهيمنة من الطبقة السياسية في تحويل الفرص التاريخية العديدة التي برزت إلى تسويات تاريخية تنقل البلاد ومجتمعها بأكمله للأمام. يأتي الكتاب وقد أوشكت إحدى دورات الصراع من أجل التجديد والنهوض الوطني على النهاية. بكل ما تحمله من فرص ومخاطر وتحديات. وهذا ما حدا بالمؤلف بالدفع به للمطبعة بالرغم من القصور الذي يعتري بعض جوانبه. ونأمل أن نعالج هذا القصور بطبعة ثانية تستكمل التوثيق.

عطا الحسن البطحانى

يعمل أستاذا بقسم العلوم السياسية. كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. جامعة الخرطوم ويساهم في مجال البحث. والتدريس الجامعي. والاستشارت العلمية والمناصحة المدنية.

له من الكتب: الإثنية السياسية والحركة الفلاحية. والاقتصاد السوداني في فترة ما بعد الحرب. ويعد حاليا لاصدار مقدمة في الاقتصاد السياسي الدولي . ومبادىء النظرية السياسية.

ISBN 978-99942-994-9-2 ردمك